جامعة الحاج لخضر – باتنة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

دور الفواعل اللادولاتية في ديناميكيات التعاون في المتوسط

دراسة حالة: المنتدى المدني المتوسطي

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر (باتنة) لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن

من إعداد الطالبة: بوهراوة نسيمة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور عمر بغزوز

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. قادري حسين

د. مرابط رابح

د. لعجال اعجال محمد

أ.د. عمر بغزوز

مقدمة

مقدمة

مباشرة بعد الحرب الباردة ظهرت الفواعل الادولاتية كأحد أطرف العلاقات الدولية إلى جانب الدول والمنظمات الدولية في تعزيز الحوار الدولي وتنفيذ برامج التنمية .و نظرا إلى تراجع دور الدولة وتولي الفواعل الادولاتية– من بينها المجتمع المدني– بعض الوظائف التي كانت من قبل حكر على الجهات الرسمية، والوعي أن المجتمع المدني قد يملك إمكانيات قد تعجز الدولة وحدها عن تجنيدها. المثال المتوسطي أحسن نموذج لهذا التفاعل بين الدولة والفاعل الادولاتي في قيادة مشروع تعاون إقليمي.

لقد شهدت معظم المؤسسات السياسية والأكاديمية نشاطات مكثفة حول السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية، خاصة بعد التحولات التي ميزت السياسة العالمية والإقليمية. وكانت تسعى هذه المناقشات إلى إيجاد مقاربات جديدة وأطر عامة بديلة يتسن من خلالها للاتحاد الأوروبي بناء سياسة متوسطية تستجيب للتحولات والتأثيرات التي تميز الجوار المتوسطي . فتوجت كل هذه الجهود بمؤتمر برشلونة " الأورومتوسطي " في 1995 الذي كان مشروع تعاون

متعدد الأطراف، ليشكل قطيعة مع النزعة الثنائية الأطرف التقليدية للعلاقات الأوروبية مع جوارها القريب .

وجاء في طيات هذا المشروع وعي بأهمية مشاركة الفواعل اللادولاتية إلى جانب الفواعل الرسمية ، وذلك للدفع بالشراكة والتعاون إلى ابعد من المستوى الحكومي ، و بإدراج الإقليم المتوسطي في إطار علاقات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي يساهم في تحسين ظروف بناء السلم والتنمية الاقتصادية للمتوسط، عن طريق دعم التعاون الامركزي وإقحام فاعلين من المجتمع المدني، من الجامعات، قطاعات البحث الإعلام، الجمعيات ، النقابات والمؤسسات الخاصة والعمومية والاعتراف بالدور المهم لهذه الفواعل بتشجيع إسهامها في الشراكة الأورومتوسطة ،سياسة الجوار ، ثم الاتحاد من اجل المتوسط.

وبه ظهر المنتدي المدني المتوسطي كممثل لهذه الشريحة من الفواعل المتوسطية، كمبادرة غير مؤسساتية للتنسيق والحوار بين منظمات المجتمع المدني المتوسطي ، بمواضيع ومحاور واهتمامات مختلفة تصب في مجملها في قلب التنمية والديمقراطية وخلق واجهة مستقرة للتفاعل مع الجهات الرسمية.

مبررات إختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات علمية وعملية.

1- الاعتبارات العلمية:

في حدود اطلاعنا لا توجد دراسات سابقة على الأقل باللغة العربية وفي الجامعات الجزائرية تناولت نفس الموضوع ومن نفس الزاوية وبنفس المنهجية. فمعظم الدراسات التي تناولت موضوع الفواعل اللادولاتية بقيت على دورها العالمي ولم تتطرق إلى أمثلة إقليمية من بينها المتوسط.
وبالرغم من وجود بعض الدراسات باللغة الفرنسية والانجليزية تناولت الموضوع نفسه. فهي تكرس

نظرة معينة وبالتالي تخدم مصالح محددة. كما إنها لا تتجاوز كونها مجرد أوراق عمل او مداخلات تلقي خلال ملتقيات أو منتديات دولية حول السياسة المتوسطية .

كما تبرز أهمية موضوع بحثنا من خلال تبني منهجية تدخل ضمن إطار تحليلي ومفهومي عام يؤدي إلى بناء فهم تأويلي لدور المجتمع المدني خاصة والفاعل اللادولاتي عامة.

2- الاعتبارات العلمية:

إن المبررات العملية ، تعود أساسا إلى تنامي حيوية المجتمع المدني في المنطقة المتوسطية فينا يخص التعاون وانعكاس ذلك على السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي من جهة . ومن جهة أخرى على الاختيارات السياسية لحكومات الضفة الجنوبية وعلى البنى الاجتماعية والمنظومات القيمية لها.

وفي ظل المشاريع الجديدة التي تميز بها متوسط ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال تفاعل وتداخل الفواعل المتوسط في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتعاون؛ أصبحت مقاربات جديدة تفرض نفسها عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم وإدراك الدور الحقيقي للفاعل اللادولاتي في إطار السياسات المتوسطية وبغرض كشف العلاقات الحقيقية بين الفواعل المتوسطية وتقديم أطر مفهومية ومواقف جديدة.

أدبيات الدراسة:

يمكن اعتبار غزارة الدراسات حول المنطقة المتوسطية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي كنتيجة لتزايد الاهتمام لدى مراكز البحوث ومعاهد الدراسات المتوسطة بتسارع مسارات التحولات البنيوية التي شاهدتها ومازال تشهدها المجتمعات المتوسطية.

ولهذا الأسباب، ظهرت عدة مؤسسات ومراكز منها: CEM مركز الدراسات المتوسطية، MMSH المركز المتوسطي للعلوم الإنسانية IEMM معهد الدراسات المتوسطية FMES المنظمة المتوسطية للدراسات الإستراتيجية ، إلا أن هذه الدراسات قد تكرس نظرية أوربية لدور المنتدي المدني المتوسطي قد لا تعكس حقيقة نشأته وعمله، باستثناء بعض منشورات Jean Robert Henry, Isabel Shafer, Annette Juneman

اما الدراسات الصادرة في الضفة الجنوبية والصادرة في مجملها باللغة العربية فأحسن ما يكتب فيها لا يتعدي أطر نظرية ومفاهيمية حول الفواعل الادولاتية والمجتمع المدني وقد لا تتطرق إلى المنطقة المتوسطية وتبرز أصالة وجدة موضوعنا ليس فقط لتغطية بعض النقائص المسجلة في الأدبيات السابقة ، بل في الخوض في موضوع واقتراح تصور بديل يعتمد على مفاهيم ومواقف نقدية قادرة على الكشف على الديناميكيات العميقة للتعاون في المتوسط والعلاقات بين فواعلها.

فأعتمدنا على أبحاث الأستاذ برهان غليون حول المجتمع المدنيSeverine Bellina, حول المنظمات الدولية Viejo Heiskanenحول حوكمة الفواعل اللادولاتية ورواد النظرية البنائية لتفسير دور الفواعل اللادولاتية في العلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة:

إن اشكالية الدراسات كما تبدو في صيغتها النهائية لم تكن هي نفسها في بدء البحث بل قمنا ببنائها وتطويرها مع تقدم البحث الببليوغرافي والمسح الشامل لمختلف المصادر والمراجع ونضج المعارف النظرية المتعلقة بالموضوع، فالاشكالية إذن تأتي لتحقيق هدفين:

هدف نظري: نسعى من خلاله تحديد أطر دراسة الفاعل اللادولاتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، بعيدا عن التطورات الواقعية واللبرالية المحافظة، خاصة وان دور الدولة في العلاقات الدولية في تراجع للصالح الفواعل اللادولاتية في زمن العولمة، وأن الديناميكيات المتوسطية للتعاون قد تتيح مكانة أكبر لهذه الفواعل لتحقيق أهدافا الأمنية بالمعنى اللين.

هدف عملي: نسعى من خلاله إلى كشف وفهم عمل المنتدى المدني المتوسطى وعلاقاته مع الفواعل المتوسطية الاخرى في إطار مشاريع الشراكة والتعاون.

والسؤال المركزي والمحوري للدراسة سيكون كالأتي :

ما مدى تأثير المنتدى المدني المتوسطي كفاعل لا دولاتي على التعاون في المتوسط ؟

الأسئلة الفرعية.

1-هل يوجد مجتمع مدني ذو دور دولي ؟

2-ما هو نمط الربط بين مختلف الفواعل المتعلقة بالتعاون في المتوسط؟

3-هل يؤثر المنتدى المدني على التعاون في المتوسط؟

حدود الإشكالية:

يتناول موضوع بحثنا دور المنتدى المدني في التعاون في المتوسط، لكن نظر لتشعب المشاريع المتوسطية وتداخل العلاقات بين الفواعل الوطنية – فوق الوطنية وتحت الدولية .ارتأينا تحديد الإطار المكاني، الزماني والتحليلي الدراسة بشكل يتيح لنا فرصة الوصول إلى نتائج واستنتاجات دقيقة ويقينة .

الإطار الجغرافي:

سنلم في الدراسة بالمنطقة المتوسطية من حيث مشاريع التعاون التي ستكون تلك الدول التي تنخرط في مسار برشلونة، أما من حيث فروع التعاون ومنها التعاون اللامركزي سنركز على التعاون اللامركزي في غرب المتوسط على العموم. وسيتم التطرق إلى المنتدى المدني المتوسطي من زاوية كونه ممثل للمجتمع المدني لدول الجنوب.

الإطار الزماني:

نظر لطول المجال الزمني الذي يميز العلاقات الأور–متوسطية فإن دراساتنا سوف تنصب على الفترة الحديثة من العلاقات بحكم أنها عرفت اكبر تحول بنيوي تحت اضطرابات السياسة العالمية الذي شهدته السياسة الدولية منذ بداية التسعينات وسنركز على الفترة التي شهدت أهم الأحداث في المنطقة الاورو– متوسطية والتي توفرت فيها أهم المراجع التي تعالج موضوعها خاصة فيما يدور حول المنتدى المدني المتوسطي في علاقاته مع الفواعل المتوسطية الأخرى والتي تمتد حتى مؤتمر Sttutgart

الإطار التحليلي:

بما أن التصور مبني على التأول الذي سيميز نظرتنا وإدراكنا للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، سيقودنا إلى اعتبار المجتمع المدني كفاعل متوسطي يهدف تأثير على انساق اتخاذ القرار في أوروبا والمتوسط والدول الجنوبية ، فإن الإطار التحليلي لدراستنا– ولغرض تحقيق فرضية الدراسة– سيشمل محاولة فهم وإدراك أبعاد علاقات فواعل المتوسط ببعضها في إطار السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي. لهذه الأسباب استبعدت الدراسة المعمقة لشراكة الأورومتوسطية وبنودها والتطرق كان موجه لكل من سياسة الجوار و الاتحاد منم اجل المتوسط لفائدة مكانة المجتمع المدني في هذه السياسات. واستبعدنا الجهة الفرعية الشرقية من المتوسط باستثناء الإشارة إلى أثر الصراع العربي الإسرائيلي على التعاون وأهميته بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني المتوسطي والمنتدى المدني كما ركزنا على الأطر النظرية والمفاهيمية للمجتمع المدني العابر للأوطان لابراز خصائصه واسقاطها على المثال المتوسطي. واستبعدنا التدقيق في المنظمات التي تكون المنتدى المدني المتوسطي والمجالات التي تتناولها لدراسة المنتدى كوحدة وكفاعل، نريد بذلك تبسيط معالجة الإشكالية واستخلاص العلاقات مع الفواعل الأخرى كالدول الأوربية والاتحاد الأوروبي والأنظمة الجنوبية.

وبه ستكون فرضيات الدراسة كالاتي:

- في ظل التطورات العالمية و تراجع دور الدولة القومية يفترض أن يكون هناك دور كبير للفواعل اللادولاتية في مجال التعاون الدولي.
- إن تأثير الفاعل اللادولاتي في التعاون في التوسط مرهون بنمط الترابط مع الفواعل المتوسطية الأخرى.
- إن تأثير المنتدى المدني المتوسطي على التعاون في المتوسط يعتمد على مساندة الإدارات الحكومية له و قدرته على مواجهة التحديات بآليات جديدة.

منهجية الدراسة:

كثيرة هي الأدوات والتقنيات التي استعملناها قصد الوصول إلى الهدف المنهجي المركزي، أي بناء موضوع الدراسة. فرغم محاولاتنا إلى العمل وفق ترتيب منطقي من خلال الانتقال من

المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر ملموسية ومباشرة ، فإن المراحل المنهجية لم نتجاوزها دون الغدو والرواح بين ما هو ملموس وما هو مفهوم ، لذا قمنا في المرحلة الأولى من موضوع دراستنا تشكيل وتكوين الأدوات المفهومية والتحليلية لغرض توظيفها وقصد الإحاطة بالموضوع في حركيته الاجتماعية وبعده التاريخي أي مسار بنائه عبر الزمن ، وهذا ما يفسر تتبعنا لتطور مفهوم المجتمع المدني وتطور المدجتمع المدني كفاعل لادولاتي من مستواه المحلي أو الوطني إلى مستواه العابر للاوطان، وحتى العالمي. وكذلك أسباب تراجع دور الدولة والعلاقات بين دور الدولة ودور المجتمع المدني كفاعل على الساحة الدولية بفرصه والتحفظات التي تدور حوله.

أما بما يتعلق بالتقنيات، فإننا اعتمدنا على توظيف تقنيات تحليل الخطاب فيما يخص دراسة المنتدى المدني المتوسطي والمقارنة بين ما ينتج في إعلاناته وطموحاته وخطاباته من جهة، ومن جهة أخرى ما يفعله على أرض الواقع، وما تسمح له الفواعل المتوسطية بالانجاز عبر الإعانات والتمويلات ، ثم تقنيات التفكيك، إذ بواسطتها تمكنا من تفكيك نصوص المفوضية الأوربية حول مكانه المجتمع المدني والمناطق والمدن والسلطات المحلية إلى جانب خطابات المنظمات الغير حكومية المتوسطية وتحليل صعوبات تأثير المنتدى المدني على أنساق اتخاذ القرار.

وحاولنا توظيف مفاهيم مثل: التوفيقات التذاتنية، وتنافس الفواعل للدفاع عن القيم، ومسارات بناء المصالح والجتمعة، وذلك للوصول إلى نماذج إدراك بديله، تفسر دور المجتمع المدني في الساحة المتوسطية .

أما الجانب المنهجي، ومن زاوية مستويات التحليل، فإنه يمثل الإشكال الأكثر تعقيدا من ما واجهناه خلال الدراسة وهذا يعود أساسا إلى الطبيعة المعقدة للسياسة المتوسطية بصفة عامة، والطابع الغير رسمي للفواعل الادولاتية وصعوبة تحديدها في الفضاء المتوسطي بصفة خاصة. إذ قد تكاد دراسة المنتدى المدني المتوسطي تعتمد على منشورات شاهدي عيان فعاليات المنتدى ومنظميه. ومن هنا فإن اختياراتنا النظرية اتجهت نحو محاولة فهم دور الفاعل اللادولاتية في إطار النظرية البنائية، وهو ما يرغمنا على التحليل وفق النسق الاجتماعي والظروف البيئية المحيطة بالفاعل الادولاتي ومدى حاجة الدولة لهذا الفاعل في بناء شرعيتها و تأثيره على الرأي العام.

وباعتبار أن تصورنا للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي لم يركز على نظرة مركزية الدولة في العلاقات الدولية .

وعليه بنينا التصور على الديناميكيات الاجتماعية ، ودور القيم والمعايير ودور الجماعات والأفراد، وكذلك قدرة التفاعل وكثافة التفاعل الممكنة بين مجموعة من فواعل" منظمات المجتمع المدني – الاتحاد الأوروبي " أو " المناطق– الاتحاد الأوروبي " في مواجهة الدولة. وعليه فقد استبعدنا اعتبار السياسة المتوسطة كنتاج سلوكات الدول والبيروقراطية وحدها ، واعتبرناها نتاج تفاعل الوحدات الفاعلة في الساحة المتوسطية (الدول ، المجتمعات ، الاتحاد الأوروبي، أقطاب الاتحاد الأوروبي ، القيم، المعايير ، رجال الأعمال، القيمة)

بناء على ما سبق ، يتضح أن دراستنا تميزت بمنهجية مركبة ضمن فهم تأويلي لدور الفاعل اللادولاتي وعلاقته بالفواعل الأخرى.

تبرير الخطة:

اعتمادا على المنهجية المتبعة، ولبلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى 3 فصول:

الفصل الأول والذي يمثل الإطار النظري والمفاهيمي للفواعل اللادولاتية ودورها الدولي في التعاون ، له مبحثين ، الأول به اغلب تطورات وتفسيرات المجتمع المدني ودوره ومقتربه للحوكمه وعلاقاته بالدولة كأحد فواعل الساحة الدولية. أما الثاني: فتناول البعد النظري للعمل الدولي للفواعل الادولاتية وخطابات العلاقات الدولية حول دوره العابر للأوطان. بالإضافة إلى دراسة المستوى العالمي للمجتمع المدني ومدى واقعية هذه الأطروحة.

الفصل الثاني: يضم في مبحثه الأول تتبع مسار السياسات المتوسطية للاتحاد الأوربي وموقع المجتمع المدني منها، في المبحث الثاني تم التطرق إلى فواعل وأنماط الربط بينها في ديناميكيات التعاون كنظرة لهذه التفاعلات من الداخل ، وفي المبحث الثالث: حاولنا التطرق إلى التعاون الامركزي ودور المناطق والمدن كفواعل التعاون في المتوسط التي تعتبر أحد أركان التعاون في المتوسط.

الفصل الثالث: ويضم مبحثين : الأول يشكل تفكير نظريا لماهية المنتدى المدني المتوسطي ومناقشة خصائصها وعن مكانته من الفواعل المتوسطية الأخرى وكذا علاقته بها من خلال نشأته وتطوره وذلك إلى قمة Sttutgart .أما المبحث الثاني هو عبارة عن تقييم عام لدور المنتدى المدني المتوسطي حول قضايا مثل التنمية والصحة، ومسح لمختلف معيقات وتحديات عمله والمبحث الثالث عبارة عن تحليل لفرص وسبل تفعيل دور المنتدى المدني المتوسطي.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للفواعل اللآدولاتية و دورها الدولي في التعاون.

<u>المبحث الأول</u>: أهم الفواعل اللآدولاتية المرتبطة بالتعاون و علاقتها بالدولة .

المطلب 1: المجتمع المدني، وظائفه وعلاقته بالديمقراطية

المطلب 2: تطور مفهوم المجتمع المدني ومقترب حوكمة الفاعل اللادولاتي.

المطلب 3: علاقة المجتمع المدني كفاعل لادولاتي بالدولة في ظل العولمة.

<u>المبحث الثاني:</u> الدور الدولي للمجتمع المدني و المجتمع المدني العالمي.

المطلب 1: النظرية البنائية في الفواعل اللآدولاتية.

المطلب 2: خطابات حول المجتمع المدني و دوره الدولي.

المطلب 3: المجتمع المدني العالمي بين المفهوم وتعدد التفسيرات.

الفصل الثاني: مشاريع التعاون في المتوسط و أنماط ترابط الفواعل المتوسطية.

<u>المبحث الأول</u>: مشاريع التعاون في المتوسط بين التواصل والتجدد.

المطلب 1:الشراكة الأورومتوسطية ومكانة المجتمع المدني.

المطلب 2: السياسة الأوروبية للجوار والإتحاد من أجل المتوسط.

<u>المبحث الثاني</u>: فواعل المتوسط و أنماط الربط بينها في ديناميكيات التعاون.

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي للفواعل اللادولاتية
و دورها الدولي في التعاون

المبحث الأول: أهم الفواعل اللآدولاتية المرتبطة بالتعاون و علاقتها بالدولة

المطلب1: المجتمع المدني ، وظائفه وعلاقته بالديمقراطية.

المطلب 2: تطورمفهوم المجتمع المدني ومقترب حوكمة الفواعل اللآدولاتية

المطلب 3: علاقة المجتمع المدني كفاعل لادولاتي بالدولة في ظل العولمة.

المطلب 1: المجتمع المدني، وظائفه وعلاقته بالديمقراطية.

1-المجتمع المدني: محاولة تعريف.

بداية: يتعين الإشارة إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان. إن مفهوم المجتمع المدني هو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة، وهو ابن فكر محدد أيضاً. ويضيف الدكتور صالح ياسر*، أن ظهور هذا المفهوم للمجتمع المدني وتطوره يرتبطان بالصراع الاجتماعي .إذن فالمجتمع المدني يعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له. فهو مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش معاً وبشكل مشترك[1] .

فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت ظهوره، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهتها. ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية، ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي. ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل التي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني[2].

---

[1] -مجيد مسعود, قراءة في كتاب صالح ياسر:« بعض إشكاليات المجتمع المدني» ,النور- 246, (2006/6/27-) **http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=65&Itemid=33**

* صالح ياسر, استاذ دكتور اقتصاد, عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

[2] -صالح ياسر",المجتمع المدني والديمقراطية" , بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية ص6
www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=7419

تتمحور نظريات المجتمع المدني حول قدرة المجتمع على أن ينظم علاقاته من تلقاء نفسه، أي من دون التدخل المباشر للدولة وخارج سيطرة الأسرة ومنطق علاقاتها الطبيعي. وهذا يعني الاعتراف بدرجة كبيرة من استقلال المجتمع إزاء الدولة والأسرة، ومن ثم إمكانية تأثير هذا المجتمع نفسه فيهما. [1]

ويفترض استقلال المجتمع استقلال الفرد الذي هو الخلية الأساسية فيه، ويقوم عليه. فلا وجود لمجتمع مدني من دون وجود الفرد الحر العاقل. وليس استقلال المجتمع تجاه الدولة والأسرة سوى انعكاس مكبر لاستقلال الفرد. وليست مؤسسات المجتمع المدني القائمة على الأسس العقلانية والقانونية الواضحة، سوى التتويج لما يتمتع به هؤلاء الأفراد أنفسهم من حرية ونظرة عقلانية تسمح لهم بالاختيار ومطابقة إرادة كل واحد منهم مع منطق الحق والقانون، بوصفه التعبير عن إرادتهم المشتركة والعامة. [2]

ويفترض وجود المجتمع المدني، بالإضافة إلى استقلال الفرد، وجود فضاء عام لا يخضع لسيطرة أي فرد ولكنه مجال تفاعل الإرادات الفردية الحرة، وإنضاج الخيارات العمومية، الذي تتجلى فيه إمكانيات المجتمع الفعلية للتنظيم الذاتي. والفضاء أو المجال العام يشير إلى حقل التواصل الحر بين الأفراد، وإلى مؤسسات تجمع بينهم، وهي ملك مشترك لهم جميعا، في ما وراء ما يفرقهم من علاقات أسروية وقبلية ودينية ومذهبية، ويعني أيضا المصالح العامة المتجاوزة للمصالح الفردية[3]. وهو عكس الفضاء الخاص المقتصر على المصالح والمبادئ والمؤسسات الخاصة : " إنه ميدان تشكل الأفراد كمواطنين أحرار ومستقلين ومتساوين، أي الانتقال من بنية الجماعة ذات اللحمة الطبيعية إلى بنية المجتمع المدني، بما يتميز به من وعي لهذا الاجتماع وإدراك لمعناه وغاياته ومشاركة في قراراته. فهو بعكس العصبية التي يقوم عليها تضامن الجماعة، اجتماع قائم على العقل والاختيار. ومن هنا، لا ينفصل تكوين الفضاء العام عن وجود خطاب

---

1. مجيد مسعود ,مرجع سابق, ص 265

2- المجتمع والمجتمع المدني ,ندوة الدوحة , جامعة قطر, 26 نوفمبر 2010,
http://critique-sociale.blogspot.com/2010/11/263.html

3 -صالح ياسر, مرجع سابق, ص6

عقلاني نقدي يتجاوز أيضا التماهيات الخاصة، ويعبر عن معايير مشتركة للتفاهم بين الأفراد."[1]

يشكل المجتمع المدني موضوع السياسة الحديثة. وهذا ما تعكسه النظرية الليبرالية التي تنظر إلى التاريخ السياسي للمجتمعات كتاريخ تحرر من الوصايا الخارجية وتأسيس لاجتماع سياسي قائم على عقد اجتماعي هو ثمرة اتفاق بين أفراد عاقلين وأحرار ومتساوين في الوقت نفسه[2]. وجوهر الليبرالية هو التأكيد على أولوية المجتمع المدني عن الدولة. وهذه الأولوية متضمنة في نظرية سيادة الشعب، التي هي الأصل في سيادة الدولة. فالمبادئ التي تؤسس للمجتمع المدني وتحركه هي التي تؤسس للدولة وتضبط حركتها وسلوكها[3]. وليست الدولة سيدة، ولا قيمة لمعنى سيادتها، إلا من حيث هي التعبير عن روح السيادة الكامنة في كل فرد مواطن، ووسيلة تكريسها في الوقت نفسه. فهو أساسها ومصدر شرعيتها. وهذا ما يشير أليه جون لوكJohn Locke بوضوح عندما يتحدث عن الأسبقية المنطقية للمجتمع على الحكومة. وهو الذي يفسر أيضا نزوع الفكرة الليبرالية إلى تقليص دور الدولة، لحساب الفرد الذي ترى فيه اللبنة الأولى في النظام الاجتماعي. فليست الدولة الليبرالية سوى ثمرة تفاعل الإرادات الفردية الحرة وتفاهمها الضمني أو المعلن. فالأساس الحقيقي للدولة في المفهوم الليبرالي هو العقد الاجتماعي النابع من تفاهم الأفراد المواطنين وتضامنهم. [4]

"من هنا يختلط المجتمع المدني، أو يختلط تمدين المجتمع، بحداثته. فتطور بنياته، وكذلك الخطاب الذي يحكم علاقات الأفراد فيه، هو الذي يفسر تطور الدولة التي يشكل الحامل الحقيقي لها. وحداثة الدولة القانونية والإدارية والسياسية هي رجع لحداثة المجتمع.

---

[1]- صالح ياسر, مرجع سابق, ص7

[2] . مجيد مسعود, مرجع سابق, ص246

[3] انظر نظرية العقد الاجتماعي, شكلت فكرة التعاقد (نظريات العقد الاجتماعي) بداية نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك، وبالرجوع إلى نشأة المجتمع المدني في أوروبا نجد أنه ظهر في فترة من الفترات "كند" لسلطة الكنيسة التي تمتعت بسلطات واسعة وجمهور كبير، وبالتالي فإن ظروف النشأة الزمانية والمكانية تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في تبلور المفهوم أي في تحديد مكوناته وأهدافه أيضا(ماهيته وممارسته العملية)، ففي تلك الفترة لعب مفهوم المجتمع المدني ندا لما هو كنسي "ديني"، وظهر في ظل انقسام المجتمع الأوروبي إلى طبقات فقيرة عريضة مهمشة ومهضومة الحقوق وأخرى برجوازية قليلة العدد كبيرة الامتيازات أي في ظل وجود صراع إجتماعي، وبعد تشكيل الدولة في أوروبا والحد من سلطان الكنيسة أصبحت السلطة الأكبر هي للدولة وبالتالي فإن المجتمع المدني كمفهوم أصبح يستخدم "كند" للدولة وسلطانها لاسيما وأنها دولة ملكية مطلقة أو عسكرية.

[4] المجتمع والمجتمع المدني , مرجع سابق, ص26

فهو جوهر الدولة الحديثة من حيث هي التنظيم الذاتي للمجتمع. مما يفسر أيضا المطابقة بينهما. فهي له وهو فيها، وليس هناك انفصال بين المجتمع المدني والدولة. وكلمة المدني الملحقة هنا بالمجتمع تهدف بالضبط إلى إظهار هذه المطابقة بين المجتمع ودولته، فهي ليست أي دولة ولكنها دولة المجتمع المدني، أي التعبير عن مدنية هذا المجتمع، حداثته، انعتاقه، تعدديته، مساواة أفراده أمام القانون، وطابعه الحقوقي، أي قيام العلاقات فيه على مفهوم الحق والصلاحيات المرتبطة به. وشرعية الدولة الحديثة تنبثق في هذه الحالة تلقائيا من ضمانها للحقوق. فهي بالتعريف أيضا دولة الحق والقانون. وهي النموذج الذي ينزع إليه كل مجتمع أو اجتماع مدني حديث"[1].

"استقلال المجتمع عن الدولة وأسبقيته المنطقية والسياسية عليها شكل من دون شك النواة الرئيسية لمفهوم الحداثة. وهو يعكس الحالة التي أصبحت عليها العلاقات الاجتماعية بعد تفكك البنية السياسية للملكية الإقطاعية وتدهور مواقع البابوية الكاتوليكية أيضا. وهي حالة أخذت فيها العلاقات الاجتماعية بالتبلور بتوجيه من خطاب تأسيسي تحرري جديد يختلف تماما عن ما كان سائدا من قبل. ويمكن أن نلاحظ هذا الإيمان باستقلال المجتمع في جميع الميادين". "فقد نظر ريكاردو Ricardo[2] أيضا إلى الاقتصاد بوصفه محكوما بقانونه الخاص، قانون العرض والطلب. واخترع آدم سميث Adam Smith نظرية اليد الخفية[3] التي تضمن الاتساق والانسجام بين المصالح في المجتمع البرجوازي التجاري. وحتى ماركس Marx، الذي كشف عن هشاشة قشرة المجتمع المدني، أو عن فراغ محتواه القانوني والعقلاني بالمقارنة مع حقيقة السيطرة الطبقية، وأبرز إلى أي حد لا تعكس الدولة القيم المضفاة على المجتمع المدني البرجوازي. فقد نظر إلى الدولة والسياسة عبر قوانين الصراع الطبقي، وبحث عن مفتاح فهم الدولة والسلطة في ميدان علاقات الإنتاج والانقسام الحتمي للمجتمع بين طبقات سائدة وطبقات خاضعة، وفي استغلال طبقة لأخرى، مضفيا بذلك على مجال العمل والإنتاج استقلالية كبرى بالمقارنة مع المجالات الأخرى .وبالمقابل، لا يشير المجتمع المدني في النظام

---

[1] المرجع نفسه, ص27

[2] المرجع نفسه, ص28

[3] صالح ياسر, مرجع سابق, ص7

الفكري الماركسي إلى مفهوم ايجابي، وإنما يعبر عن سيطرة المصالح الخاصة[1] واللاقانونية واللاإنسانية على المصلحة العمومية، وثمرة الحتمية الاقتصادية علي صعيد تأكيد العلاقات القانونية وضمان الحقوق الفردية". [2]

حين نتحدث عن " المجتمع المدني "قد يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع الغير خاضع للمؤسسة الدينية، أي مجتمع علماني، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة العسكرية (المجتمع العسكري)، وثالثا مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة. [3]

"وعبارة " المجتمع المدني " تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له. إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبحسب هذا الأفق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها". [4]

ينبه التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب المعاصر، وخصوصا في الخطاب الثقافي العربي، إلى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل المفهوم عبر«إعادة صياغة المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية، والعودة إلى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا البرجوازية الصناعية باقتصادها وفلسفتها والحركات والثورات الاجتماعية التي ساهمت في تكريس قطعية متعددة الوجوه مع عالم العصور الوسطى. حيث تكون المفهوم في إطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها:

[1] صالح ياسر, مرجع سابق, ص 8

[2]- المجتمع والمجتمع المدني , مرجع سابق, ص28

[3]Bernard Dréano – la belle Irène , l'éléphant et le gouverneur- communication lors du colloque « civil society » du « center for civil society » de la London School of economics- september 2001, site internet d'ATTAC 2003.

[4]- صالح ياسر, مرجع سابق, ص9

الميثاق أو العقد الاجتماعي، مقابل نظرية الحق الإلهي للملوك , التعددية السياسية مقابل الحكم المطلق, الحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد، مقابل حرية الأقلية الارستقراطية حق المواطنة ,تجاوزاً للانتماء الضيق: ديني، مذهبي، اثني، عرقي السيادة للشعب فصل السلطات.. الخ» . [1]

يشير مفهوم منظمات المجتمع المدني . حسب البنك الدولي . إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، الجمعيات الخيرية،المنظمات الراصدة[2]، والمؤسسات، وأضيف إليها مفهوم غرامشي للمجتمع المدني الذي يصفه بأنه وجود خاص خارج نطاق الدولة[3]، بالرغم من كونه على علاقة جوهرية بها، فهو يشكل مع الدولة ما يعرف (بالمنظومة السياسية في المجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية).[4]

قبل التعرف على مفهوم المجتمع المدني في إطار تاريخيته والتحولات التي شهدها فلسفيا وسياسيا كما تجلى وتم تداوله في الخطاب المعاصر، لابد من الانطلاق من تعريف إجرائي يهدف إلى توضيح وضبط الأسس التي يقوم عليها، خصوصا وإن شيوع استخدامه قد زاد تشوشه واضطرابه وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، و"غيّب إلى حد كبير إمكانية تناوله النقدي". [5]

---

[1]- المرجع نفسه, ص10

[2] ("Watchdog" organization) في بعض البلدان تتشكَّل منظمات مدنية خاصة أو تتمول بغرض مراقبة المنظمات المدنيةهذه المنظمات هي عبارة عن" مراصد "ذات" تعيين ذاتي "(self-appointed) تطبق معايير وقيماً تعتبرها ملائمة .وهذه المعايير طُورت عادة بكل دقة وبعد مشاورات موسعة مع قادة وخبراء مدنيين .وأما التقويمات التي تعدها هذه المنظمات الراصدة فيمكن أن تتَّسم بأثر جوهري أساسي في توليد الوعي العام إزاء أهمية المعايير= =بالنسبة إلى المنظمات المدنية وإزاء تعميم حقيقة سلوك منظمات مدنيةً معينة طريق تلك المعايير، فيما لا تسلكها منظمات أخرى .وبالرغم من أ ن هذه المنظمات الراصدة ليست طوعية بالمعنى العادي، إلا أنها تق□دم دليلاً آخر على قطاع يسعى إلى تنظيم نفسه ذاتياً، بدلاً من أن تراقبه الدولة .

[4] في القانون المدني، تعتبر الجمعية الشكل الأساسي للمنظمة ذات العضوية، وأما" المؤسسة" (foundation)فهي الشكل الرئيسي للمنظمة اللاعضوية، أي غير ذات العضوية .وأما الكيانات في النظم القانونية السائدة فتشمل الجمعيات والروابط والشركات غير المتوخِّية للربح، فضلاً عن الاتحادات والجمعيات الخيرية.

[4]- سميح محسن",دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي :التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال," مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، https://www.aswat.com/ar/node/582,2007 ,

[5]- المرجع نفسه ,ص 11

وهناك من يعرّف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة[1] لأغرض متعددة منها :

– أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها،

– أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية،

– أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : "الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية " [2].

وإذا حللنا التعريف السابق إلى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية :

- ❖ العنصر الأول يتمثل بفكرة " الطوعية "[3]، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛
- ❖ أما العنصر الثاني فيشير إلى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.[4]

---

[1] في العديد من بلدان أوروبا ينفّذ مبدأ الدعم الإعاني, وفق مبدأ" الدعم الإعاني"،تفوض الحكومات مسؤوليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى المستوى التّأهلي الأدنى، الذي سيكون في العديد من الحالات منظمة مدنية واحدة أو أكثر. وعندما يحدث هذا، ينبغي على الحكومة أن تحول الأموال و/أو الأصول المناسبة إلى المنظمات المدنية لتمكينها من الاضطلاع بمثل هذه الوظائف.

[2]- صالح ياسر, مرجع سابق, ص 9

[3] *أنظر*" المجلة الدولية لقانون المجتمع المدني" . http://law.cua.edu/students/org/ijcsl

[4] Edith Archambault, le secteur sans but lucrative, Associations et foundations en France , Economica 1999, p 25.

❖ في حين يتعلق العنصر الثالث بـ " الغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين؛

❖ وأخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية .... الخ [1].

يستنتج مما سبق أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم[2]، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة. [3]

2-وظائف المجتمع المدني وعلاقتها بالديمقراطية :

"المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال شرعيتها من جهة, من جهة أخرى استكمال سيطرتها على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الإيديولوجية الثقافية حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع* . ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسى أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع، والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية النزاعات سلميًا وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع،

[1] ليون إي .آيريش روبرت كوشين, ترجمة د .محمد أحمد شومان, دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني, معهد المجتمع المدني المنفتح المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح, ط, **2007,1**, ص 14

[2] أنظر **Library of Congress,**
http://eresources.loc.gov/search~S9?/mDatabases+c/mdatabases+c/1,1,61,B/exact&FF=mdatabases+c&51,61

[3] صالح ياسر, مرجع سابق, ص10

وقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور"[1] هي:

1- وظيفة تجميع المصالح :

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية[2]، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية. من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى, وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم.[3] ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن بينهم وأهمية التحرك الجماعي، كما يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى. وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله. يستوي في ذلك خبرة صياغة الأهداف والمطالب أو البرامج، وخبرة التحرك الجماعي، وخبرة التفاوض والوصول إلى حلول وسط . وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة للممارسة الديمقراطية السياسية.[4]

2- وظيفة حسم وحل الصراعات :

[1] Op.cit *Jean-Robert Henry p 57.*

[2] Dario Battistelle, “Théories des relations internationals” , Presses de Sciences Po, 2003, p27

[3] Erik Neveu , Sociologie des mouvements sociaux, La découverte , 1996, p 9-10.

[4] - عبد الغفار شكر" مفهوم المجتمع المدني..نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي"05,-02 - 2011 http://www.masress.com/elbashayer/137249

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت [1]، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية. تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض[2]، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني دورا هامًا في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة "[3].

3- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع :

"بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدى إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية, والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها, مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم . وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع. وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية[4] مما

---

[1] Bernard Kouchner et Mario Beatti, “Le devoir d’ingerance “, Denoel, septembre 1987, p 10

[2] Sunil Khiliani , “La société civile , une resurgence”, Critiques Internationales N 10, Janvier 2001, p 39

[3] عبد الغفار شكر, مرجع سابق ,ص 110

[4] انظر Pyramide des besoin de Maslow

http://semioscope.free.fr/article.php3?id_article=8

يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع نظرا لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها"[1].

4- إفراز القيادات الجديدة :

"يتطور المجتمع وتنضج حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار. ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية. ونحن نقصد بالقائد ذلك الإنسان الذي يتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس تثق فيه وتسعى إليه كلما واجهتها مشكلة، تتلمس منه الحل لهذه المشكلة أو تعرف منه على الأقل كيفية مواجهتها، وتستجيب لنصائحه وتتحرك في الاتجاه الذي يحدده لها وتسير معه واثقة من قدرته على قيادتها نحو ما يحقق مصالحها.

وتكوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونيات والمنظمات الشبابية والنسائية.. الخ. حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرًا متجددًا لإمداد المجتمع بها فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسئوليات التي توكلها لهم[2]، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى مسئوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداء من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات.[3]

5- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية :

---

[1] عبد الغفار شكر ,نفس المرجع, ص11

[2]- عبد الغفار شكر , المرجع السابق, ص 12

[3] ـ عبد الغفار شكر، ‘‘المجتمع المدني العربي ودور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة ‘‘، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، 16 ابريل 1994 ، محاضرة غير منشورة، أمانة التثقيف، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، القاهرة. ص23

"من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[1]، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية. من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم .ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضًا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية.[2]

3- المجتمع المدني و بناء الديمقراطية:

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات

[1] Béatrice Pouliny, « Acteurs et enjeux d’un processus équivoque », Variations, Juillet 2003.p 22

[2]-نفس المرجع. ص24

المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرًا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظور العقد الاجتماعي وهيجل وماركس ودى توكفيل وجرامشى[1]. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعاصرة المعقدة. ويلاحظ الدارسون والمراقبون أن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني[2]. وما يستتبعه من تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك المواطنين في المجتمع وتهيئتهم للمشاركة في الصراع السياسي وفق هذه القيم ويمر الوطن العربي حاليًا بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت. والصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.[3]

يقوم المجتمع المدني بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين أولهما دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع، وثانيهما دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني [4]

4-المنظمات الغير حكومية كأبرز أوجه المجتمع المدني :

---

[1] عبد الغفار شكر ," مفهوم المجتمع المدني.نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي المرجع السابق, ص25

[2] المرجع نفسه, ص26

[3]- د. سعد الدين إبراهيم،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوي 1993. ص92.

[4] 6 ليون إي .آيريش روبرت كوشين, مرجع سابق ,ص15

يضم مفهوم المنظمات الغير حكومية عدة وقائع[1] فقد يكون عددها يقارب 38000ألف عبر العالم. و يكون 2000 منها مصادق عليه قرب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمة الأمم المتحدة (ECOSOL)، فيما لم يكن عددها يتجاوز 45 منظمة عام 1945. ولكن هذا الانتشار الهائل للمنظمات الغير حكومية منذ نهاية الحرب البادرة ليس بالضرورة رمزا ينم عن الحيوية الديمقراطية أو على القوة إن عالم المنظمات الغير حكومية يضم في نفس الوقت فئة من منظمات تعمل بجد على التضامن الدولي و هي معروفة باستقلاليتها و نجاعتها و بالمساعدات التي تقدمها للشعوب المقهورة أو تلك التي تحتاج إلى النجدة و الاستحقاق.[2]

فئة أخرى معروفة بما يسمي بـ (GONGOS)[3] المنظمة الغير حكومية ذو الاتجاه الحكومي وهي تلك المنظمات التي أنشأتها الحكومات للدفاع عن مصالحها. وبين هاتين الفئتين توجد فئة ثالثة من المنظمات الغير الحكومية نسبية الجدية، نسبية الاستقلالية، ونسبية في كونها غير ربحية.[4]

ومن منظورها الأصلي و الأكثر الانتشار، ينم مفهوم المنظمات الغير حكومية عن منظمات ذو هدف غير ربحي محايد للسياسة. مشبع بالقيم الإنسانية و الاستقلالية عن الدول وكمثال مرجعية نأخذ المجلس الدولي للصليب الأحمر، المنشأة عام 1964 من

---

[1] فالمنظمة غير الحكومية (NGO) هو المصطلح الذي غالباً ما يستخدمه كل من البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما من الهيئات الوطنية القومية أو متعددة الجنسية لدى قصدهم التعبير عن الكيانات غير الحكومية وغير المتوخِّية للربح، وهو يستعمل على نطاق واسع، وإن لم يكن بالمقبول عالمياً .وأما المصطلحات الأخرى المقبولة فتشمل" منظمات المجتمع المدني (civil society organization, CSO) و"المنظمات غير المتوخِّية للربح أو اللاربحية أو غير الربحية (not-for-profit و"المنظمات التطوعية الخاصة(private voluntary organization, PVO)

[2] Jean-Christophe Graz , « *Qui gouverne? Le Forum de Davos et le pouvoir informel des clubs d'élites transnationales* », *a contrario, Vol. 1, No 2, 2003*

[3] ثمة العديد من الأدوار المناسبة في المجتمع لمِا يطلق عليه اسم" المنظمات شبه غيرالحكومية QUANGOs (quasi-nongovernmental organizations,)أو" المنظمات التي تنظمها الحكومة أو تُديره-government organizes or –controlled organizations, GONGOs كالمتاحف ومعاهد البحوث والبرامج التسليفية. هناك، مع ذلك، إمكانية جدية أ ن مثل هذه الكيانات قد تُمنح امتيازاً تنافسياً غيرمنصف، أو أن تُستعمل بصورة غير ملائمة، بما يفيد مسؤولي الدولة، بشكلٍ مباشر أو غيرمباشر، إما سياسياً أو نقدياً؛ والإشراف ينبغي أن يضمن عدم حدوث مثل هذه المشكلات. أن" المنظمات شبه غير الحكومية "و"المنظمات التي تنظمها الحكومة وتديرها "قد تكون وسائل مناسبة للقيام ببعض الأنشطة، إلا أنها مع ذلك قد تمثِّل خطراً على المنظمات المدنيةالمستقلة إذا ما امتصت ما يتجاوز حصةً معتدلةً من موارد الدولة .ففي البلدان التي تتركَّز فيها– تقليدياً -الموارد في يد الدولة أو في المنظمات = =المدعومة منها، فإن أياً من الموارد تتيحه الدولة يجب أن يكون قائماً على أساس لاتمييزي عبر المنافسة العادلة والمنفتحة بين كل المنظمات المدنية المؤ هلة.

[4] Jean-Marc et Veijo HEISKANEN ,"The Legitimacy of International Organizations", United Nations University Press, 2001, 578 p. http://id.erudit.org/iderudit/006678ar consuté le 23-09-2010 ,

طرف (Henry Muent). وفي غالبيتها تنشآ عن مبادرات أشخاص طبيعية. فالـ (oxfam) لجنة أو كسفورد لمحاربة الجوع تم إنشاؤها من طرف جامعيتين بريطانيتين و رجل أعمال من لندن عام 1942. وذلك ليلفتوا انتباه المواطنين البريطانيين اتجاه المجاعة التي تفتك باليونان المحتلة من طرف النازية. [1]

وترى هذه الجمعيات الخاصة بمساعدة التنمية، حماية البيئة حقوق الإنسان، و حقوق المرأة، و إرساء عدالة دولية. و عددها يرتفع، وكذا عدد المنخرطين فيها، فظاهرة عمل الشباب وتفانيهم في خدمة هدف سام تتصاعد بانهيار إيديولوجيات الأحزاب السياسية الكبرى التي هيكلت حقل السياسة الدولية خلال عشريات الحرب الباردة. ولكن لا تخلوا هذه الجمعيات الجديدة من الغموض، فمن وراء لفظ المنظمات الغير حكومية قد نجد شركات تجارية أو مكاتب دراسة لا يتدخل المولول في مهاراتها فنجد هذه المنظمات في الشمال خاصة في مجالات التنمية و التعاون مع الدول النامية فتتمتع إذن بهذه الحملة التبرعية في سبيل الأهداف الإنسانية و أيضا بالتمويل الكبير الذي تقدمه المنظمات الدولية و الدول و كذا الوسائل التي توفرها خاصة في بداية التسعنيات.

وهذه (الشركات – المنظمات الغير الحكومية) (Entreprises – ONG) تنشط بأمل الاستفادة من الميزانية التي تخصصها (ECHO) في سوق الإعانة الإنسانية و التنمية ففي هذه الفترة تنتقل ميزانية صندوق الإعانات الاستعجالية المخصصة من طرف الاتحاد الأوربي من 114 مليون أور في 1990 إلى 820 مليون في 1999 وهذه المنظمات الغير حكومية تستفيد من تخفيف مهم للغرامات و الرسوم. و لا يتخذ الاتحاد الأوربي إجراءات للحد من تجاوزات هذه المنظمات بل أكثر من ذلك تعتبر هذه العوامل الجديدة كوسائل لتوجيه مرن لسياسة خارجية" لينة". [2]

و الانتشارالواسع في الشمال يقابله تطور في المنظمات الغير حكومية في الجنوب و الشرق, وهذا يعود إلى الاتجاه السياسي المتخذ من طرف الدول و المنظمات الدولية الكبرى في إرساء الإعانات الإنسانية و الدفع بالتنمية.

---

[1] Ib.id ,p579
[2] Op.cit, Jean-Marc et Veijo HEISKANEN, p 579

و في إطار الحوكمة بما يعني من تطور قطاع خاص متنامي الأهمية, تم إحداث عدة مشاريع تنموية من طرف الأمم المتحدة و البنك العالمي. وكلف بتنفيذها عدة منظمات غير حكومية أروبية، أمريكية أو جهوية منتقاة من عدد من الجمعيات المحلية، وذلك عوض الدول التي قد تعتبر اقل نجاعة أو فيتم استبدال علاقة إعانة دولة – لدولة – بسياسة إعانة مبنية على علاقة أكثر متانة مع المنظمات الغير حكومية المحلية.[1]

فهذه طريقة للتخفيف من سياسة إعانة مكلفة و المساهمة في إنقاض «المجتمع المدني» في الدول التي يغيب عنها المفهوم أو يهمش. ولكن هذه المنظمات الغير حكومية في الجنوب و الشرق لا تحمل المعنى العابر للحدود و لا تؤثر على الدول إلا قليلا وقد يسمح لها بالوجود على شريطة ألا تقوم بعمل اعتراضي ضد السلطة القائمة، وهي تعمل في العموم على تنفيذ مشاريع مرساة من طرف منظمات دولية. و البعض منها قد يلعب دورا مهما ونافعا في مجال التعاون و التضامن خاصة في الدول ذو الهياكل الهشة أو المنعدمة في مجال: التعليم، الصحة أو لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات مثلا. وبعض هذه المنظمات هي عبارة عن جمعيات الدفاع عن الحقوق الإنسان و الكثير منها لا تملك برامج أو خطط عمل خارج إقليمها الوطني ولا تمثيل لدى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو منظمة الصحة ،العالمية البنك العالمي، أو صندوق النقد الدولي.

والعديد من الفواعل التي لا هي حكومية ولا هي تطوعية تسللت في الهوة التي خلقتها الحرب الباردة. و استحوذت [2]على اسم منظمة غير حكومية. وبعض المنظمات الغير حكومية التي كان من المفروض أن تمثل المجتمع المدني هي في الحقيقة منتوج الحكومات المحلية أو أحزاب سياسية منشأة بهدف وحيد وهو الاستفادة من الإعانات الدولية. ففي ليبيريا تم خلق منظمات غير حكومية من طرف أطياف سياسية متناحرة، و كمثال أخر في المنطقة الفرانكفونية (سنغال، كامرون،.....) تستعمل بعض المنظمات الغير حكومية كغطاء المهربين الذين يستفيدون من الوضعية المميزة لاستيراد سلع دون

---

[1] Ibid ,p 580

[2] مثل منظمات المظلة, يسمح للكيانات القانونية الاخرى بإنشاء منظمات مدنية, تكون مجموعة من المنظمات المدنية أولا قادرةً على تشكيل منظمة مظلة لمفْصلَة المعايير ونشرها وإعلانها وإنفاذها .

تسديد الحقوق الجمركية. ويلحظ وجود بعض المنظمات المتعصبة مسحية أو مسلمة التي قد تمارس أعمال تضامن كهدف معلن و العديد من هذه المنظمات الدينية هي منظمات ينشأها الفاتيكان آو الأنظمة الإسلاماوية مثل السودان والسعودية، وحسب الباحث عبد الرحمن غندور فإن عدد من هذه المنظمات الغير حكومية الإسلامية لا ترى أي تناقض في مساعدة عائلة في قطاع غزة أو المحاربة إلى جوار مسلمين البوسنة و في نفس الوقت تطوير مشروع فلاحي مالي. فإن التمويل الممنوح لخدمة العمل الإنساني لا تستعمل فقط للعمل الإنساني بل يستعمل أيضا للجهاد. وبالموازاة فإن المنظمات الغير حكومية المسحية المتطرفة ذو النزعة التبشيرية البروتستنتية تطورت خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ألمانيا وهي تنشط بقوة في دول أمريكا اللاتينية في إفريقيا السوداء وفي جنوب شرق آسيا ولكل فريق إقليمه الخاص. فالعديد من هذه المنظمات الغير حكومية تلعب دور همزة وصل بين الأنظمة الشمولية (الصين، كوبا) و الدول الغربية مثلا. وتلعب دورا معتبر في بؤر النزاعات، فخلال الملتقي الدولي للأمم المتحدة حول التمييز العنصري في (Durban) في إفريقيا الجنوبية 2001 قامت عدة دول بتوكيل منظمات الغير حكومية للضغط على الدول المشاركة لتبني إعلان ختامي على أن إسرائيل دولة عنصرية. لأنها دولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية و القمع الشامل[1]، و أدى هذا إلي سحب دعم (human right watch ammesty international) و الفدرالية الدولية لرابطة حقوق الإنسان.[2]

وحتى الحركات التحررية و الميلشيات (Guérillas) خلقت المنظمات الخاصة بها وفروع إنسانية لتمثيلها في الملتقيات الدولية و لتحظى بمساندات في الخارج ولتكفل بتوزيع الإعانات الإنسانية في غالب الأحيان لتجيدها عن وجهتها لفائدة الكفاح المسلح.

لقد ساهمت هيئة الأمم المتحدة التي تتمتع بسلطة المصادقة (Accréditation) في الغموض الذي يدور حول المفهوم. ففي 1946 وفي ميثاق الأمم المتحدة ظهرت ولأول مرة مفهوم المنظمات الغير حكومية وبصفة موجزة ومبهمة ، فالمادة 71 قننت

[1] Op.cit,Jean-Marc et Veijo HEISKANEN, p 581

[2] George Andreopoulos, Zehra F. Kabasakal Arat, and Peter Juviler ,Non-State Actors in the Human Rights Universe, Kumarian Press, USA,2006.P43

عملية التشاور بين المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة (ECOSOL) و المنظمات الغير حكومية حول المسائل المتعلقة بمجال تخصصها، وتم إعطاء بعض المواصفات حول هذه الأخيرة. فالمنظمات المرشحة لمركز الاستشارة لا يمكنها أن تكون تجارية أو عنيفة آو لا تحترم ميثاق الأمم المتحدة و يجب أن يكون عملها دولي. ويمكن لمنظمة وطنية الحصول على هذا الاسم بعد موافقة الدولة التي تحتضن هذه المنظمة وهذا حتى أو ساط 1990 حيث بقيت المنظمات الغير حكومية نادرة، وجب أن تحظي بتمويل واسع من طرف المنخرطين وأن تنشأ بعد اتفاق مابين حكومي، فصادق المجلس الاقتصادي الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة على منظمات غير حكومية مختلفة:[1] منظمات إنسانية، جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ممثلي النقابات الكبرى، ممثلي غرف التجارة و الصناعية و منظمات نشأت في الدول الغربية الوحيدة القادرة على إنشاء هذا النوع من المنظمات ذو مستوي دولي كما تريده القاعدة القانونية[2]

بإطلاق اسم لا حكومية أصبح من الصعب تعريف و ضبط نوع هذه المنظمات كون تعريفها سلبيا أي بالنفي وتبعث إلي أنواع عديدة من المنظمات بمجرد كونها لا تنتمي إلى مؤسسات حكومية. فتضم إلى هذا التعريف الجمعيات النقابات، الشركات، الكنائس مراكز البحث و الجامعات فمفهوم المنظمات الغير حكومية يظم ذلك جمعيات غير تجارية و جماعات مصالح اقتصادية جماعات دينية أو لائيكية و ذلك في غياب تعريف قانوني دولي متفق عليه.

---

[1] Op.cit,George Andreopoulos, p44

[2] HERBERT F. SPIRER AND LOUISE SPIRER, Accounting for Human Rights Violations by Non-State Actors , Kumarian Press, USA,2006,P18

المطلب2:تطور مفهوم المجتمع المدني ومقترب حوكمة الفواعل اللآدولاتية.

1- تطور مفهوم المجتمع المدني

يوجد أربعة استخدامات متميزة رافقت هذا المفهوم منذ نشوئه حتى اليوم.

الاستخدام الأول هو الذي كان يجعل منه مناقضا لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى. وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة ما بعد الإقطاعية القائمة على البديهة الدينية أو العرفية ونمو الشعور بأن السياسة صناعة, أي انها نشاط عقلي وتابع لعمل الإنسان والمجتمع. ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وكانت الحاجة ضرورية لمفهوم جديد

يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان وطبيعة اجتماعه المدني وخصوصيته مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسيطة من انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الارستقراطي أو بالاثنين معا. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية، رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء أو مالكين الأرض والإقطاعيين[1]، ثم عامة الشعب. ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار في أي موضوع يخص ما نسميه اليوم بالموضوعات السياسية.

لقد كانت المسألة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن السابع عشر والثامن عشر الذين رافقوا تحلل هذا النظام الاجتماعي التقليدي وتطور البرجوازية كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بنائه من منظورات مختلفة تلغي المراتبية الجامدة وتفتح المجال أمام هيمنة سياسية حديثة، هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير ارستقراطية، أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي، ولكن بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه. ومن هذه النقطة سوف ننتقل تدريجيا من نظرية لا سلطة ممكنة إلا إلهية أو ملكية وراثية، إلى النظرية المناقضة تماما وهي لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية. وهذا هو أصل الانتقال نحو الحداثة السياسية.

و سيرتبط مفهوم المجتمع المدني منذ ذلك الوقت بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي كتعبير عن هذا القانون المختلف عن العرف، وبالسيادة الشعبية. إنه يجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري* كما هو، وليست مسقطة عليه من قبل عالم آخر. ولذلك فإن كلمتي دولة ومجتمع مدني تتطابقان تماما هنا ولا وجود لأي فصل بينهما.[2]

---

[1] - برهان غليون, نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية, محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية جامعة قطر، 14-17 مايو 2001,ص 11,
http://gammoudib.maktoobblog.com 5-5-2011

[2] - برهان غليون, مرجع سابق. ص12
* يرى البعض بأن الاختلاف حول المفهوم ولاسيما في العالم الحديث يتجاوز المرجعية المعرفية والأيديولوجية إلى الدلالات الإجرائية، فمن جهة يتم التفريق ما بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بناء على أن الأول أي المدني يتكون من مؤسسات يشكلها الأفراد طوعياً لأداء خدمة عامة غير ربحية و يقوم على الروابط الثانوية الأفقية التعاقدية

ويمكن تلخيص هذه الإشكالية بجملة واحدة : السياسة الحديثة هي سياسة مدنية. ومن هذه السياسة المدنية، عكس الدينية والعرفية، سوف تتطور جميع المفاهيم الحديثة الأخرى مثل المواطنة والديمقراطية والدولة القانونية. وهنا تصب إسهامات الكتاب الكلاسيكيين الكبار للقرنين المذكورين مثل هوبز، لوك، توكفيل، مونتسكيو، روسو وسبينوزا.

أما الاستخدام الثاني للمفهوم فقد جاء في القرن التاسع عشر بشكل خاص، وكانت البرجوازية قد حققت ثورتها ونقلت السياسة فعلا من ميدان الديني والعرفي إلى ميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية[1]. ولم تعد المشكلة المطروحة هي تحرير السياسة عن الدين* والعرف الارستقراطي ولكن إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة والتمييز بين مستوياته المختلفة. فالسياسة الحديثة التي ألغت المراتب الطبقية التقليدية جعلت من الشعب كلية واحدة أي افترضت وحدته في الوقت الذي هو كثرة وأفراد عديديون. والثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية حيث كانت العلاقات السائدة التي تربط بين الأفراد علاقات عائلية، داخل المشغل الحرفي، أو أبوية داخل

واللاشخصانية الفردية، وهذا، بينما يشكل مفهوم المجتمع الأهلي نقطة جدل في علاقته بالمجتمع المدني أو عدمها، فهو يقوم على الروابط الأولية العمودية الوراثية والشخصية والعضوانية، ويعود التمييز هنا بين الحقلَين الاجتماعيَّين التاريخيَّين الغربي و العربي الإسلامي المختلفَين تاريخياً وتركيبة ثقافية، وبحكم الطبيعة الأيديولوجية الوظيفية للتمييز فإن العرب والمسلمين باتوا يستخدمون مفهوم المجتمع الأهلي تحبيذياً وإيجابياً، على اعتبار أنهم يجدون فيه تناسبا مع ثقافتهم وتراثهم، مع أن بعضهم يذهب إلى أن التاريخ العربي ضرب مثالا للمجتمع المدني، بينما على خلاف ذلك يراه المفكرون الغربيون فهو في نظرهم مجتمع أهلي لا يسير في طريق الحداثة والتغيير ويرى البعض منهم بان التراث العربي هو تراث سلطوي، وطالما أن الحرية لا توجد بالفعل إلا في واقع الدولة كما يقول "هيغل"، وتتحقق الحرية عندما تعبر الدولة عن أهداف المجتمع، فإن حيز الحرية الذي تسمح به الدولة ينعكس على مدى حجم مكونات المجتمع المدني وفعاليتها، فإذا كانت الدولة أو النظام السياسي أو بمعنى أعم إذا كانت السلطة السياسية هي التي تحدد مدى الحرية فإن في هذا تحديد لمكونات المجتمع المدني ووظيفتها أيضا وهذا يعتمد على شكل النظام أو السلطة السياسية الحاكمة، لذا فإن الحديث عن مكونات المجتمع المدني من دولة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر سيكون مغايرا.

[1] - برهان غليون, مرجع سابق, ص14

* على الرغم من ذلك إلا أن المفكرين الغربيين يختلفون أيضا في نشأة المجتمع المدني، فمنهم من يرى بأنه ملتصق بالعلمانية أي بفصل الدين عن الدولة، وهناك من يرى بأن العلمانية ليست شرطا لنشوئه، فإن ثنائية الديني والدنيوي هي أيضا تربة يمكن للمجتمع المدني أن ينشأ فيها، وتكون المؤسسات الدينية هي أحد مكوناته، وإن الفلسفة التنموية في العالم –كما يرى بعض المفكرين- تستخدم مفهوم المجتمع المدني بالدلالة الإجرائية وليس بالدلالة المعرفية الأيديولوجية المتصلبة، فبات الوعي الإيديولوجي العربي سواء كان قومياً أم ماركسياً تقليدياً أم دينياً أم سلطوياً يضع المجتمع المدني في علاقة تضاد وتخارج مع "دولته" القائمة في الواقع.

الاقتطاعة بين سيد وأتباعه، طرحت أيضا مسائل جديدة على المجتمع من حيث هو عدد كبير من الأفراد يتعاملون مع بعضهم البعض ويعتمدون بعضهم على بعض، وهو معنى المجتمع المدني بالضبط. فقد أدت تصفية الحرفة ونشوء الاقتصاد البضاعي وتحلل الملكيات الإقطاعية وتراجع الارستقراطية إلى انخلاع الأفراد عن علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء هذه العلاقات، أي إعادة بناء المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة في مواجهة وبموازاة الدولة الحديثة معا*. وعلى هذه المشاكل والإشكاليات النظرية سوف يرد فلاسفة القرن التاسع عشر الكبار، وفي مقدمهم هيجل وماركس الذين سيسيطرون عمليا على فكر القرن التالي السياسي.

فبالنسبة لهيجل ليس المجتمع المدني باعتباره مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس و الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية. فالمجتمع المدني بوصفه كمجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية[1]. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة*. ومن هذه النزعة الهيجلية إلى رفع الدولة إلى مستوى الحل والمفتاح معا للمجتمع سوف تتغذى الحركات والفلسفات القومية التي تضع الدولة فوق المجتمع والتي قادت إلى إضفاء صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني أيضا لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة.

أما ماركس فقد نظر إلى الموضوع من منظار التناقض الذي كشف عنه في مسيرة الحداثة البرجوازية ذاتها ومشروعها التحرري نفسه. ففي نظر ماركس إن مشروع التحرير

---

* القوميون يعتبرون المجتمع المدني تشكيلة قطرية لا تساعد على قيام الدولة القومية المنشودة، والماركسيون التقليديون يعتبرون المجتمع المدني شكلاً من أشكال المجتمع البورجوازي ومثقفو السلطان يعتبرونه مساراً لتقويض سلطة الدولة التوتاليتارية، الكل ينطلق من منطلقات مختلفة في النظر إلى المجتمع المدني، لكنهم جميعاً يصلون إلى نتيجة واحدة مفادها وضع المجتمع المدني بالتضاد مع "الدولة القومية" التي يراها آخرون "دولة وطنية"، وبالتالي فإن الدفاع عن الحقوق والحريات مهمة أساسية من مهام المجتمع المدني، والجدير بالذكر هنا أن داخل كل تيار سواء كان ماركسي أو ليبرالي... تتباين الرؤى للمفهوم، ولكن مهما تباينت الآراء والرؤى إلا أنه لا يمكن تجاهل دور الدولة أو السلطة السياسية في تدهور أو تقدم المجتمع المدني.

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص16

السياسي الذي قامت به البرجوازية بالفعل عندما نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الحديث ليس في العمق إلا مشروع استلاب جديد. بل إن السياسة هي في قلب هذا الاستلاب وهي تجسد أعظم أشكال هذا الاستلاب. ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها برجوازية الدولة كمجال عام، خلقت أيضا مجال الخاص. وبذلك قضت على الفرد بالتصدع أو الانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين ماهيتين متنابذتين ولا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن، وماهيته كمنتج. فالعام (المواطنة وما تعنيه من حق المساواة) فيه يعيش حالة صدام ونزاع مستمر مع الحقيقة الانتاجية الاجتماعية الفعلية التي تعني التفاوت والتباين الشديدين في شروط الحياة والعيش والممارسة. لذلك سوف يقول إن الحرية التي تعكسها المواطنة بمعنى المواساات هنا شكلية تماما، ولن يكون هناك تحرر حقيقي للفرد إلا عندما تتوافق شروط الحرية السياسية مع شروط الحرية الاجتماعية. و هذه هي غاية الشيوعية وبرنامجها، أي المطابقة بين العام والخاص، بين الدولة إطار الحرية لكن شكلية المجتمع المدني كإطار المصالح لكن البرجوازية الخصوصية فحسب، وذلك بتجاوز الدولة والمجتمع المدني البرجوازي الطبقي في الوقت نفسه. فكلاهما الدولة والمجتمع البرجوازيان مجال للاستلاب. وليست الشيوعية سوى برنامج التجاوز التاريخي للدولة الديمقراطية الشكلية وللمجتمع المدني البرجوازي الرأسمالي معا، ومثالها أن تأتي بنظام مجتمعي تكون حرية الفرد فيه شرطا لحرية المجموع، أي يتحقق فيه الانسجام المطلق بين العام (الدولة– النظام، الحرية) والخاص (المجتمع المدني–الفردية، المصلحة) وتتعانق فيه الفردية والجمعية معا[1]. إن الصدع الذي أحدثته البرجوازية بين العام والخاص في كل فرد هو أصل السياسة التي يوجه إليها ماركس نقدا قويا باعتبارها أكبر تجسيد للاستلاب البرجوازي. ولذلك فقد تصور المجتمع الشيوعي من دون دولة ومن دون سياسة، أي مجتمعا متحررا من هذا الصدع منبع الاستلاب.[2]

والاستخدام الثالث هو الذي نشأ في النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار احتدام الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوربا الصناعية. وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الايطالي

---

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص17

[2] رشيد عبد الوهاب حميد, ‘‘التحول الديمقراطي والمجتمع المدني "مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية"’’، دار المدى للثقافة والنشر، سورية-دمشق، الطبعة الأولى 2003

الشيوعي أنطونيو غرامشيAntonio Gramsci. وغرامشي هو الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه. لقد حاول غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ويستخدمه لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية. وبالنسبة لغرامشي سواء أكان ذلك في كتابه الأمير الحديث أو دفاتر السجن هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها[1]. المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس الخ. و فيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر غرامشي والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة, ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية. وفي هذا التحليل يبلور غرامشي للحزب الشيوعي الطامح إلى السيطرة استراتيجية جديدة تقول : إن من الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود، أي الشيوعي، من إستراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية التي ستعلب دورا كبيرا في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة[2]. وهي إستراتيجية مباينة تماما للإستراتيجية البلشفية التي سودها لينين والتي تعتمد على التنظيم الاحترافي للثورة، والتي اعتمدت في الواقع شكل الانقلاب الذي تقوم به فئة منظمة قوية ومسلحة بهدف إحكام قبضتها على جهاز الدولة. ففي مقابل إستراتيجية الانقلاب العسكري أو شبه العسكري يقترح غرامشي عملية التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع، أي السيطرة التدريجية والفكرية على الأطر التي تنظم علاقاته اليومية. ففي منظور غرامشي المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة. ولأن الهيمنة مرتبطة بالإيديولوجية فإن المثقفين هم أداتها. ومن هنا جاءت حاجة

---

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص17

[2] المرجع نفسه, ص18

غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي. [1]

لكن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها. فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل الدولوية. لذلك لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولا ضمانة لفاعليته إلا إذا كان عضويا، أي إذا ارتبط بمشروع سياسي، تماما كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية. إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، وإن كانت متميزة عنها. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنبا إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

وينطلق الاستخدام الرابع لمفهوم المجتمع المدني الذي أعيد اكتشافه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين من تراث غرامشي لكن بعد تنقيته كما قلنا مما علق فيه من تراث الماركسية، كي لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة- لكن ليس تحت إمرتها- على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة. وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار. [2]

وهكذا بدأ التفكير منذ السبعينات في أوربا بالاهتمام بهذا القطاع الهام من النشاط الاجتماعي. وكانت أول بادرة في هذا المجال تطعيم الطاقم السياسي الوزاري بعناصر ليست من محترفي السياسة أو مناضلي الأحزاب ولكنها قادمة مباشرة من المجتمع

---

[1] غازي الصوراني، ‘‘التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل’’ - الجزء الثاني، (موقع الحوار المتمدن الالكتروني): consulté le 12-05-2011
http://http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9488

[2] – برهان غليون, مرجع سابق , ص19

المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير السياسية والعاملة في ميدان العمل الاجتماعي. وكان ذلك مخالفا للقاعدة التقليدية التي كان الاتفاق على توزيع المناصب الوزارية فيها هو القاعدة التي يتم عليها بناء التحالفات والتآلفات الحكومية. فقد عين أساتذة جامعة في مناصب سياسية كبيرة وأطباء ناشطين في ميدان أطباء بلا حدود، ثم جاء دور الفنانين والكتاب ليحتلوا بعض المراكز الحكومية أيضا.

لكن الأمر لم يلبث حتى تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. وقد تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لهذه المنظمات الأمم المتحدة، والدور النشيط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1] حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة وشلل أجهزتها بسبب سيطرة البيروقراطية عليها. [2]

ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك في البلاد الفقيرة والنامية. فلا ينبع الحديث عن المجتمع المدني والدعوة لإعطاء المؤسسات الاجتماعية مسؤولياتها في العمل الاجتماعي من نضح الدولة ولا من تطويرها لفكرتها عن دورها الأنجع في المساهمة في تطوير النظام الاجتماعي، ولا عن نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم عند أفراده ونشوء جمعيات ومؤسسات أهلية قادرة على التدخل لمعالجة الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ولكن ربما بالعكس من ذلك تماما[3]. إن منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية، أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد لها يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصوراته ومطالبه. كما هو تفكك المجتمع نفسه وافتقاره إلى أي مؤسسات تسمح له بممارسة دوره أو تأكيد وجوده في وجه السلطة المتحولة إلى سلطة أصحاب المصالح الخاصة وفي وجه الفوضى والدمار الذين يتهددان مصيره

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص23

[2]- برهان غليون, مرجع سابق, ص24

[3] نياز ضيف الله ,«مفهوم المجتمع المدني : الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري »,الحوار المتمدن - العدد: 1484 - 2006 / 3 / 9 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59130

ومستقبله. إن الاستخدام السائد اليوم في العالم الثالث المفقر لهذا المفهوم هو استخدام الشعار الذي يرفع للتغطية على غياب المضمون*، أي على الفراغ الذي يسم الدولة والمجتمع المدني معا، ويلغي أي وجود فعلي للسياسة مهما كانت طبيعتها وشكل ممارستها، والذي يدفع النخب المعارضة في هذه البلدان إلى استخدام مفهوم المجتمع المدني كعقيدة جديدة في عملية إعادة تأهيل من الدرجة الثانية للسياسة أي كمصدر لمشروعية عمل سياسي جديد تريد النخبة أن يرتبط بها ويميزها عن النخب السياسية البيرقراطية الحاكمة[1] .

2-مقترب حوكمة الفواعل اللآدولاتية

في مجال التعاون الدولي نجد استعمالات عديدة لمفهوم الحوكمة فقد تعم معاني كثيرة ,مستويات تفكير متباينة. و تتكاثف حولها نقاشات تحرك المؤسسات الوطنية و الدولية للتعاون من أجل التنمية. إن استعمال هذا المفهوم من طرف عدد كبير من الفواعل ذو صفات و أهداف مختلفة يثري هذا المفهوم.

توجد طريقتين للإلمام بالمفهوم الأولي تقر بأن الحوكمة عبارة عن وسيلة مؤسساتية تقترب من الأمثلة الديمقراطية في أوربا أو أمريكا الشمالية وتتصف هذه الوسيلة بسلسلة من القيم "التسيير الإداري، احترام القوانين– انتهاج المسار الإنتخابي..." حيث يقيم

* إن مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن خصائصها القومية والوطنية, والإفصاح عن تنوعها الثقافي, والمطالبة بتعيين حقوقها الاجتماعية, والسعي لتأمين دورها السياسي بمعنى آخر إن مكونات المجتمع المدني في التاريخ العربي الإسلامي مختلفة عن تلك المؤسسات التي نشأت في أوروبا، فشخصنة السلطة وتسييس الطائفة، وتغليب الانتماء الطائفي وتغييب الولاء الوطني، وشرعنة الخطاب الطائفي وتكريس القطيعة الوطنية هي السمات الغالبة على التركيبة السياسية العربية الإسلامية، وبالتالي أصبحت العلاقات الإرثية هي محددة لهذه التركيبة وما من مفر للمواطن من تسلط الدولة إلا للعائلة أو العشيرة لحمايته والدفاع عنه، فلا ملاذ للمهمش اجتماعيا والمقصي سياسيا إلا عشيرته أو عائلته، وفي كثير من الأحيان توالت العشيرة السلطة في التاريخ والواقع العربي الإسلامي، وهذا يعني سيطرة العصبوية المغلقة الغير قائمة على التعاقدية والطوعية بل على صلة القرابة والدم، وبالتالي فإن الهوية السياسية ومفهوم المواطنة والحقوق والحريات والسلطة السياسية مفاهيم مختلفة عن تلك الموجودة في الواقع والتاريخ الأوروبي وهذا يعني اختلاف مفهوم المجتمع المدني ومكوناته، وهذا يعود إلى الجمود في الواقع الاجتماعي السياسي، والاقتصادي، والثقافي العربي الإسلامي الذي لم يلبي الحاجة إلى مجتمع مدني كذلك الذي تطور في أوروبا نتيجة لعدم توظيف العقل كما يجب، بل تغييبه وعدم الاتفاق في باب الاجتهاد والتحديث كعامل أول، حتى وصل الأمر بالمجتهد الإسلامي في كثير من الأحيان أن يكفر مجتهد آخر إذا خالف رأيه، فلم تكن الدولة هنا نوعاً من الارتقاء من الفردي والخاص إلى العام... فكيف يعقل أن تكون الدولة من النمط العشائري أو المذهبي أو الديني أو الطبقي أو النخبوي وتحافظ على كونها الشأن العام وميدان الحق والقانون، والاختلاف اللاتي تعتبر من أساسات المجتمع المدني

[1]-أنظر كذلك مقال عن أزمة المجتمع المدني العربي في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

تطبيقها عن طريق مشاركة التمويل الخارجي. حيث يوصف هذا المقترب بالحكم الراشد ويرجع تقييم هذه الأطر السياسية و المؤسساتية لكل دولة إلى نتيجة تفكير جماعي من طرف الممولين الذين يقيمون فعالية الإعانات [1]التي يقدمونها, فهذا التفكير هو رغبة المنظمات الدولية لإرساء نوع من الضبط على عمل سياسات دول الجنوب وتكيفها مع المثال الغربي.[2]

وتوجد طريقة ثانية تناقض الأولى وتنتقدها ; ظهرت خلال 10 سنوات الأخيرة وهي تشكك من الصيغة العالمية للوسيلة السياسة الغربية, وتنتقد إمكانية نقل نظام حكم راشد إلي دول لم تشهد نفس التاريخ أو الدينامية السياسة والاجتماعية كما في الشمال. فيوجد اتجاه واضح نحو فهم الحوكمة لا يقتصر على وصف مجموعة المؤسسات و الإدارات الموجودة ومدى عملها ولكن يعم مجموعة من العمليات التي تسمح بإرساء عملية تنظيم اقتصادي اجتماعي وسياسي. فيجب التفرقة بين المشهد المؤسساتي و الوظيفة المؤسساتية, فالوظيفة المؤسساتية تكون عالمية ودائمة ; مثال: (خلق جو من الثقة بين المؤسسات, الحفاظ على النظام و الأمن في المجتمع....).[3]أما الشكل أو المشهد المؤسساتي فهو يختلف من بلد إلى أخر حسب درجة التقدم، التاريخ فلا يجب إهمال الواقع الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي. و أحد أهم أبعاد مقترب الحوكمة هو صفة تعدد الفواعل في تسيير القضايا العامة: فنكون هنا بصدد منح مكانة جديدة للفواعل اللادولاتية مثل: منظمات المجتمع المدني (ONG، الحركات الاجتماعية، النقابات ...) الشركات إلا أن التعرف على هذه الفواعل وتحديد أدوراها يعتبر تحدى أساليب خاصة عندما نريد تصدير نموذج من الحكومة الديمقراطية خارج الأقاليم الغربية.[4]

فعند تحليل هذه التحديات الخاصة بما يتعلق سياسات تشجيع المجتمع المدني في الجنوب نجد كتفسير لتشجيع المجتمع المدني في الجنوب إجابتين.

---

[1] Severine BILLENA, « Légitimité, Acteurs Et Térritoires :Enraciner La Gouverance Dans La Diversité Des Cultures », La Gouvernance Démocratique; Michel Sauquet Et Martin Vellajus ,Karthala,Ministère Des Affaires Européennes,Paris, 2008.Pp101-109

[2]- Ibid. p109

[3]- N.Meisel, J.Ould Aoudia, « La bonne gouvernance » est elle une bonne stratégie de développement ?, Document de travail interne, p9

[4]- Op.cit. Severine BILLENA, Paris, 2008. p111

الأولى تقر أن منظمات المجتمع المدني قد تستعمل وسائل للانفتاح على فضاءات سياسية مع الدول الشريكة فبذلك نجد ممولين دوليين يتوجهون عامة نحو صناديق للحوكمة الديمقراطية مخصصة لهذه المنظمات, فيعتبر المجتمع المدني بطبيعة أحد عوامل الديمقراطية. فيقر الاتحاد الأوربي أن:

« تعاون أكبر مع المجتمع المدني وتعزيزه شيء ضروري لضمان مشاركة أكبر لكل قطاعات المجتمع وذلك لخلق شروط تعزيز ديمقراطية المجتمع.[1] »

فالمجتمع المدني هنا يعتلي دور معارضة, فيسمح بالانفتاح السياسي للأنظمة الغير تامة الديمقراطية, فهو ينخرط في إرث تاريخي معين. إلا أن المجتمع المدني كوسيلة في يد الممولين الدوليين لا يفترض بكونه كذلك ,فمنظمات المجتمع المدني تشكل صمام أمان سوسيو اقتصادي ضروري لمرافقة التعديلات الهيكلية التي تمس بالوظيفة التوزيعية للدولة، فهذه البرامج ترفق عادة بتوكيل بعض المسؤوليات لعوامل المجتمع المدني. يأخذ المثال المصري في توسع القطاع الجمعوى في نهاية الثمانينات حيث ,تم إنشاء حركة إصلاح النظام الصحي وذلك بشراكة مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ,فوجدت الدولة نفسها معفية من جزء من أعباء الإصلاح وذلك بفضل برنامج البنك العالمي لتمويل القطاع الصحي في الدول النامية. و ما لبث هذا الإصلاح حتى تبعه برنامج تعاون متعدد الأطراف يضم البنك العالمي (L’usaid) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و حتى الاتحاد الأوربي كل بجانب الدولة المصرية.

إلا أن البرنامج الأخير لم يأخذ بعين الاعتبار إرساء علاقة بين الهيئات الدولية و المنظمات الغير حكومية التي تعمل على الصعيد المحلي المصري ,خاصة في مجال الصحة .ورغم تردد الحكومة في التخلي على دورها الوسيط بين المنظمات الغير حكومية المحلية و المجتمع الدولي نجحت هذه الأخيرة في إبراز دورها المحوري على شريحة من المجتمع تهمشها الخدمات الاجتماعية العمومية.

---

[1]- Commission européenne , la politique de développement de la communauté européenne , communication de la commission au conseil du parlement européen , com2000 (212) final, 26/04/2000, Bruxelles ,p 8

فما يريد الممول الدولي هو الجمع بين فكرة تشجيع حوكمة ديمقراطية مع انفتاح الفضاءات السياسية في الجنوب, ومن جهة أخري التوفيق السوسيو اقتصادي اللازم لمرافقة سياسات الإصلاح الهيكلي .لأن هذا التوفيق يثبت أن تشجيع الديمقراطية ليس فقط من مهام المنظمات الدفاع عن الديمقراطية, بل هي تخص أيضا عددا كبيرا من المنظمات الفاعلة في مجال الخدمات الاجتماعية. فكل هذه المنظمات قد تشكل قوة تنظيم نشاط الدولة في المجالات تعمل فيما هذه المنظمات [1], فكلما كان عدد المنظمات كثيفا في مجال ماء كلما كانت لهذه الأخيرة القدرة على تأطير و مراقبة عمل الدولة وتشكيل قوة معارضة تكشف التجاوزات ,وتشكل هذه المنظمات فضاء يدعو المواطنين للمشاركة في الحياة العمومية.[2]

بطبيعة الحال ليست كل منظمات المجتمع المدني قادرة على انجاز مهام كهذه. فهذا يرجع أساسا إلى مدى شرعيتها في الحقل الاجتماعي ومدى قدرتها على توفير خدمات اجتماعية والإجابات عن المشاكل المحلية .وقد تكون لمنظمات غير حكومية ذو اتجاه حكومي دور مهم في التوازن السوسيو اقتصادي لأن أهداف هذه المنظمات لا تهتم بالديمقراطية بصفة مباشرة, سنأخذ كمثال المؤسسات الدينية التي تمنح خدمات اجتماعية مرتبطة بفواعل دينية معتدلة أو متطرفة تعمل على المستوي المحلي وتعطي شرعية عالية قرب المجتمع.

فيجب التفرقة بين مجتمع مدني كوسيلة لتشجيع حوكمة ديمقراطية بالاعتماد على وظيفة هذا المجتمع المدني أكثر من شكله.

فيجب إذن توسيع مفهوم المجتمع المدني عبر وظيفته الديمقراطية كنشاط جماعي رسمي أو غير رسمي يجمع بين عدد من الأفراد وينتج ثقة متبادلة تسهل تبادل أراء حول رهانات النقاش العام. يضم هذا التعريف العلاقات الاجتماعية التقليدية كقوة محورية في ديناميكيات المجتمع المدني[3].

---

[1]- S.Freizer, « Central Asian Fragmented Civil society , communal and Neoliberal Forms in Tadjikistan » In M.Glasius, political and culturan contexte , Routeldge, 2004, p213.
[2] Ibid , p 214.
[3]Op.cit, S.Freizer, p215.

التحدي بالنسبة لفواعل التعاون الدولي هو قدرة التعرف على وظائف المنظمات الغير حكومية الجديدة المتجهة نحو المجتمع الدولي و المتمكنة من خطابات و لكن في نفس الوقت تعاني من نقص في الشرعية في مكان نشاطها و وظائف شبكات محلية تقليدية تعجز عن ترجمة نشاطها إلى اللغة المؤسساتية للحوكمة الديمقراطية ولكن الواقع في غالب الأحيان هو عبارة عن تطابق لشكل الفاعلين المذكورين أعلاه بحيث يصعب دراسة تمفصل هذا المجتمع المدني الجديد مع أنواع أخرى من التضامن التقليدي الذي لا يتعدى هيكله المجتمعات القروية التي تكون هذه الأخيرة عنصرا جوهريا لإرساء ثقافة ديمقراطية حقيقية.[1]

[1] Op.cit,Severine BILLENA, p115-113 .

المطلب 03:علاقة المجتمع المدني كفاعل لادولاتي بالدولة في ظل العولمة[1]

عندما يثير الباحثون اليوم مسألة تراجع مكانة الدولة في الحقبة الراهنة بالمقارنة مع موقعها من العملية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، في الحقبة الكلاسيكية لبناء الدولة الحديثة، فأول ما يشيرون إليه كمصدر لهذا التراجع هو العولمة. فبما تخلقه العولمة من فضاءات تتجاوز سلطة الدولة القومية، وبما تستخدمه من تقنيات تضعف إن لم نقل تلغي سيطرة هذه الدولة على مواطنيها وتربطهم بشبكات للاتصالات والمعلومات والتبادل الثقافي والاقتصادي معا تتعدى كثيرا الإطار الوطني التقليدي للدولة، تنشئ هذه العولمة وضعية جديدة تجد فيها الدولة نفسها فاعلا صغيرا وضعيفا مقابل الفاعلين الجدد الكبار الذين يحتلون اليوم، أكثر فأكثر ميادين النشاط الإنساني في كل المجتمعات ويتحكمون به، أعني الشركات العالمية العابرة للحدود والقوميات والمؤسسات الدولية القائمة فوق الدول والأوطان. ويبدو الأمر كما لو أن العولمة التي تطور فضاءات معولمة أو عالمية للنشاطات البشرية ما فوق الوطنية تعمل بمثابة إسفين يدق بين الدولة والمجتمع، وتعمل بالتالي على زيادة الصدع والتباعد بينهما.[2]

---

[1] **برهان غليون** , مرجع سابق,ص 40.

[2], المرجع نفسه, ص 41

والحال أن العولمة لا تزال وستبقى مفهوما واسعا ومشوشا لا يكفي لتفسير ما يطرأ على المجتمعات التي لا تزال إلى حد كبير مجتمعات وطنية، أي تخضع لقواعد وآليات التنظيم القومي للسلطة والحدود والسياسات بصرف النظر عن التراجع الذي تلقاه سياسات الدولة المركزية نفسها داخل هذا الإطار الوطني. فالعولمة بمعنى تبني سياسات الفتح الواسع والمطلق للحدود أمام التبادل التجاري والثقافي والبشري بما يجعل من البشرية مجتمعا واحد أو بالأحرى سوقا حرا واحدا، ليست سوى أسطورة أو عقيدة سياسية تريد أن توهم الناس بوجود عكس ما هو قائم في الواقع. فلم تسقط الحدود على الإطلاق بين الدول والمجتمعات، خاصة بين المجتمعات الفقيرة والغنية، ولن تسقط أبدا في المستقبل، بل إنها سوف تزداد قوة وعمقا. وحماية هذه الحدود وتعزيزها هو الضمانة الرئيسية للتشغيل الناجع من وجهة نظر الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لسياسات العولمة. وفي هذه الحالة استخدام العولمة يعنى الزوال الفعلي للحدود ولكن بمعناها الحقيقي وهو إجبار الدول الضعيفة على فتح الحدود أمام الدول الصناعية الكبرى وتكوين سوق اقتصادية حرة بالنسبة للكبار فقط لأنهم قادرين بسهولة على اختراقها، لكنها سوق مغلقة تماما بالنسبة للدول الصغيرة التي ليس لديها أي أمل في منافسة الدول الصناعية الكبرى في عقر دارها. ولا ينبغي أن ننسى أنه في الوقت الذي تتحدث فيه الدول الصناعية عن العولمة وتفرض على العالم جدول أعمال قائم على تحرير التجارة وإلغاء التعرفة الجمركية وتحييد الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، أن هذه الدول تعمل المستحيل في الوقت ذاته من أجل ضمان تفوقها الاقتصادي ونفوذها السياسي والثقافي، سواء أكان ذلك من خلال الإسراع في بناء التجمعات الإقليمية أو من خلال الضغط في إطار مفاوضات منظمة التجارة الدولية للحفاظ على ميزات ومصالح تحرم منها الدول والمجتمعات الفقيرة والصغيرة. وفي الوقت الذي تدعوا فيه هذه الدول الكبرى لنبذ السياسات الوطنية والتنديد بالانتماءات القومية، فإنها لا توفر فرصة كي تعزز من مواقعها الوطنية في المؤسسات العالمية، وفي مقدمها مجلس الأمن الذي يضمن من خلال حق النقض السيطرة المطلقة لمجموعة صغيرة من الدول القومية المنتصرة منذ أكثر من قرن على مصائر السياسة الدولة.[1]

[1] - **برهان غليون** , مرجع سابق, ص42

وهناك أخيرا العولمة من وجهة نظر تطور التقنيات الاتصالية والمعلوماتية وما يحدثه هذا التطور بالفعل من إعادة توزيع للموارد والقوى والطاقات البشرية داخل كل مجتمع على حدة وعلى صعيد علاقة المجتمعات فيما بينها. فهذه التقنيات الجديدة تعيد توزيع الموارد بشكل أكثر تفاوتا من أي حقبة سابقة، وهي تهدد بالاستنزاف العميق والواسع لموارد العديد من المجتمعات التي تخفق في استيعاب آليات العولمة وفي إبداع الاستراتيجيات التي ترد عليها. فبقدر ما تبدو العولمة عن حق حاملة لإمكانات وفرص كبيرة وعديدة بالنسبة للمجتمعات التي تملك رأس مال مادي ومعنوي قادرة على استثمارها في الفضاءات الاقتصادية والثقافية المعولمة، فهي تبدو بالعكس من ذلك حاملة بالدرجة الأولى للكثير من المخاطر والتهديدات بالنسبة للمجتمعات الفقيرة ماديا وتقنيا وتنظيميا وإداريا.

يرجع هذا التبدل في دور الدولة والتحول في ميادين مركزيتها لعاملين رئيسيين مرتبطان الدولة الأمة ذاتها ، وهما يفسران في الوقت نفسه نشوء العولمة ذاتها، أي نزوع المجتمعات والدول والنخب السياسية والاقتصادية العالمية إلى تبني سياسات محلية وعالمية مختلفة عن تلك التي سادت في الحقبة السابقة[1]. العامل الأول هو بقرطة الدولة، والثاني هو تنامي قوى المجتمع بالفعل بفضل نضج الدولة الديمقراطية أو اكتمالها والشروط التي خلقتها من حريات فكرية وتنظيمية. [2]

فبقدر ما نجحت الدولة في فرض نفسها وإقناع الأفراد بفعاليتها وعملها الايجابي، وبقدر ما ارتبطت نشاطاتها بالفعل بالاستجابة إلى حاجات الناس وخدمتهم زادت حاجتها إلى طبقة من الإداريين النشيطين وبقدر تعقد آليات عملها وأساليب التنظيم والإدارة فيها زاد اعتمادها على أصحاب الكفاءة والاختصاص.

---

[1] المرجع نفسه, ص44

[2] مرتضى جمعة حسن ,« تطور مفهوم المجتمع المدني من سلطة الدولة الى سلطة المجتمع » **دراسات سياسية ,** ص2, 24-05- 2011 :consulté le,
http://www.almalafnews.com/Legal%20Studies/index.php?aa=news&id22=2036

ومن الجهة الثانية، عمل مناخ الحريات والاستثمار في الفرد[1] وتشجيع مبادرته في إطار هذا الازدهار وارتفاع مستويات المعيشة واستقرار القيم والمعايير الاجتماعية على تحرير المجتمع شيئا فشيئا من التسليم والاستسلام للدولة. وشجع قيام جماعات وهيئات ومنظمات تعمل من أجل المجتمع وتجسد إراداته المختلفة بعيدا عن وصاية الدولة وأحيانا بمساعدتها

وهكذا نشأ ونما في البلاد الديمقراطية في العقود الثلاث الماضية عدد لا يحصى من الجمعيات والهيئات غير الحكومية العاملة في جميع المجالات. وأخذ المجتمع بشعر بالفعل أنه قادر على إنجاز العديد من الأهداف والمساهمة في إيجاد حلول ناجعة للعديد من المشاكل، وربما بأسلوب أكثر مرونة من أسلوب الدولة أو البيرقراطية وبتكاليف أقل ونتائج أفضل.

للدولة وظيفة سياسية شاملة[2] تسعى من خلالها الى تحقيق ترابط مستويات الكل الإجتماعي وذلك بإعادة إنتاج التناقضات و " الأوضاع القائمة ". إذن يتعين عدم الاكتفاء بالفهم " التقليدي " للدولة – أداة قوة – بل على أنها "منظمة للهيمنة ". ويعني ذلك تعريف الدولة انطلاقا من دورها الإجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى. الدولة، إذن، هي الهيئة المركزية التي يتعين عليها الحفاظ على وحدة وتماسك التشكيل الإجتماعي،

---

[1] تعتبر مصالح الافراد هي حجر الاساس في نظرية لوك للمجتمع المدني فالفرد لدى لوك هو الذي يتنازل عن حقه في حكم نفسه وسلطته بمحض ارادته ويفوضها الى جهة اعلى ولا احد يستطيع ان يجبره على التنازل لذلك يعتبر لوك احد ابرز من منظري للعقد الاجتماعي على اسس ليبرالية .حيث نشأة المجتمع المدني تتنتج عن اختلاف مصالح افراد المجتمع الطبيعي في تفسير حقوقهم الطبيعية فقد افترض لوك وعلى النقيض من هوبس بان الافراد في مجتمع الطبيعة ليسوا كما وصفهم هوبس بل انهم اشخاص عاقلين وملاك يديرون امورهم من دون تدخل احد" في اطار حالة الطبيعة يكون البشر احراراً متساوين لان العقل يمكنهم من التحلي بالعقلانية "وهو يراها كالاتي "حالة من الحرية كاملة في تنظيم افعالهم ، والتصرف بمقتنياتهم واشخاصهم كما يرون مناسبا، ضمن حدود قانون الطبيعة دون استئذان اي انسان من اخر او الاعتماد على ارادته " . ويرى لوك وبالنقيض من هوبس انه لا وجود للدولة قبل تاسيس العقد الاجتماعي وبالتالي فأن وجود الدولة مرتبط اساساً بالافراد الذين تعاقدوا على تأسيس المجتمع المدني عن طريق العقد الاجتماعي الذي يخولهم العودة الى مجتمع الطبيعة متى ما اخلت السلطة بالتزاماتها بموجب العقد الاجتماعي "ان جون لوك يعادل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي او الدولة فكلاهما لديه مترادفين ومعبرين عن شيء واحد ، هو الاختلاف والانتقال من حالة الطبيعة الى حالة الاجتماع الانساني"

[2] اعتقد هوبس ان الدولة موجودة قبل تأسيس المجتمع المدني وهي اي الدولة التي تسير وتضبط المجتمع المدني بموجب السلطات التي تنازل عنها الافراد "السيد الاعلى : يتوقف امن المواطنين اذاً على قوة السيد الاعلى المتولد هكذا فمن مصلحة الجميع اذاً ان تكون هذه السلطة مطلقة والاحتفاظ بقسم من السلطة الاصلية ، او اعادة تشكيل سلطة وسيطة ، محاولة للتخلص من سلطان السيد الاعلى او الرقابة عليه كل ذلك يؤدي الى تعريض امن الجميع للخطر ، لا يمكن اذاً الحد من حق الامير في صنع القوانيين وفرض الضرائب وتجنيد الجيوش والاشراف على الجامعات وتعليم الكنائس ، ذلك يؤدي الى اضعاف الدولة ولا يعزز حرية المواطنين بل يمهد للحرب الاهلية ودمار المجتمع ". ويمكن ان نلاحظ النزعة الاستبدادية التي طغت على مفهوم هوبس للمجتمع المدني من خلال تأكيده على اهمية وجود دولة قوية يتمتع فيها الملك بصلاحيات مطلقة تمكنه من ضبط وادارة المجتمع المدني.

والحفاض على الشروط الإجتماعية للإنتاج وبالتالي إعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج من دون " عوائق ". يعني ذلك أن إعادة إنتاج هذه الأوضاع وتلك التناقضات يسير في اتجاه تحقيق مصالح الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) داخل التشكيل الإجتماعي المحدد. [1]

إن سلطة الدولة في المجتمعات الطبقية هي " لحظة " من التناقض الذي يعكس الصراع الطبقي السياسي وأطرافه ونتائجه.

للدولة وظيفة مركبة، أي أن لها أبعاداً أو مستويات إقتصادية، سياسية، إيديولوجية. ولإنجاز هذه الوظيفة المركبة يتعين انبثاق أجهزة الدولة (المؤسسات والموظفين) والتي يناط بها إنجاز أهداف هذه الوظيفة الشاملة بمستوياتها المختلفة :

فعلى المستوى الاقتصادي يتم التركيز على :

- إعادة إنتاج العلاقات الإنتاجية،
- إعادة إنتاج قوة العمل،
- إعادة إنتاج تمايز الفرص بين الطبقات الاجتماعية.

أما على المستوى السياسي والإيديولوجي يتم التركيز على :

- إدارة الصراع لصالح حائزي سلطة الدولة،
- إعادة إنتاج إيديولوجية حائزي السلطة واحتضانها،
- تزيف وعي المبعدين عن حيازة السلطة.[2]

ثمة أبعاد جوهرية في أي بنية اجتماعية تكون أكثر أهمية من غيرها من الأبعاد، من حيث تأثيرها، وتحديدها لملامح وعمق وتوجه الصيرورة الاجتماعية لهذه البنية. تأتي أهميتها لهذه الصيرورة في أن طبيعتها، وأنماطها ومستوياتها وتوزيعها ذات علاقة مباشرة بمسائل الصراع الاجتماعي. من بين هذه الأبعاد الجوهرية هناك " بُعد السلطة السياسية

[1] برهان غليون , المرجع السابق, ص 52
[2] برهان غليون, مرجع سابق, ص53

". إن الحديث عن السلطة السياسية في مستواها الأكثر تركيزاً هو حديث عن" الدولة " بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية السائدة . [1]

ينطرح، إذن، وعلى الفور ذلك السؤال الحاسم : ما هي طبيعة العلاقة ما بين الطبقات الإجتماعية، المحددة أساساً واعتبارا لموقعها ضمن البنية الإقتصادية، وما بين السلطة السياسية من خلال الدولة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستحث ضرورة الحديث – ولو باختصار– عن مناهج دراسة السلطة السياسية. يعج الأدب السياسي الخاص بهذه الإشكالية بكثير من المناهج الساعية لتحديد طبيعة السلطة السياسية وبالتالي الإجابة على السؤال السابق. ومن الدخول في تفاصيل كثيرة نستطيع أن نفرز ثلاثة مناهج أساسية أكثر أهمية من غيرها في هذا المجال وهي : [2]

- **المنهج الأول** هو ذلك المنهج الذي يركز على السؤال المهم : من لديه السلطة ؟ ويمكن تسمية هذا المنهج بالمنهج الذاتي بمعنى أنه يسعى لتحديد الذات الممارِسة للسلطة. وضمن هذا المنهج هناك نقاشات ساخنة وجدل لا يتوقف ما بين منظري " التعددية " أو " نخبة السلطة " و " الطبقة الحاكمة ".
- أما **المنهج الثاني** فهو ذلك المنهج الذي يتعامل مع هذه القضية بطريقة رجل الأعمال مركزاً على السؤال : ما الكمية ؟ بمعنى ماهي كمية السلطة ؟ وفي مسعى الإجابة على هذا السؤال يدعو هذا المنهج الى التشديد على السلطة كفعل power to do وليس السلطة على power over، والتشديد على تبادل السلطة وتراكمها وليس توزيعها. يعتمد التحليل السياسي من هذا الطراز على أحد الأشكال المختلفة للنظرية الإقتصادية الليبرالية. إن السلطة تدرس ضمن هذا المنهج من خلال الأفضليات، أو البدائل أو الخيارات الممكنة. [3]
- في حين أن **المنهج الثالث**، هو المنهج الماركسي، بتنوع تياراته ومداخله المختلفة. في مسعاه لإنتاج معرفة سليمة عن طبيعة السلطة السياسية لا ينطلق من " وجهة نظر

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص 54
[2] المرجع نفسه, ص55
[3] المرجع نفسه, ص 56

اللاعب " بل من العملية الإجتماعية السابقة، أي عملية إعادة الإنتاج الإجتماعي. وبتكثيف يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذا المنهج كما يلي: ما هي طبيعة السلطة وكيف تتم ممارستها ؟ نقطة التركيز، إذن، في التحليل الذي يعتمده هذا المنهج، ليست الملكية ولا المالكين بحد ذاتهم، بل علاقات الإنتاج التاريخية المحددة، في ترابطها الوثيق بقوى الإنتاج من جهة وبالدولة ومنظومة الأفكار الإجتماعية السائدة في التشكيل الإجتماعي التاريخي الملموس من جهة ثانية. إن هذا المنهج ينظر الى الدولة بإعتبارها مؤسسة مادية محددة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. إن الدولة، بحسب هذا المنهج، لا تمتلك سلطة بحد ذاتها، بل إنها " المؤسسة " التي تتجمع السلطة فيها وتمارس. يمكن الاستنتاج، إذن، بأن النقطة الأساسية التي يركز عليها هذا المنهج، ليست العلاقات الشخصية بين مختلف " النخب "، كما أنها ليست " عملية اتخاذ القرارات ذاتها "، بل هي تأثيرات الدولة على إنتاج وإعادة إنتاج معينة، سواء كانت هذه التأثيرات حقيقية أو مفترضة. يجب أن يكون واضحاً إن حلقة إعادة الإنتاج التي تربط الدولة، كأحد مكونات البناء الفوقي، بالقاعدة الإقتصادية هي حلقة تفاعل متبادل. فالقاعدة الإقتصادية تقرر البنية الفوقية السياسية عبر دخولها في عملية إنتاج سلطة الدولة وجهاز الدولة، لكن يتعين التأكيد على طبيعة العلاقة هذه. إن العلاقة بين أنماط الدولة وأساليب الإنتاج السائدة ليست علاقة ميكانيكية بسيطة بل هي علاقة مركبة ومعقدة. إن هذا التعقيد هو نتاج تداخل المؤثرات الداخلية والخارجية وتفاعلها وانعكاسها على نمط الدولة والأشكال التي تتخذها، وعلى وجه الخصوص محتوى التراكم الإقتصادي وحجمه والتحولات الاجتماعية المرافقة له في منشأه وتحول الأنظمة السياسية وطبيعة السلطة ذاتها .[1]

ينطرح، إذن، سؤال أخر هو : كيف تؤثر الدولة وتدخل في عمليات إعادة الإنتاج الإجتماعي ؟ إن هذا يتقرر عبر : ماذا يتم فعله من خلال الدولة ؟ وعبر ذلك : كيف يتم ذلك من خلال الدولة ؟

---

[1] برهان غليون , المرجع السابق, ص 57

عندما يجري الحديث عن طبقة ما تمسك بزمام السلطة، فإن المقصود بذلك أن ما يتم فعله من خلال الدولة، يؤثر إيجابياً على إعادة إنتاج نمط الإنتاج الذي تكون الطبقة المقصودة هي ممثلته السائدة. غير أنه ينبغي التحذير هنا من إساءة تفسير التعابير الشائعة من قبيل " أخذ " و " الإمساك " بسلطة الدولة، على أنها تعني أن سلطة الدولة هي شيء يمكن لمسه باليد. إن هذه القضية هي أبعد وأعقد من ذلك بكثير. فهي، بالأحرى، عبارة عن عملية تدخلات في مجتمع معين من قبل " مؤسسة منفصلة " هي الدولة، تتركز لديها الوظائف العليا في المجتمع والمتمثلة في : وضع القانون، تطبيق القانون، تعديله، فرضه والدفاع عنه " عند الضرورة ". ولهذا فإن " أخذ " سلطة الدولة و " الإمساك " بها يعني بدء نمط معين من التدخل من قبل " هيئة خاصة " مخولة للقيام بتلك الوظائف . [1]

غير أن الملاحظة السابقة، على أهميتها، لا تكفي بل يتعين الإشارة الى ثلاث قضايا أخرى هامة وهي :

- **الأولى** : إن الدولة، في بنيتها، ليست واقعاً جامداً، بل يحتمل شكل الدولة تغيرات متنوعة، هي نتاج ورهان الصراع السياسي. وقد تكون تلك التغيرات في بعض الأحيان " راديكالية ". ولا تستخدم الطبقة المسيطرة الدولة كما لو أنها علاقة تصرف حر إرادي تجاهها بل أن هذه الطبقة تتشكل ويعاد إنتاجها بفضل التغيرات الحاصلة في الدولة كآلة. وإذا لم يكن مفهوم " آلة الدولة " قد أُعلن رسمياً، فهو حاضر عملياً على الدوام.
- **الثانية:** تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على جهاز الدولة. ولأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في " شريحة " محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون رهاناً للصراع فيما بين هذه الشرائح. ومنعاً لأي التباس منهجي يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة الدولة

---

[1]- المرجع نفسه, ص58

المنظمة قانونياً على المجتمع، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي تؤول إلى تحقيق السلطة الفعلية. [1]

❖ **الثالثة:** تحقق آلة الدولة علاقة طبقية تنعقد في مكان أخر، في الميدان الاقتصادي. غير أن الميكانيزم الذي يحقق هذه العلاقة إنما يحققها وهو يعمل على إخفائها ! إن عمل الدولة الأخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة أحدهما للأخر. يكمن عملها في تحقيق هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، تبعية وتوحيد، وهي تجعل سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع المدني الذي تحققه بمثابة دولة. هكذا يسمح اشتغالها، إذن، بممارسة السلطة من قبل الممثلين " الشرعيين " الذين جرى تكوينهم لإنجاز هذه المهمة ولاحتلال موقع ممثلي المجتمع، الموقع الذي أكتسب شرعيته.

لا تعني الملاحظات السابقة أن الدولة طاقم مفكك الأقسام والمستويات كتفسير لتقاسم السلطة السياسية بين طبقات وشرائح متعددة، بل أن الأمر هو غير ذلك تماماً. إذ فوق التناقضات ضمن أجهزة الدولة المختلفة وخلفها، تحمل الدولة دائماً وحدة داخلية متميزة، هي وحدة سلطة الطبقة المسيطرة أو الفئة المهيمنة، غير أن هذا يحدث بشكل معقد وليس بصيغة مباشرة، بل عبر توسطات.

إن إعادة إنتاج مجتمع محدد تبين أن إعادة إنتاج نمط أداء وظيفة كعملية اجتماعية مستمرة، لا تتوقف، يتم من خلالها إنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها، وكذلك إعلان الأوامر وتطبيقها، علاوة على استعراض العنف أو ممارسته " عند الضرورة "، وكذلك معايشة الأفكار ووضعها موضع التطبيق الفعلي. ونظراً أن أي نشاط إنساني لابد أن يكون له هدف محدد فإن لإعادة الإنتاج هدفين هما : المواقع في بنية اجتماعية معينة، وكذلك الأشخاص اللازمين لتشغيلها . [2]

[1]- المرجع نفسه, ص 59
[2]- المرجع نفسه, ص60

ونستطيع، إذن، أن نقول بأن إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية (للعلاقات الاجتماعية) يستلزم عمليتين لا يمكن تواجد أحدهما بمعزل عن الأخرى:

- **أولاً:** ثمة إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء، وتجلو هذه المراكز التحديد البنيوي للطبقات، أي الطريقة التي من خلالها يعمل التحديد المذكور على ضوء البنية (علاقات الإنتاج ، علاقات السيطرة/الخضوع السياسية والإيديولوجية) في الممارسة الطبقية.
- **ثانياً:** هناك إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز. إن الوسطاء سيعاد إنتاجهم " تدريبهم على الإذعان " لكي يحتلوا مراكز معينة، ولهذا فإن توزيعهم لا يعتمد على اختياراتهم أو طموحاتهم بل على مجرد إعادة إنتاج هذه الوظائف التي تسمح بإعادة إنتاج السيطرة دون " عوائق ". ونظراً لأن التوزيع الرئيسي يندرج تحت إعادة الإنتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية خلال مختلف مراحل تطور التشكيل الاجتماعي المحدد، فإن التوزيع الرئيسي هذا يعني لجهاز ما أو سلسلة أجهزة، الدور الخاص المنوط بها والذي ينبغي أن تلعبه في توزيع الوسطاء. [1]

يشير بعض الباحثين اليوم إلى مسألة تراجع مكانة الدولة في الحقبة الراهنة بالمقارنة مع موقعها من العملية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، في الحقبة الكلاسيكية لبناء الدولة الحديثة، وأول ما يشيرون إليه كمصدر لهذا التراجع هو العولمة. فبما تخلقه العولمة من فضاءات تتجاوز سلطة الدولة القومية، وبما تستخدمه من تقنيات تضعف إن لم نقل تلغي سيطرة هذه الدولة على مواطنيها وتربطهم بشبكات للاتصالات والمعلومات والتبادل الثقافي والاقتصادي معا تتعدى كثيرا الإطار الوطني التقليدي للدولة، تنشئ هذه العولمة وضعية جديدة تجد فيها الدولة نفسها فاعلا صغيرا وضعيفا مقابل الفاعلين الجدد الكبار الذين يحتلون اليوم، أكثر فأكثر ميادين النشاط الإنساني في كل المجتمعات ويتحكمون به، نعني الشركات العالمية العابرة للحدود والقوميات والمؤسسات الدولية القائمة فوق الدول والأوطان. ويبدو الأمر كما لو أن العولمة التي تطور فضاءات

---

[1]- المرجع نفسه,ص61

معولمة أو عالمية للنشاطات البشرية ما فوق الوطنية تعمل بمثابة إسفين يدق بين الدولة والمجتمع، وتعمل بالتالي على زيادة الصدع والتباعد بينهما. [1]

والحال أن العولمة لا تزال وستبقى مفهوما واسعا ومشوشا لا يكفي لتفسير ما يطرأ على المجتمعات التي لا تزال إلى حد كبير مجتمعات وطنية، أي تخضع لقواعد وآليات التنظيم القومي للسلطة والحدود والسياسات بصرف النظر عن التراجع الذي تلقاه سياسات الدولة المركزية نفسها داخل هذا الإطار الوطني. [2]

2-من ديمقراطية الدولة إلى ديمقراطية المجتمع في أصل التحول نحو المجتمع المدني ومعنى المراهنة عليه:

تعبر نزعة الانكفاء عن الدولة كراع وحيد للتقدم والتحديث والتنظيم المدني للمجتمع عن ولادة ما يعتقد أنه موجة جديدة من الديمقراطية أو ما يمكن تسميته بالديمقراطية الجديدة أو المجددة. فقد تركزت الديمقراطية الكلاسيكية أو في المرحلة الأولى على إصلاح الدولة وأساليب ممارسة السلطة من قبل القائمين عليها، وكان أفضل تعبير عنها بناء الدولة الدستورية والقانونية وتثبيت مبدأ فصل السلطات، واستقلال المؤسسات الرئيسية بعضها عن البعض الآخر وتحديد مسؤوليات الحاكمين وإخضاعها للمراقبة الاجتماعية المستمرة. أما في المرحلة الجديدة, فإن هناك نزعة قوية للنظر إلى الديمقراطية من داخل المجتمع أو لبناء أسس الديمقراطية الاجتماعية. فالمرحلة الأولى كانت مرحلة الدولة الديمقراطية والمرحلة الثانية هي مرحلة المجتمع الديمقراطي. والمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب ولكنه يتجاوز ذلك نحو

---

[1] المرجع نفسه, ص63

[2] المرجع نفسه, ص64

توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا[1]. وفي هذا الإطار يستعيد التفكير السياسي النظر في كل ما كان غائبا في الديمقراطية الكلاسيكية، أي التركيز على السلطة أو السلطات الاجتماعية والسعي إلى تطويرها والعمل على تغذيتها بالمبادئ والقيم التي حكمت دمقرطة السلطة السياسية العمومية. وهكذا فإن الاستثمار المادي والمعنوي يتجه أكثر فأكثر في الدول ذات الديمقراطية الناضجة من التركز على السلطة المركزية والدولة نحو السلطات الاجتماعية. وتزداد مراهنة الرأي العام على هذه السلطات في تحقيق الأهداف التي لم يعد من الممكن للدولة أن تحققها أو لم يعد من المفيد لهذه الدولة أن تستمر في احتكارها. ولا تقتصر هذه المراهنة على العمل في ميدان التضامن الاجتماعي والإنساني ولا في ميدان المشروع الاقتصادي الحر ولا في الميدان الأسري فحسب ولكن أيضا في ميدان الثقافة والإعلام وتكوين الرأي وتنظيم الحياة المدنية البلدية والمدنية وتحسين البيئة وتنظيم التعاون والتضامن الدوليين ومراقبة السياسة المحلية والدولية وإبداء الرأي فيها بل والاعتراض عليها. ويشكل التأمل في طبيعة الديمقراطية المواطنية[2] الجديدة موضوع العمل الرئيسي للألماني هابرماس[1] Habermas.

---

[1]- المرجع نفسه ص 64

[*] يلحظ الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن الدولة الليبرالية الغربية تعيش أزمة غير مسبوقة منذ تشكلها, تكمن في الانفصام القائم بين مكونها القومي (تماهي الدولة والأمة) ومكونها السياسي الإجرائي (مبدأ المواطنة الشاملة).فالدولة الحديثة نشأت في البداية كدولة إدارية جالبة للضرائب ثم أصبحت دولة إقليمية ذات سيادة قبل أن تتحول إلى شكل دولة قومية لتنتهي إلى نموذج دولة القانون الديمقراطية. فهل العلاقة تلازمية بين الهوية القومية للدولة الليبرالية الحديثة وهويتها الديمقراطية؟ وإذا كان نموذج الدولة - الأمة قد انحسر راهناً وأصبح معرَّضاً للاختفاء فهل ستنهار معه المنظومة الديمقراطية التي تشكلت في سياجه؟ لا شك أن هذا هو الإشكال الجوهري الذي يطرحه راهناً الفكر السياسي الغربي, الذي اختلف إزاء هذا الإشكال إلى ثلاثة اتجاهات متمايزة:- اتجاه متشبث بمبدأ الدولة القومية, مناهض لحركية العولمة, من منطلق الدفاع عن حصن الهوية الخصوصية للأمة, وعن فكرة المواطنة الجمهورية التي يراها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية من حيث هي تعبير عن الخيار الجماعي المشترك. نلمس هذا الموقف لدى تيارات اليمين واليسار التقليديين في أوروبا الرافضة لمنطق السيادة المتقاسمة ضمن أوروبا موحدة سياسيًّا. قد استطاعت هذه المجموعات بالفعل عرقلة مشروع الدستور الأوروبي الذي يقنن الاندماج السياسي لدول القارة القديمة.ومن أبرز من بلور فلسفيًّا هذا التصور الفيلسوف الفرنسي (رجيس دوبريه) الذي يدافع عن الصيغة الجمهورية من حيث هي التجسيد الأوحد الممكن لقيم التنوير الليبرالية, معتبراًأن الديمقراطية بدون هذه القيم تفقد جذورها المعيارية المميزة.- اتجاه يرى في أزمة الدولة القومية المتجانسة فرصة سانحة لإصلاح خلل جوهري واكب التصور الليبرالي للنظام الديمقراطي الحديث, وهو طمس الهويات الثقافية الخصوصية من منطلق الإجرائية الشمولية غير المتعينة, أي القول بحيادية الدولة إزاء كل تصورات الخير الجماعي وفنون العيش المميزة, والرهان على قدرة الدولة البيروقراطية على إدارة الاختلافات القيمية في بنيتها الإجرائية. يتبنى هذا التصور التيار المعروف بالجمعياتي, الذي ينتشر أساساً في أمريكا الشمالية, وفكرته الأساسية هي رفض التصور الفردي الحيادي للحقوق السياسية واستبداله بحقوق المجموعات والقوميات والفضاءات الثقافية الخصوصية التي يجب أن لا تقوَّض وتنفى باسم الكيان القومي المنسجم الموحّد.=

= اتجاه يختفي باختفاء الدولة القومية من منطلق راديكالي غير ليبرالي, معتبراً أنها شكلت مرحلة تاريخية انتهت, وكانت عائقاً أمام الديمقراطية الحقّة بما تقوم عليه من فكرة السيادة التي تفضي ضرورة إلى التسلط والهيمنة ونفي الاختلاف باسم المبدأ التعاقدي الوهمي الذي يقنع الطابع الصراعي الحتمي للشأن السياسي. وباختفاء الدولة القومية

ومن هنا تعيش فكرة التعددية مرحلة تجديد في جميع أشكالها، وتضطر الدولة تلبية لذلك في جميع بلدان الديمقراطية الناجزة إلى أن تزيل احتكارها الذي بقي مفروضا خلال الفترة الطويلة السابقة على وسائل الإعلام الكبرى لتقبل، بل لتشجع على نشوء إذاعات وقنوات تلفزية ومراكز توجيه خاصة، سواء أكانت تجارية أو اجتماعية أو قوموية أو دينية. وبالمثل تكاثرت المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالشؤون ذاتها الوطنية والدولية التي كانت من اختصاص الدول حتى وقت قريب .وأصبحت منظمات حقوق الإنسان مثلا من أهم الهيئات التي تحظى بالشرعية العالمية للتصدي للحكومات المستبدة والقمعية.[2]

كما أصبحت منظمات المشاركة في التنمية ودعم الشعوب أو الجماعات الفقيرة أو التي تتعرض لكوارث طبيعية أو تهديدات خطيرة أكثر نشاطا من المنظمات الرسمية. وفي مواجهة سياسات العولمة الجديدة التي تطورها مجموعة الدول الصناعية الرئيسية، نمت ولا تزال تنمو منظمات أهلية عالمية تمثل أدوات ضغط متزايد على الدول الصناعية في ميدان ضمان الحقوق الاجتماعية أو توجيه السياسات الدولية وجهة إنسانية. وبالمثل تتكاثر الجمعيات المحلية التي تأخذ على عاتقها مهام تنظيم الحياة الأهلية للفئات أو للمجموعات القومية أو للنشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة أو تلك من السكان[3] .

وبالفعل تلعب هذه المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في توزيع المساعدات والخدمات في البلدان الفقيرة[4]، حتى عندما يكون مصدر هذه المساعدات الدول ذاتها.

يتشكل نظام الإمبراطورية الذي هو فضاء مفتوح لا قلب له ولا مركز, ولا سبيل للتحكم فيه, مما يزيد من إمكانات تحرر الإنسان. وقد عبر المفكران الإيطالي توني نغري والأمريكي مايكل هارت عن هذا التصور في كتابيهما الهامين المشتركين (الإمبراطورية) و (الجمهور) اللذين صدرا فيهما عن خلفية ماركسية جديدة. الاتجاه الذي يتبناه= =هابرماس, من منطلق الوفاء لليبراية الأنوارية الحديثة وإن من منطلقات جديدة. فبالنسبة له ليس ثمة علاقة ضرورية بين الوعي القومي والمسلك الديمقراطي في الحكم حتى لو كان من الصحيح تاريخيا أن العامل القومي شكّل قوة دفع ممهدة للنظام التعاقدي الديمقراطي. in **الله السيد ولد أباه***« المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس http://www.hekmah.org/portal

* باحث وأكاديمي من موريتانيا

[1] يعتبر Jürgen Habermas من أهم علماء الإجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف ، ألمانيا.يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له ازيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة و علم الاجتماع و هو صاحب نظرية الفعل التواصلي.

[2] برهان غليون , مرجع سابق ,ص64

[3] المرجع نفسه ص 65

[4] إن معظم برامج المنظمات غير الحكومية تصب في أهداف وكالات الأمم المتحدة، ومن أجل أن تكون لبرامج الأمم المتحدة نتائج ملموسة_ خاصة أمام تخريب هذه النتائج من قبل المؤسسات المالية والنقدية أو إضعافها- ومن أجل أن تكون لهذه النتائج قيمة مضافة واستدامة فان المطلوب مشاركة أكثر فاعلية لهذه المنظمات غير الحكومية في صياغة

فهي تحظى بدعم متزايد من الأمم المتحدة ومن الدول الصناعية. ويتماشى هذا الدعم مع الاتجاه الصاعد للاعتماد على القطاع الخاص وعلى المنظمات الأهلية في تقديم المساعدات وعدم الالتزام بمفهوم السيادة المطلقة للدول على مجتمعاتها. ومن هذا المنطلق صوتت الأمم المتحدة في التسعينات على قرار التدخل الإنساني الذي يتيح للمنظمات غير الحكومية أن تخرق سيادة الدول لتقديم المساعدة الطبية أو الغذائية أو الإنسانية إلى جماعات تتعرض للتهديد الخطير مثل القتل والمجاعة والكوارث الطبيعية.[1]

وباختصار نستطيع أن نقول إن المجتمع الديمقراطي يأتي هنا مكملا وامتدادا للدولة الديمقراطية التي كانت في أصل نشوئه. وهي لا تزال ترعاه حتى لو كانت تخاف من تجاوزاته على الصلاحيات الجديدة التي أخذت تحصر عملها فيها. فالدولة تدرك أيضا أن ما يقوم به المجتمع المدني، أي المؤسسات الخاصة غير الحكومية، لا تستطيع هي أن تقوم به، وأنه في مواجهة المنافسة الدولية المفتوحة والتي ستفتح أكثر فأكثر، من مصلحة

وصناعة القرار داخل وكالات الأمم المتحدة ، ومساعدة واضحة قانونيا وتنظيميا من قبل الوكالات لهذه المنظمات .إن ترك هذه المنظمات غير الحكومية دون دعم حقيقي لها من قبل الأمم المتحدة يعني ضياع الجهود والطاقات والأموال في بيروقراطية الحكومات وأجهزتها الفاسدة .ولنأخذ بعض الأمثلة:الحركات النقابية والعمالية: التي تواجه العولمة المتوحشة بحاجة إلى تمثيل أقوى في منظمة العمل الدولية.الحركات الفلاحية: أخذت تحتل مكانة مركزية في المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال هناك منظمة تدعى (فيا كامبسينا) في البرازيل تجمع في إطارها ما يزيد على (100)مليون من صغار الفلاحين ومربي الحيوانات والمزارعين والعمال المزارعين المتنقلين.الحركات النسائية: التي تحالفت من أجل حقوق المرأة وتمكنت من تنفيذ المسيرة الدولية للنساء عام 1998م.حركات الثقافات المحلية: والتي تجاهد من أجل حماية الثقافات المحلية لمجتمعاتها التقليدية في مواجهة العولمة الرأسمالية التي تسحب المجتمعات التقليدية بتنوعها الثقافي نحو تذويب هويتها وثقافاتها في قيم وثقافة رأسمالية غربية واحدة.الحركات والجمعيات والأحزاب البيئية: وهي قوية وخاصة في أوروبا وتمكنت من تشكيل جبهة موحدة للدفاع عن البيئة ومنع تدمير الغابة البكر لتمديد أنابيب نفط دوبا-كريبي في الكاميرون والذي فرضه البنك الدولي .حركات اجتماعية أخرى: تعمل وتكافح النظام الرأسمالي العالمي ومنها على سبيل المثال حركة "أتاك" وهي جمعية تدعوا إلى طرح ضريبة على الصفقات المالية بهدف مساعدة المواطنين ومركزها فرنسا، حيث تطالب بان تخصص هذه الرسوم وحصيلة الضريبة والتي تديره صندوق عالمي في الأمم المتحدة لتمويل مشاريع بنى تحتية صحية ومدرسية والإسهام في تنمية قوى الإنتاج في البلدان الأكثر فقرا. هذه الجمعية حاليا لديها في فرنسا في حدود (200) لجنة محلية، يضاف إليها أكثر من (40) شعبة دولية منضوية في ما يسمى أتاك العالمية، ولديها موقع على شبكة الانترنيت يحتوي على (40) ألف وثيقة صادرة عن (130) بلدا، ويعمل في مكاتبها (600) مترجم متطوع يجيدون (15) لغة .ومن أمثال هذه الجمعية الكثير كمنظمة (يوبيل2000) البريطانية التي تطالب بإلغاء الديون الخارجية لدول العالم الثالث ونجحت في جمع (17) مليون توقيع في اقل من ثلاث سنوات. و(منتدى الفقراء) في تايلند والذي تأسس عام 1995م من قبل فلاحين فقراء ومتوسطي الحال وتضم حاليا في هذه المنظمة حوالي (500) ألف عضو يدافعون عن مصالح الفلاحين.و(شبكة العالم الثالث) في ماليزيا والتي تأسست عام= =1996م وتعمل على تامين الاتصال بين مئات المنظمات المحلية والإقليمية والوطنية العاملة في مجال إلغاء ديون بلدان العالم الثالث.ومئات أخرى من المنظمات غير الحكومية التي أخذت تنتشر وتتوسع وتنافس الحكومات بل وتقاوم سياساتها المتعارضة مع مصالح الفقراء، وهي كلها تعمل لتحقيق ذات الأهداف الموضوعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولذا فان المشاركة الفاعلة لها داخل هذه الوكالات أصبحت ضرورة دولية

[1] **عبدالله جناحي « , المنظمات غير الحكومية ودورها المطلوب في وكالات الأمم المتحدة: إطار نظري » الحوار المتمدن- العدد: 1163 - 2005 / 4 / 10**, http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35186

الدولة عموما والمجتمع ككل أن تتطور وتتدعم المؤسسات المدنية وتزداد نشاطا في الداخل والخارج. فهي لا تجنب حصول فراغ داخلي يتيح تدخل مؤسسات مدنية خارجية فحسب ولكنها يمكن أن تشكل أكثر من ذلك أدوات لمد النفوذ الوطني في الفضاء الدولي ولدى المجتمعات الأخرى.[1]

وبالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد والمتضخم عن المجتمع المدني في البلاد النامية، ومنها البلاد العربية كتعويض عن غياب هذا المجتمع تماما وكرد على الفراغ الذي أحدثه في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة، وانهيار أي قاعدة قانونية ومؤسسية ثابتة وراسخة للدولة والمجتمع معا. ولذلك فهو يبقى هنا ويستمر بالعمل في إطار الايديولوجية، مما يعني أيضا سهولة استعماله كأداة أو كوسيلة لتحقيق أهداف وتدعيم مواقف وتأكيد مساعي متنوعة وأحيانا متناقضة، سياسية وعقائدية واقتصادية من دون أن يكون غاية في ذاته. فهو ليس مقصودا لما يمثله من إطار نظري وقانوني لبناء سلطة اجتماعية مستقلة بالفعل عن النزاعات السياسية وقادرة على المشاركة مباشرة في إيجاد الحلول من خارج المجال السياسي الرسمي للعديد من المشاكل والتحديات المجتمعية، وإنما لغيره، أي لأهداف تتعلق سواء بالسياسة بمعنى الصراع على السلطة كمواقع ومناصب أو بالوجاهة أو بالمنافع المادية التي تزداد قيمة بقدر ما تزداد مساعدات الدول الصناعية لهذا القطاع الجديد من النشاط الدولي.

وبقدر ما تبدو الدولة في بلاد الجنوب بشكل عام بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون، ينمو نزوع قوي إلى البحث عن المواطنية والعمومية والمصالح الوطنية والحرية في المجتمع المدني ذاته، أي خارج الدولة. فالمشكلة الحقيقية التي تحاول أن ترد عليها هنا إشكالية المجتمع المدني ليست تنظيم المصالح الخاصة، ولكن بالعكس تنظيم المصالح العامة. ومن هنا الصعوبة الهائلة في تحديد هذا المفهوم والتناقض الكبير الذي يفترضه استخدامه .فالإشكالية تبدو هنا مستحيلة، أعني محاولة بناء العام في قلب الخاص، مما يعني في الواقع إعادة استيلاد

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص66

الدولة من قلب المجتمع، مما يجعل النخبة المسيطرة على الدولة تشعر بأن فكرة المجتمع المدني تنطوي على إنشاء دولة بديلة أو دولة نقيض.[1]

ومصدر كل هذا هو إخفاق الدولة القومية، بمعنى الدولة الأمة، دولة المواطنين. مما يضعنا أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذاك الذي عرفته المجتمعات الغربية، وأحيانا معاكسا له.وهذا يعني في الواقع أن تطور المجتمع المدني في الغرب ليس منفصلا عن تطور الدولة الديمقراطية فإن غياب الدولة الديمقراطية في العالم النامي، والعالم العربي بشكل خاص، ليس منفصلا أيضا عن غياب المجتمع المدني أو تحييده وما يضمه من مؤسسات اجتماعية مستقلة فاعلة تقوم بتأدية مهام مرئية وثابتة في المجتمع وتكتسب نتيجة ذلك مواقع ومصداقية وشرعية حقيقية.[2]

المبحث الثاني: الدور الدولي للمجتمع المدني و المجتمع المدني العالمي.

المطلب 1: النظرية البنائية في الفواعل اللآدولاتية.

المطلب 2: خطابات حول المجتمع المدني و دوره الدولي

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص66

[2] برهان غليون, المرجع السابق, ص70

المطلب 3: المجتمع المدني العالمي .

المطلب 1: النظرية البنائية في الفواعل اللآدولاتية

لقد تطور الفكر البنائي في مجالات تختلف عن العلوم السياسية : خاصة علم الاجتماع، الفلسفة، و الأنثروبولوجيا . فهو يربط بين إنتاج و إعادة الإنتاج الممارسات

الاجتماعية بصفتها متواجدة في ظروف خاصة : تاريخية، سياسية، اقتصادية و جغرافية .

فهو يركز أيضا علي وضع القيم في ظروفها التاريخية « Contextualiser » هي و المعتقدات و أساليب البحث، خاصة في الفلسفة. فعلماء الاجتماع و الفلاسفة البنائيين يستعملون الفكر " الفيبري"[1]للتركيز علي أهمية الظروف المحيطة بالظواهر الاجتماعية في بداية كل تحليل[2] و في هذه المجالات ينتج نقاش متواصل عن ما يفرق الفهم « Verstehen » عن التفسير[3] .

فهذه المفاهيم و النقاشات قد أثرت بدرجات متفاوتة علي تطور البنائية عند منظري العلاقات الدولية. فعلي سبيل المثال " لن تذكر السوسيولوجيا" الفيبرية" كأحد أسس مقارباتهم [4] و لكن المفاهيم المشتركة مثل « caractère situé » = Situatedness، Embadedness= Enchâssé، أو Context = Contexte " تغذي تحليلاتهم الإمبريقية و الميتانظرية. تميزت البنائية بكونها مقترب نظري نقدي ، ضمنيا في وجه النظرية الكلاسيكية ، أو علانيا بارتباطها بالفكر الهابر ماسي و الأهمية التي تعليها إلي التذاتنية. كما أن أنطوني قيدنس[5] Anthony Giddensو مفهومه للهيكلة Structuration يفشي نقائص الواقعية الهيكلية و

---

[1] انظر " ماكس فيبر"ل

[2] انظر Max Weber, *The Methodology of the Social Sciences*, présenté par Edward A. Shils et Henry A. Finch, New York, Free Press, réimp. 1949 ; *From Max Weber : Essays in Sociology*, traduit et annoté par H.H. Gerth et C. Wright Mills, New York, Oxford UP, réimp. 1981.

[3] Klotz Audie, Lynch Cecelia, Bouyssou Rachel, Smouts Marie-Claude. Le Constructivisme Dans La Théorie Des Relations Internationales. In: *Critique Internationale*. Vol. 2. 1999. Pp. 51-62. Doi : 10.3406/Criti.1999.1540 Url : Http://Www.Persee.Fr/Web/Revues/Home/Prescript/Article/Criti_1290-7839_1999_Num_2_1_1540 Consulté Le 14 Novembre 2011,P4

[4] انظر Fred R. Dallmayr et Thomas A. McCarthy (ed.), *Understanding and Social Inquiry*, Notre Dame, Univ.of Notre Dame Press, 1977 ; Richard J. Bernstein, *The Restructuring of Social and Political Theory*, Londres, Methuen, 1979 ; Craig Calhoun, *Critical Social Theory*, Cambridge (Mass.), Basil Blackwell, 1995.

[5] انظر Friedrich Kratochwil, *Rules, Norms, and Decisions. On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs*, Cambridge, Cambridge UP, 1989.

العقلانية و ينادي بالنظرية الاجتماعية النقدية لمناقشة العوامل السياسية و" Discursifs" للسلطة.

ففي العلاقات الدولية ظهر مفهوم " البنائية" في نهاية الثمانينات ، و أول من أستعمله كان Nicholas Onuf في World of our making[1] .حيث يعتمد Onuf و آخرون علي إنتقادات سابقة وجهت "إلي الواقعية الهيكلية في العلاقات الدولية : تلك التي نجدها في نظرية النظم، العبر قومية، و مدرسة القانون الدولي ل Mc « Douglas »[2] نظرية النظام – العالم Système-monde و التيارات الأخرى للنظرية الاجتماعية . فا المدافعون عن هذه الأخيرة و أخصائيون القانون الدولي يتهمون الواقعية الهيكلية بكونها بعيدة عن التاريخ و غير قادرة وراثيا عن تفسير التغيير . فحسب هؤلاء، تلعب القيم و المعايير دورا أساسيا لتوجيه الفواعل الدولية و هيكلة الحياة الدولية عموما. و قد أوضحت عدة أبحاث ، امبريقيا و نظريا أهمية" Arrangement intersubjectifs "[3] التوفيقات التذاتينة" بدراسة نمط تطورها ، و الظروف التي تتموقع فيها و نتائجها علي تصرف الفواعل و تكوين المؤسسات في السياسة الدولية .

فمثال [4] John Ruggie يوضح كيف أن التفاهم التذاتاني حول اقتصاد عالمي في اللبرالية Enchâssée مضمنة قد وجهت تصرفات صناع القرار فورا بعد الحرب

---

[1]- Nicholas Onuf, *World of Our Making*, Columbia (SC), University of South Carolina Press, 1989 ; Alexander Wendt, « The agent-structure problem in international relations theory », *International Organization* 41, été 1987.

[2] Klotz Audie, Lynch Cecelia, Bouyssou Rachel, Smouts Marie-Claude. Le Constructivisme Dans La Théorie Des Relations Internationales. In: *Critique Internationale*. Vol. 2. 1999. Pp. 51-62. Doi : 10.3406/Criti.1999.1540 Url : Http://Www.Persee.Fr/Web/Revues/Home/Prescript/Article/Criti_1290-7839_1999_Num_2_1_1540 Consulté Le 14 Novembre 2011,P4

[3]انظر Friedrich Kratochwil, *Rules, Norms, and Decisions. On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs*, Cambridge, Cambridge UP, 1989.

[4]انظر John Ruggie, « International regimes, transactions, and change : embedded liberalism in the postwar economic order »dans Stephen Krasner (ed.), International Regimes, Ithaca, Cornell UP, 1983, et « Continuity and transformation in the world polity : towards a neorealist synthesis », World Politics 35, janvier 1983 ; Friedrich Kratochwil, « On the notion of “interest” in international relations », International Organization 36, hiver 1982, « Norms and values : rethinking the domestic analogy », Ethics & International Affairs 1, 1987, et « Of systems, boundaries, and territoriality : an inquiry into the formation of the

،و مثال Friedrich Kratochwilt و حل أزمة الصواريخ الكوبية كان مرتبطا بتطوير " توافق متبادل" و مثال Audie Klotz[1] حول قيم التساوي العرقي. التي انتشرت إلي كافة السياسة العالمية ، و ذالك بنتائج ملموسة علي نظام الأبرتايد Apartheid في إفريقيا الجنوبية . بارتباطهم التذاتنية ، توجه البنائيون إلي نقد أكثر توسعا إلي حد الوصول للأنماط النيي وماركسية للمادية الهيكلية . فإبراز مفهوم Agent الفاعل أو الوكيل إلي جانب الهيكل نوضح النقائص الأنطولوجية الهيكلة و النيوواقعية إن مفهمة المؤسسات إلي جملة من الممارسات التي نجدها عند البنائيين تختلف عن المفهوم الوضعي للموضوعية Notion positivité d'objectivité التي تختلف أيضا عن التيارات النسبية للفكر المابعد وضعي . و الأهمية التي تتحلي بها التذاتنية[2]تجلب الانتباه إلي ماوراء المنظمات الدولية ، من ظروف اجتماعية أوسع ، قيم و قوانين ، و ثقافات ، و أفكار (و لو لم تكن كل الأعمال في هذا المجال بنائية) .[3]

فهذه العوامل لا تقتصر علي معتقدات و قيم فردية : فمثال ، القيم هي عبارة عن أنماط مشتركة. والمؤسسات و الهياكل عبارة عن بناءات اجتماعية تحمل في نفس الوقت خطابات و منظمات رسمية .

و بنفس الصفة ، فان أهداف و تصرفات الفواعل ترتبط بالإطارات المؤسساتية و بتصرفات الفواعل الأخرى . و معناها العام يفسر داخل إطار معياري مشترك. و يطرح سؤالين اثنين . إذا أعرنا اهتماما أكبر إلي التذاتنية و إلي الظروف الاجتماعية أكثر من المنظمات الرسمية (في حالة النظرة المادية) أو المعتقدات الفردية (في حالة المرجعية العقلانية) : الأول بالنسبة إلي طبيعة و دور المؤسسات الدولية ، و الثاني بالنسبة إلي

---

state system », World Politics 39, octobre 1986 ; Kratochwil et Ruggie, « International organization : a state of the art on an art of the state », International Organization 40, automne 1986.

[1]انظر Ruggie, « Embedded liberalism... » ; Kratochwil, « Norms and values... » ; Audie Klotz, Norms in International Relations. The Struggle against Apartheid, Ithaca, Cornell UP, 1995.

[2]انظر Wendt, « The agent-structure problem » ; David Dessler, « What's at stake in the agent-structure debate ? », International Organization 43, été 1989 ; Walter Carsnaes, « The agency-structure problem in foreign policy analysis », International Studies Quarterly 36, 3, septembre 1992.

[3]Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia,p5

التصرف للبنائيين باهتمامهم في النهاية إلي تعدد الفواعل المتواجدة داخل " البناء " Proactive" و الصيانة و تطوره .يكفي القول أن البنائيين يعترضون كل أشكال الرؤية الواقعية ، التي حسبها لا تكون المؤسسات إلا صورة للمصالح القوي الكبرى. هذا لا يعني أنهم يرفضون الاعتراف بأن هذه الدول تلعب دورا مهما في مسارات بناء القيم الدولية ، و لكن أن مسلمة هيمنة القوى الكبرى لا يمكن أن تفسر لا أمبريقيا ولا مفاهيميا. فحسبهم كل أنواع الفواعل الدولية واللادولية هي في تنافس للدفاع عن قيم و ترسيخ منظمات أكثر رسمية بهدف نشر التوفيقات الاجتماعية. فالعلاقات الدولية تتطور في قالب من الظروف الاجتماعية العالمية، و المؤسسات أو الفواعل تلعب دورا يتعدي ما يقول به المسلمات المادية أو العقلانية .فالأهمية التي تعيرها البنائية للبناء المشترك للمؤسسات و الفواعل والوظائف الأساسية عوض الوظائف التنظيمية للقوانين و القيم التي تنظم الحياة الدولية هي معبرة جدا. [1]

أي أن طبيعة الفواعل نفسها علي الساحة العالمية ترتبط بالظرف الاجتماعي المهيمن ، و العكس يجوز، فإن القيم الاجتماعية و المؤسسات المهيمنة موجودة لأن الفواعل تعيد إنتاجها . وهذه الأهمية المعارة إلي" المكون الأساسي" تشكك في الكثير من المسلمات الأساسية للنظريات التقليدية للعلاقات الدولية.

إن مجال البحث الإمبريقية الذي يفرق البنائيين عن المنظرين النيوواقعيين أو النيو لبراليين ، هو البحث عن مسار بناء المصالح و رفض تجاور بسيط للقيم و المصالح، فالبنائيون يفحصون العلاقات التي تربطها . و حسبهم فإن التوفيقات التذاتنية تكون المصالح و الهويات (لا تكتفي بتأثير عليها) . و رغم تقدم حديث فيما يخص أبراز و شرح التغييرات في المصالح التي تتعلق بالظرف الاجتماعي المتطور ، تبقي هناك خطوات عديدة للوصول إلي تشخيص مجموعة أكبر من الميكانيزمات التي تعيد بها المؤسسات بناء مصالح الفواعل.[2]

[1] Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia,p6

[2]Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia, p7

و لا يوجد أتفاق عام حول مسارات بناء هذه المصالح و أحد أبعاد هذا الاختلاف هي علي مستوي التحليل : هل يمكن تجاهل مسار البناء الاجتماعي في تعامل الفواعل مع بعضها ؟

فتوجد شبكة من العلاقات السابقة تؤثر علي تعامل الفواعل في ظرف اجتماعي معين, و المقترب النظمي لا يعتمد علي التفاعل بين الدول لتغيير إعادة بناء المصالح ، فمعظم البنائيين يركزون علي أهمية المؤسسات الدولية و الهياكل الاجتماعية العالمية أو العابرة للدول كجزء من النظام العالمي.

و هذه التحليلات لها هدفين : الأول هو الإقناع بوجود هيكل اجتماعي عالمي و هذه التحليلات تشابه في عديد من النقاط أعمال [1] Headley Bull حول مقترب " المجتمع الدولي " و المدرسة الإنجليزية "، و لكن يوجد فروق ملحوظة فالمقارنة التاريخية للمدرسة " المجتمع الدولي " تركز علي التشابه بين حقب زمنية أما بالنسبة للبنائيين فإن القيم المكونة تتغير مع الزمن .

ف Bull و آخرون يبقون علي مركزية الدولة بما أنهم لا يهتمون بمفهوم المجتمع العالمي الذي يختلف عن المجتمع الما بين دولي . فبهذا تكون قيم المدرسة التقليدية " للمجتمع الدولي " لا تعكس إلا مصالح القوي الكبرى و لا يمكنها أن تكون أو تحول طبيعة قوتها, بصفة أخري يقترح البنائيون أن تكون للمجتمع الدولي حجما أكبر في دراسات العلاقات الدولية .[2]

و تريد هذه الدراسات أيضا أن توضح أن الهيكل الاجتماعي العالمي يؤثر علي تصرف الدول: فهو يهتم ب " جمعتتها" داخل مجتمع دولي . و بالطبع ، فإن هذه الدول لا تقبل بقيم أو أخري بنفس الدرجة ، و الهدف هو تفسير أشكال هذه النسبية في القبول و الهدف من هذه المقارنات هو تشخيص مسارات الجمعتة، أي ميكانيزمات انتشار القيم الدولية نحو الأسفل ، نحو الدول ، و نحو الفواعل اللادولاتية.

---

[1] انظر- http://www.dacodoc.fr/hedley-bull-anarchical-society-study-order-in-world-politics-125351.html

[2] Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia, p8.

فالدراسات النظمية التي تريد تفسير الجمعتة أو نشر القيم، تأخذ بعين الاعتبار السياسات الداخلية (كون التغيير الداخلي متغير مستقل). فلا تستطيع تجنب المتلازمة (عوامل داخلية –عوامل خارجية) . و يعتبر البنائيون أن التفاعل بين الهيكل و أنواع الفواعل ضروري لفهم و تفسير المصالح و دور المؤسسات ، بحيث يتم التساؤل عن مفهمة دور هذه الفواعل. و الأهمية التي يعطونها إلي التذاتنية و البناء المشترك للفواعل و الهياكل تؤدي إلي إبعاد الفر دانية (السيكولوجية أو العقلانية) و الهيكلة (النيوواقية و (الني وماركسية) .و اهتمامهم بالفاعل المتميز بالقصد يختلف عن التفسيرات عن طريق الهيكل أو الاختيار العقلاني. النيوواقعية ترفض البناء الاجتماعي و تدافع عن التصميم الإستراتيجي ، أما الفر دانية العقلانية لا تؤمن التذاتنية

إن أول الأعمال البنائية قد صنفت مفهوم الفاعل الاجتماعي إلي المستوي الثاني بسبب وظائفه الميتانظرية . و رغم ذالك فإن الاهتمام بالبناء الاجتماعي يساعد علي فهم كيفية تجاوز الفواعل و تغييرها لعدد من الممارسات عوض إعادة إنتاجها ...فلا القيم و لا المؤسسات تنشأ من العدم .و السؤال هو إذا كان الواقع مبني اجتماعيا فهو قابل للتغيير إذا أرادت الفواعل ذالك . و علي العكس فإن القيم يجب أن تصاغ و منه تكتسب شرعيتها و دفاعها (الإنتاج، و إعادة التغيير) من طرف الفواعل الاجتماعية.فالفواعل هي التي تفسر وجود القوانين، القيم، أو الممارسات، هي التي تناقشها، تركبها و تدافع عنها في الفضاء العمومي.فالفواعل تعمل داخل شبكة من المدلولات و خطابات هذه الفواعل يمكنها إما تفسير أو تجاوز ممارسات و قيم متبعة. [1]

و هذا المقترب يوسع إذا النقاش حول طبيعة الفواعل التي تعمل علي الساحة الدولية. و ما مدى تعلق الدول و الفواعل الأخرى كفواعل اجتماعية بالموضوع ؟.

توجد اختلافات رغم الأهمية المولاة للبناء الاجتماعي للمصالح و المؤسسات.

الفواعل Pertinent المتعلقة بالموضوع يمكن أن تكون الدول أو النخب أو الجماعات الإبستمية ,الحركات الاجتماعية ، أو المجتمع نفسه (وطنيا كان أو عابرا

[1] Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia, p9

للأوطان .إن الاهتمام بالدول كفواعل كما يفعله Wendt[1] قد يسهل المهمة و لكن هذا لا يكفي .و لكن أخذ بعين الاعتبار الجماعات الإبستمية ، الحركات الاجتماعية ، شبكات المنظمات الغير حكومية و الحركات الجذرية في خانة الفواعل يطرح سؤال بناء الهويات و يوجب أخذ بعين الاعتبار عددا من ميكانيزمات التغيير .

إن البنائيين يهتمون بما تريد أو يمكن للفواعل أن تقوم به (علي أساس إدراكها لظروف السياسية و الاجتماعية) و منه أهمية القصدية .Intentionnalité .فتصرف الفواعل لايمكن أن يكون آليا فحسب ، أو بوثوبي أو محب للغير Altruiste .لأن هذا التصرف يجب أن يحلل علي قاعدة العلاقة مع "الدلالة الاجتماعية" و ليس علي قاعدة العقلانية أو الواقعية البحتة...و على عكس المقتربات التي تهتم بجماعات المصالح ، فإن الفرع" Interprétatifs التفسيري للبنائية يريد فهم طريقة تعبير الفواعل عن تصورها المعياري بترقية مؤسسات ‘اجتماعية جديدة ، تعكس و تتجاوز في آن واحد الهياكل الموجودة . فهذا يؤدي إلي تحديد المصالح بالنسبة للمجتمع المدني كمكان و موضوع تغيير يكون ذا معزي. فعند التحليل من هذا المنظور فإن النهضات الاجتماعية التي خلفتها صعود اللبرالية و الماركسية و القومية في القرن 19 تأخذ كل معناها بسبب نتائجها المتواصلة حول النقاشات الاجتماعية فيما يخص ما تريده و ما يمكن أن تفعله السياسات .[2]

وإذا كان هذا الاهتمام بالمجتمع عند البنائيين حديثا ، فإن الرجوع المتكرر لهذه النقاشات يوحي أنه لفهم السياسة الدولية لا يمكن الاعتماد علي دراسة ما يدور حول السياسة و مصالح الدول فقط و الاكتفاء بذالك .

فدور الفواعل مهم جدا لفهم صنع الهويات ، بناء و شرعنه المطالب ، تطور القيم في المجتمعات وبين المجتمعات . و بهذا يأخذ البنائيون بعين الاعتبار مسارات التسييس

---

[1]انظر" Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics "

[2] Op.cit, Klotz Audie, Lynch Cecelia, p10

التي تحدث في الفضاء العمومي كمواضيع بحث أمبريقي و نظري مثله مثل جذور المصالح الدولاتية .[1]

المطلب 2: خطابات حول المجتمع المدني و دوره الدولي.

أصول فكرة المجتمع المدني تعود إلى تصور أرسطو لـ Politique koinonia التي لم تشمل التمييز بين الدولة و المجتمع و لا بين جماعة و مجتمع، و لكنها كانت تعني مجموعة متناسقة من الأفراد يعيشون في مكان واحد ويتعاملون بنظام سياسي شرعي. ولم

[1] Ibid, p 11

يظهر التمييز بين الدولة و المجتمع إلا خلال النهضة الأوربية حيث ظهرت الدولة الحديثة و رأسمالية السوق في أوربا الغربية. حيث ميز هيجل بين النطاقين. فهو يقدم المجتمع المدني على أنه ذلك النظام من الاحتياجات (ساحة تحكمها النفعية وتقودها الشركات و الشرطة) ولكن نفس هذه الساحة التي تتفاعل و تتمفصل حول ذاتيات فردية تسمح بإنشاء عملية اعتراف اجتماعي لما هي عليه[1] .ومن القرن 18 إلى يومنا هذا تميز الحقل الدلالي للمفهوم بالكثافة ،و لكن يمكن حصر هذا الحقل في 3 تقاليد نظرية كبرى:

حيث تتطور الأولي حسب الإرادة التاريخية في حصر الدولة داخل حدود معينة يحكمها الاقتصاد الملكية و السوق. فمن هذا المنظور يشكل النشاط الاقتصادي الدور المحوري للمجتمع المدني. فالنسبة للمنظرين الاسكتلنديين للمجتمع التجاري فإن العملية الحضارية تشترط سوق ناجعا بفضل مجموعة من العوامل كإنشاء نظام قانوني للإجابة على علاقات التكامل المتبادل للاحتياجات، ولكن في نفس الوقت يعد أدام سميت أنها تتماشي وتطور «فضاء يتحرر من قبضة الحاجة» «Le besoin». تتطور فيه علاقات إرادية يحكمها «الميل الطبيعي» «Sympathie Naturelle»، وخلق «اتجاه أخلاقي جديد» كان ضروريا لإنشاء مجتمع تجاري. [2]

وتلقى هذه الأفكار امتدادا لدى النيولبراليين الذين يكرسون هوية ما هو مدني وما هو البرجوازي، ويخشون نمط من التفكير لا تكون فيه الملكية أولوية، ورفض تسييس المجتمع كذا وتشكيل حركات اجتماعية تطالب بسياسة توزيع الثروة من طرف الدولة.

أما ماركس فهو يربط بكل ببساطة المجتمع المدني بمصالح «المجتمع البرجوازي » وعلاقته بالإنتاج الرأس المالي، فمن هذا المنظور لا يكون المجتمع المدني سوى مكان إنتاج علاقات اقتصادية غير عادلة. [3]

---

[1] -Sunil Khiliani, « La Société Civile, Une Résurgence », Critiques Internationales, N=° 10, Janvier 2001, P 44

[2] Ibid. p45

[3]- Virgile Perret, « Discourts Sur La Société Civile En Relations Internationales :Portée Et Enjeux Pour La Régulation Démocratique De La Mondialisation. » Etudes Internationales, Vol 34,N=° 3, 2003, P381. www://Id.Erudit/038662ar

وهذا المنظور يشارك نظرة اللبراليين في حصر المجتمع المدني في دوره الاقتصادي فقط ولكن الما بعد ماركسين قد تداركوا هذا التفكير خاصة لدي قرامشي الذي يرسم مخطط ثلاثي الأطراف يفرق بوضوح بين الدولة، المجتمع والاقتصاد. بالنسبة لقرامشي يضم المجتمع المدني مجموعة المنظمات الخاصة تتماشى وظيفة السيطرة التي تفرضها المجموعة المهيمنة على كل المجتمع. بصفة أخرى فهو مكان بناء ميكانيزمات الجتمعة (الهيئات الدينية – العائلة – المدارس – الجمعيات المهيئة – الأحزاب السياسية – وسائل الإعلام...) فهي تخلق تأييد ورضا الطبقات الأدنى منها في المجتمع.

وعكس ماركس، يمنح قرامشي هذه المجموعة المهيمنة قوة كامنة تمنح لها قدرة التحرر الاجتماعي: كون منطق القوة لا يقبل من طرف كل الجماعات الخاصة فإن المجتمع المدني يعتبر كساحة لظهور نظام اجتماعي جديد كذا يظهر على أنه يتميز (حسب مثل أعلى للعدالة الاجتماعية) بوظيفة إستراتيجية في ديناميكية النضال الثوري.[1]

أما كانط فمنظورة ينطلق من فكرة تاريخ عالمي ذو نزعة كوسومبلماتية. كانط يقترح خمسة قضايا هامة، الأولى هي كون "أكبر مشكل بالنسبة الإنسان هو ما تفرضه عليه الطبيعة في ضرورة إنشاء مجتمع مدني بقوم بإدارة القانون العالمي « Droit universel». ففي نظره، وحده مجتمع مدني عالمي له القدرة على إرغام الدول على كبح «حريتها العنيفة» اتجاه بناء دستور مدني يحكم علاقاته الخارجية مع الفواعل الأخرى[2]. وتحقيق هذا المشروع يطابق فكرة السلام والأمن العالميين وفي نفس الوقت يشكل أقصى درجة من التنمية البشرية.

وهذا التخيل الكانطي لمجتمع مدني بمهمة سلام عالمي تجد امتداد لها في أعمال هابرماس الذي يبدي علاقته بالماركسية، فقد اعتمد على المبادئ الكانطية في العمومية l« PUBLICITE » التي تقر بأن على الفضاء العمومي أن يلعب دور وسيط Médiateur بين السياسة والأخلاقيات، ودورها هو إبراز الوحدة في الأهداف، وأن تكون للقانونية علاقة توأمة مع الأخلاقية. فهو بذلك يقوم بتحليل عملية انقراض النظام القديم لصعود البرجوازية، فخلق فضاء خاص للمداولات العمومية بين المجتمع والدولة. يناقض

[1]- Ibid. p382
[2] - Op.cit.Virgile Perret, ibid P384

بذلك مبدأ العمومية مبدأ سر الدولة الملكية، ويدفع بذلك تطور «الاستعمال النقدي للعقلانية» داخل الفضاء العمومي من قبل (المقاهي، المسارح، وسائل الإعلام...)، فيسمح بوجود تعدد الآراء، منها ماجتماعي.راء الدولة أو ما يعاكسها .فهذا الفضاء العمومي يلعب دور محرر اجتماعي· أما الآن يصف هابرماس هذا الفضاء من الاستقلالية على أنه قد تم تقيده تحت ضغوط عملية تطبيق الوسائل الصناعية والتجارية على الثقافة، ويوصي بالرجوع إلى العقلانية النيوكناطية، وذلك ببناء فضاء انتقادي يعتمد على أخلاقيات الحوار (عقلانية التواصل) تسمح بالفهم المتبادل والتوافق الاجتماعي .فمن شأن هذه الدينامكية أن تكرس خاصة في المجتمع المدني، الذي يكون مستقلا على الدول وعلى الاقتصاد، ويحايد العائلة وجماعات المصالح كالنقابات والأحزاب السياسية التي تنتمي إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية.[1]

الخطابات النيولبرالية حول دور الفواعل اللادولاتية في الحكومة العالمية:

الخطابات القرامشية والنيوقرامشية حول دور المجتمع المدني في بيئة السيطرة النيولبرالية:

الخطابات النيوكانطية حول دور المؤسسات المدنية العابرة للأوطان في مأسساة ديمقراطية كوسموبوليتانية.

أ-الخطابات النيولبرالية حول دور الفواعل اللادولاتية في الحكومة العالمية:

إن النظرة النيولبرالية للمجتمع المدني ودوره في العلاقات الدولية مبنى على فكرة مرتبطة بالنقاشات حول الحوكمة، حول إعادة تعريف علاقة التمفصل بين الدولة والسوق، وبصفة أعم بين السلطة العمومية والمجتمع المدني [2].فظهر مفهوم الحكومة في الثمانيات داخل البنك العالمي لوصف تطور السياسات التي كان يود تطبيقها على الدول النامية. فجاءت الخطابات حول الحكم الراشد تربط الحوكمة بالدفاع عن الديمقراطية أو بأحرى بربطها بإصلاح الهياكل السياسية للدول النامية، تعزيز مجتمعها المدني، وقدرة هذا الأخير على إصلاح السلطة العمومية بالضغط عليها لتكون مسؤولة أمامه في هذه

[1]- ibid. p 386
[2]- Pierre De Senaclens, « La Mondialisation, Théories, Enjeux Et Débats », Paris , Armand Collin, 2002,P 51.

الظروف. تكمن أهمية المجتمع المدني في كونها ذلك المعارض للدولة، وكأن الواحد يضطهد حتما الآخر[1].

وسريعا ما تبنت المنظمات الدولية "الحوكمة" خاصة "OCDE" وبعض لجنات ووكالات UN، واللجنة الاروبية. وما شجع هذا الانتشار هو إنشاء "لجنة الحوكمة العالمية" Commission sur la gouvernance Globale" المتكون من إطارات سامية في هيئة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي. أما على المستوى الدولي تعتبر هذه اللجنة المنظمات الغير حكومية، حركات المواطنين، الشركات المتعددة الجنسيات والسوق كفواعل في الحوكمة. لأن إدخال كل هذه الفواعل اللادولاتية شكل مع تراجع دور الدولة وما يحمله من تنامي دور الفواعل الأخرى القاسم المشترك للخطابات حول الحكومة.[2]

فهذا التنامي لأهمية دور الفواعل اللادولاتية في الأدبيات يرجع إلى أنه من الجانب الوظيفي، نظرا لتعقد البناء الاجتماعي، لم يعد النظام السياسي قادرا وحده على تسيير المجتمع. فبذلك يستوجب عليه تقسيم سلطته مع فواعل أخرى. فاستحالة تسيير مجتمع معقد تتبعها ضرورة تحول السلطة بالتخلي على مركزية الدولة.

يقول Le Galès في هذا أنه «في الحوكمة أفكار القيادة، الإرشاد الإدارة والتسيير، ولكن دون التطرق إلى الأولوية الموكلة لسيادة الدولة.[3]

في العلاقات الدولية يفسر Lispschutz[4] أن« المجتمع المدني العالمي بصدد البروز كإجابة وظيفية لزوال قدرة ورغبة الحكومات على التكلف بالعديد من الوظائف الاجتماعية»[5]. وبالنسبة لروسو، تم الاستحواذ على العولمة من طرف الحكومات وديناميكيات عملية العولمة ، وهي تشارك بطريقة ناجعة في تفكيك سلطة الدولة ونشرها داخل ميكانيزمات جديدة للضبط الاجتماعي، تكون أكثر مرونة وخالصة من السلطة الرسمية. وهذا التحول في تطبيق السلطة يأخذ شكل حوكمة من دون حكومة لا تكون فيها

---

[1] -Cynthia Hewitt De Alcantara, « Du Bon Usage Du Concept De Gouvernance », Revue Internationale Des Sciences Sociales, N=°155, Mars 1998, Pp 113-114.

[2]- Op.cit. Virgile Perret, p387

[3]- P.Le Galès , « Régulation, Gouvernance Et Territoires » In J.Commaile Et B.Jobert (Dir), La Réguation Politique Publique, Paris, Editions Montchrestien, 1998, P85.

[4] Ibid. p 86

[5]- Op.cit. Virgile Perret, p388

للدول صفة الانفراد بالقوة الشرعية ولكنها مجبرة على اقتسامها مع هيئات أخرى (ONG، المنظمات الدولية، الشركات، الحركات الاجتماعية، العائلات...) التي تشارك في عدة مستويات في الضبط الاجتماعي والحفاظ على نظام دولي معين، فهده الفواعل نتسق بين منطقين، الأول منطق الخوصصة والثاني منطق لامركزية السلطة وهذا ينتج نوعا من التشارك في الضبط Co- régulation تضمنها الشبكة العمومية والخاصة.

ويدرس loung[1] هذه التحليلات في إطار المأسسة النيولبرالية، فالنسبة إليه نتيجة هذا التطور هو أن دور الحكومات يوشك أن يكون مستغنى عنه .وبذلك لا يتعدى أن يكون مديرا النظام الحوكمة[2] أو بصفة أخرى يجب على الدولة أن تتخلى على مركزها في السلم التنظيمي وأن تكتفي بلعب دور مسير شبكة الفواعل[3].

إذن هذه الفواعل من شأنها أن تؤدي وظيفة أساسية وهي الحوكمة الديمقراطية، فتعمل كنظير وظيفي كونها تقدم ميكانيزمات رقابة عبر وطنية تسمح لها بالعمل حيث لا تستطيع الحكومات أو حيث لا تريد الخوض لأسباب سياسية. أو بالأحرى، يكون للمجتمعات الدولية القدرة على بناء« بدائل خاصة» "Privée" للاتفاقيات الحكومية، وذلك بإنشاء قوانين حسن التصرف في التجارة مثلا : تكون للمنظمات الغير حكومية وظائف مماثلة ولكن في إطار المساعدة الإنسانية، عن طريق الضغوط التي تطبقها بهدف الحصول على مزيد من الشفافية والانفتاح "Accessibilité" من طرف المؤسسات العمومية الوطنية والدولية ،ومجموع هذه الضغوط يمثل ذلك النظير الوظيفي الميكانيزمات الصحفية والتشريعية مراقبة الانتخابات.[4]

ولكن ما لا يجب أن ننساه هو أن المنظمات الغير حكومية في دورها قد لا تمثل إلا مصالح قطاعية، هذا لا يعني أنها تبحث عن المصلحة الخاصة، إنما لا تمتلك نظرة عامة للملكية الجماعية.

---

[1] Ibid p 389

[2]- James Roseneau, « Governance , Order, And Change In World Politics » , Governance Without Government , Cambridge, Cambridge University Press.

[3] Op.cit. . Virgile Perret, P388

[4]- Oran R.Young , International Governance « Protetcting The Environement In A Stateless Society », Ithaca, Cornell University Press, 1994, Pp1

يقول Thaa في هذا أنه: «عوض تجاوز المصالح السوسيواقتصادية المنفردة والأهداف الخاصة ،عكس المدينة أو الدولة، يقوم المجتمع المدني بتكريسها. » [1]

وهذا العمل النطاقي يفسر بتوزيع غير عادل للمنظمات الغير الحكومية على المجالات المختلفة على المستوى الدولي: فمعظمها تعمل في مجال حماية البيئة، التنمية، حقوق المرأة، حقوق الإنشاء،... أو المجال الاجتماعي. ولكنه يبقى محدود وهي نادرة في مجالات مثل : الأمن، التكنولوجيا، التجارة، التجارة الفاعلية.وهذا التوزيع الغير متجانس يعني أن تكون هذه المنظمات تتجاوب مع الحاجة أو الطلب الثقافي في مجال معين، أي حاجة الحكومات والمنظمات الدولية. ومن جهة أخرى فإن نمو عدد المنظمات الغير حكومية في مجال ما، يزيد من الضغط والتنافس، ونرى هذا لا سيما في استعمال لتقنيات الإعلان عن المناقصات، والعقود القصيرة الآجال. فانتشار المنطق التجاري يدفع بهذه المنظمات إلى تبين نفس نوع التقنيات التجارية التي تستعملها الشركات الخاصة تعطي نتائج عكسية من جانب الفعالية[2].

ويظهر هذا المشكل بصفة أبرز مع الفواعل الاقتصادية وعلى وجه أخص الشركات العابرة للحدود، فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون بديلة عن الاتفاقيات الحكومية بقوانينها. والسبب هو أن رسم القوانين الخاصة بالشركات يعتمد على الضغوط المتذبذبة للمستهلكين والرأي العام ،ثم لا توجد صفة الإلزامية لهذه القوانين، فهي إذن لا تملك القدرة على تسير الملكية العامة كون هدفها الأول والأخير هو الربح، وهي لا تمتلك أي ميكانيزمات للاندماج الاجتماعي وللتوزيع العادل للموارد المجتمع ولا تزيد الاهتمام بقضايا مثل حماية البيئة. [3]

---

[1] -Wilfried Thaa, « Learn Citizenship » The Fading Way Of The Political In Transnational Democratie, European Journal Of International Relations , Vol 7, N=°4,2001,P515 .

[2] Op.cit . Virgile Perret, P389

[3]- Alrexander Couley, James Ron , « The Ngo Scamble, Organised In Security , And Politica Action », International Security ,Vol 27,N=°1, 2002,P6.

لكن القوة المالية التي تمتلكها هذه القواعد الاقتصادية تجعل من كل نشطاتها أهدافا ناجحة خاصة عبر لوبيات هيئة الأمم المتحدة. [1]

وإذا تطرقنا إلى مدى شرعية المنظمات الغير حكومية والفواعل الاقتصادية فنجد أن للأولى شكل أساسيا من التمثيل الشعبي، فمشاركتها في السياسة الدولية ضمان لشرعية المنظمات الدولية. في نفس الوقت تبقى تمثيلية الشعبية المنظمات الغير حكومية نسبية، كون ممثليها ليسو محل انتخاب، ومسؤوليتهم اتجاه الممولين دائما محل ضبط ومراقبة يقتصر على الجانب المالي والتكنوقراطي وبشكل غير معلن. بالإضافة إلى أن مسؤوليتهم اتجاه أعضاء المنظمة غير محددة و لا يوجد نظام تشاور مع الأعضاء .إذن المواطن الذي من المفروض أن يكون ممثلا من طرف هذه المنظمات، لا يملك في الحقيقة أي وسيلة رقابة ديمقراطية من وراء انخراطه.

وكذا في الشركات المتعددة الجنسيات التي هي بعيدة كل البعد عن المعايير الديمقراطية التمثيلية، والتي ترى حكمها في يد أوليقارشية مالية تتكون من أعالي الموظفين والمسيرين الذين يتم تعيينهم. [2]

يوجد نوع من التناقص يبين الديمقراطية التمثيلية و الحوكمة ، خاصة من جانب الفلسفة الوظيفية، كون الحوكمة تعجز عن أخذ بعين الاعتبار خصوصية النظام السياسي. يقول منشؤا أوربا «الجهاز الوظيفي ما فوق دولاتي » ومن بينهم Hedley Bull الذي أنشأ فرضية في السبعينات مفادها نهاية البديل الحديث القريب من نظام القرون الوسطى، المتمثل في نظام من السلطات المتراكمة و متعددة الو لاءات وتركيبها مع الخطابات النيولبرالية لتدخل أقل للدولة, فإن عودة الوظيفة من الخطابات حول الحوكمة تجعل من هذه الأخيرة وسيلة ايدويولوجية من أجل سياسة تدخل أقل للدولة تتناقص مع الديمقراطية التمثيلية: فبتقليص وظيفة الدولة بانفتاح النظام السياسي على المجتمع المدني فسيتم رسم حدود إدارة عمومية مهمتها تتجاوز خدمة المجتمع ككل إلى توفير خدمات موجهة إلى مصالح قطاعية وزبائن/ مستهلكين وكذا التعميق من التباين وعدم المساواة

---

[1]- Riva Krut , « Globalisation And Civil Society,Ngo's Influence In International Decision Making » ,Paper Presented At Conference « Globalisation An Citizenship » De 'Institut De Recherche Des Nations Units Sur Le Deveoppement Sociale, Genève 9 -11/12/1996,P20.

[2]- Op.Cit . Virgile Perret, P390

بين المواطنين، المناطق، والدول فتطبيق هذا النمط قد يقودنا إلى تفصيل الفواعل الأكثر نفوذ والتي تمتلك أكبر الوسائل المادية والغير مادية لتغليب مصالحها.

والمشكل الأساسي الذي تواجهه الحوكمة يمكن في عدم قدرتها على التميز بين ما هو خاص وما هو كمعيار أساسي لتوكيل وظائف الضبط الاجتماعي الدولي يوضح Stocker النتائج السلبية المحتملة عن تبني هذا النمط فعند توكيل وظائف الضبط الاجتماعي إلى شبكات فواعل عامة وخاصة (على شكل شركات) يساهم في تشويش المسؤوليات وتشجع الهروب منها[1].

فبهذا نستنتج أن الخطابات حول رغبة دور الفواعل اللادولاتية في الحوكمة العالمية تعيد على المستوى الدولي رغبة اللبراليين من تقليص دور الدولة والاعتقاد الوظيفي كون المنظمات الخاصة قادرة على تحمل وظيفة الضبط الاجتماعي الدولية تماما ما تفعله السلطات العامة ولكن في نفس الوقت فهذا قد يهدد أسس الديمقراطية التمثيلية ويبدو هذه الفكر متناقضة مع شرط الضبط الديمقراطي للعولمة.

ب-المجتمع المدني بين السلطة النيولبرالية ومعارضة السياسات العبر وطنية:

إن النظرة القرامشية للمجتمع المدني تعتبر بالتناقص بحكم فضاءه، وتحول تنظيم المفاهيم حول دوره في ديناميكيات العمولة، ومعارضتها:

«المجتمع المدني هو قضاء أولئك الذين لا تخدمهم عولمة الاقتصاد العالمي، ففي هذا الفضاء يمكنهم رفع احتجاجاتهم والبحث عن البدائل، فهذا ما يسمى باتجاه « Botton up» أما في اتجاه «Top down» تؤثر الدول ومصالح الشركات على تنمية هذه الصورة من المجتمع المدني وذلك بهدف الحفاظ على التوازن ما بين الاجتماعي والسياسي يعتبر Stephen Gill البنك العالمي ذلك العامل الذي يطبق سلطته على المستوى الهيكلي والفردي ولكن هذا لا يفسد كون هذه المؤسسة في نفس الوقت الوكالة

[1] Op.cit. Virgile Perret, P391

الدولية التي توجه إليها المنظمات الغير حكومية لتأثير على السياسات الاجتماعية والبيئة في الدول المستدينة. [1]

يعمل بذلك المجتمع المدني وفق لعبة اختيار الزميل:«cooptation» فحسب قرامشي: الاندماج المتزايد للمنظمات الغير حكومية في برامج البنك الدولي وتبني هذا الأخير لهجة «الديمقراطية» والحكم الراشد يسمح لها بشكل ما تعزيز شرعية سياساته في مواجهة الانتقادات وذلك دون إتلاف أسس توجهاته النيولبرالية. فمن هذه الوجهة، يعتبر لغة البنك العالمي ستارا ايدولوجيا بهدف حجب ارتباطه بالعقيدة «Néolibérale»، وفي نفس الوقت إلى تحسين صورة المؤسسة اتجاه الرأي العام[2] فبالنسبة للمنظمات الغير حكومية، تقدم هذه الشراكة مجالا جديدا، ومنفذ جديدا، ومصدر تمويل جديد، يجيدها على الاحترافية وعلى التوفيق بين إيديولوجيتها ومنطق العالم الخارجي

تكتلات المنظمات الغير حكومية التي ساهمت في تكون وهيكلة حركة مناهضة للعولمة، تزيد أن توضح "البروز التاريخي لحركة ضد العمولة الاقتصادية الني لبرالية على المستوى المحلي، الوطني، الجهوري العالمي» ومن بين هذه الحملات تذكر: إخفاق في الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار من 1998، إخفاق مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة في Seattle عام 1999 التي تعتبر كتاريخ ميلاد الحركة المناهضة للدولة «Anti-mondialistes»، فالتخلي عن تطوير البذور المحولة الجنيات Transgénique من طرف شركة Monsanto، خلق المنتدى الذي تلي منتدى Davos (المنتدى الاجتماعي العالمي)، والتنظيم المنسق ضد المنتديات Contre Sommets فعمليات التعبئة هذه تظم مجموعات متباينة من المنظمات (ONG، النقابات، الحركات، الاجتماعية...) التي مرت من صفة التجاوز "juxtaposions" إلى التقارب الوظيفي الذي من المفروض أن يقود إلى تهيئة إستراتيجية مشتركة لربط الاقتصاد العالمي بأهداف العدالة الاجتماعية. [3]

---

[1]- Op.Cit . Virgile Perret, P390

[2] انظر Stephen GERMIC, « The Néo-liberal University : theory and practice », journal of comparative poetics, N° 29, 2009, http://www.jstor.org/pss/27929823

[3] - Op.cit. . Virgile Perret, P392

ثم إن القراء النيوقرامشية لدور المجتمع المدني على الساحة الدولية يعمر عن دور أساسي ومبهم في إنتاج ومعارضة العمولة الاقتصادية، النيولبرالية وفي نفس الوقت، فبتحليل ديناميكية الدولة حسب فئة ديكوتومية Dichotomique [Top down-Bottom-up] فهي تنتج مفهوم مبسط للمجتمع المدني، مقسما إلى قطبين متجانس من الخير والشر فهذه الدلالة الإيجابية أو السلبية ترتبط بالوظيفة التي تقوم بها عناصر المجتمع المدني بالنسبة لسياسات «توافق واشنطن» «Consensus de Washington» فهذا المنظور يبعثنا إلى رؤية مبرمجة للتغيير الاجتماعي كما قام بتحليله قرامشي لها وضح دور الشركات ويبين انطلاقة الحركات النقابية والجمعيات الثقافية والجمعيات الثقافية. [1]

فكان يضع الحركات الاجتماعية في قلب المجتمع المدني وكأن يمنح هذا الأخير دور المحرك في الديناميكية التاريخية فعلى الصعيد الداخلي، تدخل «حروب الحركات» و«حروب المواقف» في دينامكية ثورية سلبية «Passive» للاستحواذ على الدولة يقول Cox في هذا أنه توجد "حرب موافق على الأمد الطويل» تحركها «إعادة إحياء الروح الجمعوية» وتوجهها الجهود الفكرية للجمع والتنسيق بين القوى الاجتماعية المناهضة للدولة داخل المشروع مشترك "لنظام سياسي بديل".

ولو كان هذا في البداية مبنيا على إشكالية العدالة الاجتماعية، ويهدف إلى إعادة السيطرة إلى المواطن إلى الحياة العمومية" خاصة بتقرب إنشاء سلطات سياسية جديدة وعلى جميع المستويات، بفضل تعزيز "روح التضامن" على المستوى المحلي ونشره على المستوى الدولي والعالمي.

إذن توجد النظرة الثنائية للمجتمع المدني: يمكن التركيز على مساهمة جزء من المجتمع المدني في ديناميكية سياسية تهدف إلى تحسين نوعية الديمقراطية وتنظيم العولمة، ولكن من جهة أخرى لا يعطينا هذا التحليل أي اقتراح المؤسسات التالية التي بإمكانها زيادة الضبط الديمقراطي للتطور العابر للأوطان[2].

[1] -ibid. p 389
[2] Op.cit. . Virgile Perret, P393

ج-الخطابات النيوكانطية حول دور المؤسسات المدنية العابرة للأوطان في مأسساة ديمقراطية كوسموبوليتانية.

يقر عدة مؤلفين أن تزامن الدولة و الأمة ليس إلا حقبة من التاريخ تحاول العولمة إنهاءها فالعولمة هنا ترتبط بعملية تحفز انطلاق نشاطات عابرة للأوطان تؤثر على صحة و أمن شعوب العالم ولكن من دون منح ميكانيزمات بديلة لممارسة ضبط ديمقراطي على هذه النشاطات وهذا ما دعي إلى التشكيك في كون المستوي الوطني كقاعدة التنظيم الديمقراطي للمجتمع.[1]

وتدارك هذه الوضعية قد يشترط امتداد الديمقراطية إلى أبعد من الدولة أي إرساء ديمقراطية كوسموبيليتانية كما في عصر التنوير حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دورا في العملية ولكن هذه المرة على مستوي الفضاء العمومي الدولي: حيث تكون المنظمات الغير حكومية تلك الواجهة التي تحد بين سياسات الدولة و الفضاء العمومي الدولي كما كن يفعل سابقا الجمعيات النوادي الأحزاب و النقابات لما كانت الدولة السلطوية تترنح أو بصفة أخرى إن مساهمهم من ماسة ديمقراطية كوسموبوليتانية قد توصف بطريقتين الأولى على شكل ديناميكية تأتي من الأسفل (Botton up) يكون المجتمع المدني محركا لها أو على شكل ديناميكية من الأعلى (top-down) يكون للدولة فيها الحفاظ على دورها المسيطر وفي نفس الوقت تتخلي عن بعض الوظائف الضبط الديمقراطي للمجتمع المدني الدولي.[2]

فمشاريع ماسسة الديمقراطية الكسموبوليتانية من الأسفل (من القاعدة) تعتمد على النموذج المهيمن في الخطابات النظرية حول الديمقراطية خلال العشريتين الأخيرتين: ديمقراطية المداولة (Délibération) فهذا النموذج ظهر بعد الانتقادات المبينة على مبدأ الأغلبية كأسلوب للشرعية الديمقراطية لفائدة تثمين المداولة كعملية مفتوحة و متضمنة قدر الإمكان تسمح بتعميق المشاركة واعية بالرهانات في الشؤون العمومية، هكذا تستمد العملية الديمقراطية قوتها من مشاركة الجميع في عملية تداول خصوصيتها توقع نتائج

---

[1] انظر المبحث 01المطلب02

[2] -Op.cit. .Virgile Perret p 389

عقلانية مقبولة يحوى هذه التصور ارتخاء الرابط المفاهيم بين الشرعية الديمقراطية و الأشكال التقليدية للتنظيم الدولاتي وبرفض فكرة الدولة العالمية ويوصي بإنشاء شبكة عابرة للأوطان من الأنظمة القادرة على شن سياسة داخلية على المستوي العالمي.[1]

وفي هذا الموضوع يؤكد Bohman[2] أن المجتمع المدني العابر للأوطان يمكن أن يؤدي وظيفية كجمهور عالمي يرجع إليه الفواعل الدولية ليؤثر سياسيا على إنشاء النظم أو على عمل النظم بإفصاح عن تجاوزاتها فمساهمة هذه الظاهرة في الضبط الديمقراطي تكمن في تعدد مصادر التأثير السياسي وفي ترقية شروط عادلة للوصول إلى المؤسسة على المستوي الدولي.

فالهدف هو الحد من عدم تكافؤ السلطة و الموارد التي تنتجها قوى السوق يخلق محيط يوفر فرص تأثير سياسي موزع بأكبر قدر من العدالة وعلى المدى البعيد يجب على هذا الهدف أن يكمل بمؤسسة قانونية للإجراءات الوصول إلى الفضاءات السياسة العالمية وذلك لخلق ديناميكية كوسموبوليتانية للمعارضة و المداولة و يتبنى (folk)[3] منظورا مشابها بمنح المجتمع المدني دور محفز في إطار مشروع ديمقراطي يكون أكثر مؤسسة على المستوي العالمي فهو يؤكد أن انطلاق الحركات الاجتماعية العابرة للأوطان (Globalisation from below) سيؤدي إلى ترقية حوكمة إنسانيه أي مجموعة من المعايير الموضوعية لا تعرف عن طريق الحاجات (besoin) إلى رأس المال (حسب المنظور النيولبرالي) ولكن عن طريق الحاجات الإنسانية.

فيكون من المفروض على هذه الديناميكية إنتاج إيديولوجية اتحادية توجه طاقة المجتمع المدني العامي نحو تأسيس ديمقراطية عالمية خاصة بخلق برلمان عالمي داخل نظام الأمم المتحدة.[4]

---

[1]- ibid. p 389

[3]انظر International Affairs , **Volume 75,**The Royal Institute of International Affairs ,July 1999, Issue 3, P 469–712

[3]**انظر** Edward Shils , « The Virtue of Civil Society », governement and opposition ,international journal of comparative politics, Volume 26, Issue 1, pages 3–20, January 1991

[4] Op.cit. . Virgile Perret, P394

إذن فتحليل (Falk) يطل على مشروع ديمقراطي قريب من مشروع (Held)[1] فهذا الأخير يوصي بإنشاء مؤسسات سياسية جديدة تتعايش مع النظام المابين دولاتي (interétatique) وفي نفس الوقت تجاور الدول في فضاء نشاطات عابرة للأوطان مثل « محاربة السيدا، الطاقة النووية، تسيير الغابات الاستوائية، تسيير الموارد الغير المتجددة » فهو يقترح إرساء حق كوسموبوليتاني الديمقراطية يرتبط بمجموع المؤسسات السياسية ويضمن تمنح بالحقوق الفردية وحماية هذه الحقوق وقد قسمها إلى 7 مجالات: المجال الصحي، الاجتماعي، الثقافي، المدني، الاقتصادي الأمني السياسي) فبهذا التنظيم المؤسس على مبدأ الفرعية سيؤدي هذا النمط من الديمقراطية الكسموبوليتانية: إلى نظام سلطة عالمية ومقسمة إلى نظام مراكز السلطات متنوعة والمتداخلة، مكونة ومحددة من الديمقراطية. [2]

وإن كان تكوين هذا النظام ناجم عن منطق مركزية "top down" فهو يتحسب إسناد بعض وظائف الضبط الديمقراطية إلى المجتمع المدني العابر للأوطان يوضح Archibugi[3] أن المجتمع المدني العالمي يساهم في عملية سياسية هي اتخاذ القرار عبر مؤسسات جديدة ودائمة ويقول في نفس الوقت أن هذه المؤسسات تنظم إلى المنظمات المابين الحكومية الموجودة ولكن لن تحلها مكانها فوظيفتها ذو دور استشاري ولا تنفيذي.

إلى أن يوكل هذا المجتمع المدني مهمة الاندماج في الشؤون الداخلية للدول وسينكر حق هذه الدول في التدخل فتجاوز السيادات الدولية يلقى مبرراته بفكرة التدخل المدني التي تعمل بمبدأ الضرورة الأخلاقية وأن الدول ستستفيد من فحص انتقادي لتنظم السياسة الخاصة. [4]

فبهذا نستنتج أن أنماط الديمقراطية الكسموبوليتانية الممأسسة في الأعلى أو في الأسفل لا تتشابه فالأولى مستمدة من نمط الديمقراطية التداولية Démocratie Délibérative، تتراجع كثيرا أمام فكرة دولة ديمقراطية عالمية وتراجعنا أساسا إلى

---

[1] انظر David Held, Anthony McGrew, Globalization and the Liberal Democratic State, Volume 28, Issue 2 ,April 1993, pp 261–288.

[2] Op.cit. . Virgile Perret, P395

[4] Ibid. p 396

قدرتها على مؤسسة التداول السياسي للمواطنين بينها تختار الثانية نظام ضبط يدمج مكونات ذو أصول فدرالية ورغم تباين النمطين فهما يتشابهان في تبني منظور Zolo[1] بالصفة القانونية، أي حول الفكرة الكانطية لوحدة المعنوية البشرية، والحاجة إلى نظام قانوني كوسموبولتاني يكون أعلى من الدول.

هكذا إنشاء مجتمع مدني عالمي يقترح مع مشروع سلام ديمقراطي عالمي.

أما النقد الذي يمكنا توجيهم إلى فكرة Botton up أي مأسسه الديمقراطية الكسموبوليتانية من الأسفل هو أنها تعتمد على منطق أخلاقي يجعل من المجتمع المدني "صورة مثالية بعيد عن الواقع، مبينة أساسا على هدف تواصلي ديناميكية كهذه تريد إخراج النزاعات والمصالح الاقتصادية من الفضاء المدني، وتعطي ثقة كبيرة في الميكانيزمات التداولية الضعيفة وذلك لتنسيق بين المصالح وخلق اتفاق عام حول المعايير الأخلاقية المشتركة لذا فهذه الفكرة قد تبدو ومختلف مع علاقات القوة التي تواصل في تحديد السياسة الدولية، والأهم هو أن هذه الفكرة شديدة الارتباط مع التجربة الأوروبية.

لتكون محركا موثوقا فيه لإرساء ضبط سلمي وديمقراطي للعلاقات الدولية أو بصفة أدق فهذه الفكرة تحاول تجنب المشكلة التي تخص كل المدافعين عن النموذج الديمقراطي الكسموبوليتاني، فيما يخص تمثيلية المجتمع المدني العالمي فالبن سبة لـ Show فإن الانتماء إلى المجتمع المني العالمي هو طريقة للتواصل مع المجتمع المدني الغربي، وبذلك الحصول على مصدر للتأثير على الدولة الغربية التي في قلب القوة العالمية. [2]

وبنفس الطريقة، زيادة تأثير هذا الفضاء بإعطائه وظائف ضبط ديمقراطية دولي، في إطار حوكمة بشرية، عن طريق الحصول على حق تدخل في شؤون الدول، أو عن طريق اندماجها داخل إجراءات اتخاذ القرار الخاصة بالمؤسسات العالمية الجديدة، وهذا

---

[1] انظر John KEAN, « Global civil society »,Cambridge University Press,2003, p211 http://www.guidestarinternational.org/documents/Global%20Civil%20Society%20John%20Keane%20University%20of%20Westminster.pdf

[2]- Op.cit. Virgile Perret, p 387

ما يمكنه أن يضر بمبدأ المساواة الدول أمام العدالة بتعزيز السيطرة السياسية الغربية على حساب الدول النامية.[1]

بالإضافة إلى أن البعض قد يشكك في انه يمكن للديمقراطية أن تنتقل من مرساها الوطني لتعيد بناء نفسها على المستوى العالمي على أساس «مجتمع مدني عابر للأوطان» يقول Thaa[2] في هذا الموضوع أن أنماط الديمقراطية الكسموبوليتانية غالبا ما تستهين بالشروط الضرورية لظهور اعتماد متبادل بين مواطنين متساوين سياسيا، خاصة بالنسبة لقضية الهوية الجماعية فعند ما نجعل من الفضاء العمومي العالمي محكوما لعملية إعادة بناء هويياتي على المستوى الوطني والعالمي، فإن نماذج الديمقراطية الكسموبوليتانية تبالغ في تقيد تجانس الفضاء العمومي العالمي وفي نفس الوقت تقلل من مقدار التباين الثقافي العالمي يذكر Kohler[3] أن مفهوم الفضاء العمومي في باطنه مرتبط بهياكل من السلطة والمسؤوليات لا وجود له على المستوى العابر للأوطان بصفة أخرى من الأحسن اعتبار الفضاء العمومي العابر للدول كمجموعة مترابطة من الفضاءات العمومية الوطنية عوض فضاء مستقل عن الفضاءات الوطنية فتكون بذلك شبكة من المنظمات المهيكلة على عدة مستويات تحاول التأثير على الدول والمؤسسات الدولية فيما يفرق Dahl[4] بين مفهومين للديمقراطية الأول هو أنها نظام ضبط شعبي على السياسات الحكومية، إما عن طريق المجالس الشعبية، أو عن طريق المنتجين والثاني هو كونها نظام يمنح حقوقا أساسية فصورة المواطنة التي تنبثق عن المشروع الديمقراطي الكسموبوليتاني ترتبط بالتعريف الثاني: فالمواطن الكسموبوليتاني [...] مصمم على أنه حامل حقوق وواجبات معنوية أكثر من كونه مؤلف للقانون فكمثال نذكر المشاركة في عملية الحكومة الذاتية الديمقراطية فمفهوم الضبط الديمقراطي الذي يحويه هذا النموذج

---

[1] - ibid. p 388

[2] انظر Beate kOLER-KOCH and Bruno JOBER , Changing images of civil society from protest to governance ,Routledge studies in governance and public policy,2008, pp 33-36

[3] انظر « `Lean Citizenship' The Fading Away of the Political in WINFRIED THAA Transnational Democracy», University of Trier, Germany.2002.p231

[4] **انظر** Rob Gray and Jan Bebbington, « NGOs, civil society and accountability: making the people accountable to capital », Centre for Social and Environmental Accounting Research, School of Management, University of St Andrews, St Andrews, Scotland, UK.2006 , p24

(نظام من الحقوق) يكون غير ملائم للإجابة عن العجز الديمقراطي الناتج عن ديناميكيات التدويل والإدماج الاقتصادي والمالي الذي يفرض ضغطا خارج على صلاحيات الدولة وخاصة على السياسات الكينزية لتمويل السياسات الاجتماعية وخلق وظائف عمل عن طريق عجز ميزان المدفوعات. [1]

إن تعدد معاني مفهوم المجتمع المدني يتطلب من مستعمليه مجهود الدقة التصورية خاصة لفهم الخطابات دول دور المجتمع في العلاقات الدولية والإلمام برهاناته حول الضبط الديمقراطي للعولمة، فمن الضروري توضيح التقاليد النظرية المرتبطة بها.

إن التصور النيولبرالي للحوكمة العالمية تعكس الانشغال اللبرالي في الحد من دور الدولة، والاعتقاد في القدرات الضبطية الذاتية للمنظمات الخاصة.

ولكنها تنتهي إلى تعددية هجيئة وغير رسمية، قد تلحق الضرر بالتماسك الاجتماعي وضعاف نطاق العمليات الديمقراطية الحالية.

أما الرؤية النيوقرامشية حول السلطة، تتمفصل حسب مثالية ماركسية من العدالة الاجتماعية فهي تعيد بناء دور مبهم للمجتمع المدني في ديناميكيات تغذية العولمة ومحاربتها وهي لا تقترح أي بديل ملموس لتحسين الضبط الديمقراطي لتطور العبر حدودية.

أما خطابات دول المجتمع المدني العابر للأوطان في مأسسة ديمقراطية كوسموبوليتانية فهي تعم هذا الفضاء بالمهمة الكانطية في جعل العلاقات الدولية علاقات سليمة، فهذا يؤدي إلى قدرة الضبط العمولة في شقها اللا سياسي لفائدة إنشاء عمليات تداول ومنح حقوق كوسموبوليتانية على التطورات العابرة للأوطان.

فبهذا، مهما كان تعريف المجتمع المدني، فإن تنشط المنظمات المتحدة من هذا الفضاء لا يشكل ضمان ضبط ديمقراطي للعولمة.

ترى المجتمعات في جنوب المتوسط تطور المجتمع المدني بنوع من التشاؤم كون إمكانيات التطور تنقسم إلى 3افتراضات:

---

[1]- Op.cit. Virgile Perret, p 391

الأولي: شديدة التشاؤم تؤكد على الاختلاف المهم بين السياسات في الغرب وفي المجتمعات الجنوبية إلى حد أن فكرة الديمقراطية قد تبدو غريبة عن الثقافة السياسية في هذه المجتمعات.

الثانية: على عكس الأولى ترى في التباين الثقافي طريقة لامتلاك الديمقراطية.

والثالثة: تعتبر أن تطور المؤسسات اللبرالية الغير دولاتية وسوق المجتمع المدني سيؤدي لا محالة إلى إنشاء ديمقراطية مكان الأنظمة التسلطية. [1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني العالمي بين المفهوم وتعدد التفسيرات

1- مفهوم المجتمع المدني العالمي:

لابد من الإشارة إلى أن تعبير "المجتمع المدني العالمي"- برز مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته- مجددا في سياق طائفة من الأوضاع على الصعيدين السياسي والفكري يمكن الإشارة إلى أهمها :

[1] Op.cit. . Virgile Perret, P393

1.التحولات التي شهدها العالم عشية انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وما رافقه من تداعيات من أهمها انهيار نظام القطبية الثنائية واستحقاقاته. لقد دشنت المرحلة الجديدة في بداياته الآمال بانحسار التهديدات التي رافقت نظام القطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة ....الخ. وقادت الأوضاع الجديدة إلى تنامي الدعوات، من مواقع فكرية مختلفة، بضرورة طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلات " العالم الجديد " وتطوير بنياته.

2.ظاهرة العولمة وخطابها. ودون الدخول في تفاصيل إشكالية العولمة لأنها خارج هذه المساهمة، إلا أنه يمكن القول بعدم وجود خطاب موحد حول هذه الظاهرة بل يلاحظ تنوع الخطابات المطروحة. وباختصار يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين دون أن يعني ذلك إهمال اتجاهات أخرى لم تتبلور بصيغتها النهائية بسبب عدم تبلور الظاهرة ذاتها لأسباب معروفة. [1]

– الاتجاه الأول يرى في العولمة باعتبارها صيرورة تهدف إلى مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في " الغرب " أو " الشمال " إلى العالم كله، عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد، وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي، وتحسن من التنظيم الاجتماعي. [32]

– أما الاتجاه الثاني فيطرح بالمقابل عولمة مضادة تقوم على إدراك وترجمة المسئولية المباشرة للعالم المتطور عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي لـ " العالم الثالث "، وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف المتعاظم للثروات الطبيعية، وتصفية المديونية، والاعتراف بحاجة هذا" العالم " لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي، ومنحه معاملة تمييزية تنحاز لإطلاق قواه

---

[1]-برهان غليون, المرجع السابق, ص133
[2]

[3] انظر Christine Min Wotipka, « Global Civil Society and the International Human Rights Movement: Citizen Participation in Human Rights International Nongovernmental Organizations » , Stanford University,2004, http://sf.oxfordjournals.org/content/83/2/587.short

المنتجة، وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها، وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار التطلعات نفسها، طرح آخرون مشروع بناء وتطوير "المجتمع المدني العالمي " الذي توفر بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه.

وبسبب اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية فإن النظرة الى " المجتمع المدني العالمي " تختلف كذلك. ويمكن أن نلاحظ هنا مقاربات مختلفة :

المقاربة الأولى تقوم على أساس النظر إلى" المجتمع المدني العالمي " باعتباره جزءً من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي لهذه الظاهرة. وإذا دفعنا هذه المقاربة إلى نهايتها المنطقية أمكننا أن نستنتج أن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي الجديد بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرءوس الأموال والتكنولوجيا، وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو " المصنع العالمي " يخترق ويتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه، ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة، فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

أما المقاربة الثانية وهي مناقضة للمقاربة الأولى فتقوم على النظر إلى المجتمع المدني العالمي باعتباره جزء من عملية أوسع، هي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. [1] وبحسب هذه المقاربة يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لإنشاء ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

-[1] برهان غليون, المرجع السابق, ص,134

وبحسب مؤيدي هذه المقاربة وأنصارها، فقد تجسد هذا الواقع في أحداث يوم 15 فبراير 2003 ، إذ تجلى " المجتمع المدني العالمي "، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو 6000 مدينة، وأكثر من 70 دولة في العالم، لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم " المجتمع المدني العالمي "، باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم، وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث.

قد تتنوع التعاريف انطلاقا من الخلفيات والمرجعيات الفكرية والنظرية ولكننا نستطيع إبراز ملامح المجتمع المدني العالمي انطلاقا من الركائز التالية : [1]

أولا: إنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ثانيا: كما يمكن النظر إليه أيضا باعتبار ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

ثالثا: ومن حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات. [2]

ونظرا لأن مفهوم "المجتمع المدني العالمي" قد نما من النشاطات والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطات على مستوى عالمي، أو كمستوى نضالي عالمي

[1]- المرجع نفسه, ص 135,

[2]- برهان غليون ,المرجع السابق, ص 136

يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات، أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية، فإنه لابد من

يمكن بلورة ثلاثة عناصر أساسية أدت إلى نشأة المجتمع المدني العالمي

أ – الثقافة المدنية العالمية[1] التي بدأت تتبلور منذ الحرب العالمية الثانية بفضل نخبة مدولة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ولعبت المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة (منظمة اليونسكو، منظمات أخرى مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية)، وفى مجال التنمية والتجارة (منظمات مثل الأمم المتحدة للتنمية الفنية والأونكتاد) دورا مبدعا على الصعيد الفكري، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما في مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والأقليات فقد نشأت منظومة كاملة داخل الأمم المتحدة بدءا من اللجنة العامة وصولا إلى اللجان التعاهدية، وهكذا. [2]

غير أن دور الأمم المتحدة كان بالضرورة مقيدا بطابعها الحكومي. كما أن النخب الفكرية ذات الأفق العالمي– بغض النظر عن أصلها القومي– لم تكن ذات قدرات تواصلية كبيرة مع شعوبها ذاتها، وهو ما حرمها من بناء نفوذ واسع في بلادها، أو على المستوى العالمي. ولذلك تدفقت أفكارها عبر قنوات حكومية دولية أو محلية. وبسبب تلك القيود وأوجه النقص نشأت أو نشطت أعداد مدهشة من المنظمات غير الحكومية العالمية أو متعددة الجنسية، بدءا من منظمات العلماء واتحادات المهنيين، مرورا بجمعيات الدفاع مثل "منظمة العفو الدولية"، وصولا إلى المنابر الفكرية متعددة الجنسيات في محاولة للقيام بدور جماهيري، أو يخاطب جماهير العالم وحكوماته.

وفي واقع الحال فإن الجهد الأساسي الذي قامت به هذه المنظمات غير الحكومية لم يتعلق بإنشاء أهداف أو قيم مدنية، وإنما بترويجها بين أوساط شعبية مختلفة، والتعبئة المنظمة لها، والمطالبة بتحسين التشريعات وإحكام آليات العمل.

---

[1] انظرThomas Faist, « Transnationalization in international migration: implications for the study of citizenship and culture », Ethnic and Racial Studies (2000), Volume: 23, Issue: 2, Routledge, 189-222

[2] برهان غليون, المرجع السابق, ص 137

وجاءت مرحلة ثالثة نمت فيها أدوار المثقفين والنشطاء من " العالم الثالث " على هامش المنظمات غير الحكومية الدولية في البداية، ثم عبر منظماتهم القومية أو الإقليمية الخاصة بهم.

وحملت تلك الموجة الأخيرة قدرا كبيرا من التجديد الفكري والقدرات التنظيمية، ربما بحكم أصولها ونشأتها في صفوف حركات وأحزاب اليسار التي كانت تتعرض لتفكك واسع في مختلف بلاد " العالم الثالث "، وهو ما أتاحها للنضال المدني.

ب- الأطر والأوعية الاتصالية الجديدة. وفي الوقت نفسه أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية – صارت أكثر أهمية، ليس فقط من الأحزاب السياسية، بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.

وتبين حصيلة التجربة أن تلك الأوعية صارت أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية، وبدرجة أقل في " العالم الثالث، لأسباب عديدة:

• فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية من آبائها، وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

• ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعاش.[1]

• وهي أيضا أكثر ديمقراطية وأقل تراتيبية، ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام.وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر.

• ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف.

---

[1] المرجع نفسه ,ص 137

ج- أما العامل الثالث الذي أسرع بإنضاج المجتمع المدني العالمي فهو العامل الاقتصادي. ويشمل هذا العامل جوانب مختلفة. فالتطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث صار يتحيز كثيرا لصالح الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل.

وقد مكّن هذا التحول ملايين الناس من السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك بتخصيص وقت للفضاء العام دون الشعور بالملل، ودون حاجة لهذا المستوى من الحماسة التعصبية التي كانت تميز العمل السياسي في الماضي، وربما لا زالت تستلزمه بكثرة في بلاد العالم الثالث. [1]

والواقع أن التطور نفسه في طبيعة العمل في المجتمعات المتقدمة، وفي طبيعة أنشطة العمل صار يتحيز للسلام بين الشعوب. فلدينا بطبيعة الحال حالة الهجرة الدولية (130 مليون مواطن في أوربا الغربية وحدها). وبينما تثير تلك القضية مشكلات لا حد لها، فهي تفرض أيضا قدرا من حتمية التعايش، بما في ذلك الزواج وتكوين الأسر متعددة الجنسيات أو الخلفيات الثقافية. ومن ناحية أخرى فإن التطور المذهل في أنشطة السياحة الدولية يقوم على فكرة السلام المديد، ويتطلب قدرا عاليا من الاستقرار في البيئة الدولية، وينشر بذاته رواجا للثقافة المدنية.[2]

2-المجتمع المدني العالمي : تعدد التفسيرات

جرت الإشارة في الملاحظات السابقة إلى العوامل المباشرة وراء نشوء المجتمع المدني العالمي، ولكن السؤال المهم الأخر هو كيف نفهمه في إطار السياق العريض

[1] برهان غليون, مرجع سابق , ص138

[2] المرجع نفسه ,ص 139

للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي. هناك محاولات مختلفة لشرح وتفسير نشوء المجتمع المدني العالمي ومن بينها :[1]

1. نظرية الاعتماد المتبادل التي سادت لفترة طويلة باعتبارها تمثل محاولة لشرح مقبول لنشوء المجتمع المدني العالمي. وتنبثق هذه النظرية عن (النموذج الأساسي) الوظيفي كبديل لشرح العلاقات الدولية في النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات قوة. من هذا المنظور فالعالم يتطور تبعا لنبوءة المدرسة الوظيفية التي ترى أن الاقتصاد والروابط العالمية الجديدة تحتم تحرك النظام العالمي كنظام وظيفي في اتجاه بناء السلام بين الشعوب وتقليص أو إلغاء الحاجة إلى الحروب، حيث تتعلق مصالح الدول والشعوب بالتعاون والاعتماد المتبادل وتصير رفاهية كل شعب معتمدة على الشعوب الأخرى[2].

ولكن تلك النظرة المتفائلة للعلاقات الدولية لا تشرح و لا تفسر لنا مظاهر استعراض القوة والحروب الصغيرة والكبيرة. ولذلك حاول الوظيفيون الجدد أن يعدلوا هذا الإطار النظري لإدخال علاقات القوة إلى صلب النظرية، فأكدوا أن الاعتماد المتبادل نفسه ليس رفاهية وسلاما بحتا، وإنما هو أيضا علاقة قوة، إذ تختلف درجة حساسية كل اقتصاد نحو الآخر أو نحو الاقتصاد العالمي. فالعملات مثلا ليست بالقوة ذاتها، وتتأثر عملات معينة– أكثر من عملات أخرى– بالهزات في الاقتصاد العالمي. والأهم هو أن تعرُّض أو انكشاف اقتصاد ما للهزات أو لسلوك اقتصاديات أخرى ليس على الدرجة نفسها. وتستطيع دول معينة إحداث ضرر أكبر بالآخرين نظرا لانكشافهم بدرجة أكبر أمامها. وبهذا المعنى فهناك تبعية متبادلة ومصالح متشابكة بين الجماعات والشعوب، ولكن هناك أيضا فجوات وعلاقات قوة.[3]

-[1] المرجع نفسه, ص139

[2] Robert W. Cox, "Civil Society at the Turn of the Millenium: Prospects for an Alternative World Order", Review of International Studies, Vol. 25, No. 1 (Jan., 1999), Cambridge University Press ,pp. 3-28,
http://www.jstor.org/stable/20097573

-[3] برهان غليون, مرجع سابق, ص139

ومن هذا المنظور أيضا فالعولمة ليست إلا تعبير خاص عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل وتطور العالم كنظام وظيفي جديد أو مختلف. والمجتمع المدني العالمي في هذا الشرح هو الجانب الاجتماعي من العولمة التي تتجلى بأشكال أخرى.

ويصطدم هذا الشرح مع أحد أهم صور النضال أو دوافع أو "مهام" المجتمع المدني العالمي، وهو مناهضة العولمة بصيغتها النيولبرالية. فأقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي قبل مظاهرات ومسيرات السلام الحالية تجسد في المظاهرات الصاخبة ضد العولمة الرأسمالية، بدءا من "سياتل" و"نكازاكي" و"روما" حتى "واشنطن" خلال عام 2002. وتبدو حركة مناهضة العولمة كنموذج مثالي للحركات الاجتماعية العالمية التي تأخذ بألباب الأجيال الشابة في العالم. وهي في الوقت نفسه مظهر مميز لكفاحية المجتمع المدني العالمي.

ولا شك أن هذا النضال ضد هذا النوع من العولمة ثم ضد التهديد بالحرب يفضح حقيقة أن العلاقات الدولية الرسمية لا تزال تقوم على القوة وعلى عدم التكافؤ في. [1]

2. ومن جانبهم يشرح الماركسيون الجدد واليسار الجديد بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلا خاصا من النضال الطبقي ضد الرأسمالية المعولمة. وبهذا المعنى، فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من التحالف الأممي ضد الرأسمالية المعولمة في طورها الليبرالي الجديد. ويؤكد هذا الشرح أن القوى المدنية الجديدة التي تناضل ضد العولمة الاقتصادية تتخذ المنظمات والرموز الكبرى للعولمة الاقتصادية هدفا كبيرا لنضالها. وتدرك تلك القوى أن تصفية استغلال أو إهمال " العالم الثالث " هو بنفس الوقت كفاح من أجل مصالحها في الحصول على تعليم وخدمات صحية ورفاهية أفضل. وأن النضال ضد الحرب هو أيضا كفاح من أجل تحررها من الاستغلال الأشد المصاحب لصعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة.

3. التفسير التكنولوجي. يشير البعض إلى السياق الذي انبثقت فيه عملية النضال ضد العولمة كثورة كونية ذات أبعاد متعددة وخاصة البعد المعرفي والتكنولوجي الاتصالي.

---

[1]- المرجع نفسه, ص 140

في هذا الإطار قد يمكننا فهم نشوء المجتمع المدني العالمي وتبلوره أو نضوجه النسبي، كأحد تجليات الثورة التكنولوجية الراهنة، بما صاحبها من " فورة ثقافية " على المستوى الكوني. ويبدو أن العامل المحرك من وجهة النظر هذه هو سقوط "النماذج الأساسية الكبرى"، وبروز اهتمامات وتطلعات عالمية جديدة من ناحية ثانية.[1]

وبوسعنا أن نرى في هذه النظرية صياغة مستحدثة لفكرة "القرية الكونية" رغم التباس هذا المفهوم. وتعبر تلك الفكرة أساسا عن الضمير أو الوعي الليبرالي الذي بشر مبكرا بالنتائج الإيجابية للثورة الاتصالية من خلال يوتوبيا القرية الكونية. فالفكرة لا تقول بسقوط القوميات أو نهاية المرحلة القومية، ولكنها ترى وعيا جديدا يخرج من " الدولة القومية، ويتطلع لأنماط من التواصل والانتماء عابر للحدود القومية، بل وللحدود المرسومة بين الثقافات. فكأن " القرية الكونية " تتجاوز المفهوم الاتصالي الذي يلغي المسافات ويعكس بروز مواطنية جديدة عالمية أو كونية. ومنعا للالتباس، لابد من الإشارة إلى إن هذه " القرية العالمية " ليست " مدينة فاضلة " تضمن المساواة بين الجميع بل أنها في واقع الحال تحتوي على كل التناقضات الفعلية السائدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك حالة الاستقطاب المعولم الذي يرافقه تراكم الفقر من جهة وتراكم الثروة من جهة أخرى. [2]

4. وقد نجد تعبيرا خاصا عن تلك الظاهرة نفسها في نظرية أخرى تتفرع عن " نبوءة ما بعد الحداثة ". فثورة الوعي ضد "النماذج الأساسية" قد تنتهي إلى اضمحلال أو على الأقل خفوت الدولة القومية كإطار للفعاليات والنشاطات الاجتماعية. ومن هنا تبرز فكرة " ما بعد الحداثة " القائلة بما بعد الدولة القومية. وتعكس تلك الفكرة أيضا الثورة على النمط الكلاسيكي للسياسة أو ظهور منظور "ما بعد السياسة". فالسياسة التقليدية ركزت على "التدافع" والتنافس والتحزب، وخاصة في النسق الديمقراطي الغربي. بينما الممارسة التي تميز الأجيال الحالية تركز على الحاجة للتكافل والعمل المشترك والتحالفات الكبيرة العابرة للحدود بين الأيديولوجيات.[3]

---

[1]- برهان غليون , مرجع سابق,ص141,

[2] المرجع نفسه, ص143

5. ويمكننا أن نشرح نشوء وتطور المجتمع المدني العالمي باعتباره "تمددا عالميا" لحركات اجتماعية أو سياسية غربية المنشأ أكثر منها "تحالفا" حقيقيا بين قطاعات وحركات اجتماعية متعددة الجنسيات. فالعناصر الأساسية اللازمة لنضوج المجتمع المدني العالمي تحققت في المجتمعات الغربية أو الصناعية المتقدمة أكثر مما تحققت في الأفق الكوني بذاته. ولكن هذا الشرح لا ينطلق من مفهوم المصلحة فحسب، بل من مفهوم الرؤية بصورة أكبر.

لقد ثارت نضالات تاريخية كبرى انطلاقا من "رؤى" أكبر بكثير من دافع المصلحة وخاصة إذا فهمنا هذا المصطلح الأخير من زاوية الطبقات وأنماط الإنتاج. فحركة السلام لم تكن تعبيرا عن مصالح طبقية أو اقتصادية مباشرة بل كانت تعبيرا عن رؤية مناهضة للحرب بذاتها ولما تسببه من آلام بشرية عميقة وواسعة النطاق. وكذا الأمر بالنسبة لحركة حقوق الإنسان التي لم تكن تعبيرا عن دوافع طبقية أو سياسية مباشرة، بل كانت انعكاسا لالتزام فكري أو رؤية إنسانية عامة. [1]

---

[1] برهان غليون, مرجع سابق, ص145

الفصل الثاني:

مشاريع التعاون في المتوسط و أنماط ترابط الفواعل المتوسطية.

المبحث الأول: مشاريع التعاون في المتوسط بين التواصل والتجدد.

المطلب 1:الشراكة الأورومتوسطية ومكانة المجتمع المدني .

المطلب 2: السياسة الأوروبية للجوار والإتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الأول: مشاريع التعاون في المتوسط بين التواصل والتجدد

إن السياسات المتوسطية للإتحاد الأوربي تضم عدة شبكات من السياسات و الوسائل المؤسساتية, ميكانيزمات وبرامج مؤسساتية مكرسة خلال الشراكة الأورومتوسطية و المخططات الأولي للإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار. وبالوزارة مع هذه السياسات تم تطوير شبكة من العلاقات الثنائية الخاصة و المعقدة بين دول الاتحاد ودول المتوسط مثل العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية، الإسبانية المغربية، الألمانية الإسرائيلية أو اللبنانية الإيطالية ولهذه العلاقات تاريخها الخاص و رهاناتها وأهدافها و فوق هذه العلاقات توجد علاقات بين الاتحاد و دول المتوسط بشكل ثنائي و التي تتميز بتاريخ وتطور خاص أيضا مثل العلاقات بين الاتحاد الأوربي وتركيا أو المغرب وفيما يأتي سيتم تحليل مشاريع التعاون بالاهتمام مع بأهدافها واستراتيجيات وتشابكها مع دور الفاعل اللادولاتي.[1]

[1]- Isabel Shafer , And Jean Robert Henry , Mediterranean Policy From Above And Below, 2009, Pp181. .(ترجمة الباحث')

المطلب 1:الشراكة الأورومتوسطية ومكانة المجتمع المدني .

بعد انتهاء مؤتمر برشلونة سنة 1995، تم إصدار إعلان سياسي الذي يعكس وجهات نظر كل الدول المشاركة في المؤتمر ، بحيث اعترف كل الشركاء في هذا الإعلان بالإسهام الأساسي الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني في مسار تنمية الشراكة الأورومتوسطية، بكونه عامل مهم من شأنه أن يساعد على تحقيق تفاهم أمثل و تقارب مفيد بين الشعوب.[1]

فرغم الغموض الذي طبع عبارات الإعلان، فيما يخص المجالات التي يمكن للمجتمع المدني التدخل بها. إلا أنه جرى ذكره منذ البداية كفاعل رئيسي في الشراكة للنهوض بها و السير بها إلى الأمام[2].

بحيث اعتبر إعلان برشلونة على أنه توقيع على شهادة ميلاد مجتمع مدني أرومتوسطي نابع من فضاء موحد يتميز بثقافاته المتعددة و المتنوعة. تتخلله مجتمعات مدنية تعرف تطورا ملحوظا في بعض البلدان و خاصة في الجهة الشمالية من المتوسط و أخرى أقل تطورا و فاعلية في الضفة الأخرى. في ظل مجموعة من التحولات و التغييرات التي تعرفها المنطقة. و التي تؤثر فيه و تتفاعل معه.[3]

فدراسة مساهمة المجتمع المدني الأرومتوسطي في إطار الشراكة يفرض علينا تسليط الضوء على التطورات الذي شهدها المجتمع المدني العالمي حيث بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي و هيمنة

---

[1]–إسماعيل الخاوة,« دور المجتمع المدني في الشراكة الأرومتوسطية» 2,consulté le : 23-11-2010 ص
www.tanmia.ma/article.php3?id_article=11001

[2] -عبد الله الساعف: نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي/ للمستقبل العربي / ع 301 /2004

[3]- محمد السيد سعيد:« المجتمع المدني العالمي الصعود و التحديات: » consulté le : 23-11-2010 / موقع إسلام أون لاين.
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html

الفكر الليبرالي الجديد. و الذي تبنته المؤسسات المالية الدولية. وسعت لتكريسه في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، فتحول المجتمع المدني العالمي كرد فعل لظاهرة العولمة.

و في هذا الإطار جاء مسلسل برشلونة لتكريس التعاون الأرومتوسطي، بإقامة منطقة للتبادل الحر **ZLE** و الذي يعبر عن رغبة الاتحاد الأوربي في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية أرو متوسطية و عالمية، خاصة بعد التطور الذي عرفه الاندماج الأوربي، إلا أن الشراكة لم توضح بشكل جلي للمجتمع المدني الدور الذي يجب أن تقوم به. إذ لم يصرح به إلا في الجزء الثالث من الإعلان تحت عنوان :

"الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية: تنمية الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات، دعم التبادل بين المجتمعات المدنية"[1].

كما أنه كان حاضرا، و لكن هذه المرة بشكل ضمني في البعدين السياسي و الأمني، و أيضا في الاقتصادي و المالي، و بالفعل فإن وزراء خارجية دول الشراكة اتفقوا على تشجيع و إقامة الآليات اللازمة لتعاون لا يخضع للمركزية، من شأنه أن يزكي التبادل بين الفاعلين في المجال الثقافي و الديني. و الجامعات و البحث اعلمي و وسائل الإعلام، و الجمعيات و النقابات و المقاولات الخاصة و العامة.[2]

فبعد10 سنوات من الشراكة الأرومتوسطية، برزت لدينا ملامح مجتمع مدني أرومتوسطي، جاء محصلة تطورات عديدة و متشابكة، تأتي في مقدمتها الثورة العلمية و التكنولوجية، خصوصا أدوات الاتصال التي سهلت عملية التواصل و سرعتها، و الذي سمح في خلق قنوات فيما بين المجتمعات المدنية في مختلف دول المنطقة، نتيجة السياسات الموجه نحو الفضاء المتوسطي و التي تؤثر فيهم بشكل مباشر في إطار الشراكة، و الذي ساهم في تأسيس إطارات للمجتمع المدني في مجالات مختلفة، كالمنتدى المدني الأرومتوسطي، و الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان و التي تتميز منذ نشأتهما بإعلان برشلونة، ومن جهة أخرى إطارات تعتبر نفسها كرد فعل لشراكة و ليس تابعاتها كالمنتدى الاجتماعي المتوسطي.

---

[1]-منتدى المدني الأورمتوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة, أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ /أبريل 2005 ,ص 11 ,.www.tanmia.ma/IMG/.../Partenariat_EuroMed

[2]-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص3

إذ يجب أن لا يغيب على الحسبان، على أن المجتمع المدني ليس متجانسا تماما في خلفياتها الفكرية و المذهبية، و يظهر لنا ذلك جليا من خلال مواقفه و وآرائه من العديد من القضايا التي تمس الشراكة الأرومتوسطية.

مما ولد دينامية جديدة داخل الفضاء المتوسطي، ذهبت أبعد كل التحديات الرسمية، حيث تم إقحام العديد من المواضيع الجديدة و التي تمس أهم الإشكاليات التي تعرفها المنطقة (الفقر، البطالة، الإقصاء الاجتماعي، التطرف...).

لكي نخلص إلى مفهوم و لو أولي للمجتمعات المدنية الأرومتوسطية، على أنها شبكة من هيئات ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، و التي ثقف في الجهة المقابلة للدول أو المنظمات الأرومتوسطية، و التي تتميز عن هذه الأخيرة بالاستقلالية في اتخاذ القرار و المبادرة. [1]

و بهذا يمكننا أن نظهر أهم مميزات المجتمع المدني الأرومتوسطي في 3 نقط :

1- من حيث مجال التدخل : يعني أن نشاط المجتمع المدني الأرومتوسطي هو موجه إلى جميع دول المنخرطة في الشراكة، و التي تقع في ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

2- من حيث العضوية : العضوية مفتوحة لكل المواطنين و المنظمات بدون استثناء.

3- من حيث الإطار القانوني : يخضع المجتمع المدني الأرومتوسطي إلى القواعد الدولية و الآليات التي تمنحها الشراكة و كذلك للقوانين الوطنية لدول المقر. [2]

أهداف و نتائج الشراكة:

لقد تم بناء الاتحاد من أجل المتوسط على مكتسبات مسارية تلوته وأهدافها في السلل الثلاثة للتعاون. فيتلقى الاتحاد من أجل المتوسط عددا أكبر من الديناميكيات ،التمويلات، ولكنه يبين مشاريعه على الأسس التي تركتها الشراكة فقد تبقي نقاط غامضة عن ما بقي من الشراكة ،و ما جاء به مشروع الاتحاد وكيف ستعمل هذه البقايا مع الطموح الجديدة. فلقد كانت أهداف الشراكة كما جاء في إعلان برشلونة هي السلام و الاستقرار السياسي، إنشاء منظمة تبادل حر في 2010، وتقارب المجتمع المدني في المتوسط. فتم الإمضاء على مشروع منطقة التبادل الحر مع دول الشراكة (إلا سوريا) وقام برنامج مبدأ بتمويل الإجراءات اللازمة.

---

[1]-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص 4

[2]- مرجع نفسه, ص 5

وإلى جانب مشاكل المفاوضات الثنائية أو الاندماج الاقتصاد الجهوى المفقود، زادت أزمة 2008 من تعطيل إنشاء منطقة التبادل الحر. وخلال القيمة التالية وللإتحاد من أجل المتوسط التي جرت أحداثها في النصف الأول من 2010 والتي سمت فيها برامج العام التالي. بينما كانت أمال الشراكة عالية جدا كانت إنجازاتها جد متواضعة.[1]

في 1995 كانت معظم دول الجنوب تأمل في استقرار سياسي، امتيازات اقتصادية، ودور موازن لأوربا في الشرق الأوسط. حيثما كان المجتمع المدني يطمح إلى لبرالية سياسية الموافقة على نمط مشاركتها وتحرير حركة الأشخاص في المتوسط و النتائج لم تحصل أبدا هذه الأهداف، خاصة فيما يخص مجهودات الديمقراطية وتقليص الهوة الاجتماعية بين الشمال و الجنوب. و أهم نقطة قد تذكر هي ضرورة وجود عقد يضم المجتمع المدني و السماح بالمشاركة إذا أراد إدخال برامج إصلاحية[2]. وهذا يصدق في حالة الانتقال الاقتصادي الذي يعين: إصلاحات فيما يخص المحيط التنظيمي وبرامج الإداري، ثقافة المبادرة، و نظام (Taxation) فمنظمة التبادل الحر تعني تناغم تقاليد التعاون وحرية انتقال السلع (Lupique) و أقلمة وتنميط الممارسات، حقوق الملكية العالمية ،حماية المعلومات، قوانين المنافسة (Accounting ouditing)[3]... فمند البداية أرادت الشراكة أن تخلق جوا إيجابيا للإستثمار في منطقة المتوسط، و أهمية تنمية الاستثمار الخاص متعلقة مباشرة الخارجي وهذا ما جاء في عدة وثائق أروبية منذ 1995. هذا للقول أن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط حول جلب الاستثمار ليست بالجديدة، فبرنامج العمل الخامس الذي تم تبنيه في برشلونة 2005 يحدث ويعيد صياغة المقرب التي اتبقته برشلونة 1995 في برنامج عملها. لم تستطيع تعبئة المدخل السياسي من طرف الدول الشريكة[4]، و أبدت الشراكة حدودها عند خلق شبكات جديدة ظهرت نوعيا بالمنطقة المتوسطية و ضرورة بناء عدة مؤسسات هياكل و ميكانيزمات مثل: Facility for Euromediterranean investment. (FEMIP)

---

[1]- Op.cit. Isabel Shafer, p197
[2] -Ibid. p 198
[3]- Ibid.p199
[4]-Ibid.p200

Anna lindh ومنطقة (EMPA)Euromed parlimentary assembly2002. للحوار بين الثقافات في 2005.[1]

1-مقاربة المجتمع المدني للشراكة :

قد أدى الوعي المتزايد للشراكة الأرومتوسطية إلى ظهور تيارات فكرية، من داخل المجتمعات المدنية بشتى أشكالها و التي سنعرفها على الشكل التالي :

***-مناهضي العولمة :**

ظهرت أولى الحركات المناهضة للعولمة و حركات اللاعولمة في المكسيك، و اعتمدت بعد ذلك بحوالي خمس سنوات إلى أوربا، و يرى أنصار هذه الحركات المؤسسات و المنظمات المالية و الاقتصادية الدولية ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية، و لا تعبر عن مصالح الشعوب، بل عن مصالح الشركات متعددة الجنسيات، و أن هذه التوصيات تتناقض و مصالح كثير من الدول النامية و دول أوربا الشرقية، و أدت أحيانا إلى تردي الأوضاع الاقتصادية و انتشار البطالة، و التضخم المالي و تدني مستويات المعيشة كما حدث في الأرجنتين و روسيا[2].

و يجب ذكر أن الحركات المناهضة للعولمة لا تمثل تنظيمات تقليدية متجانسة فكريا و عقائديا و لا تخضع لتوجيه مركز قيادي موحد بل تتكون من حركات و منظمات طلابية، و شبابية و نقابية و مهنية شتى و أنصار حقوق الإنسان و حماية البيئة[3].

و لكن بالرغم من الاختلافات السياسية و الإيديولوجية الموجودة بين الحركات المناهضة للعولمة إلا أن تمت هف عام و شامل يجمعهما معا و هو محاربة النمط الحالي للعولمة، بحيث يطالبون بتغيير النظام العالمي الجديد من أجل علاقات إنسانية و اقتصادية أكثر عدالة بين بلدان

[1]- Ibid.p201

[2]-جورد هوشيار : الحركات المناهضة للعولمة: مالها و ما لديها consulté le :/22-07-2011
Http://www.Rezgar.Com/Debat/Show.Art.Asp?Aid=52310

[3]-إسماعيل الخاوة, , مرجع سابق, ص6

الشمال و الجنوب، و هم في الحقيقة ليسوا مناهضي أو خصوم للعولمة، بل مناهضين من أجل عولمة أخرى و عالم بديل[1].

بحيث يتم اعتبار الشراكة الأرومتوسطية كشكل من الهجوم الليبرالي الجديد، على المنطقة، لتحولهما إلى بضاعة لما تقترح من نمط بديل للعولمة المتوحشة، و كان رفض (الدستور الفرنسي لمشروع الدستور الأوربي) الأكثرية الناخبة في فرنسا لمشروع الدستور الأوربي لأنه يكرس لليبرالية الجديدة.

حيث أن الاتحاد الأوربي يرسم من خلال الشراكة الأرومتوسطية منطقة للتبادل الحر **ZLE**، منتظرة في عام 2010 الذي لا يمكن إلا أن يزيد تفاقم اختلال التوازن، و يفسح في نفس الوقت مجالا واسعا أمام انعدام المساواة و التهميش و النبذ، و غياب الأمن[2].

إن اتفاقيات الشراكة من حيث الأساس، و لجوهر مختلة، لأنها من جهة تضم الاتحاد الأوربي من جهة في مجموعة، و من جهة ثانية، كل بلد من بلدان الضفة الأخرى معزول على حدة.

علاوة على ذلك، فإن قادة الاتحاد الأوربي هم الذين يضعون برامج التعاون المتعدد الأطراف التي تهدف بالأساس إلى تشجيع الإصلاحات الاقتصادية و التي هي حكرا عليهم دون غيرهم، مما يسمح بالقول أن أوربا تفرض شروطها، و أن موقف دول الجنوب في المفاوضات يبقى دون جدوى.

من هذا المنظور، فإن البرامج ما هي إلا بديل يحل محل برامج التصحيح الهيكلي لسنوات الثمانينات، أما النتائج فإنها واحدة، من حيث إتلاف لنسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغرى التي لا تقوى على منافسة البضائع الواردة من أوربا، و استنزاف لموارد الدول، و خصخصة قطاعات الصحة و التعليم، ناهيك عن تفاقم البطالة عن العمل، و اتساع عمق الفوارق المجتمعية.[3]

إلا أنه من داخل مناهضي العولمة، يوجد مقتربتين لتعاطي مع الشراكة رغم انطلاقهما من تحليل موحد:

---

[1]-المرجع نفسه, ص7

[2] -عبد الله الساعف: نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي/ للمستقبل العربي / ع 301 /2004, ص89

[3]-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص8

أولا: هناك التيار الذي يدعو إلى مقاطعة الشراكة بشكل تام وكل الأجهزة التابعة لهما و التي يلعب فيها المجتمع المدني دورا شكليا و من بينهم منظمة **ATTAC** و الذين سعوا إلى تأسيس المنتدى الاجتماعي المتوسطي لإسماع صوتهم بصورة عالية و لتأكيد الفشل الذي عرفه الشراكة سواء في مجال حقوق الشعوب أم العدالة الدولية أم احترام حقوق النساء، أم البيئة.[1]

و هناك تيار ثاني : الذي يعتبر نفسه تيار إصلاحي، و الذي ينطلق من فرضية الإصلاح داخل الهيئات المدنية التي أنشأتها الشراكة لممارسة الضغط على ما صانعي القرار بشكل أقرب و بنوع من الفاعلية[2].

***أنصار الليبرالية (أو العولمة الحالية)**

يطلق عليهم كذلك أنصار الليبرالية الجديدة، لتأييدهم للعولمة بشكلها الحالي، حيث يؤمنون بحتمية العولمة و ضرورة نتج الحدود أمام حركة البضائع و الأفكار و أهمية تراجع الدولة عن أداء الدور المفترض لها لتفسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في تنمية الاقتصاد.

و يتمثل هؤلاء في بعض جمعيات رجال الأعمال مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، و الذي ينعقد سنويا في دافوس أو في بعض المراكز البحثية.

و التي تسعى إلى تكريس النظام العالمي الاقتصادي الدولي الحالي، بمساعدة مختلف المؤسسات العالمية، مثل البنك و الصندوق الدوليين و منظمة التجارة العالمية: بفرض حزمة من السياسات الاقتصادية عرفت باسم سياسات الإصلاح الاقتصادي، و التي تعتبر كحل اقتصادي لجميع المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها دول العالم الثالث لتحقيق التنمية بها.[3]

و بالتالي تقبل الشراكة بشكلها ، و تعمل على تكريسها على أرض الواقع بجميع الآليات التي يوفر مسلسل برشلونة لمعالجة القضايا و المشاكل المطروحة دون تحقيق الأهداف المتوخاة من الشراكة الأورومتوسطية.

2-مساهمة المجتمعات المدنية في الشراكة:

[1]-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص9

[2]-حسان خالد: من أجل حملة مناهضة للشراكة الأرومتوسطية / مجلة المناضل-ة ع: 9 نونبر 2005 .www.tanmia.ma/IMG/.../Partenariat_EuroMed

[3]-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص 10

جاءت مساهمة المجتمع المدني في مجموعة من المبادرات التي أفرزت لدينا قوة إقتراحية جديدة و التي يقودها فاعلون جدد في الفضاء الأرومتوسطي, إلا أنه مازالت هناك مجموعة من العوائق التي يجب على المجتمع المدني تجاوزها

بناء الشبكات على المستوى الأرومتوسطي :

وهكذا مكنت الشراكة من خلق شبكة واسعة من المبادرات المدنية ، التي اهتمت بمجموعة من القضايا العامة ، والتي من شأنها تحسين ظروف العيش في المنطقة الأرومتوسطية ، ومن هذه المبادرات :

1-التجمع المدني الأرومتوسطي (**FCM**)

2-الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

3-التجمع النقابي الأرومتوسطي **FSEM**

4- شبكة **Euromesco**

5-التجمع المدني الأرومتوسطي (**FCM**)

***التجمع المدني الأرومتوسطي** (FCM)

وهي مبادرة للتنسيق والحوار بين المجتمعات المدنية الأرومتوسطية ، مكنت من جمع ما يقارب ألف ممثل لمنظمات ومؤسسات تنتمي للدول الشراكة [1]، حيث انعقد ببرشلونة المنتدى الأرومتوسطي الأول خلال 29و30 نونبر 1995 ، ونظرا للسياق السياسي، فإن البعد الأمني كان أقل حضورا آنذاك ، لكن كان هناك من مجموعات العمل الإحدى عشر يومئذ ، ثلاث مجموعات تهتم بطريقة مباشرة وبمسألة غير مباشرة بالتعاون الأمني :

- الحوار الثقافي .
- التعاون في المجال الإعلامي.
- قضايا الهجرة ومن بينها الهجرة السرية .

[1] -منتدى المدني الأورمتوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة, أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ /أبريل 2005. ص7

بحيث منذ المنتدى الأول كانت الأبواب مفتوحة للنقاش حول قطاعات التعاون والتنمية جزئيا ، وإلى مظاهر أمنية غير عسكرية .

حيث استطاع هذا المنتدى المدني أن يتحول من نشاط موازي ومرافق اللقاءات الوزارية، إلى منتدى للحوار بتوفر على قوة اقتراحية في مجالات متعددة كحقوق الإنسان ، الديمقراطية ،دور الدول ، دور المجتمع المدني في الشراكة الأرومتوسطية، الحقوق الاجتماعية، الهجرة ، البيئة، الحوار ، التبادل الثقافي.[1]

***الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان :**

أنشئت هذه الشبكة سنة 1997، وهي تقوم بدور جمعية لمنظمة حقوق الإنسان المنتمية ل27 بلدا متوسطيا ، حيث اعترف بعضوية هذه الشبكة في مسار برشلونة خلال المؤتمر الوزاري المنعقد بما لطا ، واستنادا إلى مخطط عمل الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان ، فإن الأهداف الشمولية التي تتوخاها الشبكة هي :

-مساندة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ونشرها كما هو معبر عنها في الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي إعلان برشلونة .

-مساندة جهود أعضائها ودعمها والتنسيق بينهما لتمكين مراقبة مدى احترام مبادئ الإعلان من قبل الدول المشاركة، وذلك في مجال حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

-مساندة انتشار المؤسسات الديمقراطية ، وتشجيع قيام دولة القانون ، وحقوق الإنسان والتربية في مجال حقوق الإنسان في منطقة الأرومتوسطية .[2]

***التجمع النقابي الأرومتوسطي FSEM :**

تم خلق هذا التجمع على إثر المؤتمر الأرومتوسطي باشتوتغرت سنة 1999 حيث عقد مؤتمر نقابي أرومتوسطي بنفس المدينة يضم المنظمات النقابية الأرومتوسطية ليكون بمثابة إطار دائم يجمع بينهما .[3]

---

[1]منتدى المدني الأورمتوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة, أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ /أبريل 2005. ص7

[2]إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص11

1-إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص12

ويهدف هذا التجمع النقابي الأرومتوسطي إلى تدعيم البعد الإجتماعي لمسلسل برشلونة من أجل تقوية الانسجام الاجتماعي في خدمة الاستقرار ودرء النزاعات ، لأنه يستحيل في غياب الانسجام والاستقرار الاجتماعيين ، بناء الاستقرار السياسي الذي هو عنصر ملائم في درئ النزاعات ، ومن بين الأولويات التي حددها المنتدى النقابي ، مسألة الشغل اللائق الذي يعتبر أحد المفاتيح الأساسية ، ولاسيما لتشر الأزهار والرفاه والإدماج ، ا بتوفير الشغل وإحقاق الديموقراطية [1]

وهكذا يشد المنتدى النقابي على أن التمهيد لا يستلزم بعدا اقتصاديا فحسب ، بل يجب أن يتضمن أيضا بعدا انسانيا واجتماعيا ، ويرى المنتدى في ذلك شرطا من شروط الاستقرار ، لا ينبغي أن ينحصر في البعد السياسي والأمني ، بل يجب أن يشمل كذلك مفهوم التقدم والعدالة الاجتماعية.[2]

***شبكة Euromesco**

شبكة لمؤسسات مستقلة و جامعات مهتمة بتحليل قضايا متعلقة بالأمن و الدفاع و المجتمع المدني من زاوية الشراكة كما أن هذه الشبكة تنتظم في إطار مجموعات بحث تنخرط في برامج تمتد من سنتين الى 3 سنوات حيث يمكن اعتبارها ومختبر للأفكار خاصة في توحيد الرؤى كما أنها تمارس تأثيرا كبيرا على القرارات و المواقف و المقاربات المعتمدة.

و في ديناميكية التطور فقد انتقلت هذه الشبكة من اهتمامها بالقضايا الإستراتيجية و الأمنية في البداية الى الانفتاح على القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و الدبلوماسية و الثقافية.هذا بالإضافة الى مجموعة من الشبكات الأخرى

- ■مؤسسة أنا ليند الأورو- متوسطية للحوار بين الثقافات : تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة مشتركة للسلام والاستقرار والنماء.
- ■وكالة ''انسامد''من اجل بلدان المتوسط :بث وتوزيع الاخبار الخاصة بهذه المنطقة**,** تشجيع الاتصالات بين دول المنطقة المتوسطية.[3]

[1]-المرجع نفسه, ص13

[2]- مصطفى كامل السيد : المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي/ السياسة الدولية/ ع 161 يونيو 2005.

[3] Alvaro De Vasconcelos: “Le Role D’euromesco En Tant Que Mesure DeConfiance”,p12 ,le:25-03-2011 ,Http://www.Euromed-Seminars.Org.Mt/Seminar11/Papers/Alvaro21.Pdf

3- التوعية و الضغط و التأثير:

اتضح بسرعة أن بعض مكونات المجتمع المدني قد ذهبت أبعد من كل التحديات و ذلك بعمل تدريجي حيث تم تطعيم جدول أعمال اللقاءات بقضايا جديدة و متنوعة حيث أصبح لهذه المكونات كفاءات في مختلف المجالات بحيث سمحت هذه المنتديات بتعزيز دور المجتمع المدني و مكنت من تحقيق تراكمات كبيرة على مستوى التصورات و الممارسات و الإنجازات و لعل أفضل تعبير هو التعامل مع بعض المواضيع التي تتسم بحساسية كبيرة مثل التعاون الأمني وهي ملفات تترك عادة لتدبير الدول في أضيق دوائرها المتخصصة.[1]

بحيث شدد بوضوح في أهداف المنتدى الأرومتوسطي المنعقد بمرسيليا على ''إعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني في حل النزاعات'' و نظرا للوضع السائد في الشرق الأوسط كانت القضية الفلسطينية في قلب النقاشات حيث جاء في البيان الختامي بأن طموحات الشراكة الأرومتوسطية تستلزم من الاتحاد الأوروبي أن يتدخل أكثر فاعلية لتحقيق السلام العادل في المنطقة و ذلك بالاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة و مشروعية [2]

و في مؤتمر شتوتغارت لوزراء خارجية الدول الأرومتوسطي قدمت الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان بروتوكول خاص باتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق اللاجئين و المهاجرين و رفع مستواها و تأسيس حل النزاعات على قاعدة القانون الدولي الإنساني[3] .

حيث عبرت اللجنة الأوروبية في كلمة ألقتها حول موضوع ''درء النزاعات'' عن دور المنظمات غير الحكومية التي تعد من بين الفاعلين الأساس في مجال درء النزاعات على المدى البعيد و التي كانت دائما متواجدة في ميدان الصراع إلا أنها كانت غائبة عن الهياكل الرسمية حيث يمكنها أن تلعب دور الوسيط القريب من السكان و أيضا الملاحظ غير المنحاز و الجدير بالثقة .

[1] Ibid.p13

[2] إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص14

[3]- « Barcelona Plus » : Vers Une Communauté Euromediterraneenne D'état Démocratique / Rapport Euromesco , Avril 2005.p 7

ومن هنا نلاحظ أن هياكل المجتمعات المدنية ليست عبارة عن فضاءات لتقديم اقتراحات فحسب بل تشكيل قوة ضغط على الشراكة و الدول.[1]

4-تقييم أنشطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في العام 2000.

النجاح الرئيسي للشراكة الأوروبية المتوسطية هي المؤسسة السياسية الوحيدة التي تمكنت من مواصلة جمع الدول المتوسطية معا في نظام تعاوني محدد.[2] ولكن للأسف فان تعقيد تنظيمها المؤسساتي ومحدودية تشريعاتها ورؤيتها يبدو بأنها تعرقل نجاحها[3]. كما أن خطط العمل تعرضت لانتقادات كون نطاقها واسع جداً. وتعد السياسة التجارية من أكثر المجالات تطوراً ويعزى ذلك في معظمه إلى التطلعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بشان المنطقة. وقد خلق تبني البرنامج الأوروبي المتوسطي (EuroMed) للسوق الداخلية عام 2002 الذي يهدف إلى تكامل السوق– إلى قوة دافعة إلى مزيد من التعاون الاقتصادي. ويعتبر هذا التقدم للتعاون الأفقي في مجالات اقتصادية معينة فاعلاً (كالأردن وإسرائيل).[4]وبالفعل تم تنفيذ مشاريع ثقافية وتعليمية عدة، ويفترض التعاون في مثل هذه المجالات أن يقوم بمعالجة تدريجية للمخاوف الأمنية. وبالتالي تحقيق الأولوية الأوروبية من الناحية الأمنية رغم أنها تسير ببطء شديد، على كل حال فان وتيرة

---

[1] إسماعيل الخاوة, مرجع سابق, ص15

[2] المرجع نفسه, ص16

[3] التحديات التي تواجه العلاقات الأورمتوسطية:

تواجه العلاقات الاورومتوسطية تحديات مهمة تبدو فيما يلي:

1 . تحقيق السلام في الشرق الأوسط سواء في فلسطين أو في العراق, فالهدف السياسي الأمني لعملية برشلونة لايمكن أن يتحقق بغير استقرار منطقة جنوب المتوسط, ولاشك أن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط واحتلال العراق وانتشار الفوضي الأمنية بداخله, يهز الاستقرار في هذه المنطقة مما يؤثر سلبا علي الأمن الجماعي الأورومتوسطي. وهو ما يدفعنا الي ضرورة العمل بكل جدية علي تحقيق السلام الشامل العادل في الشرق الأوسط, واعادة السيادة الي شعب العراق لكي يحكم نفسه بنفسه من خلال حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا وفقا لاجراءات نزيهة.

2 . الحاجة الي وضع تعريف للإرهاب الذي أوصي اعلان برشلونة بمكافحته, والاستجابة الي مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب. ويتكامل مع هذا التحدي الكف تماما عن الربط بين الإسلام والإرهاب, وإيقاف الحملات التي تهدف الي الاستعداء علي الاسلام وحضارته.

3 . إزالة أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط حتي يزول شبح الخطر والتهديد, وتسود الشرعية الدولية فمن غير المفهوم أن تعلن الحرب علي دولة متوسطية بزعم أنها تحوز أسلحة للدمار الشامل, بينما تمتليء ترسانة الأسلحة في اسرائيل بهذا النوع من الأسلحة. إن ازدواج المعايير في تطبيق الشرعية الدولية مصدر للايمان بالظلم والاضطهاد, مما يعكر مناخ التعاون القائم علي قيم المساواة واحترام القانون.

[4] Frank Schimmelfenning and Sandra Lavenex، "العلاقات مع أوروبا الموسعة" JCMS، مجلد 45، التقرير السنوي2007 ، ص 157-160.

الانجاز تعتبر من العوامل غير المشجعة من جانب الاتحاد الأوروبي الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلص التزاماته السياسية.

وعلى الرغم من استمرار تعبيرها عن الرغبة في تسوية سلمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط فان العناوين السياسية تحت الفصل الأمني عبرت عن تقدم اقل من جميع الأطراف.

وبدأ القلق يزداد من قبل واضعي سياسة الاتحاد الأوروبي حول القضايا الأمنية بعد هجمات 11 سبتمبر. ويبدو تأثير هذا القلق في حوارهم المتعلق بالأمن وفي حديثهم في المجالات الأخرى من التعاون. إن القلق الأوروبي بشأن الإرهاب والهجرة غير الشرعية أدى إلى تقويض الحوار الاجتماعي والثقافي[1]كما أن الحوار حول التعاون الأمني لم يحقق الكثير. على سبيل المثال تم تأجيل منع الصراع واليات القرار المقترح في مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلم والاستقرار إلى اجل غير مسمى بعد انهيار عملية مفاوضات السلام في الشرق الأوسط عام 2000.[2] بدلاً من ذلك تم تضمين المخاوف الأمنية في الحوار بين الثقافات في مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي، حيث يكون الأساس المنطقي بتعزيز الأمن من خلال الترويج للتقارب الثقافي بين كلا الجانبين والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة في المنطقة الجنوبية والشرقية لدول البحر المتوسط. ولكن للأسف، فقد تم إعاقة هذه المحاولات بسبب العداء بين الشركاء العرب وإسرائيل الذي ما يزال يظهر في مؤسسات الشراكة الأوروبية المتوسطية، حتى في غياب القتال الفعلي بينهم فان التوتر يكشف نفسه من خلال هشاشة الحوار: الشجب والانسحابات أو الكلمات المطروحة في اللجان أو الاجتماعات رفيعة المستوى. وبالتالي فان حوار الشركاء وتحقيق السلام والأمن يقع فريسة لـ "استمرار الحرب بوسائل أخرى". [3]

نشأت الشراكة الأوروبية المتوسطية مع آمال كبيرة لتسوية النزاعات والتعاون في الأمن والسلام والاقتصاد، ومع مرور الوقت انخفض التعاون الاقتصادي والثقافي أي أنه يمكننا أن نجد "فجوة بين

---

[1] مارتين اورتيغا،" بعض التعليقات على سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وجهات نظر، يونيو- أغسطس 2003، ص 5.

[2] مايكل اميرسون وجورجينا نوتشيفا،" من عملية برشلونة إلى سياسة الجوار، التقييمات والقضايا المفتوحة"، CEPS Working Document ، رقم 220، آذار 2005، ص4.

[3] روبرت بيس " مخاطر الاتحاد المتوسطي بكونها مازال جديداً" العالم العربي، صيف 2009،

http://www.europesworld.org/NewEnglish/Home/Article/tabid/191/ArticleType/ArticleView/ArticleID/21435/language/en-US/TheMediterraneanUnionrisksbeingstillborn.aspx

القدرات والتطلعات" بالنسبة للشراكة الأوروبية المتوسطية,[1] وبالتأكيد فمن الواضح أن هناك العديد من العوامل المعوقة غير الصراع العربي الإسرائيلي، مثل تصورات الشركاء المتوسطيين بالنسبة للفوائد الناتجة عن التعاون الاقتصادي حيث يعتقدون بان سياسات الشراكة الأوروبية المتوسطية صممت لخدمة الاقتصادات الأوروبية بشكل اكبر بدلا من أن تسعى تلك الشراكة إلى نتائج مفيدة متساوية لكلا الطرفين. ناهيك عن أن التعاون الاقتصادي الذي تقدمه الشراكة الأوروبية الاقتصادية مازال مشكوكاً بأمره. حيث كان المشروع الاقتصادي الرئيسي هو إنشاء منطقة التجارة الحرة حيث من المقرر إطلاقه عام 2010، ولكن مستوى التقدم المنجز حتى الآن غير كاف لإنشائها في الوقت المطلوب.[2] إن أهمية التجارة تتجاوز مجرد الفوائد الاقتصادية. حيث أن التزام معظم الشركاء المتوسطيين تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية يجري بشكل محاذي للمصالح الاقتصادية التي تتوقع الحصول عليها حتى قبل الانتهاء من منطقة التجارة الحرة،[3] كما أن التقدم البطيء في المجال السياسي جعل رغبة الشركاء المتوسطين ملحة لبذل المزيد من الجهد من اجل الشراكة الأوروبية المتوسطية.

إن الإخفاقات المشار إليها أعلاه متعلقة بالآليات المؤسسية للشراكة الأوروبية المتوسطية وبتوقعات الشركاء. فضلاً عن تقديم خطة للتعايش بين الدول العربية وإسرائيل فان هناك نتيجتان ثانيتان لهذه العملية. حيث أكد اورتيغا أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تقوم بتسهيل التعرف على دول البحر المتوسط للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لان الاهتمام ضئيل بتاريخ المنطقة وأن العملية عززت "رؤية" الاتحاد الأوروبي للمنطقة.[4] بيد أن هذا الجانب يتطلب نهجا حذراً.

فيما لو كانت هذه الرؤية المتبادلة قد وجدت على ارض الواقع — أو القيام بالترويج لها — فان دعم الناس في الشوارع لمخططات التعاون أو ربما داخل أوساط النخب السياسية فهو أمر غير حاسم. العامل النهائي الذي يعوق التقدم المحرز من قبل الشراكة الأوروبية المتوسطية هو علاقة سياسة الجوار الأوروبية والتي سيتم تناولها.

---

[1] كريستوفر هيل،" سد فجوات توقعات القدرات؟" جون بيترسون، هيلين سيجرسون، السياسة الخارجية العامة لأوروبا؟، لندن، روتلدج، 1998، ص 19.

[2] ستيفن ستيتر، السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي والبناء الاجتماعي للسيادة، لندن ونيويورك، روتلدج،2007، ص 120.

[3] جاكي جاور وايان طومسون، دليل الاتحاد الأوروبي، لندن، تايلر وفرانسيس، 2002، ص 345

[4] مارتين اورتيغا, مرجع سابق, ص 2.

المطلب2: السياسة الأوروبية للجوار والإتحاد من أجل المتوسط.

1-إطار سياسة الجوار الأوروبي (ENP)

بدأت سياسة الجوار الأوروبي عام 2004 نتيجة الجغرافية السياسية من اجل تعزيز السلام والاستقرار، بالعمل على التطوير الإداري والتحديث الاقتصادي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في بلدان ما بعد الشيوعية المجاورة لشرق ووسط أوروبا. [1]وقد طلبت اسبانيا وايطاليا أن يتم تمديد نطاقها إلى الدول المجاورة في الجنوب، وكان السبب الرئيسي لهذا التمديد هو تحويل العلاقات مع هذه المنطقة من كونها مصدر قلق شبه إقليمي إلى قلق رئيسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

من خلال جذب دول أخرى في الاتحاد الأوروبي للمشاركة في المسؤولية فان هذه الدول ستتمكن من معالجة المشكلة الرئيسية للهجرة والتي نمت لتصبح مشكلة خطيرة. وكان جوهر سياسة الجوار الأوروبي هي الورقة الإستراتيجية في عام 2004 والتي تقدم دليلاً لتنظيم التعاون مع كل من جنوب وشرق البلدان المجاورة. [2]

بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين دول البحر المتوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق فان سياسة الجوار الأوروبي تشكل "إطاراً واحداً شاملاً ومتماسكاً" موجهاً إلى جميع الدول المجاورة.[3]

لقد اثر هذا النهج على الشراكة الأوروبية المتوسطية بطريقتين: **الأولى**، معاناة التعاون الاقتصادي والمالي تحت إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية **والثانية**، هي سياسة اللجنة الأوروبية المتوسطية التي ركزت على سياسة الجوار الأوروبية بدلاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية. [4]

في عام 2006 قامت اللجنة بالتوصية بتعزيز سياسة الجوار الأوروبية وإضافة مزيد من الحوافز لـ"الشركاء المميزين".وتشمل سياسة الجوار الأوروبية بلدان الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومصر وجورجيا والأردن وإسرائيل ولبنان وليبيا ومولدافيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وسورية وتونس وأوكرانيا كشركاء. وكانت أكثر القضايا وضوحاً بما يتصل بسياسة الجوار الأوروبية هي

[1] المفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية ، "السياسة: ما هي سياسة الجوار الأوروبية"، موقع المفوضية الأوروبية، متوفر على:
le 12-01-2011http://ec.europa.eu/world/ENP/policy_en.htm

[2] اسلي سويل, مرجع سابق, ص19

[3] المرجع نفسه. ص20

[4] روبرت اليبوني، "وجهات النظر الجنوب أوروبية" وضع الاتحاد المتوسطي في المنظور، احمد إدريس، توبياس شوماخر، البرت توفياس، EuroMesCo Paper، رقم 68، يونيو /حزيران 2008، صفحة 8.

الانفتاح التدريجي لمؤسسات المجتمع المحلي وبرامج لسياسة الجوار الأوروبية والتجارة الحرة وإصلاح المؤسسات المالية والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب. [1]

إن إدراك السياسة الداخلية لدول الجوار الجنوبية والشرقية مختلفة كثيراً عن التطلعات الأوروبية حيث أصبح من الضروري وعلى نحو متزايد صياغة سياسات مختلفة لإدارة العلاقات مع هاتين المنطقتين. ومن الملاحظ فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط والعلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية قد تطورت بحيث أصبحت سياسة الجوار الأوروبية خارطة الطريق لتأسيس النهج للاتحاد الأوروبي في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أصبحت شبكة لتنفيذ التعاون، ومع ذلك فان هذه العلاقة لا تخلو من المشاكل. [2]

2-رابطة الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية

إن اتصالات اللجنة حول "الورقة الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية" تؤكد على أن "مكتسبات" الشراكة الأوروبية المتوسطية هي أساس كل تعاون إقليمي وشبه إقليمي في المنطقة المتوسطية. في هذا المعنى فان سياسة الجوار الأوروبية توفر الأهداف والاستراتيجيات العامة، والتي يجب أن لا تتعارض مع قرارات الشراكة الأوروبية المتوسطية.[3] فالهدف من سياسة الجوار الأوروبية هو تعزيز محتوى اتفاقيات الشراكة وتنفيذها.[4] ومع ذلك فان التكامل بين الهيكلين هو موضوع النقاش بسبب الخلافات بينهما. وعموماً فان سياسة الجوار الأوروبية تركز على السياسة أكثر من الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تقوم على تفعيل ثلاثة فصول. وبالتالي فان الشراكة الأوروبية المتوسطية تقدم بشكل متصاعد بعداً وظيفياً وسياسياً داخل نطاق صياغة السياسة الخارجية الأوروبية (سياسة الجوار الأوروبية) وهو سياسي وحكومي.

---

[1] تقرير GAERC للتقدم السياسي، "تعزيز سياسة الجوار الأوروبية"، يونيو/ حزيران 2007، ص 4 – 7.

[2] اسلي سويل, مرجع سابق, ص20

[3] أوروبا، أنشطة الاتحاد الأوروبي، ملخص التشريع،"سياسة الجوار – الورقة الإستراتيجية"، متوفر على :
http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/r17007.htm

[4] مايكل اميرسون وجيرجينا نوتشيفا،" من عملية برشلونة إلى سياسة الجوار، التقييمات والقضايا المفتوحة"، CEPS Working Document، رقم 220، آذار 2005، صفحة 3.

اختلفت كثير من المناقشات حول نطاق سياسة الجوار الأوروبية للعلاقات الثنائية في مقابل مخططات الشراكة الأوروبية المتوسطية في كلا الصعيدين الثنائي وأكثر من ذلك في التعاون الإقليمي.[1]

وبناء على ذلك فان الهدف من "أوروبا الموسعة" استناداً إلى العلاقات الثنائية مع الدول الجوار مبتعدة عن السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي في المنطقة التي ركزت عليه عملية برشلونة[2]وبعبارة أخرى فان سياسة الجوار الأوروبية تركز على مشاريع ثنائية مع التركيز على التعاون الإقليمي وخطة الإدارة البيئية. هذا النهج المعاكس أبعد ما يكون تقديم نهج موحدة للتعاون على الجانب الأوروبي. إن سياسة الجوار الأوروبي تقدم أداة جديدة: "الثنائية المتميزة." وقد قيل إن الثنائية المتميزة قد تكون أكثر فائدة لكلا الطرفين. ويشير هذا المصطلح إلى تحسين العلاقات مع الدول التي تعمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، تقدم عرضاً مشروطاً لمزيد من التعاون.

إن مفهوم المشروطية *وهذه المناهج المختلفة أبعد ما تكون عن التكامل وتقديم مناهج موحدة للتعاون من جانب الاتحاد الأوروبي. وإن سياسة الجوار الأوروبي تقدم أداة جديدة:" الثنائيات المختلفة" وقد قيل بان الثنائيات المختلفة قد تكون أكثر فائدة لكلا الجانبين.*[3] *ويشير هذا المصطلح على تحسن العلاقات مع الدول والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإنها تقدم عرضاً مشروطاً لمزيد من التعاون، ومفهوم المشروطية يمثل نقطة خلاف لمجموعة من الفوائد المحدودة المحتملة في المنطقة بسبب صعوبة الإصلاح السياسي والاقتصادي.*

إن عدم وجود رغبة لدى الشركاء في إجراء الإصلاحات الموصى بها سوف يؤدي إلى فقدان الانخراط في مشاريع التعاون الأوروبية المتوسطية. وعلاوة على ذلك فان معارضي المشروطية الايجابية يفترضون بان الانشغال بالثنائية وتحسين سرعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من شأنه أن يقلل من فرص الاتحاد الأوروبي كونه المفاوض العادل في عملية السلام. على العكس فان

---

[1] كارين ي. سميث، " الغرباء: سياسة الجوار الأوروبية"، الشؤون الدولية، مجلد 8، رقم 4(2005)، صفحة 771.

[2] المرجع نفسه, ص772

[3] رافايلا ا. ديل سارتو وتوفياس شوماخر،" من الشراكة الاوروبية المتوسطية الى سياسة الجوار الاوروبية، ما هو الشيء الذي على المحك مع سياسة الجوار الاوروبية نحو جنوب المتوسطي؟"، استعراض الشؤون الاوروبية الخارجية، مجلد 10، 2005، صفحة 28.

أنصار الثنائية المختلفة يفترضون بان مثل هذه المشروطية الايجابية سوف تحفز العلاقات بين البلدين. وتفترض أن الشركاء وهم على استعداد لمواصلة الإصلاحات التي يدعمها الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يستفيدوا من هذا النهج. وللأسف فان عدد هؤلاء الشركاء يكون قليلاً، وفي أحسن الأحوال فان بعض البلدان قد تبدي قبولاً لتنفيذ الإصلاحات المدعومة من الاتحاد الأوروبي في بعض المواضيع.

ومن حيث وجود الدافع للتعاون فإن سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية لم تجد بعض النقاط اللازمة للبدأ. فقد أكدت الشراكة الأوروبية المتوسطية على المصالح و"القيم المشتركة" بينما ركزت سياسة الجوار الأوروبية بشكل اكبر على مصالح الاتحاد الأوروبي. بينما التركيز السابق على "القيم المشتركة" كان يهدف لتحفيز بناء المنطقة، وهذه الأخيرة تعرف المصالح المشتركة كأهداف ينبغي إتباعها. ومع ذلك فقد شددت اللجنة على أهمية الالتزام بالقيم المشتركة كالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتصميم الاتحاد الأوروبي على أن يكون دوره هو القوة المعيارية في المنطقة.[1] وأخيراً فانه مع سياسة الجوار الأوروبي يعتبر موقف الشركاء في جنوب وشرق البحر المتوسط متدهوراً بالنسبة للشركاء الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد قال بعض الدارسين بان الشراكة الأوروبية المتوسطية تشجع التعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين على حد سواء في إطار هذه المجموعة الأخيرة.[2]

واستعيض عن ذلك بنهج الوسط المحيط. والمبين في سياسة الجوار الأوروبي مما يعني ان الاتحاد الأوروبي هو المركز والشركاء هم على الهامش.[3] وعموماً فان النهج الجديد الذي تتبعه سياسة الجوار الأوروبية يبدو محبطاً للشركاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

على صعيد المستويات فان سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية تعملان من خلال قنوات مختلفة. في السابق كان الاستخدام لوكالات المجتمع مثل مجموعات مجلس العمل و"اللجنة" . وقد أنشأت هذه الأخيرة مؤسسات خاصة بها. يمكننا ان نقول ان خطط العمل هي الأدوات المشتركة بالنسبة لهياكل الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية. والتي حددت أهدافاً للإصلاح السياسي والاقتصادي المحلي. وبالتالي فان هناك مؤسسات مختلفة من

[1] المرجع نفسه، ص 22 -23.
[2] المرجع نفسه, ص54
[3] المرجع نفسه, ص 57.

كل هياكل العمل حول هذه المسألة السياسية ذاتها، والتي تحمل خطر تداخل مجالات المسؤولية. تحتاج العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية إلى إعادة صياغة بطريقة من شانها ان تعيد رسمياً العلاقات الأوروبية الجنوبية إلى هياكل الشراكة الأوروبية المتوسطية فقط. ويمكن لهيكل الاتحاد من اجل المتوسط ان يقدم فرصة لهذا الغرض. [1]

3-الإتحاد من أجل المتوسط.

المفهوم:

الاتحاد من أجل المتوسط المقرر في 2008 جويلة في باريس هو عبارة عن سياسة مابين حكومية [2] فخلال القمة الرئاسية الأولي تم العمل على بناء تدريجي لهيكل مؤسساتي وتقرير عضوية الأعضاء المتوسطية الجديدة وكان الهدف المعلن هو تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط وتشجيع أطراف هذه العلاقات وتطوير وتجسيد مشروع إقليم وتحت إقليمي للمواطنين (الاتحاد من أجل مشروع) وكمشروع أخر إدخال الممولين الخواص في مشروع التعاون المتوسطي وعمليات تطوير التمويل المشترك بين القطاع الخاص و العام وتجسيد التعاون جنوب جنوب.

فكانت الهياكل المؤسساتية مقسمة بين الشمال و الجنوب وهي المكانيزمات أكثر تبادلية عن طريق حوكمة أكثر عدالة وفرض مشاركة متساوية فتجنيد الفواعل الرسمية كان ناجحا حيث حظي الاتحاد من أجل المتوسط بحضور رؤساء دول وحكومات في قمة باريس بما فيهم:
بشار الأسد، و إيهود أولمرت.... وبقيت رغم ذلك بعض الجهات الدبلوماسية صعبة المنال مثل ليبيا معمر القذافي وتم تعيين عدة مشاريع شبكات إقليمية للحد من التلوث في البحر المتوسط

[1] مايكل اميرسون وناتالي توسي،" توضيح بسيط، على "اتحاد البحر المتوسط"، CEPS Commentary، 2007 ص 2 consulté le :3-2-2011 , http://www.euractiv.com/en/enlargement/sarkozy-unclear-proposal mediterraneanunion/article-164757

[2]- Council Of The European Union (2008): “Joint Declaration Of The Paris Summit For The Mediter- Ranean, Paris, 13 July 2008”, 11887/08 (Presse 213), Brussels, 15/7/2008.

إنشاء طرق عامة برية وبحرية و تشجيع مبادرات الحماية المدنية و محاربة الكوارث الطبيعية و الحوادث، مشروع للطاقة الشمسية المتوسطية تدشين جامعة أور متوسطية في سلوفينيا و مبادرات تطوير التجارة المتوسطية بالتركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...".

ومن منظور دول الجنوب كان مشروع ساركوزي للإتحاد المتوسطي مشروعا موجها سياسيا وإيديولوجيا على عكس مشروع الشراكة الأرومتوسطية الذي كان تحت راية اقتصادية وذو منطق اجتماعي وعدة أصوات من الجنوب قد عبرت على خيبة أملها عندما تم تحويل المشروع الأصلي إلى إتحاد من أجل المتوسط. [1]

تعتبر ألمانيا اللاعب الأساس في التوسع نحو الشرق وفرنسا في الاتحاد من أجل المتوسط وفي الوقت نفسه أبدت الدبلوماسية العربية أنه هناك حاجة إلى اتفاق بين كل أعضاء الاتحاد الأوربي كون الاتحاد من أجل المتوسط مشروعا أوربيا في ذلك الوقت، رغم أن بعض صناع القرار العرب قد فضلوا أن تكون قيادة هذا المشروع لفرنسا و إسبانيا, فلم توافق الدول العربية طويلا على أهداف الاتحاد من أجل المتوسط و تخالفت الآراء حول عضوية أو إقصاء بعض الدول.

فمن المنظور الجنوبي توجد فكرة بأن الاتحاد من أجل المتوسط هو إمكانية لأوربا لتعلب دورا اكبر في الوساطة الإسرائيلية الفلسطينية كفاعل يوازي الفاعل الأمريكي واقترحت الدول العربية أن يقوم الاتحاد من أجل المتوسط بتنظيم مؤتمر دولي للنزاع في السوق الأوسط. [2]

أهداف ونتائج:

إن أهداف سياسة الجوار،كانت تعزيز العلاقات الخارجية للإتحاد الأوربي مع جواره المباشر وبناء محيط ديمقراطي حول أوربا[3] فالإتحاد الأوربي بريد تجنب خط فصل بين أوربا وجيرانها. فبنيت سياسة الجوار على أسس إستراتيجية أوربية للأمن وعلى أساس موافقة ومشاركة مع الجنوب وشرق أوربا. و علاقات امتياز تبنى على اتفاق والتزام مشترك حول القيم المشتركة(الديمقراطية، حقوق الإنسان ،الحوكمة، اقتصاد السوق، التنمية المستدامة).

193 [1] Op.cit.Isabel Shafer,p

[2] Op.cit.Isabel Shafer, p194

[3]- European Commission (2003/2004): "Wider Europe – Neighbourhood: A New Framework For Relations With Our Eastern And Southern Neighbours", Communication From The Commission To The Council And The European Parliament, COM(2003)104 Final, Brussels 11/3/2003; "Euro- Pean Neighbourhood Policy. Strategy Paper", COM(2004)373 Final, Brussels, 12/5/2004.

فتضمن سياسة الجوار تكثيفا للعلاقات السياسية و الاندماج الاقتصادي وسرعة الإصلاحات تعتمد على رغبة كل دول. لقد تم طرح سياسة الحوار الأوربية في ظرف دولي من« نقاش إصلاحي » خاصة في الدول العربية. فسياسة الجوار تحاول تشجيع إصلاحات سياسية في الجنوب و الشرق ،و« التنميط لإيجابي » عن طريق منح إعانات مالية للدول التي تقود إصلاحات سياسية، اجتماعية و اقتصادية أسرع مقارنة مع الدول التي لا تفعل. فهذه السياسة تخص كل الدول المجاورة للاتحاد الأوربي، ماعدا روسيا ،التي تتقاسم معما« شراكة إستراتيجية».[1]

فمعظم دول الجنوب معينة بسياسة الجوار: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية، سوريا، تونس، وبدأت خطط عمل إسرائيل، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، وتونس في 2005، ومع مصر، لبنان في 2007 أما ليبيا وسوريا قد بقيتا حالة استثنائية وتمويل السياسي بقي معتمدا على برنامج مبدأ الشراكة الأورمتوسطية وفي جانفي 2007 عوض (ENPI) European Neighbourhood partnership Instrument برنامج مبدأ.[2]

أما الأن يضم (ENPI) مختلف إمكانيات التمويل المشترك، بهدف تأسيس وتمويل الاتحاد من أجل المتوسط مثل المشروع الجهوى (ENP sonth) ، وتسهيلات« الاستثمار في الجوار» و « وسيلة التعاون العابر للحدود » .[3]

وخلال المفاوضات الثنائية بين الاتحاد و دول الخطة، اتضح أنه من الأحسن أن يتم إدماج المجتمع المدني في مسار هذه المفاوضات. ولكن من الجانب التطبيقي لم يتم تبني هذه الوسيلة الاستشارية و الفعالة. وبقيت مهمة بناء خطط العمل تعتمد على مجموعة لجان متخصصة كان يمكن أن يكون المجتمع المدني جزءا من هذه اللجان كمختص أو هيئة استشارية ولكن مرة أخرى أظهر المجتمع المدني حدود إمكانية مشاركته[4] عن طريق تمثيله وشفافية.[5]

إن الأهداف الرئيسية للسياسات المتوسطية للإتحاد الأوربي خاصة بعد مسار برشلونة كانت إدماج المجتمع المدني في عملية تكثيف التعاون الأرو متوسطي والمساهمة في عملية دمقرطة وإصلاح

[1]- Op.cit. Isabel Shafer, p202
[2]- Ibid , p203
[3]- See Www.Ec.Europa.Eu/World/Enp/Funding_En.Htm (Last Accesse). On 15/7/2009
[4]- انظر الفصل الأول المبحث الأول
[5]-Op.cit. Isabel Shafer, p 203

دول جنوب وشرق متوسط. فإجتار مشروع الشراكة الأرو متوسطة عدة أزمات وعدة محاولات إصلاح، فكانت هذه الأزمات نتيجة تغيير الأوضاع الدولية و الإقليمية منها: سوء العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، نتائج حرب العراق ولبنان، توسع الإتحاد الأوربي نحو الشرق والاعتراف بتركيا كمترشح لانضمام ممكن، ظهور السياسات الأوروبية للجوار. ولكن أيضا ضعف تطبيق ما جاءت به الشراكة والهاوية المتنامية بين الخطابات الرسمية وطموحات واحتياجات المجتمع المد ني، الذي يتساءل عن مدى شرعية السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبي على المستوى المدني[1]

إن الشراكة الأورومتوسطية لـ 1995، المطورة والمعدلة إلى الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 منحت إطار لسياسة خارجية مشتركة اتجاه دول جنوب المتوسط، وتم تعزيزها بإدخال السياسة الأوروبية للجوار في 2003. ففي الإطارين (الشراكة و سياسة الجوار) كانت هناك من جهة أمثلة واضحة عن أوربيانية "Europeanisation" السياسة الخارجية لأعضاء الإتحاد الأوربي عن طريق تكثيف مداولتها وتعاونها، فهي تعمل كوحدة اتجاه دول العالم الثالث. فبصفه معينة تفوق المنطق «الأوبياني» على المنطق الما بين حكومي أو المنطق الوطني لأعضاء الإتحاد.

ومن جهة أخرى، وفي الوقت نفسه، تعززت العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط خاصة بعد خيبة الأمل التي جاء بها مشروع الشراكة، اتساع الإتحاد الأوربي في 2004 و 2007 والإتساع المترقب نحو دول جنوب شرق المتوسط. فقد تفضل الدول أعضاء الإتحاد الأوربي تعزيز علاقتها الثنائية مع الدول المتوسطة على الخوض في مشروع أوربي مشترك. وهذا راجع إلى العجز الذي أوضحته السياسة الخارجية الأمنية المشتركة (GFSP) والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع (ESDP) على العموم، والشراكة الأرو مستوطية على وجه خاص. ونفس الملاحظة قد تطبق على الاتحاد الأوربي نفسه الذي حاد عن مقتربه الإقليمي للمتوسط إلى مقترب تنائي، عن طريق السياسة الأوروبية للجوار. وتوجد قوة ثالثة تنشط العلاقات الأرومتوسطية في هذه الظروف "العبر قومية" بمعنى أن هذه الشبكات العابرة للقوميات (سياسية، اقتصادية أو ثقافية) وهذه الفواعل اللاحكومية في المتوسط أصبحت فاعل بقوة توجب أخدها بعين الاعتبار[2] داخل عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوربي. إن الشراكة وسياسة الجوار تمنح إطارا

[1]-Op.cit. Isabel Schafer And Jean Robert Henry , Mediterranean Policy From Above And Below, Euromeditteranean Policy From Above, Pp186.

[2]-Ibid. p187.

مؤسساتيا يمكن استعماله من طرف الفواعل الحكومية بهدف تطوير استراتيجياتها وسياساتها المتوسطية، وتتبع المشروع الارومتوسطي من أسفل. إن مقترب المجتمع المدني للشراكة كان بمثابة الشيء المبتكر خلال التسعينات من المنظور المؤسسي، يستعمل هذا المقترب للتعاون مع المناطق الأخرى كما هو الحال مع "الشراكة الشرقية"، أين جرت أحداث المنتدى المدني، تبعا لنموذج الشراكة الأرومتوسطية. كانت سياسة الجوار فرصة لتنغيم وتنميط علاقات الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية، ولكنها أهملت الاحتياجات الخاصة والاختلافات المحلية لدول الجوار هذه. إن برنامج (سياسة الجوار الأوربية) للمجتمع المدني هي جزء من برنامج عمل السياسة الأوربية للجوار أيضا. ولكن في إطار أوسع من النقشات الدولية حول الإصلاحات في العالم العربي، وجد نوع من الاتفاق على أن دورا الشراكة الأرومتوسطية وسياسة الجوار كان بعيدا عن النتائج المنتظرة. ففي عالم العولمة، تساهم الفواعل اللادولاتية بتأثير أكبر على إنتاج عملية صنع القرار، وهذا يطبق أيضا على المنطقة المتوسطة. فهنا لا يتم التركيز على الصفة الما بين حكومية لسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، بل على تأثير مكوناته على بناء الشراكة الأرو متوسطية وسياسة الجوار على أهدافها، استراتيجياتها ونتائجها. فداخل المؤسسات الأوروبية تتعايش منطقيات مختلفة، متعارضة أحيانا. فبالرغم من المقترحات القومية لأعضاء الإتحاد الأوربي، من المنظور البنائي، وبالرغم من العقلية الواقعية لبروكسل فإن تأثير الفواعل اللادولاتية على السياسات المتوسطية في تنام مستمر. [1]

Ibid. Pp188 -189.-[1]

المبحث الثاني : فواعل المتوسط و أنماط الربط بينها في ديناميكيات التعاون.

المطلب 1: المتوسط وفواعله في السياسات الخارجية الأوروبية

المطلب 2: أنماط الربط بين الفواعل المتوسطية في ديناميكيات التعاون

المبحث الثاني : فواعل المتوسط و أنماط الربط بينها في ديناميكيات التعاون.

المطلب الأول: المتوسط وفواعله في السياسات الخارجية الأوروبية

1 -البحر الأبيض المتوسط على جدول الأعمال الأوروبي

تم تشكيل العلاقات الأوروبية– المتوسطية خلال فترة الحرب الباردة من قبل ديناميات النظام السياسي ذو القطبين. وفي حدود النظام الثنائي القطب بدأت دول أوروبا والمتوسط بتنظيم علاقاتهم من خلال اتفاقيات ثنائية حتى منتصف 1970. وقد تقرر اتخاذ موقف مشترك بشان العلاقات في المنطقة وقد قام المجتمع الأوروبي بعقد قمة باريس في عام 1972، ومع ذلك فقد ظلت العلاقات موجودة تحت مظلة سياسة الحرب الباردة. بداية 1990 ارتفعت العلاقات مع منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل اكبر على جدول الأعمال الأوروبي. وهناك عدة أسباب وراء تحسن العلاقات مع منطقة المتوسط كونها مسألة هامة لأوروبا كالتصورات الذاتية والتطورات المتعلقة بالأمن، بالنسبة للتصور الذاتي فهو يشير إلى الموقف المتخذ من قبل المسؤولين الأوروبيين أو على الأقل معظمهم الذين يريدون أن يروا أوروبا قوة عالمية وان تتجاوز كونها قوة إقليمية ويصبح الاتحاد الأوروبي القوة المهيمنة في "الباحة الخلفية " له أي منطقة البحر المتوسط من أجل موازنة الهيمنة المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. هذا الجانب هو جزء من السياسة الخارجية والأمنية (CFSP) حيث أنها ما تزال مثيرة للجدل من حيث صنعها وتنفيذها. أما المخاوف الأمنية فتتجلى قبل كل شيء بالخوف من الهجمات الإرهابية وهذا ما حدا بأوروبا أن توجه اهتمامها إلى منطقة البحر المتوسط, هذه الهجمات قد تكون ناجمة أو متصلة بالأصوليين في جنوب وشرق منطقة البحر المتوسط, وأيضا على الآثار المترتبة على الهجرة من المنطقة إلى أوروبا فقد ولدت هجمات 11 سبتمبر القلق حيال ذلك[1]. وربما كانت التفجيرات في بريطانيا واسبانيا تحمل تأثيراً أكبر على تعزيز نهج قاعدة الأمن في هذه العلاقات، وقد اقترن تهديد الأمن مع زيادة تدفق المهاجرين من منطقة المتوسط في العقود الماضية. حيث تسبب الفقر وعدم الاستقرار

---

[1] Op.cit. Isabel Shafer, p 190

السياسي في زيادة الأعداد المهاجرة مما سبب مشاكل عديدة بالنسبة لأوروبا والمهاجرين على حد سواء.[1]

وعلاوة على ذلك أصبح تحسين العلاقات مع هذه الدول أمراً مهما بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، حيث تقدم موارد الطاقة في هذه المنطقة بديلاً للسيطرة الروسية على العرض لتلبية الطلب الأوروبي. ومع ذلك فان صعوبة صياغة وتنفيذ السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة يجعل من سياسة الطاقة أمراً اقل أهمية بالنسبة لمسالة الإرهاب وتدفق المهاجرين.

على صعيد آخر، يرى بعض العلماء في عام 1990 أن المنافسة كانت تلعب دوراً بين ألمانيا وفرنسا حيث حولت اهتمام هذه الأخيرة تجاه المنطقة لتكون تعويضاً لها عن زيادة الطاقة الالمانية على افتراض ان جنوب المتوسط سيكون الفناء الخلفي لها. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة البحر المتوسط أصبحت قضية هامة في جدول الأعمال كنتيجة للجهود الاسبانية والايطالية وللأسباب المذكورة آنفاً، وقد استغل الفرنسيون اهتمام بلدان البحر المتوسط الشمالية ببلدان جنوبه والمحاولات الاسبانية لتحسينها في إطار رسمي.

إلى جانب ذلك فلم يتوقع أياً من شركاء جنوب وشرق البحر المتوسط – عدا تلك التي تقع في القارة الأوروبية – أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي في المستقبل. ومن ثم، تحسين العلاقات مع بلدان البحر المتوسط سوف يجعل موازنة النفوذ الألماني داخل الاتحاد الأوروبي غير واضحة، ولكن ما هو واضح هو تأثير الظروف التي نشأت من الخارج والرد الاستراتيجي من قبل المسؤولين في الاتحاد الأوروبي لبناء هيكل جديد لتحسين العلاقات.[2]

[1] اسلي سويل ,من الشراكة الأورو– متوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط, ترجمة مها مصطفى شبيب, ترجمات إستراتيجية (46), المركز العربي للدراسات الإستراتيجية, الإصدار الأول p12,2011

[2]- Erdem Denk," A vrupa- Akdeniz Ortakligi: Artan Refah ve Kurumsallasan Bagimlilik" Mulkiye Dergisi..201-197 ص ، 2008 ربيع ،219 مجلد الثالث عشر، رقم

أ.الأهداف:

مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27–28 نوفمبر 1995، كان هو حجر الأساس في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لصنع سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والعلاقة مع منطقة البحر المتوسط على حد سواء. وكانت الأطراف المشاركة (في ذلك الوقت) 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و10 دول من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان، سورية وتركيا. وقد اعتمد المشاركون إعلان برشلونة والذي حدد الإطار العام لعملية برشلونة (BP) وفي كثير من الأحيان تسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP).

يوجد اليوم 27 عضواً للاتحاد الأوروبي و17 شريكاً من منطقة البحر المتوسط. تم إضافة 6 دول إلى البلدان العشرة الأصليين وهي ألبانيا، ليبيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، موناكو، موريتانيا والجبل الأسود. مع قرار مؤتمر مرسيليا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 اكتسبت جامعة الدول العربية صفة مراقب لتصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتوي على 17 مشاركاً في كل الجلسات.

وكان الهدف الرسمي للاتحاد الأوروبي بشان الشراكة هو تسهيل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الجنوبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكانت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية هو إضفاء الطابع المؤسسي إلى جانب إنشاء شبكة من المؤسسات الجديدة مع إعلان برشلونة عام 1995. تم تنظيم هذه الأهداف تحت ثلاثة فصول.[1]

الهدف الرئيسي المنطوي تحت إطار "**الفصل السياسي والأمني**" هو تعزيز الحوار السياسي والأمني من اجل السلام. أما "**الفصل الاقتصادي والمالي**" يتنبأ بشكل تدريجي وبالتكامل الاقتصادي الجزئي وبشكل تدرجي، أما "**الفصل الاجتماعي والثقافي والإنساني**" فيهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والمجتمعات المدنية. وعملية الشراكة الأوروبية المتوسطية تحت هذه الفصول هي عملية ثنائية الطبقات حيث يكمل بعضها بعضاً. [2]

---

[1] اسلي سويل ,مرجع سابق, ص13

[2] المفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية،" الشراكة الأوروبية المتوسطية/ عملية برشلونة"، موقع مفوضية الاتحاد الأوروبي، متاح على: http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/index.htm.

المستوى الثنائي: حيث يتعاون الاتحاد الأوروبي والشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال نشاطات ثنائية. يوجد هناك طبقتان في هذا المستوى: تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدة وتعزيز العلاقات بين كل الشركاء بعضهم بعضاً. وقد وضعت جميع اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية إطاراً لهذه الأنشطة بعد أن حددوا المبادئ الأساسية التي توجه الشراكة الأوروبية المتوسطية، فضلاً عن العلاقات الخاصة لكل شريك مع الاتحاد الأوروبي.

المستوى الإقليمي: يتضمن الحوار الإقليمي على التعاون الإقليمي في القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. وتكمن الأهمية الإستراتيجية في هذا المستوى في تغطيتها للمشاكل المشتركة لشركاء دول البحر المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شريك على حدة. [1]

تم إضفاء الطابع المؤسساتي على منظمات الشراكة الأوروبية المتوسطية بصرف النظر عن الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية (EMPA) التي أسست من قبل إعلان برشلونة.

يعتبر الهيكل المؤسساتي للشراكة الأوروبية المتوسطية معقداً ومتعدد المستويات.

فقد تم تنظيم العديد من اللجان العادية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة سواء على مستويات الخبراء الوزاريين أو التقنيين. ومن المتوقع أن تكون الاجتماعات بمثابة منصات لتحسين العلاقات الإقليمية والثنائية. ومع ذلك فان العملية المؤسساتية المعقدة والمتعددة الطبقات تعمل كعقبة في طريق العملية وعلى نحو فعال.

تكمن المشكلة الرئيسية في مجالات المسؤولية المسندة إلى مختلف المؤسسات متداخلة، فعلى سبيل المثال فان تنفيذ برامج العمل يندرج تحت مسؤولية الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية (EMPA) ومسؤوليات مؤتمر وزراء الخارجية على حد سواء. مثل هذا التداخل في المسؤوليات من المرجح أن يمتد إلى صراع على السلطة بين المؤسسات ويبطئ عملية صنع القرار.

إلى جانب التصالح المؤسساتي فان العملية متعددة الطبقات تتطلب تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في معظم هذه الاجتماعات. في هذا السياق يأتي قرار البرلمان الأوروبي في 19 فبراير 2009 الذي ذكر الحاجة إلى تعزيز آليات المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والسلطات المحلية في تصميم ورصد مبادرات سياسة الجوار الأوروبية.[2]

---

[1] اسلي سويل ,مرجع سابق ص14.

[2] قرار البرلمان الأوروبي، '' استعراض وثيقة سياسة الجوار الأوروبية"، مرجع INI/2008/2236، 19 فبراير 2009.

وبالرغم من هذا التشجيع الرسمي فان مشاركة المجتمع المدني يعتبر جانباً إشكالياً في العملية. وليس من الواقع أن يتوقع مساهمة مثمرة من المجتمعات المدنية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، حيث تكون عادة مثل هذه المجتمعات اضعف نسبياً مقارنة مع نظرائهم في الغرب. كما انه تم طرح فكرة إلى أي مدى تبلغ قدرة هذه الجماعات المدنية في المساهمة في هذه العملية.

قد تم اختيار المنطقة المتوسطية من اجل مشاركة الاتحاد الأوروبي وإبداء مخاوفه في مسألتي الأمن والهجرة. إن خيار مجالات التعاون الأمني والاجتماعي والاقتصادي والتعليم والحوار بين الثقافات و مسالة الهجرة يعتبر تأكيداً على المنهج الأمني المرتكز في الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه في دول البحر الأبيض المتوسط. وبعبارة أخرى، إن التعاون الأوروبي المتوسطي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، بدلاً من إعطاء الشركاء المتوسطيين نفس الوزن لاعتباراتهم كما هو الحال للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[1]

2-الإتحاد الأوربي_و المجتمع المدني في المتوسط

إن الإتحاد الأوربي ليس بدولة أو بحلف تقليدي فهو حالة تحليل وحيدة من نوعها، Réflexive مقترب يطرح تحليلا من جانب متخذ القرار وإعادة بناء الظروف الموضوعية والذاتية التي يتعرض لها. حيث أن الموضوعية هي فهم الدوافع أو الأسباب،[2] الهياكل، القيم والمعايير والمؤسسات التي تتشكل وتشكل بعضها بعضا.[3] أما البناية فهي ترتكز على أهمية الجذور الاجتماعية للتصرف وعلى قوة الفكرة[4] فمن هذا المنظور، يعتبر الإتحاد الأوروبي أنه فاعل عالمي Global ما بعد حداثي، حيث يتم استبدال النزاع بالتعاون والشك بالثقة المتبادلة. وحسب تحليلات أخرى يتخذ الإتحاد الأوربي على كونه نظام سياسي ناضج دون أن يكون دولة.[5] فهو نظام له 4 مميزات:

---

[1] اسلي سويل ,مرجع سابق ص,14

[2] -Op.cit. Isabel Shafer, p191

[3] -Andreatta, Filippo (2005): Theory And The European Union’s International Relations. In: Hill, Christopher/Smith, Michael., Pp. 18-38.

[4]- Wendt, Alexander (1999): *Social Theory Of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, p111

[5] - Bretherton, Charlotte/Vogler, John (1999): *The European Union As A Global Actor*, London: Routledge. P73

1- له شبكة من المؤسسات تتولى عملية صنع القرار.

2- يمكن للمواطنين طرح انشغالاتهم عبر جماعات اجتماعية أو جماعات وسيطة أو أحزاب سياسة، حيث قناة المدخلات "In puts" في العلبة السوداء مفتوحة وتؤدي مباشرة نحو الأعلى.

3- إعادة التوزيع الموارد الاقتصادية و منح القيم السياسية والاجتماعية عبر كل النظام تتم عبر قرار مشترك.

4- يوجد قناة من التغذية الرجعية بين كل ""In puts " مدخلات "Out puts" نتائج أو مخرجات العلبة السوداء أي يوجد نظام متميز من التقييم والتوازن، وشبكة من التفاعلات المستمرة بين الفواعل الحكومية والغير الحكومية تحدد مجال هذه الدورة الكبيرة. ورغم ذلك يبقى عدد من السياسات مثل: (حقوق المواطنين، سياسة الهجرة، العدالة والشؤون الداخلية، والسياسات الخارجية...) في معظمها ما بين حكومية و تابعة لمجلس الوزراء.

فتنظيم عملية صنع القرارتبقى متطورة على المستوى الأوربي. وحتى إن بقيت مسألة الرأي العام الأوربي مطروحة، يوجد نسق من الأروبيانية إذا ما رأينا السياسات الخارجية الأوربية كذا وتنظيم الأحزاب السياسة والجمعيات على المستوى الأوربي. فهذا النسق من أعلى إلى أسفل "Top down process "[1]. و المهم هنا هو مسألة مكانة الشبكات المتوسطية للإتحاد الأوربي و الدور الذي تعطيه للمجتمع المدني وكيف يتم التفاعل بين الحكومي و اللادولاتي داخل هذه الشبكات. و بالمجتمع المدني نقصد كل ما هو غير حكومي، تطوعي، مشترك، مدني وذو تنظيم اجتماعي، مؤسسات و ممارسات يتميز بها مجتمع حركي مستقل عن طبيعة الدولة و الهياكل التجارية للسوق.[2] إن الصور المؤسساتية للمجتمع المدني تختلف عن تلك للدولة، العائلة، أو السوق[3]، ولكن من الجانب العلمي الحدود بين هذه تبقي غامضة معقدة وقابلة للنقاش.[4]

---

[1] - Hix, Simon (1999, 2nd Ed. 2005): *The Political System Of The European Union*, Basingstoke: Macmillan/Palgrave

[2] – Wong, Reuben (2005): “The Europeanization Of Foreign Policy”, In: Hill, Christopher/Smith, Michael *Op. Cit.*, Pp. 134-153.

[3]– Crokatt, Richard (2001): “The End Of The Cold War”, In Baylis, John/Smith, Steve (Eds.) (2001): *The Globalization Of World Politics*, Oxford: Oxford University Press, Pp. 92-110.

4- Op.cit. Isabel Shafer , p 192

ينتمي المجتمع المدني في المتوسط إلى فضاءات مختلفة، فواعل و صور مؤسساتية تتنوع حسب درجة رسميتها، استقلاليتها وقوتها. فهو "طريقة لضمان الديمقراطية في العالم المعاصر المعولم".[1]

وأنواع عديدة من المنظمات قد تنتمي إلى المجتمع المدني:المتوسطي الجمعيات الخيرية، المنظمات الغير الحكومية للتنمية، الجمعيات النسوية، المنظمات الدينية، الجمعيات المهنية، الاتحادات التجارية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التجارية،...[2]

أما المجتمع المدني العالمي قد يعرف على أنه فضاء من الأفكار، القيم، و المؤسسات المنظمات الشبكات و مجموعة من الأشخاص ينتمون بين العائلة، الدولة و السوق وتعمل في هوامش من المجتمعات الوطنية، السياسية و الاقتصادية.

و المجتمع المدني العابر للقوميات تنامي بشدة خلال العشرية الأخيرة وهذا راجع على الأرجح إلى تطور وسائل الإعلام التي جعلت التجنيد العالمي أسهل.

ورغم ذلك فإن المجتمع المدني العالمي لا يحتوي على نوع تام من الديمقراطية بكون معظم شعوب العالم لا تصل إلى الموارد اللازمة للعمل العابر للقوميات (نقص في الموارد المالية المهارات اللغوية، التمكن و الحيازة على توصيل لشبكة الانترنت....) مما يعني أن اقوي المنظمات الغير حكومية تتواجد في أمريكا الشمالية وأوربا.

لذا فإن تحليل التفاعل بين السياسات المتوسطة للإتحاد الأوربي و المجتمع المدني يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاتحاد الأوربي كفاعل عالمي ما بعد حداثي أنظمة السياسية و سياساته و العلاقات بين القواعد الحكومية من جهة و الجماعات الاجتماعية من جهة أخري.[3]

ثم إن المتوسط كمنظمة يعتبر كجزء من التاريخ الأوربي بنيت عليه جزء من هويتها. فمن يعتبر المتوسط كفضاء مشترك مع الجنوب و الشرق يعني مراجعة ثقافية مشتركة كتاريخ ومصير مشترك ومن جهة أخري يعتبر كخط فاصل بين أوروبا و الجنوب أو بين أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط .فداخل دوائر السياسات الخارجية الأوربية تعتبر المنطقة المتوسطية في الرتبة 15 ' :أفريقيا كارايبب باسيفيك (ANDEAN COMMUNTY) أسيا ,أستراليا ,الدول المرشحة و

[1] – Scholte, Jan Aart (2001): “The Globalization Of World Politics”, In Baylis, John/Smith, Steve *Op. Cit.*, Pp. 13-32

[2] Op.cit. Isabel Schafer And Jean Robert Henry, p102 .

[3] Op.cit. Isabel Schafer And Jean Robert Henry , p103.

الدول القابلة للترشيح للدخول في الاتحاد الأوربي ،أمريكا الوسطى ، أسيا الوسطي، دول مجلس التعاون الخليجي، إيران ،العراق ،اليمن أمريكا اللاتينية، المتوسط ،الشرق الأوسط، أمريكا الشمالية، دول الشمال ،دول غرب البلقان ،غرب أوروبا » [1]ومن جهة أخرى فإن أوروبا على التزام مع عدد كبير من المؤسسات و الشبكات المؤسسية و معظمها منظمات دولية مثل: UN، WTO، OECD، UNESCO أو المنظمات الإقليمية مثل ASEAN و المركوسور MERCOSUR حلف الناتو الذي يحظى بعضوية كل الدول الاتحاد الأوربي و العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي توضح أهمية الدائرة العبر أطلسية وتنامي دور الاتحاد الأوربي كفاعل عالمي و كنمط اتخاذ قرار ما فوق قومي منذ مجريات التعاون السياسي الأوربي في 1970 الذي تلاه السياسات الخارجية و الأمنية المشتركة في 1993 (PESC) ومؤتمر ما ستريخت.

ظهرت السياسات المتوسطية للأوربية رسميا منذ ظهور المفهوم العالمي في 1972 وفي 1990 عن طريق السياسة المتوسطية و المجددة و المسماة أيضا السياسات المتوسطية الجديدة التي حلت محل المفهوم العام وفي 1995 جاء مشروع الشركة الأرومتوسطية الذي تحول إلى الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 (UFM) المتوسط منطقة مبتكرة سياسيا في الأجندة السياسة للاتحاد منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وهذا المقترب الإقليمي كان جزء من التطور العالمي بعد انهيار القطبية الثنائية و عملية إعادة البناء السياسي لمختلف لمناطق العالم فقيل هذا كانت العلاقات بين الجماعة الأوربية ودول الجنوب لا تتعدي العلاقات الثنائية ماعدا الحوار العربي الأوربي في السبعينات الذي كان أول محاولة لخلق حوار ما بين الأقاليم بين الجماعة الأوربية و دول الجامعة العربية.[2]

ومفهوم المتوسط ككيان سياسي كان يبحث عن حواراته عبر خلق الشراكة الأرومتوسطية 1995 و لكن منذ ذلك فقد المفهوم قوته القائدة و هذا راجع إلى بخيبة الأمل التي جاءت بها الشراكة في نتائجها ومن جهة أخرى أصبح المتوسط نوعا من واقع مجموع أفراد وفواعل سياسية و اجتماعية تعيش على ضفتي المتوسط (صناع قرار، دبلوماسيين، سياح، مهاجرين، طلبة، باحثين،

---

[1]-Look Http://Ec.Europa.Eu/External_Relations/Regions/Index_En.Htm
(Last Accessed On 15/7/2009).

[2]-Op.cit. Isabel Schafer And Jean Robert Henry , p103.

فنانين....) من منظور الاتحاد الأوربي كانت الشراكة محاولة لتنظيم علاقاتها مع دول الجنوب و الشرق و لتكثيف العلاقات بين منطقتين و تشجيع التعاون الإيجابي عن طريق خلق منطقة ثانية و هي المنطقة المشتركة المنطقة الاورومتوسطية.

وإدخال السياسات الأوربية للجوار كان بهدف الحياد عن هذا المقترب الإقليمي نحو مقترب أور مركزي حيث تركز أوروبا على قواها و على مشاكلها الداخلية المتعلقة بالتوسيع فأصبحت الدولة الشريكة جارة ومن منظور الدول الجنوبية و المتوسطية الشريكة تم أخذ هذا التحول من جانب الشك و الحيطة و خيبة الأمل بينما استغلت المغرب الفرصة لطلب الوضعية المتميزة ADVANCED STATUS في 2008[1].

فجزء من الاتحاد الأوربي بصدد اللعب بالكلمات حول الأوصاف اللازمة الوضعية المتميزة المرشح للانضمام و العضو فليست كل الدول مهتمة بالعضوية التامة فبينما تعتبر كرواسيا وألبانيا الشراكة الأرومتوسطية و الاتحاد من أجل المتوسط كخطوة إيجابية نحو العضوية التامة فإن بلدا كالجزائر ليس مهتما بشراكة أعمق أو بعضوية فمنذ تحول العلاقات مع جنوب المتوسط إلى اتحاد من أجل المتوسط حاول الاتحاد الأوربي بذلك تكيف علاقاته مع الشرق ففي ماي 2009 تم الالتقاء من شركات أوربا الشرقية (PRAQUE) في براغ بهدف إحلال الاستقرار في منطقة بولندا وجنوب أوربا وتعديل العلاقات مع الجيران الجدد أي (Azerbajan) كان مفهوم شركاء الشرق أقل دقة منه في المشروع الأصلي للإتحاد المتوسطي[2] فالرؤية الواضحة لهذه المنطقة بين البحر الأسود و القوقاز تبقي مفتقدة ولكن ما توضحه دول الشرق هو النزعة الأورمركزية في العلاقات الخارجية عن طريق سياسات الجوار و محاولة بناء ما يسمي بدائرة الأصدقاء حول الاتحاد الأوربي.

وبغض النظر عن الاتفاقيات حول (الشراكة و الاتحاد من أجل المتوسط ...) يمثل المتوسط منطقة ذو أولوية بالنسبة للإتحاد الأوربي فمن الجانب الاستراتيجي يعتبر المتوسط الجسر بين الشرق الأوسط و البحر الأسود و الرهانات الحالية و الكامنة الصادرة عن المتوسط (النزاع الإسرائيلي الفلسطيني) الأزمة القبرصية الصحراء الغربية) الإرهاب، الإجرام، الرهانات البيئوية، و الرهانات المتعلقة بالهجرة ... تحتاج غلى إجابات إقليمية ومن الجانب الاقتصادي يعتبر المتوسط

---

[1]- Johansson-Nogués, Elisabeth (2004): "A 'Ring Of Friends'?: The Implications Of The European Neighbourhood Policy For The Mediterranean", *Mediterranean Politics*, Vol. 9, No. 2, Pp. 240.

[2]-Op.cit. Isabel Shafer, p 193.

ذو أهمية من الجانب الطاقوي ثم إن الوثائق الرسمية الأوربية تغرق بين المتوسط شمال إفريقيا و الشرق الأوسط وتسمي العلاقات الاتحاد الأوربي و المتوسط، الشرق الأوسط و منطقة الخليج [1]ومنه فإن التعريف الجغرافي و السياسي للمتوسط يعتمد على شبكة السياسات و الفواعل السياسة. [2]

3-الشراكة الأوروبية المتوسطية في خطة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي :

العلاقات مع الشركاء الشرق أوسطيين في الشراكة الأوروبية المتوسطية لديها تأثير قوي على تطوير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. بالرغم من أن المنطقة كانت هي الشاغل الأكبر للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قبل عام 1993 فان معاهدة ماستريخت أصبحت نقطة تحول حيث انه قبل المعاهدة كان هناك "عدة شبكات سياسية تجاه المنطقة". [3] وتكمن أهمية ماستريخت بأنها تشكل التدابير التي تدعم الظروف المؤسسية من اجل توحيد تلك الشبكات وتحويلها إلى سياسة أوروبية خارجية واحدة. وفي هذا الصدد فان الفترة بين 1993-1996 هي الفترة التي بدأت فيها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالعلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط.

إن المجالات الرئيسية للتعاون الأوروبي المتوسطي هي المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتعتبر هذه المجالات متشابكة كنتيجة للعولمة والأسلوب الذي تبناه الاتحاد الأوروبي للاقتراب من منطقة الشرق الأوسط. وبشكل عام فان توقعات سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تؤكد على الترابط بين التنمية السياسية والاقتصادية في بيئة أمنية هشة. ان العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي والثقافي الذي من المفترض أن يعزز التعاون الأمني على وجه الخصوص.. [4]ومع ذلك فان طبيعة التعاون الأوروبي المتوسطي معقدة لان انعدام الأمن المادي يعد ضربة للتعاون الاقتصادي.

في هذا الصدد، فان النقطة الحاسمة هي : إذا استطاعت مبادرات الاتحاد من اجل المتوسط تحقيق ما لم تستطع الشراكة الأوروبية المتوسطية تحقيقه، فيتوقف نجاح تلك المبادرات على المناخ السياسي السائد بين الدول العربية وإسرائيل، والتي قد تصبح متوترة للغاية من حين لآخر بسبب

---

[1] Op.cit.Isabel Schafer And Jean Robert Henry, p 105 .

[2] Look Http://Ec.Europa.Eu/External_Relations/Mideast/Index_En.Htm

[3] ستيفان ستيتر، السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي والبناء الاجتماعي للسيادة، لندن ونيويورك، روتلدج،2007 صفحة 115.

[4] المرجع نفسه، ص 116 – 117 .

تفاقم الصراع. وكلما ازدادت التوترات تضاءلت الإرادة السياسية للتعاون بين العرب وإسرائيل. وبذلك سوف تصعب تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي من المتوقع أن تقوم بتعزيز السلام.

زيادة لعدم وجود الإرادة السياسية والالتزام من جميع الشركاء. حيث أن الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين منشغلين بالأولويات ذات الطابع المحلي بدلاً من خطط التعاون الإقليمي. ومن الواضح أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لم يعتبروا العلاقات الأوروبية المتوسطية من الأولويات ولذلك طغت قضايا أخرى مثل الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي أو الآثار المترتبة على التوسع. وفي إشارة خاصة إلى العلاقات الأوروبية المتوسطية فقد عبر بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي عن تحفظات حول مشاركة الاتحاد الأوروبي في المزيد من المشاكل السياسية والأمنية الصعبة. – مثل الصراع العربي الإسرائيلي- والذي يؤثر على المنطقة. وبالمثل فان المشاكل المحلية على جدول أعمال بلدان البحر الأبيض المتوسط تشكل بديلاً عن الاهتمام بالاتحاد الأوروبي. إلى جانب ذلك فقد اختلف الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين حول الحوافز والتي هي الدافع وراء المخاوف الأمنية السابقة وفيما بعد أصبح الدافع هو الحافز المالي. هذا الاختلاف يولد فجوة بين التوقعات والنتائج وخطط التعاون الخاصة. وهكذا فان انجازات الشراكة الأوروبية المتوسطية فشلت في تلبية التوقعات لعدة أسباب، بالنسبة للبعض فان الآليات المؤسسية للاتحاد من اجل المتوسط ولا سيما مشاركة الرئاسة، كما أن أي تفاقم للصراع العربي الإسرائيلي أو الفشل المتصور للحصول على فوائد ملموسة من التعاون سوف يخفض التزامات الشركاء.[1]

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي هو محور العلاقات الأوروبية المتوسطية لأنه اثر على كل مشاريع التعاون، في الآونة الأخيرة تم صياغة ميثاق الأمن المتعلق بالمنطقة وهو يعد موضوع النزاع المحتمل بالنسبة لصناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقد ثبت ذلك من خلال إدخال تصويت الأغلبية المؤهلة (QMV) لقرارات المجلس.

بدأت الإستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي عام 2000 حيث سمح بتصويت الأغلبية المؤهلة لقرارات المجلس لاحقاً بالبحث في قضايا السياسة الخارجية باستثناء تلك المتعلقة بالشرق الأوسط حيث تكون إجراءات التصويت بشان هذه السياسات هو الإجماع والذي يتطلب موافقة جميع

---

[1] المرجع نفسه، ص121

الأعضاء على أي قرار. [1]وبدلاً من الحصول على موافقة الأغلبية تصبح موافقة كل عضو على مضمون هذا التعاون أزمة. ويمكن لأي عضو استخدام حق النقض« الفيتو» لعرقلة احتمالات التعاون. إن اعتماد هذا الإجراء في عملية التصويت يؤكد تحفظات الشركاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط.

قبل كل شيء فان الإرادة السياسية والالتزام يتطلبان تحديد أولويات العلاقة من كلا الجانبين حتى يضمن النجاح لأي مشروع مشترك. في مسالة العلاقات مع الدول المتوسطية هناك شرط إضافي وهو حل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يمكننا أن نجد أن هيكل الشراكة الأوروبية المتوسطية هو الهيكل الوحيد إلى جانب الاتحاد الأوروبي الذي يضم العرب وإسرائيل معا. وهو نجاح مهم بالنسبة لتاريخ العلاقات، حيث يشير تعليق جاك ديلور بخصوص السياسة الخارجية بقوله انه لتحقيق النجاح هناك حاجة ليس فقط إلى الإرادة السياسية فحسب ولكن أيضا إلى أهداف واقعية وفعالة لصنع القرارات وضمان التنفيذ من قبل أصحاب السلطة, وهذا التعليق ينطبق أيضا على العلاقات الأوروبية المتوسطية، حيث سيظل نجاح التعاون محدودا ريثما يتم حل النزاع حيث أن الأرصدة السياسية الحساسة لموضوع الصراع تقوم بإبطاء عملية التعاون. وإلى جانب الصراع هناك الانتكاسات المؤسساتية وتوقع إمكانية حدوث فجوة كبيرة في آفاق تنفيذ المشاريع.

وإذا لم تتحسن هذه الانتكاسات فمن غير المرجح أن تستطيع المشاريع إتمام مهمتها الأساسية في الوصول إلى المجتمعات وترك اثر ايجابي على حياة الطبقة المستهدفة. وبعبارة أخرى فان رؤية الشراكة الأوروبية المتوسطية داخل المجتمعات المحلية على أساس يومي – كانت وستظل – مفقودة.

المطلب 2: أنماط الربط بين الفواعل المتوسطية في ديناميكيات التعاون

1-تداخل الفاعل الحكومي و المجتمع المدني:

[1] المرجع نفسه، ص122

لقد كانت الشركة الاورومتوسطية ،فوق الكل، كتمرين مابين حكومي ،ومتعدد الأطرف. وكان تشجيع المشاركين من المجتمع المدني لكل الضفتين ذلك العنصر الجديد للشراكة عند خلقها، على الأقل من الجانب النظري .فالفواعل الحكومية نفسها بما فيها الوزارات وأفراد اللجنة الأوربية وصناع القرار أجمعوا على أن تعزيز أسس الشراكة يعني إدماج وتشجيع قاعدة أكبر من الفواعل خارج النطاق الحكومي .ومنذ البداية دخل البرلمان الأوربي في عملية نقد ورقابة و تتبع برامج مثل: MEDA، MED وتشجيع مبادرات المجتمع المدني و الحوار مع ممثليه من كلي الضفتين.[1]

فكان للمجلس البرلماني الاورمتوسطي هدف مرافقة التعاون الحكومي في المتوسط على المستوى البرلماني. كان منشأ هذا التعاون في 1995 ولكنه لم يطبق حتى 2008 بإنشاء الاتحاد من الأجل المتوسط. و في شبكة الشراكة الأرومتوسطية كانت اللجنة الأرومتوسطية المنتدى المر كزى للإدارة وتشجيع ومتابعة وتقييم أعمال الشراكة ككل. ولكن التفاعل بين هذه اللجنة وفواعل المجتمع المدني كان منعدما ،فمن جهة لعبت اللجنة الأوربية دور محرك وقوة دافعة لخلق فضاءات حوار مع الفواعل اللادولاتية بإنشاء برامج وتشجيع وتمويل الشبكات المؤتمرات و الملتقيات و النشاطات ...الخ ومن جهة أخرى توجد بعض التحفظات في الإجابة عن طلبات المجتمع واقتراحاته وكذا اتصالات محتشمة، فالفاعل اللاحكومي قد ينظر إليه على أنه ضرر لا بد منه.[2]

طالب المنتدى المدني المتوسطي بحوار أكبر بين الحكومات و المجتمع المدني خلال تتبعه لمشروع الشراكة الأرومتوسطية ،وبقي تأثير على صناع القرار جد محدود (كما سيتم ذكره في الفصل الثالث) فأحد نشاطاته الأساسية كان إنشاء إعلان مشترك يقدم إلى وزراء الخارجية ولكن في بعض الأحيان يتم عقد فعاليات المنتدى المدني بعد المؤتمر الوزاري و في النهاية لا يكون هناك أي تأثير أو تفاعل ولا حتى بين المنظمين نفسهم من مختلف المحاور المدينة ومبادرة المنبر الغير حكومي في 2005 كانت محاولة لمأسسة المنتدى المدني ومحاولة إيجاد تنظيم داخلي أكثر ديمقراطية ، يجعل فعالياته أكثر شفافية. و إلى جانب هذه المنبر الغير حكومي يوجد عدد من الشبكات الأرومتوسطية تنشط في مجالات عدة من المجتمع المدني وتحظى بتمويل الاتحاد الأوربي .فهي تؤثر بصفة غير مباشرة على صنع القرار في اللجنة الأوروبية بفضل تخصصها و وعيها[3]

---

[1]- Op.cit. Isabel Schafer And Jean Robert Henry,P106

[2]- Ibid. p108

[3]- Ibid. p109

بالنقائص والقضايا في مجال أو أخر، أما من الجانب الاقتصادي ينخرط : رجال الأعمال الوكالات و المستثمرين الخواص في برامج مثل(INVEST) في Euromed quality، anima network، MED programme، MED-ADR programme ، Euromed market، Med Ibtikar Innovation، Femise network، Med Stat programmeللتعاون في مجال الإحصاء مثلا.

أما أخصائيون الطاقة، البيئة، و النقل يلتقون و يعملون داخل برامج خاصة مثل تسيير الموارد المائية, الحماية المدنية, وتكنولوجيات المعلومات. أما فواعل الإعلام، الصحفيين، الفنانين، المثقفين، و الباحثين ينشطون في برامج متعددة مثل: Anna Lindh fondation، منظمة Euromed Heritage، التعاون السمعي البصري (Meda-ete، Tempus3، Erasmus، Mundus) وبرامج دور المرأة في الحياة الاقتصاد أو (Euromed Youth 3).

شبكة لحقوق الإنسان (EMHRN) تجمع الناشطين في سبيل حقوق الإنسان للمنطقة المتوسطية، المجلس الأورومتوسطي الاقتصادي و الاجتماعي الذي تلتقي مرة كل سنة منذ 1995، هو قمة أسست هيئة استشارية تمثل جزاء كبيرا من المجتمع المدني. تم بناء علاقات بين المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ومؤسسات أخرى تنشط في نفس المجال, متخصصة في الجنوب وشرق المتوسط. بينما يسعى برنامج (MED-PACT Ciudad) إلى حمل التعاون بين المدن و المناطق و المجتمع المدني. وبعيدا عن الشراكة الأرومتوسطية و برامجها المختلفة ،أصبح الشمال و الجنوب أكثر قربا ليس فقط بفضل تعاظم إمكانيات الارتباط بل عبر تعاظم التبادل بين الناس عبر الزواج المختلط الجنسيات ،السياحة السفر التجاري، الهجرة و التبادل العلمي[1]. فالحركات العابرة للأوطان تعبر المتوسط أيضا وتترك أثار ملموسة فالمجتمع المدني العالمي موجود ونشط جدا في منطقة المتوسط أيضا رغم محاولة الدول إلى الحد أو تأطير عمل المجتمع المدني العابرة للأوطان.

بالنظر إلى تقاطع العلاقات بين مختلف شبكات السياسات المتوسطية، فإن نتائج سياسة الجوار تتعدى نوعيا نتائج الشراكة الأرومتوسطية خاصة فيما يتعلق بخطط العمل و مؤسسة اللجان المكلفة[2]. فهي تذهب أكثر نحو عمق المواضيع ففي الوثائق الرسمية يركز الاتحاد الأوربي على أن سياسة الجوار هي مشروع مكمل لشراكة ،ولكن على المستوى التطبيقي لقد عوضت

---

[1] Ibid. p 109

[2]- Council Of The European Union (2003): *A Secure Europe In A Better World. European Security Strategy*, Brussels 12/12/2003.

سياسة الجوار مشروع الشراكة في عدة مستويات .و الوثائق الرسمية تحدد الشراكة الأرومتوسطية كالسياسة الأساس لأنها السياسة الوحيدة التي كانت سباقة في مواثيقها ومقترباتها، فحسب هذا الرأي تكون سياسي الجوار كوسيلة لتعزيز الشراكة ولكنها لا تعوضها. أوضحت الإستراتيجية الأمنية ل2003 أن المتوسط منطقة أولوية وأن سياسة الجوار في جنوب المتوسط تعوض الشراكة.[1]

2-الفواعل المتنافسة اختلاف المنطق والاستراتيجيات:

تتعايش وتتناقض داخل مؤسسات الاتحاد الأوربي عدة عقليات ومنطقيات ،وحتى داخل المفوضية الأوربية .فبينما حاولت مصلحة العلاقات الخارجية تحت رئاسة Benita Ferrero-Walgner (2009-2010) العمل اتجاه مقترب ثنائي في العلاقات داخل سياسة الجوار[2]. تريد المصلحة المتوسطية لإدارة العلاقات العامة الخارجية (DGRELEX) مقتربا متعددا وجهويا داخل شركة المتوسطية فخلال مرحلة تحضير مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، كانت هناك خلافات عميقة حول مشروع الاتحاد المتوسطي لـ نيكولاساركوزي.

لكن على العموم، تسعي المفوضية الأوربية إلى« أروبيانية» السياسة المتوسطية للإتحاد الأوربي و الحفاظ على مكتسبات برشلونة[3] ففي الوقت الذي تمجد فيه دول الإتحاد البرامج، الميكانيزمات الوسائل، و المؤسسات العديدة ،وكذا المناداة بنجاح بعض ما جاءت به الشراكة وسياسة ألجوار،ه فإن المفوضية الأوربية هي التي في غالب الأحوال وراء الصياغة المفاهيمية والإنجاز، فمثال: (FEMIP) ومنظمة (Anna Lindh) توضح دور المفوضية الأوربية في إرساء وتشجيع هذه المنظمات و.(EUROPE AID) هي المديرية العامة للمفوضية الأوربية المكلفة بإنجاز الخطط والمشاريع والبرامج المحددة من طرف (DGRELEX) وبتتبع الخطط الإقليمية والثنائية للشراكة الأورومتوسطي.

2-Op.cit. Isabel Shafer , p202

[2] -European Commission (2005): “Civil Society Dialogue Between The Eu And Candidate Coun- Tries”, Communication From The Commission To The Council, The European Parliament, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions, Com(2005) Final, Brussels: European Commission. p7

[3]- Ibid, p08.

ولهذا نجد (Europe Aid) أكثر قربا من فواعل المجتمع المدني المنخرطة في مشاريع ملموسة من التعاون الأرومتوسطية. فتعترف (Europe Aid) تعترف بدور المنظمات المجتمع المدني كشريك حيوي في عملية اتخاذ القرار لأن هذه المنظمات على معرفة بحاجات الشعوب فيما يخص التنمية. وإنجاز مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ستتبع من طرف الأمانة العامة في برشلونة بالتعاون مع (DGRELEX ،Europe Aid).

إن مجلس الاتحاد الأوربي ،فوق الجميع، قد يتتبع منطق ما بين حكومي بقصد تنظيم، توفيق ،وانسجام المصالح المختلفة الأعضاء الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية. ولا يهتم بمصالح المجتمع المدني ولأعضاء الاتحاد الأوربي نفسها تسلك إستراتجيات مابين حكومية وهي منخرطة في المتوسط عبر علاقاتها الثنائية مع دول محددة. فهي تعمل لأجل تعاون أور ومتوسطي عمودي ،عوض تعزيز تعاون إقليمي أو ديناميكية عبر وطنية. ومع ذلك، ففي الخطابات الرسمية، يتم الدفاع عن مقترب أوربي. و تتغير الأهمية المعطاة للتفاعل مع المجتمع المدني بتغير العوامل و الظروف ،مثل : الاتجاه السياسي للحكومة، حجم الجالية المهاجرة في البلد العضو في الاتحاد الأوربي، الثقافة السياسة ،و النظام السياسي. وعند التطرق إلى البرلمان الأوربي، فهو قد يساند تقليديا إدماج المجتمع المدني وتحاول تطوير الشرعية الديمقراطية للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوربي .[1]

فمختلف المبادرات والمنابر للتعاون إما بين الإقليمي مثل ذلك يبن الاتحاد الأوربي و الجامعة العربية ،أو بين الاتحاد الأوربي والاتحاد العربي و المغاربي ، أو المؤتمر الإسلامي قد تم تصغيرها إلى تبادل مابين حكومي. والتبادل مع الفواعل الغير حكومية لا يظهر بوضوح. والرأي العام الأوربي في حالة تطور مستمر ولكنه لا يصل إلى حد التأثير على سياسات الاتحاد الأوربي المتوسطية. فالرأي العام ليس بتنظيم يسمح له بهذا .و الفواعل الخاصة الاقتصادية تتبع بالأحرى مصالح مالية أو فردية ولوبيات تعمل في المجال الأوربي. و الامتيازات الاقتصادية للمستثمرين الخواص في الجنوب و الشرق التي تمنحها الشراكة أو الاتحاد من أجل المتوسط بينما قد تستفيد الشركات الكبرى من تحسن العلاقات بين الاتحاد و دول الجنوب وسياسة الاتحاد الأوربي للبرالية اقتصاديات هذه الدول .ولكنها تواصل عملها بشكل مستقل عن الاتحاد من أجل المتوسط ومثال (Desertec) يعبر

---

[1]- Op.cit. Isabel Shafer, p 203

عن هذا: اتحاد عدد كبير من الشركات تبادر بمشروع مبادرة للطاقة المتعددة في دول جنوب المتوسط فهنا يستفيد مباشرة من الاتحاد من اجل المتوسط ولكنه لا يحتاجه بصفة حيوية للإنجاز.[1]

3-العلاقة بين القمة والقاعدة:

إن السباق نحو الاتحاد من أجل المتوسط خلال عملية تحضير المشروع، أهدافه السياسية ودور المجتمع المدني في الشراكة الاورمتوسطية كان محل اهتمام كبير. وكان هدف نيكولاساركوزي و الفريق المتوسطي عند إنجاز القمة الأولى في باريس سياسة مابين حكومية ونيولبرالية تجمع كل الرؤساء، بدمج الاقتصاد الخاص داخل المشروع من أجل المتوسط حيث تتم استشارة المختصين والفواعل اللاحكومية من طرف الوحدة المتوسطية في (Elysée) ومن طرف اللجنة الأوربية، و فيما يخص كيفية التوفيق المؤسساتي بين التمويل الخاص و التمويل الأوربي أو كيفية التوفيق بين مؤسسات الشراكة الأرومتوسطية ومؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط.

وعلى عكس الأولى مسالة إدماج المجتمع المدني للشمال و الجنوب معا في عملية التعاون لا تناقش أبدا، بينما يوجد إجماع بين كل صناع القرار أن أحد أسباب فشل الشركة كان تجاهل مشاركة هذه المجتعات في مسار برشلونة[2]، ولم تتعالى إلا أصوات قليلة تطالب بالرجوع إلى الفكرة الأولي للاتحاد المتوسطي ومن أجل تكثيف مشاركة المجتمع المدني وإكساب الاتحاد من أجل المتوسط قدر اكيد من الشرعية داخل مجتمعات المتوسط. و إلى جانب أعمال مؤسسة (Anna lindh Fondation) لم تكن هناك قرارات ملموسة تساعد على تشجيع مبادرات المجتمع المدني.[3]

4-الأنماط الجديدة من التمفصل، التفاعل، والمشاركة السياسية:

ففي بروكسل، عدد من الفواعل اللادولاتية، الجمعيات، والمنظمات تدافع عن مصالح المجتمع المدني، على المستوى الأوروبي، الأورو متوسطي، التحت إقليمي أو العبر وطني فكل هذه الفواعل والشبكات تراقب وسائل الإتحاد الأوروبي في سياساته المتوسطية من أسفل، وتستفيد أيضا من مختلف هذه السياسات والشبكات (الشراكة، سياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط) بهدف تحقيق مصالحها وأجندتها وجماعات المجتمع المدني الجوهرية ومنظماتها تضم:

---

[1] Op.cit. Isabel Shafer, p 204
[2] Ibid, p205
[3] Ibid. P206

الرأي العام، منظمات الدفاع على حقوق الإنسان، النقابات، وسائل الإعلام، رجال الأعمال، المنظمات السياسية، النشاطين في مجال حماية البيئة، والمعاديين للعولمة ويمكنهم التأثير جزئيا على أجندة للإتحاد الأوروبي عندما تتعلق بالسياسة الخارجية بالشراكة، سياسي الجوار أو الإتحاد من أجل المتوسط وذلك عن ذكر محاور مثل الميزات الثقافي (متاحف بدون حدود) عن طريق الضغط على موافقة السياسية وتطبيقها في القانون الدولي مثل قضية الشرق الأوسط ومثال Mattin groups أو بلفت الانتباه نحو القضايا حقوق الإنسان (مثل EMHARN) تحاول هذه المنظمات الغير الحكومية من جهة، تنظيم فواعل المجتمع المدني على المستوى الإقليمي ومن جهة أخرى، ربط البعد العبر الوطني بالمستوى الإقليمي للسياسات الما بين حكومية للشركة والإتحاد من أجل المتوسط[1] وتوضح كيف يمكن لهذين المظهرين أن يرتبطا في السياسات العابرة للأوطان فعند ما يكون احترام حقوق الإنسان،حرية الاجتماع، أساسا لتطوير مجتمع مدني قوي، فإن مجتمعا مدنيا قويا سيحرص على حقوق الإنسان.

و المشاركة السياسية للمواطن الأوروبي هي جزء من الثقافة السياسية الأوروبية لذا فالمفوضية الأوروبية تستشير فواعل المجتمع المدني قبل اتخاذ توجيهات جديدة، لأن التوجيهات تنطلق من مشاركة المواطنين في تنفيذ ومن مصلحة الجماعات المحلية أيضا تشجيع مشاركة المجتمع المدني والرأي العام داخل عملياتها وبرامجها، لأن المشاركة أصبحت وسيلة اتخاذ القرار، ويتم تطوير وسائل جديدة وأشكال جديدة من التشاور السياسي والمشاركة فمؤسسات الإتحاد الأوروبي تلجأ إلى وسائل رصد الرأي العام كالانترنت، أو تسهيل الإجراءات البيروقراطية لمنظمات المجتمع المدني، فتشجيع الحوار مع المجتمع المدني ومنظماته هو جزء من أجندة Europe-Aid على سبيل المثال، وفي نفس الوقت يعتبر كشريك منفذ، وهذا يطبق خاصة على السياسات التنمية، منذ أن طالبت الدول النامية بتملك تنميتها الخاصة، في وقت تكون فيه السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي نفسها سياسات تنموية و إلى جانب تمويل مشاريع المجتمع المدني تساهم Europe Aid في تمويل وخلق وسائل جديدة، لتعزيز التنسيق بين مختصين التنمية والاتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال نجد أن هيكلي PADOR Potential applicant Date online registration) Cinil society desk)

[1] Ibid. p 206

يشجعان مشاركة منظمات المجتمع المدني في برامج متخصصة ونطاقية وتسهلان الوصول إلى معلومات تخص برامج الاتحاد الأوروبي وتوفر علاقات تبادل بين مختلف المنابر والإجراءات، طرف العمل والخبرات. [1]

ولكن توجد حدود لمشاركة المجتمع المدني، وهذا راجع إلى نقص في وضوح الرؤية تجاه السياسات المختلفة نقص في الشفافية، أو عجز في المعرفة التقنية أو العلمية اللازمة بالقرارات السياسية وفي نفس الوقت، قد يشعر المواطنون بالانعزال عن المؤسسات الأوروبية ويوجهون لها الانتقادات لأنها لا تفتح المجال إلى المنافسة السياسية أما فيما يخص التفاعل الدولاتي والغير دولاتي، يواجه الإتحاد من اجل المتوسط عدة صعوبات مثل الشراكة في المشروعية، المصداقية، والشفافية وبهدف زيادة المشروعية والاعتراف من طرف مؤسسات المجتمع المدني في الشمال والجنوب المتوسطي، فهو يحتاج وتعظيم الشفافية اهتمام وسائل الإعلام ولكن التعاون على المستوى الأورو متوسطي لا يجب أن يتحول إلى صورة من الصراع المتبادل لأن وسائل الإعلام العربية والغربية تواصل في تعميق صورة العدو عوض صورة تواصل المجتمعات المدنية في المتوسط. [2]

---

[1] - Ibid. p207

[2] Ibid. p 208

المبحث الثالث: التعاون اللامركزي في المتوسط و دور المناطق في التعاون .

المطلب1: مفهوم التعاون اللامركزي.

المطلب2: دور المناطق و المدن في التعاون في المتوسط.

المطلب1: التعاون اللامركزي في المتوسط

1-التعاون اللامركزي بين التوأمة واتفاقيات التعاون:

توجد في إطار التوأمة والتعاون اللامركزي ملتقيات تكوين خارج البلاد (على سبيل المثال في فرنسا)، حيث يتلقى المعنيين بالأمر دورات تلقينية وتدريبية من أجل إضفاء الفعالية على التسيير. وهو الأمر الذي يقرب المواطن من الإدارة ويعزز الحس المشاركاتي وبذلك تدعيم الديمقراطية المحلية. [1]

أما فيما يخص أصل التعاون اللامركزي، فيعود إلى اتفاقية لومي 4 المبرمة في 1989 بين دول الكاريبي، إفريقيا، الباسيفيك من جهة والجماعة الأوروبية من جهة أخرى. كما يجب التذكير هنا بأن البرلمان الأوروبي اعتمد فيما بعد وبالتحديد في 1992 فتح فصل في الميزانية يتعلق بالتعاون اللامركزي. فدخل بذلك ومنذ عام 1992 التعاون اللامركزي في إطار العلاقات المالية الخاصة بالتعاون الإقليمي المرتبط بالبلدان المتوسطية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المادة 12 مكرر من اتفاقية لومي تؤسس إلى نمط جديد من التعاون اللامركزي. أما بالنسبة لإشكالية التمويل والتدخل الحكومي، فيعكس ما تسمى بالرقابة. حيث أن نشاطات التعاون اللامركزي لا بد لها وأن تدخل في إطار السياسات الحكومية العامة، مما يؤكد وجود ميكانيزمات للرقابة. ولكن الشيء الملاحظ بالنسبة لدول الجنوب، هو أنها لا ترق إلى مستوى التأطير القانوني حتى تتضح صلاحيات كل فاعل في إطار هذا التعاون اللامركزي.

يظهر فعلا البعد السياسي للتعاون اللامركزي وفي الوهلة الأولى في اتفاقية لومي 04. وعندما نقرأ الإعلان الوارد في ملحق الاتفاقية، نجد أن هناك تأكيدا على إشراك فواعل التعاون اللامركزي من قبل البلدان الكاريبية والبلدان الواقعة على طول ساحل المحيط الهادي (Africa, the Caribbean, and the Pacific Countries) ACP[2] وكذلك دول المجموعة الأوروبية، وأيضا تزويدهم

---

[1] عمر بغزوز، "تطور التعاون اللامركزي من التوأمة إلى التعاون اللامركزي"، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2008-2009.

[2] *إن البلدان الكاريبية والبلدان الواقعة على طول ساحل المحيط الهادي* (Africa, the Caribbean, and the Pacific Countries) ACP المرتبطة بالإتحاد عن طريق اتفاقية كوتونو (Cotonou)، هي البلدان الأولى التي تخضع اليوم للمشروطية التي سيُشترط في إطارها المزيد من عمليات التكامل والاندماج الاقتصاديين وكذلك التعاون السياسي الموالي لسياسات الإتحاد؛ فمن شأن عرض خطط العمل أن يوضح النشاطات التي يتوقعها الإتحاد الأوروبي لشركائه، كما أنها ستطبق لتقييم التقدم نحو الإصلاح، حيث تقدم المنافع الجديدة فقط في حالة إحراز تقدم ملحوظ= =تُصور هذه المشروطية السياسية في السنوات القليلة الماضية آليات التعاون التي يعرضها الإتحاد الأوروبي على شركائه الجنوبيين. أيضا، وكما جاء في مسار برشلونة؛ فإن تعويضات هذه المشروطية السياسية مع السياسة الخارجية الأمنية، هي أيضا مقيدة في إطار شراكة الإتحاد مع بلدان ACP. أنظر:

بالمعلومات الضرورية من أجل مشاركة فعالة في تنفيذ مختلف البرامج. ونلاحظ هنا أن التعاون اللامركزي جاء نتيجة لاقتراح حكومي في إطار اتفاقية لومي، والحكومات بذلك تريد أن تُشرك فواعل غير حكومية. لكن بتطور التعاون اللامركزي، أصبحت المبادرات في هذا المجال نابعة من المجتمع المدني، تجسدت هذه المبادرات في اتفاقيات في مدن شمالية وأخرى جنوبية، ثم تجسدت فيما بعد في اتفاقيات لومي. تليها اتفاقية كيوتو في 2000 والتي أخذت محل اتفاقية لومي كتكملة لتعاون الدول الأوروبية ودول ACP. كما نجد أثر هذا التعاون في البروتوكولات المالية في إطار السياسة المتوسطية المستجدة، ثم في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية وكذلك في إطار السياسة الأوروبية للجوار وحتى في إطار الإتحاد من أجل المتوسط.

ولعل الآليات التجريبية للتعاون اللامركزي تكمن في البرامج المتوسطية المختلفة التي وُضعت في مسار برشلونة (Med-media\ Med-campus \Med-urbe Med-investe.

2- المقترب اللامركزي وعلاقته بالتنمية:

قبل التطرق إلى المقترب اللامركزي وعلاقته بالتنمية، بات من الضروري في البداية توضيح معنى التعاون اللامركزي وتحديد أهدافه.

على غرار كل سياسة جديدة، فلا يوجد تعريف واحد ووحيد مقنع للتعاون اللامركزي، بل هناك تعاريف متعددة، ويمكننا أن نكتفي بالتعريف الذي ورد في القانون الفرنسي وكذلك تعريف الإتحاد الأوروبي للتعاون اللامركزي. ففي القانون الفرنسي ورد تعريف التعاون اللامركزي كالآتي: "نكون أمام تعاون لا مركزي عندما تربط جماعة محلية أو عدة جماعات محلية علاقات مع جماعة أو عدة جماعات محلية أجنبية. قد يتعلق الأمر هنا بإقامة علاقات صداقة أو التوأمة مع جماعات إقليمية أجنبية، أو بالتعاون من أجل تنمية جماعات محلية في بعض الدول، وكذلك من أجل مساعدة تقنية والعمل الإنساني، والتعاون عبر الحدودي...الخ". وهذا تعريف منبثق من القانون التوجيهي الفرنسي رقم 125-92 المؤرخ في 6 فيفري 1992. والخاص بالإدارة الإقليمية للجمهورية الفرنسية. يبين هذا التعريف أن التجمعات المحلية باستطاعتها أن تبرم معاهدات واتفاقات في حدود صلاحيات واحترام الالتزامات الدولية لفرنسا. إذن هنا نقصد بالتجمعات ما بين البلديات وكذلك نقابات مختلطة...وفي

Abdennour Benantar, «Politique européenne de voisinage et le Maghreb ». In. Abdennour Benantar (dir). *Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique* (Alger : .104CREAD, 2010), p.

جميع الأحوال، فالجماعة المحلية هي المسؤولة عن التعاون اللامركزي وحتى عندما تفوض هذه الجماعات المحلية، فهي تفوض بعض الصلاحيات لجمعية خاصة[1].

إن الواقع الاجتماعي للتعاون اللامركزي أوسع وأغنى من الأنماط القانونية المحددة. فإذا كانت العلاقة المحورية تتمثل في التعاون بين الجماعات المحلية والإقليمية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول النامية بالخصوص، فإن الممارسة أدت إلى ظهور فواعل اقتصادية على غرار الجامعات والشركات الاقتصادية مما يوضح أن مجال الفواعل هو أوسع.

يهدف التعاون اللامركزي إلى الخروج من فكرة التطور التقليدي القاضي بطلب دولة ما المساعدة فتحصل على أموال من طرف دولة أخرى، حيث أن هذا النمط من التعاون أكد حدوده على أرض الواقع. يطمح التعاون اللامركزي إلى تحقيق المساواة بين الشركاء كما يمكن إدراج أهدافه العامة في النقاط الآتية:

-إقامة ثقة متبادلة بين الشركاء، لأنه إذا كانت هناك مبادرات واقعية، هذا من شأنه أن ينمي الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهذا طبعا يصبح مرتبطا بهدف تعاوني ملموس (نتائج ملموسة على المواطنين والسكان). أي البرامج المحددة الدقيقة الموجهة لصنف معين في المجتمع، حيث أن السكان يشعرون بنتائج هذا التعاون لما تظهر بوادره بين مدينة وأخرى، وهذا ما يؤدي إلى تجديد مختلف الفواعل. بالإضافة إلى تطوير المبادلات بكل أنواعها سواء كانت ثقافية أو علمية[2].

إذن، العامل الجغرافي هو مهم بالنسبة للتعاون اللامركزي، هذا الأخير الذي تكون لمبادراته فعالية على أرض الواقع حين تكون الدول لا تمتلك على حدودٍ بينها. هذا فيما يخص الأهداف العامة، أما الأهداف الخاصة فهي مرتبطة بخصوصيات الوضعية، هي أهداف كل عملية من عمليات التعاون اللامركزي التي يجب أن تحدد بدقة من طرف الشركاء حتى يسهل تقييمها فيما بعد. بمعنى، تقيم هذه الأهداف وتُصوَب بشكل دقيق: هل سنعيد الكرّة أم سنطورها أم سنعمل على توقيفها. فعلى سبيل المثال هنا في إطار الأهداف الخاصة المرتبطة بأهداف المشروع، فقد يحدد التعاون اللامركزي بين الجامعات في تبادل الخبرات العلمية في مجال البحث العلمي والتقني بين مختلف الجامعات، أيضا التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الهدف من هذا التعاون قد

[1] عمر بغزوز ، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

يكون تطوير شراكة تجارية تكنولوجية ومالية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للمتوسط، وهذا لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة. أيضا، التعاون بين المدن للقيام بعمليات جمع النفايات على سبيل المثال، وهنا تبرز أهمية التعاون اللامركزي لأن الجماعات المحلية في الشمال وصلت إلى مستوى كبير من التطور، وبذلك قد يكون التعاون اللامركزي منصب نحو تسيير النفايات المنزلية، تنظيم حركة المواصلات، عصرنة الحالة المدنية، قطاع الشباب بما يتضمنه من مجالات كالرياضة، الثقافة...الخ فكل هذا من شأنه أن يخدم مصلحة المتوسط، بتقريب التصورات وتوحيد الرؤى والمدركات، كما أنه يخلق الشعوب بالانتماء في فضاء واحد ومصير متوسطي مشترك. فالشباب هو الكفيل الوحيد لتحقيق نتائج هذا التعاون دون الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى[1].

2-مجالات التعاون اللامركزي:

مما سبق، يبرز تنوع المجالات التي يظهر فيها التعاون اللامركزي. لكن في الأدبيات الخاصة بالتعاون اللامركزي، هناك تصنيف معين، و هو تصنيف ثلاثي:

1-التنمية الاقتصادية.

2- التنمية الثقافية والاجتماعية.

3- التبادلات العلمية والتقنية.

يحظى التعاون اللامركزي بعدد هائل من هذه العمليات التعاونية كالتكوين المهني، نقل التكنولوجيا، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التحكم في الموارد الطبيعية وتسيير موارد الماء.

تنوع المجالات: إن مجال التعاون اللامركزي هو مجال مفتوح للمبادرات اللامركزية خاصة وأن حاجيات الجنوب كثيرة ومتنوعة وبذلك فمجالات التنوع هي كثيرة بدورها. يريد التعاون اللامركزي تفعيل مشاركة كيانات لها علاقة بمشاريع أو برامج تنموية وبها طاقم كبير من المحاورين العموميين والخواص ليس لهم صلاحيات على المستوى المؤسساتي المركزي[2]. ويتمثل التعاون اللامركزي في تشجيع مشاركة وتقديم مبادرات وتقاسم مسؤوليات من طرف السلطات المحلية أو قطاعات منظمة من طرف المجتمع المدني بصفة متنوعة ومتكاملة مع تدخلات ومسؤوليات الدولة. وبهذا يتم تجنيد المهارات والمعارف الخاصة بالمنظومات والسلطات المحلية في شكل تعاون. ويتم هذا التعاون عبر اختبار متخصص

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

للحاجيات والنقائص إستجابة بذلك إلى الحاجات الملموسة والتي تهم المواطن بدرجة أولى وابتداء من هذا التشخيص يتم إيجاد الحل المناسب. وهذا ما يثير تحفظ بعض الدول لأن هذا قد يبين عيوب ونقائص نظام تسيير الدولة[1].

وقد يكون التعاون اللامركزي وسيلة لدى الإتحاد الأوروبي في إطار التعاون الأورو-متوسطي لنشر نفوذه عبر دول البحر الأبيض المتوسط رغبة منه في تقوية علاقاته مع الدول المتوسطية عبر مستويات العلاقات الثائية وباستعمال أدوات تبادل المعلومات ونقل المهارات. وبذلك فهو وسيلة لتعدد الحوارات والتشاور على المستوى التقني كون كل مشروع مدروس بدقة ويجيب على حاجيات ملحة، والتوسع بهذا الحوار نحو عمق التعاون وكذلك التطرق إلى مسائل مثل الهجرة، الشباب، ومشكل الأمن الحضري، النمو الديمغرافي.

إذا أردنا تسليط الضوء على مقاربات التعاون اللامركزي، فإننا نجد هناك مدرستين أو مقاربتين للتعاون اللامركزي:

-المقاربة الأنجلو-سكسونية ذات النظرة الموسعة.

-المقاربة الفرنسية ذات النظرة الضيقة.

فالنظرة الأولى لفواعل التعاون اللامركزي تشمل كل الفواعل تحت الدول أو دون الدولة بمعنى، كالتنظيمات والأشخاص المعنويين غير التابعين مباشرة للدولة. سواء أكانوا من القطاع العام أو الخاص، وسواء أتعلق الأمر بالجامعات المركزية ومراكز البحث أو لجامعات وهذه هي المقاربة التي تبنتها المفوضية الأوروبية[2]. أما بالنسبة للمقاربة الفرنسية؛ فإن صفة فاعل التعاون المركزي ممنوحة فقط للجماعات المحلية. وما عدا ذلك فيدخل في إطار ما يسمى بالتعاون غير الحكومي، وهذا التطور تبنته دول القوس اللاتيني.[3]

في إطار التعاون من أجل التنمية، فإن المقترب اللامركزي هو مقترب مركب، تتدخل فواعله على المستوى ال"ما دون دولاتي". وإن كانت في الأصل ممارسات تختص بها المدن أو المنظمات غير الحكومية، فهي لم تجد إطارا قانونيا إلا في فترة سابقة فقط ولم تعرف شرعية حقيقية في الفضاء

[1] Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar, « Coopération d**éce**ntralisée : L`union européenne en Méditerranée occidentale », Paris, Continent Europe, 1995.P 23

[2] Ibid. p24

[3] بغزوز عمر، مرجع سابق.

المتوسطي إلا بعد اتفاقية لومي 4 في 1989 التي أبرمت بين الجماعات الأوروبية وبلدان (ACP). وابتداء من 1992 تم فتح ميزانية خاصة بالتعاون اللامركزي ودخلت في إطار القروض المخصصة للتعاون الجهوي.[1]

إن الملاحظات والتقييمات المتوفرة إلى حد الآن في مجال التعاون من أجل التنمية توضح من جهة الأثر الضعيف نسبيا لبرامجها، ومن جهة أخرى الانتظار والإحباط من جانب الأطراف المستفيدة. وفي مواجهة هذه الشكوك والمشاكل عادة ما يتم إعادة تلميع وتسويق الخطابات والممارسة، وعادة ما يختلف الأخصائيون للدفاع عن استراتيجيات تنموية تسمح بمشاركة أوسع لمجموع الشعوب المستفيدة، ليس فقط من جانب الإنتاجية، بل من جانب المبادرة الموجهة إلى تحسين الظروف المعيشية وكذلك التطور الاجتماعي. وفي نفس الوقت تتعدد مستويات وقنوات التعاون:

في المركز: الدور التقليدي للدولة،

من أعلى: المنظمات الدولية العامة، المتخصصة أو الإقليمية.

من القاعدة (الأسفل): الجماعات المحلية، الجامعات، مراكز البحث، الشركات، الجمعيات، الشركاء الاجتماعيين، المنظمات غير الحكومية، وحتى مكاتب الدراسات والشركات الخدماتية للقطاع الخاص.[2] وعبر تعدد هذه الفواعل، نلتمس أثرا حقيقيا للتضامن نحو الدول النامية وشعوبها، بشرط أن يتوفر إطار عام يسمح بتنسيق المبادرات وانخراط كل الفواعل في مخطط عام تكون إستراتيجيته ومجمل تنسيقاته محددة من طرف سلطات سياسية كفؤة.

3: التنظيم الإداري والمؤسساتي للتعاون اللامركزي

نجد أيضا تعليمات المفوضية الأوروبية خاصة تعليمة 22 ديسمبر 1999 كإطار قانوني لهذا التعاون. حيث تحول هذه التعليمة 5 مبادئ نحو التعاون اللامركزي:

1-المشاركة الفعالة (النشطة): والهدف منها هو تحويل المستفيدين إلى فواعل.

2-البحث عن التكامل بين مختلف الفواعل من خلال الحوار والتشاور والتكامل بين مختلف الفواعل.

[1]Op.cit. Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar,p25

[2] Jean Alefre , « La coopération décentralisée Méditerranéenne », confluence, N O7 Eté 1993.p 44

3-تحويل مبدأ التسيير اللامركزي بقدر الإمكان إلى التعاون اللامركزي لأن التعاون هنا يتمحور حول اللامركزية.

4-مقاربة التعاون اللامركزي على شكل مسار بمعنى أن التعاون اللامركزي عبارة عن مشاريع وسياسات عامة تتطور عبر مسار وتوضع ضمن سياسات عامة ثم تنفذ ثم تقيم. تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة وجود رقابة وتقييم لهذه السياسات العامة أثناء تنفيذ المشاريع وبعد تنفيذ المشاريع.

5-تعطى الأولوية للتنمية المؤسساتية، فلابد من تأطير مؤسساتي للتعاون اللامركزي وضرورة وجود هياكل وآليات، بمعنى لا بد من مأسسة التعاون اللامركزي مما يضمن فعالية هذا النوع من التعاون. [1]

بالنسبة لفرنسا، يقوم التعاون اللامركزي على أساس المادة 72 من الدستور؛ ففرنسا تسير نفسها بحرية مما يدل أن لها هامش كبير من المناورة، حيث تستطيع إثر هذا الهامش أن تبرم اتفاقيات تعاون مع نظيراتها من الدول في الخارج. هذا من الجانب الدستوري (المادة 72) وهذه المادة هي الأساس الدستوري اللامركزي. كذلك يعتبر القانون التوجيهي الصادر في فيفري 1992 بمثابة الإطار القانوني والتنظيمي لهذا التعاون، حيث يحدد هذا التعاون في مختلف أشكاله ومضامينه وأيضا تحديده من التوأمة إلى التعاون العابر للحدود ومن التعاون من أجل التنمية إلى المبادلات شمال-شمال. إذن وبدون الدخول في محتوى قانون 06 فيفري 1992، فهو قانون يحدد كل فواعل التعاون اللامركزي (أقاليم، أقسام، مدن...) كذلك يحدد أدوات التعاون اللامركزي. وحسب المادة 131، فإن صلاحيات هذه الفواعل المحددة بدقة في القانون، لا تستطيع أن تخرج عن الالتزامات الدولية بفرنسا. فهناك التزامات دولية لفرنسا وعلى الفواعل المحليين أن لا يستعصوا بهذه الفواعل. أما الدولة المركزية، فتبقى الضامن الوحيد لشرعية الأفعال الصادرة عن الجماعات المحلية. الشيء الذي يستلزم الرقابة التي يمارسها الولاة، والهدف منها طبعا هو عدم الشروع في أفعال تتناقض مع الالتزامات الأفعال الدولية. فهناك جهاز على مستوى وزارة الداخلية هدفه الحفاظ على الالتزام مع العمل الحكومي، وهدف هذه المديرية هو السهر على الانسجام الحكومي، كما يوجد هناك مندوب للعمل الخارجي وللحماية المحلية على مستوى وزارة الخارجية. [2]

---

[1] بغزوز عمر، مرجع سابق.

[2] Op.cit. Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar, p26

ولاستكمال التنظيم المؤسساتي الفرنسي كتجربة رائدة ومتقدمة في هذا المجال، تجدر الإشارة على أن هناك جهاز للجنة الوطنية للتعاون اللامركزي التي يترأسها الوزير الأول والتي تتشكل من 64 عضوا، نصفهم منتخبين محليين ونصفهم الآخر ممثلين للحكومة. وهي لجنة تتمحور مهمتها حول متابعة التعاون اللامركزي وكذلك تعميق الحوار بين الدولة والجماعات المحلية[1]. ويجب الإشارة هنا إلى أن أمانة اللجنة مخولة للمندوب على مستوى وزارة الخارجية وهو الأمين للجنة الوطنية للتعاون اللامركزي.[2]

بغض النظر عن الهيمنة التقليدية للدولة في تسيير العلاقات الدولية، استطاعت الجماعات المحلية الفرنسية إيجاد حلول لتطبيق مبادرات تعاون عابرة للحدود والمعرفة بالتعاون اللامركزي. وفي هذا المجال، كانت أولى تجارب "التوأمة" بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وامتدت إلى يومنا في صورة أكثر جرأة تتمثل في تمديد المساعدات نحو التنمية أين سبقت الممارسة الإطار القانوني. والإطار القانوني الحالي، ما هو إلا نتيجة لتطورات عدة، إلا أنه لم يرفع الستار على كل جوانب التعاون اللامركزي. ولحل هذا النوع من المشاكل تقدم سيناتور ميشال شوليار (Sénateur Michel Shiolliere) بمشروع قانون رقم 221 (2004–2005) المتعلق بتعزيز التعاون اللامركزي المتعلق بالتضامن الدولي مثلا. ومستشار الدولة فيليب مارشون (Philip Marchand) بمشروع تكييف قانوني لجعل المبادرات المحلية في هذا المجال أكثر أمنا و استقلالية (7 جويلية 2005) وهذين القانونين سمحا بخلق إطار قانوني عام للعمل الخارجي للجماعات المحلية[3].

وبنفس الصفة فإن التعاون العابر للحدود قد تطور في إطار امبريقي بالنسبة إلى ما حققته التجارب في الميدان. ويعتبر المجلس الأوروبي التعاون العابر للحدود بين الجماعات أو السلطات المحلية لـ 21 ماي 1980 الإطار لقاعدة قانونية بعدية للظاهرة. تم إتمامها بإضافة بروتوكولين: بروتوكول 9 نوفمبر 1995 وبروتوكول 5 ماي 1998. وتبين قوانين اللامركزية فيما بعد أنها قد شكلت محركا لتطورات جديدة نحو التعاون اللامركزي، خاصة بعد نقل المهارات[4]، وإحداث رؤية واضحة فيما يخص الشرعية الجديدة لسلطات اللامركزية جعلت العديد من الجماعات المحلية تطور نشاطاتها

[1] Op.cit. Jean Alefre, p 45
[2] بغزوز عمر، مرجع سابق.
[3] *Op.cit.*Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar, p27
[4] *Ibid.*p 28

الخارجية. رغم أن قوانين اللامركزية لم تعط أية وسيلة تعني بالخصوص هذا المحور. وقد ساهم هذا في تعطيل أفق التعاون اللامركزي نسبيا، فكان التجسيد القانوني لهذا الأفق منتظرا والممثل في قانون رقم (125–92) المؤرخ في 6 فيفري 1982. والتوجيه المتعلق بالإدارة المحلية للجمهورية والذي يحتوي في العنوان رقم 4 الترتيبات المتعلقة بالفصل 5 من القانون العام للجماعات المحلية المادة (1–1115– مارس 7– 1115). وكان هذا التجسيد القانوني مهما لإعطاء بعد قانوني حقيقي للنشاطات والأعمال الخارجية للجماعات المحلية:

1– فهذه الأعمال تسجل في إطار "اتفاق" بين الجماعات المحلية وتلك الخاصة بالبلد الآخر، ولكنها لا ترق إلى مقام الاتفاق الدولي المتعلق بالدولة وحدها. وفي هذا المجال، تمنع المادة 5– 1115 بوضوح عقد أي اتفاق بين جماعات محلية ودولة.

2–لقد سخر قانون 1982 استعمال وسائل قانونية عند مباشرة تجسيد هذه النشاطات والأعمال على أرض الواقع أي تعاون لا مركزي عابر للحدود وهذه الوسائل القانونية هي: La societe d`economie Mixte local (SEM) بمعنى المؤسسة المختلطة والمحلية للاقتصاد وكذلك ما يسمى ب"تجمع الصالح العام" Groupement d`interet public GIP[1]

– أنواع التعاون اللامركزي في أوروبا:

إن التعاون اللامركزي يحمل في طياته معانٍ عديدة للتعاون؛ قد يكون من الأجدر استعمال "العمل الخارجي للجماعات المحلية" الذي يناسب بشكل أحسن المبادرات الدولية للجماعات المحلية.

أ– أعمال المساعدة للتنمية: والتي تخص 3500 جماعة محلية في 120 بلد، والتي تمثل 504 مليون أورو في عام 2005 وتشمل (الصحة، التربية، الفلاحة...) ويسمح قانون 1–1 1115 (665) الناتج عن القانون رقم 95–2005 المؤرخ في فيفري 2005 بتمويل أعمال التعاون اللامركزي في مجالات متعددة.[2]

ب–أعمال المساعدة العاجلة (المستعجلة): التي تخص الكوارث الطبيعية وتختص بكونها لا تحتاج إلى عقد اتفاق نظرا لطابعها العاجل.

ج– التعاون العابر للحدود: ويختص بحل مشاكل ملموسة متعلقة بتماهي الحدود داخل الاتحاد الأوروبي والمتعلق بالتفوق على الحدود الإدارية والتسيير المشترك للمرافق العامة وحماية البيئة...الخ.

---

[1] *Ibid.p29*

[2] Op.cit. Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar, p27

د- من بين أحد أسباب تصلب عود التعاون اللامركزي يعود إلى الاهتمام الذي يحظى به من طرف الدولة وتشجيع رغبة الجماعات المحلية في القيام بأعمال خارجية كانت بإمكانها أن تعتبره منافسا لها لكنها تحاول بكل الوسائل العمل كوسيط يشجع ويسهل تحقيق نشاطات التعاون اللامركزي خاصة منذ 1980. أين أنشأت هياكل خاصة تساعد على تنسيق النشاطات والأعمال الخارجية للجماعات المحلية.

1-مفوض خاص للأعمال الخارجية للجماعات المحلية منذ 1983 والتابع لوزارة الشؤون الخارجية لا وزارة الداخلية.

2-ولجنة وطنية للتعاون اللامركزي في 1989 تعمل أيضا بموجب القانون المؤرخ في 6 فيفري 1992، حيث يرأسها الوزير المكلف بالتعاون اللامركزي. وتتكون من 16 ممثل محلي و16 ممثل للدول[1].

4- جمعية الصداقة الفرنسية-الجزائرية كنموذج للتعاون اللامركزي:

تعد اليوم، جمعية الصداقة فرنسا-الجزائر **L'Association France-Algérie (AFA)** درا عريقة لكنها متجددة وهي مفتوحة للجميع، والمقصود هنا بالجميع: الفرنسيون، الجزائريون، الفرنسيون من ذوي أصول جزائرية، الجزائريون المتحصلين على الجنسية الفرنسية، وحتى أولئك الفرنسيون الذين تركوا ورائهم شيئا يخصهم بالجزائر.

تهدف جمعية الصداقة فرنسا-الجزائر لتحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها لكن ليس على سبيل الحصر:

1-الإعلان عن مكتب فرنسي-جزائري يعمل على تنظيم رحلات السفر ولقاءات تعاف أين يتمكن الشباب من مشاركة همومهم وطموحاتهم على حد سواء: الموسيقى، الدراسة، الرياضة، وكذلك رؤيتهم للمستقبل.

2- العمل من أجل تعلم أفضل للغة العربية بفرنسا واللغة الفرنسية بالجزائر.

3- تعزيز اللقاءات ونشاطات التقارب بين:

-النساء وتنظيماتهن حول المساواة في التبادل، نسب المواليد المرغوبة، المساواة التامة وكذلك أعمال العنف التي لازالت تطال نساء ضفتي المتوسط؛

---

[1] *Ibid*. p28

-بين إطارات ورؤساء الشركات الفرنسية والجزائرية خاصة تلك المتعلقة بـ(P.M.E) وهذا من أجل تشجيع عمليات التبادل والشراكة.
-بين الكتاب والمحررين والمؤلفين والفنانين لضمان ترقية إبداعاتهم على ضفتي المتوسط وهذا بتوفير قاعات أين ستتم اللقاءات وتنظيم حفلات ومهرجانات وتظاهرات[1].

4-دعم نشاطات التعاون القضائي حتى يتمكن كل فرد من البلدين الفرنسي والجزائري من إيجاد موقعه ضمن القوانين والإجراءات الغامضة سواء أكانت المشتركة بين الطرفين الفرنسي والجزائري أو المختلفة منها.

5-المشاركة في نشاطات التعاون اللامركزي التي غالبا ما تحمل على كاهلها وبفعالية مسألة تفعيل عمليات التعاون التي تنشط في إطار الدولة.

6-العمل من أجل تحسين حركة انتقال الأشخاص.

7- المساهمة في واجب إحياء الذاكرة عن طريق تنظيم لقاءات وإصدار مؤلفات.

وبذلك، فإن جمعية الصداقة فرنسا-الجزائر تتابع عدة مشاريع تخص الشباب، ومتجهة نحو اللامركزية لغرض تلبية كلا مصالح المجتمعين المدنيين الفرنسي والجزائري دون المس بإخلاص وتفاني الذين شاركوا في التحرير من الاستعمار. تُعنى الجمعية بعدة مشاريع نذكر منها[2]:

-العمل على تأسيس مركز فرنسي-جزائري للشباب ودعم التبادل الجامعي.
-العمل على بناء دار الجزائر بالمقر الجامعي لباريس.
-التبادل بين الشباب ضمن التعاون بين المدن الفرنسية والجزائرية.

بالنسبة للحفاظ على اللغة العربية وتطوير تعليمها في فرنسا كمثال عن اهتمامات وأهداف هذه الجمعية، نذكر هنا إنشاء أول شعبة للغة العربية على يد فرنسوا الأول. لقد رسّخ تعليم اللغة والثقافة العربية مدى مساهمة العنصر الثقافي، العلمي والتقني العربي الإسلامي في ازدهار أوروبا طوال القرون الوسطى. فاستمرت هذه العادة خلال القرون المتتالية ومنحت لفرنسا مكانة بارزة في الدراسات العربية، مما جعل هذه الدراسات متألقة في العالم العربي إلى يومنا هذا. في هذا الإطار، تبحث الجمعية في كيفية الاعتراف للغة العربية بالمكانة التي تكتسبها في الفنون، الموسيقى وممارسة

[1]Association France Algérie, http://assofrancealgerie.blogspot.com/2008/02/actualit-afa-25-fevrier-11h00-confrence.html, consulté le : 09-01-2011.

[2] Ibid.

اللغة العامية يوميا لكثير من الفرنسيين. وكيفية منح وضيفة الاحتكاك بها وتدريسها أكثر وضوحا في إطار التعاون الأورو-متوسطي الجديد. ومن هنا، تبرز الحاجة اليوم لفرض عمل فكري، بدأ مع مجموعة عمل تابعة لجمعية الصداقة فرنسا الجزائر من أجل تنظيم ندوات تخص هذا الموضوع. مما تعتبر مشاريع في إطار الإخلاص التام لمعاهدة الشراكة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية والتي وقعت أخيرا لفترة عشر سنوات[1].

5-عوائق التعاون اللامركزي في المتوسط.

يمكن تلخيص معوقات وصعوبات التعاون اللامركزي **في المتوسط** في إطار العلاقات شمال-جنوب (العلاقات الأورو-متوسطية) فيما يلي:

1-معوقات تنقل الأشخاص:

وهو يعتبر رهانا كبيرا بالنسبة للتعاون اللامركزي، ولفهمه لا بد من معرفة أن الأموال التي ترسلها جاليات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية قد تتجاوز بكثير المساعدة العمومية للتنمية، حيث تفوق مساعدات المهاجرين 27 مرة المساعدات العمومية. وهذا يطرح مسألة حرية تنقل الأشخاص بين الضفتين، لأن المشاريع المشتركة تتطلب حرية التنقل، خاصة من ذوي المهاجرين. قد يكون هؤلاء مزدوجي الجنسية أو رعايا مغاربيين ينشطون في إطار حريات حقوق الإنسان والحريات العامة، وبذلك لا يمكن أن تُفرض على الإنسان وبلده الأصلي. حيث تنشط الجمعيات كفاعل إلا أنهم عبارة عن أشخاص عاديين، وهنا يكمن العائق[2]. إذن، الكثير من المهاجرين يؤسسون تنظيمات في الاستثمار الأصلي ولكن لن يتأتى ذلك حتى يتسنى تنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها هنا وهناك، وحتى يتسنى للأشخاص التنقل بحرية بين بلدهم الأصلي وبلد الإقامة.

[1] *Ibid.*
[2] بغزوز عمر، مرجع سابق.

وهناك معوقات كثيرة تسير عكس العولمة، فالمهاجر تضعه العولمة كفاعل جديد في العلاقات الدولية، ولا بد هنا أن نتكلم عن حرية الأشخاص تماما كما نتكلم عن حرية البضائع، ومبرر ذلك هو المسائل الأمنية. لكن في نفس الوقت، يجب أن نفرق بين المسائل الأمنية والمسائل التنموية. وبصفة عامة، فإن التعاون اللامركزي يحتاج إلى حرية الأشخاص لأن الأشخاص هم المؤثرون والفواعل الحقيقيين في أي عملية تعاونية.

2–نقص الموارد المالية:

فعلا توجد هناك وسائل تمويل متاحة للمشاريع، إلا أن التعاون اللامركزي لا يشكو عموما من نقص الأموال، والشيء الذي يعقد هذه المسألة هو صعوبة توفير الشروط للاستفادة من المواقع المتوفرة كالإتحاد الأوروبي الذي يعتبر منبع هذه المشاريع.

3–نقص المهنية والاحترافية عند الفواعل:

سواء أكانت فواعل محلية أو جمعيات أو أشخاص عاديين أصحاب المشاريع؛ فالكثير من هؤلاء يجدون صعوبة في انطلاق مشروعاتهم، بسبب ضيق الوقت ونقص التجربة، كما يفتقدون لمعارف كافية في إطار المؤسسات التي تنشط في مجال التعاون اللامركزي، فعلى سبيل المثال، عند تحديد الاحتياجات من خلال وضع ملفات للتمويل، فهؤلاء يحتاجون إلى وقت كبير كونهم يفتقرون للكفاءة الضرورية لانجاز أو تمرير تلك المشاريع اللامركزية؛ لأن الحصول على الكفاءات والاستفادة من التمويل يعد شيئا ضروريا وكذلك تنفيذ مشاريع التنمية المدعمة من طرف الممولين من جهة ثانية يعد على قدر كبير من الأهمية حتى تنجح عمليات التعاون اللامركزي. لأن الأمور التقنية أيضا تلقي بكاهلها، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية وهذا من أجل التحكم في الملفات.[1]

4–العجز الديمقراطي خاصة لدى دول الجنوب:

إن غياب الديمقراطية مرتبط بالتركيز؛ فغالبا ما نلاحظ عقد اتفاقيات التعاون بين المدن على سبيل لمثال، لكن دون الاهتمام بالفواعل الذين بإمكانهم بعث الحياة في هذه المشاريع. فالتركيز الكبير الذي يطبع بعض الدول مثلا كتونس، يعقد من التبادل بين الجماعات، وهذا يطرح مسألة التعاون بين البلدان غير الديمقراطية في الجنوب. فالكثير من الجماعات في الشمال تتأسف من عدم

[1] بغزوز عمر، مرجع سابق.

التمكن في استمرار تنفيذ مشروع التعاون مع نظيراتها في الجنوب، وهذا لعدم استجابة هذه الأخيرة. ففي الدول المركزية وغير الديمقراطية، تفتقر الجماعات المحلية لهامش المناورة للتعامل مع نظيراتها في الدول الديمقراطية. فمثلا الجزائر، تحاول منذ زمن أن تعدل من قوانينها البلدية أو الولائية حتى توضح صلاحيات مجالس بلدية مثلا مع فواعل أخرى حتى لا يحدث هناك خلط، لكن لحد الآن لا زالت الأمور حبرا على ورق. فصحيح أن التصريحات تعنى بإعادة النظر في قوانين التشريعات الوطنية حتى تتكيف مع قوانين التعاون اللامركزي، لكن بدون تطبيق فعلي وتنفيذ حقيقي على أرض الواقع. لذلك، نقصد هنا بالديمقراطية والتركيز، التشديد على قوانين التعاون اللامركزي.

5–التوزيع غير المتكافئ للإعانات:

من جهة، فإن تركز التعاون اللامركزي في مناطق معينة يقصي بالفعل إمكانية التمويل من المشاريع المسجلة خارج نطاق هذه المناطق. ومن جهة ثانية، فإن المناطق الأصلية للمهاجرين تستفيد من تحويلات هامة للأموال. لكن نجد أن المناطق الأخرى التي لا تملك جالية في الخارج، ليس لها نصيب من هذه التحويلات علما أنه حتى المهاجر لا بد أن تكون وضعيته الاجتماعية نوعا ما حسنة، مقارنة مع الفئات الفقيرة التي لا تستطيع أن تهاجر نظرا لتطلب ذلك الأموال. إذن بعض المناطق تزداد استفادتها من المشاريع مقارنة مع بعض المناطق الأخرى المحرومة[1].

6– العوائق القانونية:[2]

– عدم إمكانية إبرام اتفاقيات بين الجماعات المحلية والدولة الأخرى. وهذا المانع ذو طبيعة دستورية، وقد يسقط في حالة ما إذا تم عقد الاتفاق بين ممثل جماعات محلية فرنسية ودولة أخرى إذا تكلم ممثل الجماعات المحلية باسم الدولة الفرنسية وإلا بالنسبة للدول التابعة للحماية الفرنسية Outre-mer.

نذكر من بين العوائق الأخرى تلك العوائق والصعوبات الخارجة عن نطاق التسيير كالإرهاب والكوارث الطبيعية كالزلازل وتلك الصعوبات الخاصة بإحداث مجتمع مدني يحمل عنان التعاون اللامركزي، وكذلك إحداث القطيعة عند تجنيد منتخبي البلدية أو الولاية، أيضا عدم التوافق بين الولاة

---

[1] بغزوز عمر، مرجع سابق.

[2] Rapport fait au nom de la commission des droits constitutionnelles de la législation.

والمنتخبين وحدوث مشاكل تعرقل المسيرة الحسنة للمشاريع ، بالإضافة إلى نقص أطراف الحوار في دول الجنوب وضعف ونقص التسيير.[1]

5-الآفاق المستقبلية للتعاون اللامركزي:

حتى يتم بناء مجتمع متضامن يتعدى مرحلة التمويل إلى مرحلة تسيير الأهداف، بات من الضروري تحقيق انجازات سياسية لا مركزية للتعاون، تكون مندمجة ضمن السياسات العامة ويكون ذلك عن طريق:

-تحسيس الشعوب والمجتمعات بعدد من القيم المتعلقة بالتضامن الدولي.

1-تشجيع مبادرات المجتمع المدني.

2-تشجيع علاقات التعاون المباشر كقيمة مضافة.[2]

3-من شأن التواجد المكثف لمؤسسات لامركزية أن يسمح للسياسات التعاونية العامة بأن تكون أقوى وأكثر حركية بفضل الإمكانيات المادية والبشرية وأيضا بفضل العامل الخارجي.

4-ويجب أن يشجع التعاون اللامركزي عمليات الدمقرطة من جهة، من خلال تطبيق الحقوق المدنية بفضل الديمقراطية المحلية، ومن جهة أخرى من خلال تشجيع تنمية اقتصادية، اجتماعية وإقليمية مستدامة تسمح بإنشاء خدمات عامة، دائمة وناجحة على المستوى المحلي.

5-من شأن التعاون اللامركزي أن يستقل عن المبادرات والمداخلات غير الحكومية، المتوقفة على عمل المجتمع المدني، والتي تكون فواعلها المنظمات غير الحكومية المتخصصة، حيث تكون الجماعات المحلية ممولة لها بجزء بسيط فقط. كما من شأن عمل الجماعات المحلية أن يُحظى بمستوى مستقل وفضاء خاص به يكون بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي، مركزي وغير مركزي وبين اقتصاد السوق والتضامن والمشاركة في الحكومة الدولية.

6-يجب أن يلعب التعاون اللامركزي دورا مكملا للتعاون ثنائي الأطراف، وهذا الوجه الاستراتيجي للتعاون، يجعل من التعاون اللامركزي ممارسة مستقلة عن التعاون من أجل التنمية على مستوى الدول.

---

[1] بغزوز عمر، مرجع سابق.

[2] Op.cit. Behkhouch Adaa et Rahmani Tahar,p29.

7-يجب أن يكون هناك تصور مشترك بين الشمال والجنوب لما تكون عليه علاقات تعاون مستدامة في إطار إستراتيجية اندماجية متوسطية، حتى تتوفر هناك إمكانية تجسيد مختلف السياسات الإقليمية للقطاعات المحلية.[1]

8-تبحث السلطات المحلية منذ عدة سنوات إلى نوع من الاحترافية في عملها بالعمل مع متخصصين والعمل داخل شبكات اتصال للاستفادة من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما تعتبر هذه الأخيرة الجماعات المحلية كفواعل تنموية قريبة من المجتمع المدني وعلى دراية كاملة بمختلف مشاكل التنمية.

9- لا بد من مراعاة خصوصيات التعاون اللامركزي بين الطرفين، والمتمثلة في الدرجة الأولى في الفواعل القادرة على التأثير في نتائج هذا التعاون، وجعلها عوامل مشجعة، لا مثبطة نحو تجاوز مسائل حساسة لا تزال عالقة[2].

2-دور المناطق و المدن في التعاون في المتوسط.

1- واقع اللامركزية في المتوسط

تعتبر ديناميكية اللامركزية وتعزيز صلاحيات العناصر الإقليمية الفاعلة اليوم ظاهرة ناشئة محدودة وهشة. في الواقع يمكن ملاحظة ميول إلى إعادة المركزية في بعض بلدان المغرب والشرق الأدنى. من جهة أخرى, إن قدرة السلطات الإقليمية على أن تفرض نفسها كجهات محركة لا يمكن التغاضي عنها في التنمية البشرية والمستدامة .في المتوسط تظل محدودة حتى اليوم بسبب النقص في الوسائل البشرية وفي الخبرات وفي الموارد المالية :

أ-القيود على استقلالية العناصر الإقليمية الفاعلة

تتسم بلدان جنوبي وشرقي المتوسط بتقليدها المركزي المسيطر منذ استقلالها. ولغاية الثمانينيات فرضت الدول نفسها على أنها الوقت نفسه ضامنة للوحدة الوطنية ومحركة للتنمية الاقتصادية ومسئولة عن عمل الخدمات العامة الأساسية (التعليم،والصحة،والمياه،والأمن....).

وتتشارك هذا التقليد المركزي مجموعة بلدان المغرب والمشرق الأدنى مهما اختلفت أنواع الأنظمة الحاكمة, كما يتأصل دور الدولة المهيمن للبلدان التي تشكلت في المنطقة خلال الخمسينيات والستينيات. في هذا الإطار تتضح لنا التحفظات التي يتسبب بها في منظور لامركزية السلطات العامة

[1] Ibid. p 30
[2] Ibid. p31

جنوبي وشرقي المتوسط ; يرى العديد من الفاعلين في الحياة السياسية الوطنية بان استقلالية (المحلي) تعكس قبل كل شيء خطر تفكك الوحدة الوطنية لصالح الخصائص المحلية و الإقليمية.[1]

وفي حال كانت المدن والأقاليم والمناطق تبدو وكأنها تنتفع من امتيازات أهم من الماضي إلا أنها تبقى تحت السيطرة المباشرة للدولة ولإداراتها المركزية. تؤدي وزارات الداخلية في مختلف بلدان المنطقة دورا رئيسيا في وضع الهيئات الإقليمية تحت الوصاية. فغالبا ما تجد هذه الهيئات نفسها خاضعة للتحكم المسبق بقراراتها وحتى عملياتها الإدارية الروتينية جدا مثل استبدال الموظفين المتقاعدين. وغالبا أيضا ما تطبق الخدمات العامة المحلية من قبل إدارات الدولة المركزية والمؤسسات العامة والوكالات الوطنية مثل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات(Anged) المسئولة عن إدارة المصبات , مراقبة لنفايات المنزلية في كافة الأراضي التونسية تقريبا ,أو حتى وزارة المياه والري التي تستمر في الاهتمام المباشر بتوزيع المياه في الأردن.[2]

ويعزز وضع (الأقلية) للمجتمعات الإقليمية عدم الكفاية للوسائل البشرية والمالية التي تعطى لها لإكمال مهامها .كما تعاني السلطات المحلية والإقليمية المتوسطية من نقص كبير في قدرات الإدارة, ما يسبب التشكيك في أهليتها كي تصبح عناصر محركة فاعلة في التنمية .ومن بين النواقص الداخلية التي تعاني منها المجموعات المحلية والإقليمية في جنوبي وشرقي المتوسط نذكر التدريب غير الكافي للموظفين خاصة في التوجيه و إدارة الموظفين المحليين. كما إن ضعف تجهيز المجموعات وغياب الوسائل التقنية يجعل السلطات المحلية والإقليمية تعتمد اعتمادا كاملا على الدعائم التقنية والمالية لخدمات الدولة.[3]

ب-ضعف التمويلات المحلية

إن الرادع الرئيسي لتحقيق اللامركزية الفعالة في المتوسط يكمن في ضعف الموارد المالية المتوفرة لدى السلطات المحلية والإقليمية في البلدان المختلفة في المنطقة. وعلى الرغم من تقدم نظام الضرائب المحلي فان موارد المدن والأقاليم والمناطق تبقى محدودة جدا وتظل الموارد الرئيسية للمجموعات هي تحويلات الدولة .وغالبا ما يزداد تفاقم هذا الوضع بسبب تغطية غير كافية للضرائب المحلية. وتجري

[1] Jean-Claude Tourier, « Autorités Locales et Collectivités dans la Nouvelle Gouvernance Méditerranéenne », Rapport de l'Institut de la Méditerranée, Juillet 2008.p 3
Traduction de l'étudiant.

[2]Op.cit , Jean-Claude Tourier. p4

[3] Ibid. p5

التحويلات عادة وفق كل حالة من دون أي قواعد لاحتساب المعادلة مسبقا . تبقى إذن التمويلات المحلية تحت السيطرة المباشرة والتقديرية أحيانا للدولة المركزية. و ينتج عن هذا الوضع مصاعب تمويلية مزمنة للجماعات الإقليمية وبالتالي تتزايد تكاليف وإدارتها بشكل أسرع, فتواجه مصاريف غير قابلة للجمع مما يرهق هامش عملها الاستثماري والتطويري المحلي بشكل متنامي .

2-تطور اللامركزية في منطقة المتوسط :

بالرغم من هذا ليست اللامركزية فكرة جديدة في المنطقة الجنوبية والغربية من المتوسط . لا بل العكس. تقسم أغلبية البلدان في هذه الرقعة منذ عقود عدة إلى مناطق ومناطق فرعية تعرف عادة بالمحافظات.وتتضمن أغلبيتها سلطات محلية.

فالبلديات هي هيئات قديمة نسبيا كونها أدخلت في مرحلة التنظيمات [1] و خلال حركة الإصلاح والتحديث التي عرفها العهد العثماني في العهد التاسع عشر . وقد اعتمدت هذه الهيئات من الجديد وعززت من قبل إدارة سلطات الانتداب و الاستعمار ابتداء من العام 1920. فالوصاية الاستعمارية التي فرضت على أغلبية بلدان الجنوب و الغرب من المتوسط خلفت هيئات إدارية في الأراضي المغربية وفي تلك الممتدة في الشرق الأدنى مستوحاة من النماذج الفرنسية والبريطانية -. نتج عن ذلك توقيع نطاق جماعي في المغرب في العام 1917. في الإطار نرى أن الإدارات الإقليمية تعتمد على مستويين أساسيين: [2]

-ممثلو السلطة المركزية على المستوى الإقليمي: حكام وولاة

- المدن التي تشكل المستوى الإداري المحلي والتي تضم مجالس أعضاء منتخبين من الشعب.

في غالبية الأحيان تتم استعادة هذا التنظيم الإداري من قبل الدول الناشئة عن استقلالات الخمسينيات والستينيات .فحازت بلدان المغرب والشرق المنطقة على جماعات إقليمية منذ استقالها.وفي غالبية هذه البلدان, نجد ثلاثة مستويات للعمل العام هي : المستوى الوطني ومستوى المناطق(أو ما يعرف بالولايات محليا) والمستوى المحلي. غير أن إنشاء ووجود المؤسسات المحلية لم يمنع

[1] -التنظيمات (او اعادة التنظيم) يشير الى مرحلة محددة تمتد من العام 1839 حتى 1876 اجريت خلالها اصلاحات على مستوى الدولة في الامبراطورية العثمانية.

[2] Op.cit, Jean-Claude Tourier. p6

الدول المركزية في المنطقة من تطوير تقليد طويل من المركزية في غالبية المستويات الوطنية, حيث وجدت ممثلا للدولة تعينه الحكومة.

هناك محاولة "إحياء" عملية لامركزية جنوب وشرقي المتوسط وفي غالبية بلدان المنطقة منذ عشر سنوات. تواجه الدول مصاعب أكثر فأكثر في تحقيق مهامها وفي توفير بعض الخدمات العامة الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والأمن...). في هذا الإطار, غالبا ماتبرز اللامركزية كورشة لها الأولوية, تدعمها المؤسسات الدولية (البنك الدولي, والصندوق والنقد الدولي, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ...) التي تعتبر انتقال الكفاءات الحكومية إلى المستويات الإقليمية كمكون "للحوكمة الجيدة ". في كافة أنحاء المتوسط, نلاحظ التزاما للسلطات العامة في هذا المنظار. في المغرب, يخضع الميثاق الجماعي الذي أعتمد في العام 2002 إلى مراجعة بهدف تعزيز استقلالية الحكومات المحلية وقدرتها على العمل. في الأردن, أعلن الملك عبد الله شخصيا في العام 2005 تنفيذ تعميق اللامركزية سياسية والمالية غير المسبوق من خلال إنشاء جمعيات إقليمية عديدة تتمتع بكفاءات كانت تقتصر في السابق على البرلمان والإدارات المركزية للدولة. نذكر أيضا مشروع إصلاح الإدارة المصرية الذي يفترض لامركزية كفاءات حكومية عديدة. غير أنه تم سحب هذا المشروع في النهاية عام 2005.[1]

إن التقليم, مهما كان محدودا, يبدو الظاهرة الأبرز لهذه الموجة اللامركزية التي تشهدها بلدان الجنوب منذ 2002. كان المغرب البلد الوحيد حيث نجد عملية فعلية للتقليم, مع تعيين رئيس لكل إقليم عبر الانتخابات, إلا أننا نشهد ميلا متزايدا إلى الانتخابات الإقليمية, في تونس ومصر على سبيل المثال. في المقابل, تلقى البلديات تعزيزا للمهام المسندة إليها , خاصة عبر الإمكانيات المفتوحة لها أثر فأكثر, لاسيما في تونس والأردن ولبنان, كي تجتمع فيما بينها كي تنفذ الخدمات العامة التي تقع ضمن مسؤولياتها بفعالية أكبر.

يترافق هذا التطور* في العديد من بلدان المنطقة بإصلاحات مالية محلية بهدف زيادة [2]الموارد الخاصة بالسلطات المحلية والإقليمية وتحسين استقلاليتها المالية. ونتج عن ذلك جهود في تونس والمغرب حيث أصبح من الممكن أن تقترض المدن لتمويل مصاريفها الاستثمارية عبر صندوق التجهيز المحلي. [1]

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p6

*أمثلة عن تطور الجمعيات الوطنية للجماعات المحلية في جنوبي وشرقي المتوسط :

2-أ-التصميم الناشئ للنسيج المؤسسي المحلي

خلال آخر 15 سنة, وبالتوفيق مع الالتزام في عملية اللامركزية في بعض بلدان جنوب وشرق المتوسط, نشأت جمعيات وطنية للجماعات المحلية و غيرها من الجهات المعنية بالأمور التقنية,والتي توفر الدعم المؤسسي و/أو التشغيلي للجماعات المحلية. وهي تشكل محطات تأمل وتشاور حول تحديات التنمية, وتسمح بتنظيم إطار لتنسيق التعاون,وتساهم في تعزيز العمل العام المحلي, وتدعم تطوير قدرات المنتخبين والموظفين الإداريين في المناطق, وترافقهم في البحث عن مساعدات مالية ومادية لتنفيذ المشاريع[2].

2-ب- وفرة المبادرات والمساعي الإقليمية الابتكارية

-الجمعية الوطنية للجماعات المحلية للمغرب(ANCLM) تأسست في عام 2002 في إطار تعزيز دور الجماعات المحلية ضمن عملية إرساء الديمقراطية.وهي ثمرة إرادة المنتخبين لإنشاء إطار مؤسسي يشكل جزءا من إرادتهم و رأيهم بالهيئات العامة والمنظمات الإقليمية و الدولية التي هم أعضاء فيها.

-المكتب الفني للمدن اللبنانية(BTVL) تأسس في المؤتمر الخامس العام للمدن اللبنانية و السورية والأردنية الأعضاء في الاتحاد العالمي للمدن المتحدة في عام 2001.يهدف إلى تسهيل الحوار بين المدن اللبنانية والشركاء القادرين على دعم مشاريعهم بالعمل التعاوني.وقد تمكن, من خلال تطوير نشاطاته, من تعزيز التعاون بين المدن اللبنانية ومن توفير فرص تعاون أكثر مع المدن الأخرى, خاصة الأوروبية منها.كما انشأ المكتب شبكة المدن التاريخية و الأثرية و يتولى حماية التراث التاريخي للمدن اللبنانية والسورية والأردنية الملتحمة في منطق التعاون الدولي. هذا ويدعم إنشاء =مكاتب البلديات للتطوير المحلي,بالتعاون مع جماعات وشبكات المدن الأوروبية.وقد شكلت تجربته نموذجا أدى إلى فتح المكتب الفني السوري وألمكتب الفني الأردني.

-إتحاد البلديات التركية(UMT) منظمة تهدف إلى تحسين فعاليات البلديات التي تشكل كيانات ديمقراطية محلية وأعضاء مهمة جدا في البنية السياسية.قام الإتحاد بعدد من المبادرات ونشاطات على المستوى البرلماني والحكومي والوطني والدولي لتمثيل بلديات وحماية مصالحها.مما يساعد الإتحاد على تحسين الفعالية المالية والاجتماعية والقانونية والسياسية للبلديات. إضافة إلى ذلك, شكل الإتحاد قناة بارزة للتواصل بين الإدارات المحلية والبرلمان والرأي العام .

-توفير المعلومات والأدوات الضرورية لأعضائه لتحسين تشارك المعارف والخبرات بين السلطات المحلية من خلال ورشات عمل وجلسات تدريبية واجتماعات.,

-تحسين أداء السلطات المحلية من خلال دعم الموظفين المحليين الحائزين على المساعدة من خلال التدريب على مجال الإدارة وعلى استخدام التقنيات الحديثة.'

-تسهيل التواصل بين السلطات المحلية الفلسطينية والإتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية من جهة,وبين السلطات المحلية العربية والدولية,ومنظمات البلديات, وبشكل عام كافة المنظمات الحيوية ضمن الحكومات المحلية.

-الإتحاد الوطني للمدن التونسية(FNVT)

إن الإتحاد الوطني للمدن التونسي, الذي تأسس منذ حوالي الثلاثين عاما, يضم 264 مدينة تونسية. وهو يسعى إلى تعزيز عمل البلديات ويدعم البلديات التونسية في مشاريعها التنموية.

[1] Ibid. p6
[2] Ibid. p7

نلاحظ نشوء مساعي تنموية متنوعة ابتكاريه على مستوى المتوسط وبروز الاعتراف بمقاربة إقليمية تنموية. يمكن إطلاق هذه المساعي من قبل سلطات محلية وطنية, راغبة بتوفير الأدوات التنظيمية والقانونية للجهات الفاعلة الإقليمية. كما يمكن إطلاقها من قبل جهات إقليمية فاعلة. تستند هذه المقاربات المختلفة إلى اعتبار الإقليم مساحة بشرية, يمكن أن تضم مستويات مختلفة (مدن, أقسام, ولايات, مناطق...) تتصف بتقارب الجهات الفاعلة المحلية المتعددة وأيضا الوطنية منها وحتى بعض الأحيان تلك التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية, الراغبة بتولي مستقبل أقاليمهم.[1]

2-ج-إعداد إقليمي للسياسات الوطنية العامة القائمة على المشاركة

- تضم الفئة الأولى من الإجراءات الإقليمية المبتكرة العمليات التي تقوم بإطلاقها السلطات الحكومية . تتخذ السياسات القطاعية المهمة (التعليم, الصحة, الماء, الأمن ....) طابعا مركزيا في منطقة المتوسط , وبشكل خاص في بلاد المغرب والشرق الأدنى, التي تتميز بتقاليد مركزية ثابتة على صعيد التنظيم السلطات العامة.
- ولكن,منذ بضع سنوات, نشهد بروز أنماط حوكمة جديدة ضمن الوزارات والإدارات المركزية في الحكومة. وتختلف أنواع هذه الابتكارات.

-النوع الأول للظواهر البارزة هو تطوير الأدوات الوطنية للتخطيط الإقليمي. بذلك, تزودت كل من تونس والمغرب والجزائر بالخطط الوطنية لإدارة الأراضي (SNAT) [2]. يقتضي مبدأ هذه الأدوات في الانطلاق من حقيقة الأراضي, ومؤهلاتها, ومشاكلها, واحتياجاتها لإنشاء سياسات عامة وتخصيص فعال للموارد – ونلاحظ, في هذا الإطار, الاستخدام المتزايد للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي والإقليمي (المرجع في إطار)

- أما الميزة الثانية لهذه الأدوات فتكمن في بعدها المضمن, ما يفسح المجال لمشاركة عناصر فاعلة جديدة في إعداد سياسات عامة في منطقة المتوسط. وقد توجه إعداد الميثاق الوطني لإدارة الإقليم في المغرب إلى كل العناصر الفاعلة في الحياة الوطنية سواء كانت منتخبة أو مسئولة اقتصاديا واجتماعيا.
- ونلاحظ في جنوب منطقة المتوسط وشرقها, بشكل مواز لتطوير الأدوات الإقليمية للسياسات العامة, التأثير المتزايد للعناصر الفاعلة المحلية والإقليمية في عمليات اتخاذ القرارات الوطنية,

[1]Ibid. p8
[2]Ibid. p8

لا سيما في إعداد النصوص القانونية والتشريعية عندما تؤثر هذه الأخيرة بشكل كبير على الممارسة الفعالة لمهارات السلطات الإقليمية*. وقد تم, في لبنان والأردن,إشراك المجتمعات المحلية في إعداد القوانين المتعلقة بإدارة شؤون نفايات البلدية.[1]

2-د عامل تغير السلطات العامة في منطقة البحر المتوسط

---

[1]Ibid. p9

* أمثلة :

أ-الميثاق الوطني في إدارة الأقاليم (المغرب)

قررت الحكومة المغربية أن: دعم سياسة الإقليم الجديدة يجب أن يبدأ بحوار وطني يقوم بالتطرق, بكل صراحة وحس مسؤولية,إلى مجموع المشاكل التي يجب معالجتها. ليتم التوصل في هذا الحوار إلى" ميثاق الإدارة" الذي بدوره سيشكل القاعدة لإعداد الخطة الوطنية لإدارة الأقاليم, وكل المستندات المتعلقة بها."وقد توجه هذا الحوار إلى كل العناصر الفاعلة في الحياة الوطنية, المنتخبة, والمسؤولة اقتصاديا واجتماعيا, وبشكل عام كل المواطنين المعنيين بالحياة الجماعية. يأتي"الميثاق الوطني لإدارة الأقاليم« نتيجة الحوار الوطني » . وهو يعطي نظرة تركيبية في المجالات الكبيرة للأعمال العامة, والحياة الاجتماعية, واستخدام الموارد على الصعيد الوطني .ويقضي هدفه في تقديم تشخيص للوضع, وطرح المسائل الكبرى .

ب-إدارة النفايات في الزرقاء والإستراتيجية الوطنية(الأردن)

وفي الأردن, في إطار مشروع يتعلق بإدارة النفايات التي تولته منظمة MEDCiTES ,أدى تأثير مدينة الزرقاء إلى تعديل أنظمة الضرائب المحلية لخدمات إدارة النفاية. وقد شكلت خطط النفايات المرجع بفضل أعمال التوعية التي أنجزتها, والتي توجهت إلى المواطنين والشباب والمتاجرين. كذلك, استخدمت خطبة يوم الجمعة في المساجد لنشر ممارسات الجمع الانتقائي للنفايات الصلبة .

ج-خطة الفيحاء الإستراتيجية والتشريع الوطني للإطار النفايات(لبنان)

شاركت مدن إتحاد بلديات الفيحاء, طرابلس , والميناء , والبدوي (لبنان)مع وزارة الإدارة المحلية ومدينتين بيروت وصيدا , لمساعدة البنك الدولي ومنظمة MEDCITES في إعداد مشروع قانون يهدف إلى وضع ضريبة محلية من أجل إدارة النفايات المدنية في لبنان. غير أن البرلمان لم يقبل مشروع القانون هذا . خطة الفيحاء الإستراتيجية هي قيد الإعداد مع دعم رابطة المدن, والبنك الدولي, والوكالة الفرنسية للتنمية, ومنظمة MEDCITES, ومدينتي مرسيليا وبرشلونة ,ومنطقتهما المترو بولية .وإضافة إلى طابعها المترو بولي, يتوقع أن يتم تطويرها بالتعاون مع خطة إقليمية مماثلة في شمال لبنان ,تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ARGOLD [1].

د-الإجراءات المحلية المتفق عليها من أجل تطوير محلي مستدام

تغطي الفئة الثانية للإجراءات الإقليمية المبتكرة عددا من العمليات التي قامت بإطلاقها العناصر الفاعلة الإقليمية من أجل التخطيط للتنمية البشرية المستدامة وتنظيمها. ويشكلبذلك, منظور التنمية البشرية والتنمية المستدام في منطقة المتوسط معززا للابتكار المؤسساتي والسياسي. في الواقع,إن وضع التنمية البشرية في صميم المقاربة الإقليمية للتنمية يستدعي منح صلاحيات أكبر للسلطات المحلية والإقليمية ,بالإضافة إلى ضرورة أن تقوم هذه الأخيرة بتعبئة المجتمع المدني بشكل خاص في إطار المتوسط ,بسبب تعقيد الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية , والهجرة القروية الكثيفة , و ظواهر السياسات الحضرية, وانتقال الفئات المنتجة ,وتأثيرات التغير المناخي ... في المنطقة التي تتميز= =بأعلى مستوى من الحضرية في العالم. تتعرض المدن بشكل خاص لعدد من حالات الطوارئ مثل بطالة الشباب و الفقر والمسكن و الخدمات العامة الأساسية ومن هذا المنطق ,يشهد جنوب منطقة البحر المتوسط وشرقها تطورا لا مثيل له في ما يتعلق بالممارسات الجديدة في مجال الإدارة الإقليمية.وكما ذكر أعلاه,إن الظاهرة الأولى البارزة هي ازدياد الإجراءات الخاصة بإعداد المشاريع الإقليمية,القائمة على المشاركة.وتبرز مستندات التخطيط هذه كأولوية في مدن المنطقة الكبرى مثل كازابلانكا وتونس والجزائر.ونجدها أيضا في المناطق الأقل اكتظاظا بالسكان مثل البصرا في سوريا.ويتم تطوير خطط إستراتيجية محلية في صفاقس وحلب وعمان.وقد عرف أيضا نموذج جدول الأعمال المحلي 21,الذي تم إنشاؤه في مؤتمر ريو Rio الخاص بالبيئة في عام 1992,نجاحا فعليا في المغرب كما يدل على ذلك تحقيق جدول الأعمال 21 في مراكش أو في تونس.وتتدخل الدولة والسلطات المحلية بطرق مختلفة (مما يحمل بعض التعقيد في إطار دول منطقة المتوسطية الشديدة المركزية)كما تتدخل غالبا كدعامة لهذه الإجراءات, كمسهل ومحرك.

هي بمثابة تجارب " اختبارات تعليمية" لكل العناصر الفاعلة التي تقوم بتعبئتها.تستفيد في المرتبة الأولى الدول و الوزارات وإداراتها المركزية من هذه العمليات الإختبارية, فهي تطور مهارات جديدة في مجال تسهيل و تحريك عمليات المشاركة التي ترتكز على الحوار مع" المجتمع المدني".و في هذا الإطار تؤيد هذه العمليات الإختبارية اعتماد مقاربة جديدة للتنمية الوطنية في كنف السلطات المركزية تكون إقليمية بشكل أكبر و منفتحة على مقاربة إقليمية للتنمية و على منظور التنمية المستدامة. أما في ما وراء الوزارات والسلطات المحلية فقد شددت اغلبها على الخدمات الخارجية وعلى المصلحة التي وجدتها في تبادل الخبرات مع إدارات وخدمات أخرى تشكل أيضا العمليات المبتكرة بالنسبة إلى الإدارات التي كانت تقليديا تسلسلية ومقسمة بشكل كبير، فهي تشكل الفرصة لاختبار أنماط تنظيم أكثر أفقية وعرضية.فتحتل السلطات المحلية والإقليمية المرتبة الثانية من حيث الاستفادة من بروز ممارسات جديدة للسياسات العامة ونشوء عمليات مبتكرة. إذ يشكل الإعداد، بالتنسيق مع المجتمع المحلي المدني، للرؤى طويلة الأمد حول مستقبل أرض وإستراتيجية تنميتها المستدامة فرصة لتعزيز " قدراتها"*. وغالبا ما يصبح هذا البعد ممكنا ويتزايد بفضل تنظيم جلسات تدريبية في إطار العمليات المبتكرة، مثل إعداد جدول الأعمال 21 لمراكش، أو إستراتيجية التنمية المستدامة لصفاقس.[1]

---

[1] Ibid. p10

* أمثلة:

أ-الخطة الإستراتيجية لمدينة البصر(سوريا)

تقوم حاليا مدينة البصرا بتحقيق خطتها الإستراتيجية.ويتم تحقيقها بالتعاون مع مدينة روما في إطار مشروع الشمس الذي يموله برنامج MedPac للمفوضية الأوروبية.وتستند إلى منهجية التعزيز البيئي الإستراتيجي لتنمية التراث الثقافي والبيئي,التي تهدف إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة.وفي هذا الإطار,شكلت مدينة البصرا لجنة من المشاركين المهتمين بهذا الإجراء.

ب-جدول ألأعمال21 في مراكش (المغرب)=

=يتم تنفيذ جدول الأعمال 21 كأداة حوكمة محلية في مدينة مراكش , على أساس تجربة أولى في الصويرة . و هو يدمج برنامج" جداول الأعمال المحلية 21 للترويج للبيئة والتنمية المستدامة في المناطق الحضرية ."

كنتيجة للشراكة بين وزارة إدارة الأقاليم والمياه والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (pnud) وبلدية مراكش. يتقدم هذا البرنامج في إطار مؤسساتي يعزز الإدارة المحلية التي تقوم على المشاركة وإعمال المحاذاة الذي قام بتأكيدها الخطاب الملكي في 12 مايو 2004 خلال افتتاح إعمال المجلس الأعلى لإدارة الأقاليم .

ج- إستراتيجية التنمية وجدول الأعمال 21 لصفاقس (تونس)

قامت مدينة صفاقس بين العامين 2002-2006 بتنفيذ عملية تقضي في إعداد إستراتيجية تنمية حضرية مستدامة ،تقوم على المشاركة وتركزت أهداف هذا الإجراء حول رفع صفاقس إلى مستوى العاصمة المتوسطية الكبرى المنافسة عبر جعلها قطبا بارزا في مجالي التكنولوجيا والابتكارات. في

كذلك يستفيد كل من المجتمع الدولي والسكان من بروز ممارسات جديدة في كنف السلطات المحلية والإقليمية. فنشهد بروز قوة الخبرات المحلية والاعتراف المتزايد بها في الرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة. في الحقيقة ترتكز العمليات " الإستراتيجية الإقليمية " أو " جدول الأعمال 21" على تعبئة المهارات المحلية ودمجها، لاسيما المهارات الجامعية والإدارية والترابطية.

وتشكل هذه الإجراءات بالنسبة إلى كل تلك العناصر الفاعلة باختلاف مستوياتها، فرص تتعرف فيها على علاقات جديدة وتكتشف أنماطا جديدة من التعارف المتبادل. بهذا، يعزز الاختبار المؤسساتي في إطار مشاريع التنمية تعليم مقاربة جديدة للتنمية والديمقراطية المحلية، بواسطة العناصر الفاعلة المختلفة (الإدارات المركزية وغير المركزية وغير المركزة، والسلطات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني). وتسمح الاختبارات التي تم إجراؤها في مجال السياسات الإقليمية والتنمية المحلية، بتجربة المقاربة المشاركتية والتنسيق للتعرف على مشاكل المدن والمناطق الاجتماعية – الاقتصادية الكبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تسمح هذه الاختبارات المبتكرة ببروز مشاريع ذات طابع دلالي من اجل مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وعدم الاستقرار، لاسيما في المناطق الأكثر فقرا. فقد مهد مشروع جدول الأعمال 21 في مراكش الطريق أمام تشخيص للفقر في المدينة التي شهدت مشاركة عناصر محلية كثيرة وفعالة.

في حال إستراتيجية التنمية المستدامة لصفاقس، تم تنفيذ عملية مشاركة موسعة على المستوى الوطني مع مشاركة ممثلين عن الدولة ، مما سمح بالتعرف على المشاريع وتعاون المؤسسات التي أعدت الخطة الإستراتيجية في تنفيذها أيضا. كما تم إعداد " خطة الإدارة المتكاملة للساحل الجنوبي" في الظروف ذاتها. وقد أدرجت بعض المشاريع الإستراتيجية التي تم التعرف عليها خلال هذا الإجراء في الخطة الوطنية للتنمية مثل" مشروع تغيير موقع مصنع للفوسفات". [1]

وتشمل المرحلة الثانية للإعداد الاستراتيجي المحلي قيد التنفيذ مسألة النقل وتطوير مجمع للعلوم، و مشروع" médina" ومناطق أخرى، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجماعات.

المقابل دار رهان السلطات المحلية حول الموافقة بين بناء ميتروبولية واحترام الشاطئ .وقد اكتملت عملية إعداد الإستراتيجية مع تطوير جدول الأعمال 21 لمدينة صفاقس.

[1] Ibid. p10

بشكل عام ، يساهم كل من الحوار بين الخدمات، وبروز قوة السلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني في عمليات التنمية والإدارة في تحسين جودة السياسات الوطنية العامة والاستراتيجيات الإقليمية ، مع تعزيز تلاقي المهارات وتعددية الخبرات في الأراضي. [1]

2-و-ظاهرة بارزة ولكن مازالت ضعيفة:

إن بروز حكم متعدد المستويات، أي يجمع ما بين مستويات مؤسساتية وديناميكيات حكم مختلفة، وازدياد قوة العناصر الفاعلة الإقليمية والمجتمع المدني في السياسات العامة يحمل تغييرات عميقة في أنماط الحكم في منطقة البحر المتوسط. لكن حتى يومنا هذا، ما زالت هذه الظواهر محصورة بعمليات معارضة ومقاومة. من جهة أخرى، تبدو هذه الظاهرة ضعيفة لأسباب تختلف بين البلدان.

غالبا ما تكون عمليات " أقلمة السياسات العامة " محدودة بضعف الديمقراطية المحلية، لاسيما في جنوب منطقة المتوسط وشرقها. فاستقلالية العناصر الفاعلة الإقليمية الهادفة إلى إطلاق إجراءات إستراتيجية أو المشاركة فيها محدودة بنيويا، كما ذكر أعلاه، بطبيعة دول المتوسط شديدة التمركز، وبعض السلطات اللامركزية المحلية والإقليمية.[2]

وغالبا ما يتم مقاطعة التجارب في مجال افتتاح سلطات عامة وديمقراطية محلية أو " تجميدها" قبل انتهائها من قبل العناصر الفاعلة الوطنية التي ترغب بالمحافظة على مركز مسيطر في عمليات اتخاذ القرارات وتحضير القوانين والأنظمة، بذلك ، في النهاية ، لم يقبل البرلمان اللبناني باعتماد مشروع القانون المتعلق بإدارة النفايات الذي يخص مجتمعات إقليمية لبنانية .كذلك قد لا تتوافق بالضرورة اللامركزية مع الحكم المحلي المرتكز على المشاركة .و من الضروري الاعتراف، في المغرب والشرق الأوسط إن الحياة السياسية المحلية لا تتجاوز، سوى في حالات نادرة ، الإطار الانتخابي، في هذه الحالة، قلما يقترن المحيط الترابطي بالتحضير للمشاريع الحضرية أو الإقليمية الكبيرة.[3]

من جهة أخرى، يواجه الابتكار المؤسساتي وتطوير مقاربات متعددة في مجال التنمية المستدامة قيودا داخلية. لاسيما بسبب عجز على تعبئة العناصر الفاعلة في العملية المحلية، وهكذا غالبا ما نلاحظ التعبئة الضعيفة والحماس الضئيل لعدد من المنتخبين وموظفي البلديات في المشاركة في عملية

---

[1] Ibid. p10

[2] اسلي سويل,من الشراكة الأورو– متوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط»ترجمات إستراتيجية (46), المركز العربي للدراسات الإستراتيجية , 2011, ص82

[3] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p11

إدارة منسقة،و بسبب الممارسات الموروثة وقلة التزام الأحزاب السياسية في عمليات مماثلة لجدول الأعمال المحلي 21. لذلك غالبا ما تكون جهود التوعية المباشرة وشبه الفردية ضرورية، في حين يستعمل التدريب لتعزيز قدرات المنتخبين،و يساهم في رفع هذا الحاجز بشكل أسهل. فضلا عن ذلك، تواجه العمليات المبتكرة في أغلب الأوقات نقصا في دعم خدماتها و تنفيذ إجراءات إختبارية.

كما تقع هذه العمليات ضحية التنظيم التوجيهي الضعيف والخبرات والمهارات المتواضعة لمكونات المجتمع المدني التي تشارك فيها. بهذا، نلاحظ عدم وجود مساواة بين المناطق في ما يتعلق بقدراتها على الاشتراك في هذه العمليات. من جهة أخرى، مازال يحتاج اشتراك القطاع الخاص إلى التطوير في تعريف العمليات المبتكرة وتنفيذها .

لعل بروز مقاربة إقليمية للتنمية ، في شمال منطقة بحر المتوسط كما في جنوبها لا يزال هشا. نحن نشهد بالفعل تطورا لتوسع المبادرات والعمليات المبتكرة ، لكن تبقى هذه الإجراءات عمليات منعزلة، وحاملي هذه الإجراءات يفتقرون بشدة إلى الرؤية والتقدير المؤسساتي.[1]

ونادرا ما يترافق التأثير المستدام والفعال للعناصر الفاعلة الإقليمية في عمليات التنمية مع تغييرات مستدامة لآليات القرار والعمل التقليدي للحكومات. وينص الميثاق الجماعي المغربي على أن " الجماعة تقوم بكل أعمال المحاذاة من اجل تعبئة المواطن وتطوير الضمير الجماعي بما يخدم المصلحة المحلية" .لكن هذا الاعتراف القانوني بالعناصر الفاعلة في المجتمع المدني وتأثيرها على عمليات اتخاذ القرارات المحلية وبالأحرى الوطنية يبقى بلا مواز في جنوب منطقة البحر المتوسط. يشكل عدم الاعتراف الدستوري أو القانوني هذا عائقا مهما أمام ازدياد قوة العناصر الفاعلة الإقليمية وعمليات التنمية متعددة المستويات التي ما زالت تعاني من نقص في الإمكانيات البشرية والمالية بالإضافة إلى نقص في الخبرة التقنية.[2]

قام بالتعرف على مشكلة"عدم الاعتراف وقلة الإمكانيات" عدد من العناصر اللامركزية الفاعلة في التعاون, والتي أطلقت في منطقة المتوسط برامج مواكبة ودعم العناصرالإقليمية في مشروع دعم اللامركزية بالمغرب(PAD) الذي أطلقتة وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، وبرنامج GOLD الذي أطلقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). أضف إلى ذلك ، تعترف برامج التعاون

---

[1] المفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية ، "السياسة: ما هي سياسة الجوار الأوروبية"، موقع المفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/world/ENP/policy_en.htm

[2] Ibid. p12

الأوروبي في منطقة البحر المتوسط (الشراكة، الجوار) بشكل متزايد بالعناصر الفاعلة المحلية والإقليمية ، وتميل إلى تخصيصها بموارد معينة (مراجعة القسم التالي). وبهذه الطريقة، تمنح هذه البرامج المختلفة عملية« إقليمية السياسات العامة» اعترافا دوليا. وغالبا ما تستفيد في الإطار العناصر الفاعلة المحلية والإقليمية المشتركة في عمليات مبتكرة في جنوب منطقة المتوسط وشرقها من مواكبة تقنية وتدريبات تساهم في زيادة قدراتها وجودة مشاريعها. غير أن التأثير الفعال لهذه البرامج يبقى في أغلب الأوقات صعب التقدير[1]. وتكون في معظم الأحيان هذه الآليات محدودة بسبب قلة مشاركة السلطات الوطنية التي تعتبرها مبادرات غريبة عن إستراتيجيتها, وهكذا قامت السلطات " بتجميد" برنامج GOLD في تونس بعد نهاية مرحلته الأولى.[2]

3.نحو دور جديد تلعبه السلطات المحلية والإقليمية في المشروع المتوسطي

3 -أ السلطات المحلية والإقليمية في المشروع المتوسطي

وقعت المدن والمناطق التي اجتمعت في مؤتمر "قمة برشلونة+10" في نوفمبر 2005 على إعلان مشترك، تؤكد فيه على أن "السلطات المحلية والإقليمية تلعب دورا أساسيا في الشراكة الأورو متوسطية ومن واجبها المشاركة في تحديد توجهاتها الإستراتيجية في المستقبل". يسلط هذا الإعلان الضوء على عملية تعزيز صلاحيات السلطات المحلية والإقليمية في حوكمة عملية التعاون والتنمية في منطقة المتوسط.

غير أن تعزيز صلاحيات العناصر الإقليمية الفاعلة في عملية التعاون الأورو متوسطي ليس بسابقة، فقد أصبحت بالفعل السلطات المحلية والإقليمية شريكة للحكومات والمؤسسات التي تخرج عن نطاق الولاية على مدار عملية طويلة أطلقت إثر اتفاقيات برشلونة في العام 1995والتي استؤنفت في المؤتمر الأورو متوسطي لوزراء الخارجية في عام 1999. وقد تم التأكيد في مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية الذي انعقد في برشلونة في شهر نوفمبر من العام 2005 ضمن إطار اجتماع رؤساء الدول والحكومات, إثر البرنامج الأوروبي لدعم برامج التعاون اللامركزي في المراكز الحضرية المتوسطة (1992–1993) Med Urbs، على نشأت "ثقافة الشبكات" عبر المتوسط للمجتمعات المحلية , شبكة المدن المتوسطة MedCités ,وشبكة مدن يوروميد Euromed

---

[1] مايكل اميرسون وجورجينا نوتشيفا،" من عملية برشلونة إلى سياسة الجوار، التقييمات والقضايا المفتوحة"، CEPS Working Document ، رقم 220، آذار 2005، صفحة4.

[2] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p12

(ومجموعة يوروميد في شبكة المدن الأوروبية Eurocités), والقوس اللاتيني الذي يجمع هيئات على مستوى المحافظات ولجنة البلدان المتوسطية التابعة لمؤتمر المناطق الحافة في أوروبا (CRPM) ,الشبكة الأوروبية للمجتمعات المحلية من أجل السلام في الشرق الأوسط (COEPPO) , و اللجنة الدائمة من أجل الشراكة الأورو متوسطية (COPPEM) هي أمثلة عن شبكات عدة تتعاون مع شبكات ناشئة عن المجتمع المدني والجامعات ومبادرات القطاع الخاص. [1]

اللجنة المتوسطية للمدن والحكومات المحلية المتحدة

*-تشكل اللجنة الأقاليمية"المتوسطية" لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) المنصة المؤسسية الأولى للتلاقي، وهي مشتركة بين كل المجتمعات المحلية التابعة للبلدان المتوسطية، وبين شبكاتها ومنظماتها, من شأنها تعزيز الحكم الذاتي المحلي والتعاون اللامركزي والحوار بين المؤسسات الوطنية والأوروبية والدولية .

فمن خلال تشجيع التبادل بين كل الأطراف والأعضاء، فهي تعتبر نقطة تلاقي للإستراتيجيات والفرص وأداة لتسهيل الحوار بين عدة شبكات على أساس احترامها وتنمية مجالات اختصاصها.

فهي مكيفة لتقوم بعمل تعزيزي من شأنه إظهار المجتمعات المحلية كعناصر فاعلة في العلاقات الدولية, بشكل يسمح لها بمشاطرة مسؤولية دفع العلاقات المتوسطية مع الدول والإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية. فبذلك تكون ناقلة للأهداف السياسية التي تضعها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ومساهمة في تحديد السياسة في البلدان المتوسطية.

أقر منتدى يوروميد للمدن في العام 2005 مبدأ إنشاء منتدى دائم للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة المتوسط وقد كلفت اللجنة المتوسطية التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بمهام تنظيمه. عقدت الدورة الأولى منه في مرسيليا بتاريخ 22 و23 يونيو من العام 2008.

تقنيا، يتمحور الهدف الأساسي للجنة المتوسطية التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة CGLU حول إنشاء "مركز للموارد"، على مستوى منطقة المتوسط والمشاريع والإجراءات والآليات المتعلقة بالمجتمعات الإقليمية.

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p13

تتمتع بنظام رئاسي ثلاثي الأطراف يضمن تمثيل أوروبا والمغرب والشرق الأوسط، وشكلت أمانة تقنية اتخذت مرسيليا مقرا لها يؤيدها إقليم بروفانس-الألب-الكوت دازور ومدينة مرسيليا وتدعمها المدن الفرنسية المتحدة.[1]

أكدت المجتمعات المحلية والإقليمية هذا الالتزام أيضا من خلال اللقاءات الدولية التي عقدتها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة واللجنة المتوسطية على وجه الخصوص, و المواقف الأخيرة التي سجلتها مناطق الإتحاد الأوروبي العالمي لرابطة المناطق (FORGAR) خير برهان على دعم التعاون الأورو متوسطي.

غير أنه وحتى الآن اعتمدت كل من أوروبا والدول التي تقع على ضفاف المتوسط على السلطات المحلية والإقليمية بشكل ضعيف لتوجيه السياسة في المتوسط ،و دعيت هذه الأخيرة لتأكيد دعمها لسياسات لم تتم استشارتها بشأنها، وفي أسوئها الهجرة. لكن الأهم أنه تركز دور المؤسسات المحلية والإقليمية التفاعلي أساسا على تحضير السياسات الأوروبية التي لطالما لم يرتبط اسمها بها.[2]

***-المنتدى الثاني للسلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط**

دعا ممثلو عدد من السلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط إلى تحسين مشاركة وانخراط السلطات المحلية والإقليمية في السياسات المعتمدة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط, معربة عن استعدادها للتعاون مع الدول والمؤسسات الإقليمية في تنفيذ مخططات التنمية المحلية والإقليمية. وصادق ممثلو حوالي ستين مدينة من نحو 30 بلدا بحوض المتوسط, في ختام المنتدى الثاني للسلطات المحلية والإقليمية لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي نظم بمدينة برشلونة[3] (شمال شرق إسبانيا)02 /05/2010, على تصريح دعوا فيه اللجنة الأوروبية والبرلمان الاوروبي ومجلس أوروبا إلى "تعزيز الشراكة الاورومتوسطية".

وأعرب ممثلو السلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط عن ارتياحهم لاحداث الاتحاد من أجل المتوسط, معبرين عن أملهم في أن تمكن القمم المقبلة للاتحاد من أجل المتوسط, من إعطاء "الدفع الضروري من أجل التقدم بشكل حاسم نحو التحام اجتماعي وإقليمي أقوى بين الضفتين".ومن جهة أخرى أعربوا عن قلقهم إزاء إسقاط البحر الأبيض المتوسط من قائمة أولويات

---

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p14

[2] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p15

[3]- انظر الملحق رقم1

السياسة الأوروبية, مطالبين باحترام مستقبل سياسة الجوار, سواء على مستوى الاندماج أو الشراكة المالية والتوازن بين شرق أوروبا وجنوبها, مع إمكانية اقتراح شراكة معززة للشركاء من بلدان المتوسط مع الاتحاد الاوروبي.[1]

وأكد المشاركون في المنتدى الثاني للسلطات المحلية والجهوية بحوض البحر الأبيض المتوسط, استعدادهم للمساهمة في رسم استراتيجية جديدة ومتكاملة من أجل المتوسط, تكون قادرة على استثمار المبادرة السياسية للاتحاد من أجل المتوسط.

وحسب السلطات المحلية والإقليمية بالبحر الأبيض المتوسط, فإن المشاريع التي أسند إليها الاتحاد من أجل المتوسط الاولوية (تلوث البحر الأبيض المتوسط والطرق السيارة البحرية والبرية والوقاية المدنية والطاقات البديلة والتعليم العالي والابحاث وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة), توفر إمكانيات عديدة لمشاركة السلطات المحلية والإقليمية من أجل تحقيق النتائج المبتغاة.[2]

وفي هذا الإطار طالبوا بإشراك الحكومات المحلية والإقليمية بشكل نشيط في التحضير للاجتماع الوزاري بشأن التنمية الحضرية المستديمة, وفي الاجتماعات الوزارية الاورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط بصفة مراقب, وفي آليات التعاون وتعبئة المشاريع في المتوسط بشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط, والدول المشاركة والاطراف المانحة. كما حرص ممثلو السلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط على أن "تتبوأ السلطات المحلية والإقليمية, المكانة التي تستحقها في المفاوضات بشأن مستقبل سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي, التي ستمثل الإطار الخاص بالسياسة والميزانية للعلاقات الأورومتوسطية في الفترة ما بين 2014 و2020".وطلب أعضاء السلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط, الاتحاد الاوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط, أن تدمج الشراكة الاورومتوسطية وسياسة الجوار, إجراءات دعم ومرافقة السياسات الوطنية اللامركزية, سواء على صعيد المضمون أو الميزانية, مذكرين في هذا الصدد بأن الاندماج والتنمية يتطلبان حوكمة على كافة المستويات. كما طالبوا الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي, بنقل الاستنتاجات الختامية للمنتدى الثاني للسلطات المحلية والإقليمية إلى

---

[1]-زابريس,السلطات المحلية والإقليمية بدول المتوسط تطالب بإشراكها في السياسات المعتمدة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط*http://www.maghress.com/zapress/4150* 2010 - 05 - 04 .

[2]Op.cit, Jean-Claude Tourier, p 27

رؤساء الدول والحكومات ورؤساء المؤسسات الأوروبية, الذين سيجتمعون بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة.

وشكل المنتدى الثاني للسلطات المحلية والإقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط, الذي نظم في إطار الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي, فرصة للمشاركين للاطلاع على الأفاق التي ستوفرها قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد من أجل المتوسط. ومثل المغرب في هذا المنتدى الاورومتوسطي الثاني, وفد هام ضم ممثلين عن الجماعات المحلية من بينهم العديد من العمد ورؤساء ومستشاري المجالس البلدية. ورحب المتدخلون خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى الثاني للسلطات المحلية والإقليمية لحوض البحر الأبيض المتوسط بعقد هذا اللقاء في برشلونة مقر الأمانة الدائمة للاتحاد من أجل المتوسط, مؤكدين أن المنتدى يشكل أرضية هامة لتعزيز التعاون والشراكة الاورومتوسطية. ويشكل منتدى السلطات المحلية والجهوية بحوض البحر الأبيض المتوسط فضاء للحوار يتوخى العمل من أجل دعم التعاون في مجال التنمية في حوض المتوسط وتشجيع المشاركة في بناء منطقة متوسطية أكثر توازنا وازدهارا[1]. وقد نظم منتدى السلطات المحلية والجهوية بحوض البحر الأبيض المتوسط من قبل اللجنة المتوسطية للمدن والحكومات المحلية المتحدة, بشراكة مع عمدية مدينة برشلونة والحكومة المستقلة لكاطالونيا وشبكات الجماعات المحلية النشيطة في المنطقة الاورومتوسطية. وكان المنتدى الأول للسلطات المحلية والجهوية بحوض البحر الأبيض المتوسط قد عقد في مدينة مرسيليا في يونيو 2008 عشية تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط.

3-ب-مرحلة جديدة للعمل الجماعي الخاص بالسلطات المحلية والإقليمية في منطقة المتوسط.

أصبح اليوم من الواضح جدا أن للسلطات المحلية والإقليمية دورا استراتيجيا تلعبه في مواجهة تشتت الحكومة بما يتعلق بمسائل منطقة المتوسط مهما تعددت طبيعة الأنظمة المؤسساتية وتنوعت في الحاضر. كونها أقل عرضة من الدول المفروض عليها قيود دبلوماسية دولية والأقرب من الخيوط الاقتصادية والاجتماعية التي تنسج لدفع التعاون لتحقيق الفوائد المتبادلة، فلديها القدرة على تحمل

[1]Op.cit, Jean-Claude Tourier, p 28

المسؤوليات الأكبر المتعلقة بمسائل منطقة المتوسط. كما لديها القدرة على المساهمة في النمو على المستوى الإقليمي مستعينة بصلاحياتها.[1]

بناءا على ذلك، تستوجب فعالية دور السلطات المحلية والإقليمية على النطاق الواسع حصد تعاون كل الأطراف. تعاون يتسم بالشفافية في خضم الرهانات السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية المطروحة في منطقة حوض المتوسط والذي من شأنه صون تعددية الهوايات التي تميز هذه المنطقة.

لتأدية هذا الدور, يمكن للمرحلة الجديدة للعمل الجماعي الخاص بالسلطات المحلية والإقليمية في منطقة المتوسط التركيز على :

- من جهة، على تشريعات تعاون لامركزي ومتعدد الأطراف مازال حديثا ويفتقر للتنسيق غير أن فوائده فعلية ولم يستفد من كافة إمكاناته بعد؛
- من جهة أخرى، على توجيهات السياسة الأوروبية الجديدة التي تطمح إلى إشراك السلطات المحلية والإقليمية بمسائل المنطقة المتوسطية بصورة أكبر؛
- أخيرا، على الاستفادة أكثر فأكثر من المؤسسات المتعددة الأطراف لتحقيق تعاون معمق مع السلطات المحلية لتحديد دورها في عملية التنمية و توجيها.[2]

- تعددية في أنماط التعاون :

يحافظ عدد من المدن والأقاليم الواقعة على ضفتي المتوسط على علاقات الصداقة والتعاون القديمة من خلال الشراكات التي عززت على مر السنين.

وقد تطورت العلاقات التي تجمع العناصر الإقليمية المتوسطية الفعالة مع تطور أدوات «العلاقات الدولية» التي تجمع السلطات المحلية والإقليمية التي عرفت بدورها تطورات منذ الخمسينات. في بادئ الأمر، نشأ التعاون في المدن التي حثتها إرادتها إلى تعميق علاقات الصداقة مع سكان المدن الألمانية، وبعدها خلال فترة الحرب الباردة مع سكان بلدان أوروبا الغربية. وقد تسجلت نشاطات التوأمة في أوروبا أولا، التي اندرجت أساسا في إطار التبادل الثقافي. في السبعينات، تغيرت طبيعة نشاطات التوأمة حين انضمت مدن إلى حركات تدعو للتضامن مع قضايا البلدان الساحلية على وجه الخصوص.

---

[1] أنظر, Frank Schimmelfenning and Sandra Lavenex، "العلاقات مع أوروبا الموسعة" JCMS، مجلد 45، التقرير السنوي2007 ، صفحة 157-160.

[2] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p14

يعتبر التعاون اللامركزي نموذجا بديلا أقل رسمية على الصعيد المؤسساتي، وأقل بيروقراطية على المستوى الإداري وأقل تكلفة من ناحية الموازنة مقارنة مع أشكال التعاون التقليدية. وبالمقابل مع المبادرات الحكومية، فهو يطرح إيجابية إضافية من شأنها تشجيع المجتمعات المحلية. فهو يجسد ترابط مجتمع إقليمي واحد أو أكثر ومناطق وأقسام ومدن مع تجمع واحد أو أكثر أو سلطة محلية خارجية واحدة أو أكثر بصورة متفق عليها لتحقيق هدف مشترك. لا يتميز التعاون اللامركزي بعدد العناصر الفعالة المتنوعة فحسب بل بالعلاقات المنسقة والمتكاملة التي تجمع بين عناصره الفعالة على حد سواء.[1] من الممكن أن تتخذ أعمال التعاون أشكال عدة (نشاطات التوأمة, العمل ضمن شبكات المدن, برامج ومشاريع التنمية وتأمين الدعم التقني, العمل بالشؤون الإنسانية ,والإدارة المشتركة للموارد والخدمات). تمس هذه الأعمال المجتمعات والسلطات الإقليمية من كافة المناطق الجغرافية بكافة أوجهها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

فيظهر بذلك التعاون اللامركزي كمقارنة مختلفة وتكاملية من أنماط التعاون التقليدية. لهذا السبب، فهو مدعو إلى لعب دور متنامي في تعبئة المجتمع والتنمية المحلية والتطور الديمقراطي لمجتمعات الشمال والجنوب على حد سواء.[3]

-علاقات تعاون مجزأة ومفترقة التنسيق :

بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول المشترك للسلطات المحلية والإقليمية الذي نظمته برشلونة بتاريخ 25و26 نوفمبر من العام 2005 ضمن إطار المؤتمر الأورو متوسطي احتفاء بمرور 10سنوات على إعلان برشلونة، تم وضع أول تقييم للتعاون اللامركزي في المتوسط.[4]

بعد مرور ثلاث سنوات، بقيت الاستنتاجات الأساسية لهذا التقييم متطابقة. تشتت نشاطاتها وتجزئتها يؤدي إلى الافتقار للاتساق وتبديد الإمكانيات المالية والبشرية, يعيق الاستفادة من علاقات التعاون.[5]

3-ج-حدود التعاون اللامركزي في منطقة المتوسط :

---

[1] Ibid. p15

[2] مايكل اميرسون وجورجينا نوتشيفا، "من عملية برشلونة إلى سياسة الجوار، التقييمات والقضايا المفتوحة" CEPS Working Document، رقم 220، آذار 2005، صفحة 7-9.

[3] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p16

[4] Ibid. p17

[5] – المدن المتوسطة بعد 10 سنوات من إعلان برشلونة، Aguntament de Barcelona، برشلونة بتاريخ 25و26 نوفمبر 2005.

يقوم التعاون اللامركزي في منطقة المتوسط بصورة شبه محصورة على الأعمال التي تنفذها المدن الأوروبية تلبية لمطالب شركائها في الجنوب. كانت هذه المطالب متعددة ومتنوعة إلى أقصى الحدود. لبت المدن الأوروبية هذه المطالب بصورة مطابقة نوعا لمقتضى الحال إجمالا عبر إرسال خبراء أومن خلال تأمين الدعم اللوجستيي عن بعد. وقد ساهم هذا النوع في تخفيف وضوح الرسالة وبتغذية الالتباس لدى الجماعات المعنية في الشمال على حد سواء.[1]

من ناحية المحتوى، فقد ترجمت هذه الإجراءات إجمالا بعمليات تبادل المعرفة المكثفة ولكن لم تتجاوز هذه المستوى النظري. بالمنطق نفسه، من الممكن التأكيد على أن هذه الإجراءات لطالما افتقرت إلى الحس العلمي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. وبهدف تلبية الطلبات المتنوعة جدا اكتسبت المدن الشمالية حس التنظيم. أصبحت الآن أكثر انتقائية في استجاباتها وتركز على عدد من المجالات معتمدة على عناصر تشغيلية ذات خبرة. كما تسعى إلى إدراج التعاون ضمن إطار الاتفاقات حيث تحدد توقعات والتزامات كل من الأطراف. كما يبرز عدد من علاقات التعاون مع البلدان المتوسطية من شبكات المدن في مجال المياه وهو خير مثال داعم لوجهة النظر هذه.مازالت شبكات قديمة بين خبراء وفاعلين في مجال المياه موجودة حتى الآن، كانت قد سمحت بتبادل الخبرات وتسريع عمليات التطور والإصلاح. يشهد بزوغ تطور مماثل في مجال النفايات والمواصلات العامة. وتعتبر Medcités خير مثال عن شبكة تعمل بنجاح منذ العام 1991 في مجال التحضير البيئي والتنمية المستدامة... ومثال آخر يصور التجربة التي جمعت البنك الدولي والأعضاء في ميثاق التحالف(برشلونة ومرسيليا وجين وليون) والتي اتسعت اليوم لتشمل بوردو وسيفيل.

من هنا يمكننا القول أن الشراكة بين المدن لم تقم باستنفاذ إمكانياتها بالكامل، وأن سير عملها ومعقد على مستوى السياسة والإدارات و يتطلب كثيرا من ناحية الوقت والموارد البشرية ، ومعارض لمبدأ الالتزام بميزانية محددة والمخاطرة من جهة تحقيق النتائج المرجوة. مع ذلك هناك مسعى فعلي لأن هذه الشراكة التي وظيفتها التعليم الجماعي, تبقى على وجه الخصوص مجالا لتأكيد الحكم الذاتي للمدن بامتياز.

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p17

إن الرغبة في إزالة الحواجز عن تقديم المساعدات وتوضيح الإجراءات على أرض الواقع من أجل التوفيق بين الاحتياجات والموارد و بهدف ربح الكفاءة، قامت مثلا بحثّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء برامج آرت غولد.[1]

3- د- سياق متوسطي جديد :

1-إعادة تعريف السياسات بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط :

تشهد حاليا سياسات البحر الأبيض المتوسط الكبيرة تلك مرحلة انتقالية وإعادة إعمار وعدم اليقين من التعايش مع مجموعة متنوعة من العمليات والأدوات:

الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ سياسات الجوار الأوروبية؛ مبادرة "الإتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" في إطار عملية برشلونة.

وتضاف لهذه المشاريع الكبرى في منطقة البحر المتوسط عدد وافر من البرامج والمبادرات الدولية الرامية إلى الحوار والمصالحة بين الشمال والجنوب: حوار 5+5، والخطة الزرقاء لشؤون البيئة، وحوار "منظمة حلف شمال الأطلسي" حول المتوسط، ومبادرة الشركاء البحر الأبيض المتوسط من منظمة الأمن والتعاون. وتعدد جبهات الحوار هذه تطابق المصالح الجغرافية السياسية، والأمن والطاقة من جهة أوروبا.[2]

لن نعود إلى النتائج المتفاوتة التي صدرت عن عملية برشلونة والتي لا تعبر فقط عن ضعف صكوك التمويل المستخدمة، وإنما أيضا عن استمرار المنطق الوطني داخل أوروبا فيما يخص السياسة الخارجية. برهنت مبادرة "الإتحاد من أجل المتوسط" عن جدارة في إعادة إثارة اهتمام الأوروبيين للجنوب. صمم هذا المشروع في الأصل منفصلا عن الإتحاد الأوروبي، غير أنه أصبح تحت طلب من شركاء فرنسا، أحد عناصر الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي أخذ شكل تعزيز التعاون على النحو المتفق عليه في معاهدة نيس. ينبغي إنشاء تركيبة سياسية ذات أمانة دائمة. ستؤدي المبادرة إلى إطلاق "مشاريع ملموسة" بالفعل إلى حد كبير في الميادين التي تشملها سياسة الجوار الأوروبية، ورغم أنهم أوسع كفاءة في المجالات التي تشملها هذه المشاريع المستقبلية[3]، إلا إن دور السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحديد مجالات العمل والمشاريع المقرر تنفيذها لاتزال

---

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p18

[2] اسلي سويل,من الشراكة الأورو- متوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط»ترجمات إستراتيجية (46), المركز العربي للدراسات الإستراتيجية , 2011,

[3] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p18

تحتاج إلى توضيح[1] . ومن منظار ديمقراطية حديثة، يجدر بممثلي بلدان البحر الأبيض المتوسط أن يحرصوا على أن يتم إشراكهم والاعتراف بهم قبل تنفيذ المشاريع، كونهم الشركاء في مشروع البحر الأبيض المتوسط برمته.

فإن الاهتمام المتزايد الذي أبدته أوروبا تجاه البحر المتوسط سوف يؤدي إلى إعادة انطلاق السياسة الأوروبية المتوسطية لأوروبا التي ستشهد في السنوات القادمة تطورات مهمة في سياق سياسة الجوار. وتظهر تدريجيا فكرة أن موقف أوروبا في عالم يزداد عولمة يتوقف على تنظيم المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا إلى أبعد حدودها الحالية وتشمل حوالي الخمسين بلدا متمحورين حول ثلاثة بحار هي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، وبحر البلطيق. هذا المكان المتكامل الذي يضم ما يقارب 800 مليون شخصا ليس وهميا بل هو حاليا في خضم تطوره.[2]

هذه الرؤية لأوروبا تتطلب تحولا عميقا في السياسات الأوروبية التي لم تعد مضطرة إلى التوقف عند حدود أوروبا، ولكن يمكنها أن تكون مقدمة بالجدة نفسها للبلدان المجاورة مقابل رفع مستوى موحد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . ومن هنا، يمكننا التخيل أن السياسات الهيكلية التي استفادت منها البلدان التي انضمت يمكن توسيع نطاقها لتشمل البلدان المجاورة. وقد يكون الوضع مماثلا فيما يخص السياسات الأوروبية الأخرى مثل السياسة الزراعية والسياسة البحثية أو النقل. قد قيم بالتفكير في هذا الصدد على المستوى الأوربي، ويمكن لها أن تؤدي إلى منظار مالي جديد للفترة التي تتراوح من عام 2014 حتى العام 2020.

ومن هذا المنظور، من الواضح أن منطقة البحر الأبيض المتوسط موجودة في خط الجبهة. النجاح في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعني إعطاء الإمكانيات للنجاح في مجالات أخرى في المناطق المجاورة.إن تطبيق سياسة من نوع "الصناديق الهيكلية" مكيفة وفقا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ستمر ضرورة في سياق إقليمي هام سيحصل من خلالها التعاون بين الكيانات الإقليمية من الجانبين و من شأنه أن يتخذ بعدا مختلفا تماما.[3]

ومن هذا المنظار يجب علينا أن نفهم أن الإطلاق في العام 2007 كجزء من أداة الجوار والشراكة الأوروبية و كعنصر من التعاون عبر الحدود لتمويل البرامج المشتركة بين الجهات الفاعلة

[1]Ibid, p19

[2]العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية،" مؤتمرات وزراء خارجية الأوروبية المتوسطية"، موقع المفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/conf/index.htm

[3]Op.cit, Jean-Claude Tourier, p20

الإقليمية بين المناطق الواقعة على الحدود مع الجانبين. لأول مرة من خلال هذا البرنامج، فإن أهداف التماسك الداخلي والسياسة الخارجية مع البلدان الواقعة في الجوار موجهة في وقت واحد. وبالتالي، فإن هذا البرنامج له طابع مزدوج لمعالجة كل من السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وأهداف التماسك الداخلي. وهذا يعني أنه يهدف إلى "دعم التعاون عبر الحدود لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الحدودية والتنمية الإقليمية المتكاملة للإتحاد في سياق التعاون والتكامل التدريجي بين الأقاليم المشاركة في البرنامج".[1]

مع 180 مليون يورو، يمثل برنامج سياسة الجوار هذا تطورا كبيرا من حيث الشراكة إذ يؤمّن مكانة بارزة للجهات الإقليمية وللتعاون اللامركزي. ولهذا السبب، يشكل البعد الإقليمي عنصرا أساسيا من عناصر الشراكة. أما الأجهزة الجديدة، المستلهمة من طريقة الصناديق الهيكلية، فتمهّد الطريق التعميق العلاقات بين السلطات المحلية في كلا الجانبين.

2-زيادة اهتمام الوكالات المتعددة الأطراف :

إن الوكالات المتعددة الأطراف، ولاسيما الأمم المتحدة وتلك المنبثقة عن معاهدة بريتون–وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قد أظهرت في السنوات الأخيرة زيادة استعدادها للتعاون مع السلطات المحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لبدء وتنفيذ إجراءات التنمية. وهذه الرغبة هي علامة من قبل هذه المؤسسات لاعتراف ثلاثي الأبعاد:

- الاعتراف بمهارات السلطات المحلية بقدرتها على التدخل بشكل فعال على نطاق واسع من المشاكل العملية التي هي من القضايا الأساسية المثارة من جانب البلدان النامية،
- الاعتراف أيضا بالتقارب الثقافي مع جيرانها في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط مما يؤدي إلى توسيع نطاق العضوية للسكان المعنيين،
- الاعتراف أخيرا بدور التعاون اللامركزي في التعلم من الحكم الذاتي المحلي.

وتشكل هذه المطابقة فرصة حقيقية للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكنها إيجاد وسيلة لزيادة الكفاءة في التمثيل البياني, وبالتالي المزيد من النفوذ مع المنظمات الدولية

[1]– مقتبس عن البرنامج التشغيلي: التعاون عبر الحدود في إطار الأداة الأوروبية للجوار والشراكة–الحوض البحري المتوسطي.

المعنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أنها يمكن أن تساعد في زيادة فعالية التعاون اللامركزي في مواءمة ممارستها على معايير عالمية.[1]

3-ما وراء التعاون اللامركزي: ارتفاع الإقليم بقوة في العمليات العبر حدودية.

وتطوّر منذ التسعينات شكل آخر من العمل تتبعه السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبموجب هذا البرنامج الإقليمي أنشئت بمبادرة من الجنة الأوروبية. وكان الهدف الأول تحييد الحدود في أوروبا، عبر تعزيز التعاون الإقليمي على مستوى الدولة، وغيرها من القطاعين العام والخاص.

وبعد برنامج التعاون الإقليمي الأول، أتى برنامج إنتيريغ الثاني ج ، بعنوان "غرب البحر الأبيض المتوسط وجبال الألب اللاتينية"، خلال فترة 1997-1999، مع 15 مليون يورو فقط من غيدير، والبرنامج الإقليمي الثالث ب"البحر الأبيض المتوسط الغربي–''2000–2006''" كان أبعد من الطموحات. في المجموع، أكثر من 130 مشروعا قد خطط له على مدى فترة 2001–2007. قامت باستلامها في غالبيتها السلطات الإقليمية والمحلية التي استطاعت للمرة الأولى الدخول في حوار عميق حول الأبعاد المتعددة للسياسة الإقليمية المتعلقة بالتحديات العالمية التي طرحت في منطقة البحر الأبيض المتوسط[2]. وبدأ تنفيذ برنامج جديد(ميد) خلال الفترة 2007–2013 [3]بمزيد من الموارد والتركيز على القضايا الرئيسية ذات القدرة التنافسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن المؤكد من حيث الطموحات لبدء البرمجة لهيكلة المنطقة حول المسائل الإستراتيجية الرئيسية، أن النتائج قد تبدو ضئيلة. فالأنشطة التي تم الإطلاع بها هي في الواقع بسبب ندرة الموارد الغير المادية. ومع ذلك قد ساعدت بعض المشاريع التي أجريت خلال البرنامج على بدء التعاون الحقيقي في المجالات الإستراتيجية التي من دونها يمكن أن تظهر الكثير من الصعوبات. وقد ساعدت أيضا كل هذه التفاعلات، السلطات المحلية والإقليمية المعنية للتعرف على بعضها البعض، وتبادل الخبرات على أرض الواقع ، وتجربة سبل جديدة للتعاون.[4]

---

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p20

[2] Ibid, p21

[3] وثيقة الشراكة والجوار الأوروبية (ENPI) ورقة الإستراتيجية الإقليمية (2007 – 2013) البرنامج الإقليمي الإرشادي (2007-2010) للشراكة الأوروبية المتوسطية، صفحة3.

[4] أنظر_ http://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/press_corner/all_news/news/2010/20100907_ar.htm

و النتيجة تجاوزت هذا بكثير. فبالفعل لأول مرة تكون قامت هذه البلدان باستيعاب قدرتها على الاستثمار معا بدءا من قدرة كل منها الخاصة فيما يتعلق بجميع القضايا الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط ونفوذ التعاون الإقليمي بالنسبة لسائر الصكوك أو المجتمع الوطني القائم. هذه الحركة معروفة لزيادتها في خلال المرحلة القادمة من البرمجة التي سيتم فيها إطلاق مشاريع ذات الطابع الإستراتيجي مع تأثير قوي لتنظيم المنطقة.[1]

3 -ج- لوضع إستراتيجية تعاون ترتكز على الأقاليم.

يبدو أن إستراتيجية السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تقوم على ثلاثة أهداف: تثبيت **الأقاليم** في قلب القرارات التي تؤخذ في حق البحر الأبيض المتوسط، والترويج للسياسات الإقليمية، وتعزيز اللامركزية وتنمية القدرات المحلية.

1-تحديد الأقاليم والممثلين الإقليميين في قلب مشروع البحر الأبيض المتوسط.

الهدف الاستراتيجي الأول هو تحديد منطقة البحر الأبيض المتوسط والأقاليم وانشغالاتها في قلب عملية صنع القرار بشأن مستقبل المنطقة.

فتصبح دعوة الجهات الفاعلة الإقليمية محاورا يستمع إليها، وذات مصداقية في نظر السلطات الوطنية، ومؤسسات الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بشأن القضايا المشتركة بين الأقاليم حتى عندما لا تكون رسميا في ميدان اختصاصها. ومن ثم الشروع في عملية الحوار بين السلطات المحلية والإقليمية في دول البحر الأبيض المتوسط مع بلدان الشمال والجنوب، والإتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية لهذا الغرض.

2-تعزيز السياسات الإقليمية.

ظهور الممثلين الإقليميين كجزء من العمليات السياسية الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط هو الهدف الإستراتيجي الثاني لتعزيز السياسات الإقليمية , كونها من مكونات التنمية في الاتجاهات الجديدة التي تظهر للشراكة الأوروبية المتوسطية و أيضا في سياسة الجوار أو في مستقبل لإتحاد منطقة البحر الأبيض المتوسط. [2] ويتمثل التحدي هنا في مرافقة ديناميكية ناشئة على مستوى الأقاليم، حسب الاقتضاء وردّا على أسئلة من البحر الأبيض المتوسط وبناء مجتمع تضامني.*

---

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p20

[2] Op.cit, Jean-Claude Tourier. p21

ومن ثم يصبح من الواضح أنه جنبا إلى جنب مع سياسات التعاون التقليدية المتوجهة نحو الدول، العديد من المناطق الحضرية والسياسات الإقليمية تكون ذات صلة لتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقضايا البيئية التي تؤثر اليوم في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. في هذا النهج الجديد، يكون دور التعاون بين السلطات المحلية في كلا الجانبين بعدا أساسيا للشراكة بين أوروبا وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

3-تعزيز مهارات وقدرات السلطات المحلية والإقليمية.

إن تعزيز وسيلة نهج إقليمي للتنمية تتضمن بناء على الفواعل الإقليمية في مجال التنمية المستدامة على مختلف المستويات التي تعمل فيها: المجتمعي، بين المقاطعات والأقاليم.

لا يمكننا الحديث عن التنمية الإقليمية من دون تعزيز مهارات وقدرات السلطات المحلية والإقليمية. كما أشير إلى ذلك في الجزء الثاني من هذه الوثيقة، أن شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط في حاجة ماسة إلى الموارد البشرية والتقنية والمالية وإنما أيضا انتعاش لهذه الموارد عن طريق بناء القدرات. وفي موازاة ذلك ثمة حاجة قوية لتعزيز الإدارات الفنية للدول.

4-ظهور ناقل الأخلاقيات المتجددة للتنمية والتعاون.

تحمل السلطات المحلية والإقليمية في البحر الأبيض المتوسط أخلاقيات التنمية والتعاون مختلفة عن تلك في أمريكا وأوروبا وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. بما أنها أقل عرضة للقيود الدبلوماسية، هي قادرة على العمل في الأراضي حيث يكون الوضع السياسي صعب وحيث يتقبل وجودها أكثر من وجود الدول[2]. كما أنها أظهرت قدرتها على إقامة تعاون بين الأقاليم والبلدان المفتوحة أو الكامنة للصراع. وهي تعمل عن قرب أكثر من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واحتياجات السكان الأكثر إلحاحا. وأخيرا، فإن علاقة الثقة التي كانت قادرة على بناءها على مر السنين مع نظرائها في جنوب وشرق الحوض تمكن الدخول في حوار مشترك حول المسؤوليات التي هي في الواقع مشتركة.

ظهور السلطات المحلية والإقليمية كأطراف سياسية في بناء مجتمع البحر البيض المتوسط تريد أن تكون صاحبة رؤية وتوجيه وأخلاقيات جديدة للتعاون التي يمكن وصفها على النحو التالي:

---

*أنظر http://www.enpi-info.eu/files/publications/SUD%20ARA%20A4%20Final.pdf

[1] Ibid ,p22

[2]Ibid. p23

***تقاسم المسؤولية والشفافية في تحديد برامج التعاون.**

عندما تظهر على نحو متخصص لتحقيق هذا الهدف، يتم تحريك التعاون اللامركزي بين الأقاليم الشمالية وجنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال ما يلي:

-الأهداف المتفق عليها والتعاقد مع الشركاء بين الشمال والجنوب،

-التزامات متبادلة، واضحة ومنصوص عليها في المدة،

-الاعتراف بالهوية وبالتنوع،

-الأولوية لتطوير المهارات (بناء القدرات) لتنفيذ مشاريع في الإقليم.

***تحديد برامج تعاون "أبعد من الشمال والجنوب".**

إن التعاون اللامركزي "الكلاسيكي" هو جزء من الشمال والجنوب، مما يعني بعض القيود على التحكم الذاتي والقدرة على تنمية الأقاليم في الجنوب.

إذا لا يتضمن النهج الإقليمي لتنمية منطقة البحر الأبيض المتوسط فرضا الشراكة بين الشمال والجنوب ويمكنه أيضا الاعتماد على إقامة شراكات جنوب وجنوب. [1]

البحر الأبيض المتوسط اليوم نفسه بوصفه مجالا مشتركا بين جميع أقاليم شواطئ الشمال والجنوب، ولكن أيضا مع كل الإتحاد الأوروبي في بلدان أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. في الطريق نفسه، يشكل البحر الأبيض المتوسط قضية إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط أو إفريقيا.

***شرط الجودة وكفاءة الإنفاق العام.**

تتضمن المقارنة الإقليمية للتنمية شرطا لجودة وكفاءة الإنفاق في المشاريع، الأمر الذي يعني:

- أهداف محدودة العدد ولكن مقسمة وقابلة للتحقيق؛
- إجراء تقييم منتظم ومقسم للأنشطة؛
- إدراج الأسهم في البرمجة المشتركة؛
- القدرة على تحديد إستراتيجية طويلة الأجل في الإقليم من جانب جميع الجهات المعنية المحلية والمجتمع المدني.

***-شروط ووسائل زيادة قوة الفعاليات الإقليمية.**

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p25

تنفيذ الإستراتيجيات المقترحة هنا تتطلب كحد أدنى، تنسيقا بين مختلف الشبكات التي تفسح المجال ل:

- واحدة من أدوات التأثير على المحاور التي تنشأ في الدول، والإتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية ممثلا لعمل السلطات المحلية والإقليمية ككل،
- منطقة للحوار وتبادل الآراء بين المشاركين في التعاون اللامركزي،
- مجموعة متنوعة من الأدوات التقنية التي تسمح بالتعبير عن أوجه التآزر والتكامل بين الشبكات.[1]

***-منتدى سياسي لاستجواب الدول، والمؤسسات الأوروبية والدولية.**

جميع السلطات المحلية والإقليمية البحر الأبيض المتوسط وشبكاتها تتلاقى من أجل الحاجة إلى هيكل في قادر على اقتراح حوار مع الدول، وأوروبا، والمؤسسات المتعددة الأطراف حول مستقبل المنطقة ودور السلطات المحلية والإقليمية التي تؤلفها.

منتدى استجواب الدول والمؤسسات الأوروبية والمتوسطية يمكن أن يهدف أيضا إلى دعم جميع المبادرات المبتكرة والعمليات الناشئة التي وضعتها الجهات الفاعلة المحلية على حد سواء من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية.

***-اجتماع المنتخبين وشبكات البحر الأبيض المتوسط.**

تحتاج السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر البيض المتوسط إلى مكان للالتقاء والتجمع يلبي مختلف الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة والتي ترغب في الانضمام إلى تطوير مشاريع تنمية إقليمية مبتكرة.

***-إقامة شبكات أدوات التعاون التقني.**

تولي الفعالية على نطاق واسع لعمل السلطات المحلية والإقليمية قدر أكبر من التعاون للموارد المنتشرة في مختلف الشبكات. يتم التواصل على وجه الخصوص بالتفكير المتعمق في أدوات تقنية

---

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p26

موجودة في القائمة للتعاون. ونفكر هنا على وجه الخصوص، بالأدوات المكرسة للاستخبارات ووحدة الأراضي والهندسة، وتدريب الموظفين المحليين أو مراقبة وتقييم التعاون الإقليمي.[1]

الفصل الثالث

نموذج المنتدى المدني المتوسطي

[1] Op.cit, Jean-Claude Tourier, p27

ودوره في التعاون في المتوسط.

المبحث الأول: تفكير نظري حول المنتدى المدني المتوسطي ، نشأته و اهميه دوره في التعاون في المتوسط

- **المطلب1: تفكير نظري حول المنتدى المدني المتوسطي.**
- **المطلب2: نشأة المنتدى المدني المتوسطي وأهميته**

المطلب 3 : المنتدى المدني من برشلونة إلى Stuttgart في علاقاته بالفواعل المتوسطية الأخرى

المبحث 1: نشأة وتطور المنتدى المدني المتوسطي

المطلب1: تفكير نظري حول المنتدى المدني المتوسطي:

الانتقادات التي تلقاها الوجه الذي ظهر به المنتدى المدني المتوسطي لها عدة خلفيات نظرية تتعلق بغموض تعريف المجتمع المدني في الأصل فإن المجتمع المدني هو نمط أوروبي يوحي إلى مفهوم موضح من المنطق والعقلانية يصرح بالضغوطات الموجودة بين المجتمع (المدني)، الاقتصاد، والدولة. وعدم الاتفاق على تعريف موحد سببه هو أن المجتمع المدني هو مفهوم ذو قيمة معيارية محملة. « Normative value- Laden concept». والقيم المتعلقة به هي قيم مثل: الحرية، التصرف المدني والمتمدن والمحتضر، مجموعة من الأخلاقيات في العمل، علاقات اجتماعية واحترام لحقوق الإنسان. فأي محاولة للتعريف قد تختلف من منظور لآخر ولكن الحرية تبقى حجر الأساس، فالتعريف الوصفي يعتمد على التعددية ويفرق بين المجتمع المدني والدولة وينسى جانبا مهما هو أن عددا من المجتمعات التعددية لا تعرف مجتمعا مدنيا بالتعريف الغربي، فإذا لم يكن هناك عنصر الحرية، لا تصبح هذه المجتمعات إلا عبارة عن جماعات منقسمة ومشتتة[1].

وبناءا على القيم المعيارية، تصبح بعض الصفات مرتبطة بمفهوم المجتمع المدني.فحسب هذه الصفات يمكن للفرد أو الجمعية أن تنتمي إلى المجتمع المدني:

–المشاركة في التطور الاجتماعي والسياسي.

–التسامح ونبذ العنف.

–ديمقراطية هيكلها الداخلي. [2]

---

[1]- M. Marbo, « Civil Society In The History Of Ideas In European History », In Arab Thought Forum And Bruno Kreisky Forum (Eds), The Role Of Ngo's In The Developement Of Civil Society In European And Arab Countries, (Amman And Vienna : Arab Thought Forum, 1999).P46

[2] -Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partnership »,,Pp81

وداخل هذه الأوصاف نجد تنوعا كبيرا في المجتمع المدني، حسب التاريخ ،الخلفية الثقافية والدينية لكل مجتمع، دون أن ننسى نوع النظام السياسي الذي تطور فيه[1]، ويمكن إضافة أخرى كثيرا ما تعرضت للانتقادات:

الاستقلالية عن الدولة.

الاستقلالية عن القطاع الخاص.

الاستقلالية عن الهياكل الأساسية.

كان هناك خلفية نظرية حول تعريف المجتمع المدني خاصة مع بروز المنتدى المدني المتوسطي، ولكن نشأة هذا المنتدى لم تكن خاضعة لخلفية نظرية محكمة .فليس بالأمر السهل إنشاء مؤتمر للمجتمع المدني يضم كل أطياف المتوسط. لكن نظرة اللجنة الأوروبية إلى هذا المنتدى كانت جد براجماتية، ترتكز على نجاعة مشروع المجتمع المدني. ويمكن تلخيص موافق نقد هذا المنتدى المدني الأول في عدة محطات:

استقلاليته عن الدولة:

فأولى الانتقادات كانت حول مسألة استقلالية المنتدى على الدولة، كونه مرتبط مباشرة بالحكومة الجهوية الكتلانية والمعهد الكتلاني المتوسطي وليست بمنظمة غير حكومية أو هيئة مستقلة، وهذا قد يعارض تعريف المجتمع المدني في استقلاليته كجوهر لعمله .ولكنه يعترف أن المجتمع المدني جزء من النظام السياسي، فوظيفة المجتمع المدني في مفهومه ليست فقط مراقبة الدولة ولكن المساهمة في شرعيتها عبر المشاركة المدنية في ظروف الشراكة الأرو متوسطية.هذا لا يخلو من التناقص كون عددا من الشركاء توصف أنظمتهم السياسية بالشمولية والضعف الديمقراطي. فنظريا، كيف نبني افتراض مجتمع مدني فعال على أنظمة شمولية؟ فقرر المعهد المتوسطي الكتلاني الحصول على المنتدى مدني متوسطي يمثل المفهوم الأشمل للمجتمع المدني، يتوافق مع المصالح القريبة للاتحاد الأروبي في إرادة بناء شراكة يكون المجتمع المدني عامل فعالا فيها ، وتفادي في آن واحد المشاكل

---

[1]-Op.cit. Annette Junemann, p82

مع القمة الوزارية الأورو متوسطية. فتهدف على المدى البعيد إلى سيطرة حذرة لتطورات هذا المجتمع المدني عن طريق إصلاحات تدريجية في الدول الجنوبية.

الاستقلالية عن المجال التجاري:

بالرجوع إلى الأسس النظرية، فإن "الخاص" جزء من المجتمع المدني أو على الأقل يجب النظر إليه على أنه فضاء مستقل بجانب المجتمع والدولة [1]. لقد قرر المعهد الكتلاني المتوسطي دعوة رجال الأعمال إلى المنتدى المدني المتوسطي مع الاعتراف بانتماء هؤلاء إلى المجتمع المدني، ويوجد سببين رئيسيين للاعتراف بهذا الانتماء، الأول هو لأن القطاع الخاص قد يسرع من التكامل والتقارب بين المناطق، حيث يلتق هذا العنصر مع وظائف المجتمع المدني[2]، ويعزز التبادل الثقافي بين الشمال والجنوب ويشجع الصلح بين المجتمعات المتناحرة. والسبب الثاني، كون القطاع الخاص يخفف حدة هيمنة القطاع العام، يمكن أن يلعب دورا في الوظيفة الرابعة للمجتمع المدني وتحدي الأنظمة الشمولية.

ثم أن انتماء القطاع الخاص للمجتمع المدني مازال محل نقاش ،خاصة مع الأهمية التي يعليها الإتحاد الأوربي لعملية الخوصصة في السلة الثانية لإعلان برشلونة

ويقر بعض الكتاب أن تركيز أوروبا على الخوصصة "... يراد به تعظيم قوة الجماعات في المجتمع، خاصة تلك هي على علاقة مباشرة بالسلطة"، فتقلص بذلك الحريات والديمقراطية في دول تقودها الاستبدادية. ولطالما يعتمد رجال الأعمال على استقرار هذه الأنظمة لتسير مصالحهم التجارية، فلا مصالح لديهم في تحدي هذه الأنظمة، فيفضل هؤلاء مساندة الأنظمة مهما كان استبدادها على أن تقود المجتمع المدني نحو الديمقراطية[3]. "فإذا أردنا التعامل مع المجتمع المدني على أنه ذلك العالم الذي يقف ضد النظام المتسلط، فسيكون ذلك خارج الساحة الاقتصادية، لأن رجال الأعمال لن يشنوا حربا على حساب مصالحهم الاقتصادية.وقد تقودهم هذه المصالح إلى إنشاء تحالفات مع الدولة وتعزيز قوتها السياسية ونزعتها التسلطية" (Mabro, 1999 :03).[4]

---

[1]- Op.cit.Annette Junemann, P84
[2]- Ibid. P85
[3] - Ibid. P86
[4]- Ibid.P87

وبالنظر إلى العلاقة الخاصة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في ايجابياتها وسلبياتها نجد أن رجال الأعمال يمكن نسبهم إلى المجتمع المدني في حالة لا تقف أهداف هذا المجتمع المدني ضد مصالحهم الاقتصادية. ومنه، فعكس ما يعتقد، عملية الخوصصة وحدها لا تقود إلى تنمية الديمقراطية في الدول الجنوبية للمتوسط، فهي ضرورية فقط في صندوق التنمية الاقتصادية الحالية، وهي بعيدة عن قيم المجتمع المدني وقد لا تساهم في إرساء الديمقراطية.

الاستقلالية عن الهياكل الأساسية:

فمن الصعب الإجابة عن هذا السؤال، أي مدى استقلالية المجتمع عن العائلة، العشيرة، القبيلة. لأنها جزء من المجتمع المدني.والوجه السياسي للمسألة هو كيف يمكن التعامل مع هذا التنوع في طيف المجتمع المدني في مجتمعات الجنوب. يقول بعض الكتاب أن مفهوم المجتمع المدني في هذه المجتمعات مرفوض ولا يليق لوصف الحقيقة كون هذا المفهوم يعني تبني قيم غريبة عن مكونات المجتمع ،ويعني بذلك قبول النمط الريفي للمجتمع ويفضلون تصنيف المجتمع إلى عائلة، قبيلة، مؤسسات دينية، وهم لا يرون في هذا بديل للمجتمع المدني بل هيكلا حقيقيا يتناسب مع المجتمع وينبع منه. ومن المهم هنا ذكر أن قيم حضارة ومواطنة المجتمع لا تتناقص مع القيم التي تكون المجتمع المدني.

فعدة كتاب من العالم العربي خاصة العلمانيين منهم لا يوافقون هذا الرأي، فحسب فهمهم للمجتمع المدني، هو مبني على الحريات الأفراد، ليس حرية الجماعة أو القبلية، ويرفضون انتماء هذه التقسيمات إلى المجتمع المدني على أساس أنها ليست مبنية على حرية وعقلانية الأفراد المشاركين.

ولتفادي النزاعات مع المنظمات الغير الحكومية العلمانية من جهة، ومع دول الجنوب مثل: تونس، الجزائر، تركيا، قرر المعهد الكتلاني المتوسطي بكل برغماتية منع الجماعات التي تنتمي إلى الهياكل الأساسية من المشاركة في المنتديات المدنية. [1] وبقي الحال حتى السنوات التي تلي، الاعتراف بالشبكات والمنظمات الغير الحكومية التي هي على صلة

[1] Ibid. p 88

بالجنة الأوروبي حتى من طرف المؤسسات تنضم ملتقيات للمجتمع المدني.«وبقيت علاقات هذه الأخيرة في الضفة الجنوبية أكبر مع المنظمات العلمانية التي تسهل التعامل والاتصال معها، وبالمقابل ظهرت منظمات غير حكومية إسلامية متجذرة في المجتمعات العربية، تعمل على التغيير في الأنظمة الجنوبية. ولكن الطرف الأروبي بقي متخوفا منها بحجة صعوبة التفرقة بين الأطراف الأكثر اعتدالا والأكثر تطرفا» .فيوجد مشكل حقيقي في الإدراك، بين التيارات الإسلامية والإرهابية، وهي نفس الصعوبات التي تواجهها المنظمات في المغرب العربي في التعامل معها، فالإسلام والديمقراطية لا يجدان مجالا للتناقص ،وليس كل الإسلاميين متعصبين وعنيفين. ما دامت الأطراف الإسلامية والجمعيات تقبل بمبدأ التعددية والقليل من المدينة في التصرف اتجاه «الآخرين»، فلا مانع من أن تكون جزءا من المجتمع المدني. فلا يوجد في الإسلام ما يناقض قوانين المجتمع المدني، أو المبادئ الديمقراطية فدخول الجمعيات الإسلامية المعتدلة في شبكات المجتمع المدني مثل المنتدى المدني المتوسطي، سيساهم في إصلاح المجتمعات الممزقة مثل (الجزائر– تركيا) ويساعد تعميق الفهم بين المسلمين والغير مسلمين في أوربا، وعبر المتوسط وسيساهم في اكتساب شرعية للمنتدى المدني المتوسطي نفسه. [1]

بالعودة إلى أول منتدى في برشلونة 1995، فإن الجدال لم يكن بخصوص انتماء أو عدم انتماء القطاع الخاص أو الإسلام السياسي فهناك اتفاق غير معلن بهذا الشأن ولكن بخصوص المجتمع المدني والدولة والعلاقة بينهما. فعدة انتقادات طرحت فكرة أن المنتدى المدني يجب أن يكون منفصلا ومستقلا عن الدولة .ولكن على أرض الواقع فإن خط الفصل غير واضح فإذا أردنا تحديد مكانه المجتمع المدني بالنسبة للدولة، فهو في مكان ما بين قطبين، يلعب دور وسيط بين المجتمع والدولة ويمكن للجمعيات أن تتحرك بين القطبين خلال مهامها، ويمكنها التعايش مع جمعيات تنتمي إلى قطب دون الآخر أن تتموقع بين الاثنين بطريقة مختلفة وإذا كانت هناك ديناميكية تعاون بينهما سيكون هناك تناغم، كما كان الحال خلال المنتدى المدني الأرو متوسطي بين 1995 و 1999.[2]

---

[1] Ibid. p 89

[2]- Ibid. p90

المطلب 2:نشأة المنتدى المدني المتوسطي وأهميته

أ -نشأة المنتدى المدني المتوسطي:

نشأ أول منتدى مدني متوسطي في برشلونة في 29–30 نوفمبر 1995 مباشرة بعد الاجتماع الوزاري الأرومتوسطي الذي مثل ميلاد الشراكة الأرو متوسطية ، وكان ذلك نتيجة إستراتيجية سياسية لتفادي نشأة اجتماع منظمات عير حكومية بديل قد يتحدى القمة الوزارية. فخلال تحضير هذه القمة تم إعلام الرئاسة الاسبانية أن اجتماع أرومتوسطي بديل ذو مستوى لا حكومي سيتم إنشاؤه، فكان هناك تخوف متبادل بين الرئاسة الاسبانية واللجنة الأوربية أن يغطي هذا الاجتماع البديل الحدث الحقيقي وهو الاجتماع الوزاري كما حدث من قبل «القاهرة – ريوديجانيرو – وبيجين».[1]

وثم اتخاذ قرار لتفادي ذلك تمثل في خلق منتدى غير حكومي ، باستطاعتهم التحكم في المشاركين والأجندة لإكساب المصداقية، فقد تولا " Catala Meditrrania" وهو معهد بحث ينتمي إلى الحكومة الجهوية بـ «Catalonia»(Generalitat de Catalunja).فكانت هذه الفكرة توافق انشغالات اللجنة الأوروبية في إنشاء مؤتمر وزاري دون أي مشاكل، و في تعزيز الصورة المدنية للاتحاد الأوروبي. وكان الطموح الاسباني يتمثل في الحصول على سمعة فاعل سياسي متوسطي. [2]

وإلى جانب هذا، كان يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة الاسبانية على المستوى الوطني كانت في حالة ضعف خاصة في نهاية 1995، وبقاؤها كان يعتمد على مساندة الحكومة الجهوية. وقرار أن يكون المؤتمر في برشلونة عوض مدريد كان لشكر الحكومة الجهوية الكتلانية. وقيام المنتدى المدني الأرو متوسطي كان على الأرجح لنفس الأسباب ولكي تستطيع الحكومة الجهوية أو المنطقة البروز كفاعل متوسطي وفي السياسة الخارجية الاسبانية دون المناطق الأخرى. ومن ثم التمويل من طرف المعهد الكتلاني وبسخاء بالمشاركة مع اللجنة الأوربية. فبذلك أراد كل من المعهد الكتلاني المتوسطي واللجنة الأوروبية والحكومة الاسبانية والحكومة الجهوية الكتلانية تفادي أن يتحدى أي مؤتمر غير

[1] - انظر www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/328_Int_homme_femme.pdf

[2] - Op.cit. Annette Junemann,p 105

حكومي بديل أحد المشاركي في المؤتمر الوزاري، وبذلك تخفيف وظيفة المراقبة التي يريدها الفاعل المدني إلى صالح وظيفة تعزيز الحوار ما بين المناطق وتمت هذه الوظيفة بنجاح عن طريق جمع ما يفوت ألف شخص من كل أنحاء المتوسط. وإن جاءت الانتقادات من كل أرجاء المتوسط قبل الوصول إلى تقييم أول منتدى أرو متوسطي. أول نقطة كانت محاولة المعهد الكتلاني والحكومة الجهوية الكتلانية مأسسة المنتدى حسب برامجها وطموحاتها، وثم الشك في إن المؤسستين تحاولان بناء سمعة فاعل محوري أو قائد المتوسط عن طريق استعمال "Instrumentaliser" المنتدى المدني الأرو متوسطي، ومثل هذه الشكوك كانت تتعاظم داخل اللجنة الأوروبية، خاصة وأن مهمة مأسسة المنتدى المدني الأرو متوسطي كانت تتعارض مع فلسفة المؤتمر الوزاري في خلق إدارة للتعاون المتوسطي تكون مخففة بسيطة وعادية. بعد تمويل المنتدى قررت اللجنة الأوروبية العزوف عن ذلك ورفض هذا التطور للأمور. وتلقت عدة انتقادات من طرف المنظمات الغير حكومية الناشطة فيه جراء التخلي عن المنتدى المتوسطي.[1]

وأمام هذه الانتقادات، توجد عدة حجج وأسباب كافية ضد محاولة المأسسة. يجب أخذ بعين الاعتبار، أنه يوجد اتفاق عام حول أن المؤسسة قد تعيق عمل وتنوع طيف المجتمع المدني، فتدخلات متكررة على الأجندة السياسية للمنتدى المدني الأرو متوسطي ستخلق جماعات جديدة وصور جديدة للمجتمع المدني، فيمكن لأي مؤسسة أن تكون بمرونة تسمح لها بضم كل الجماعات الجديدة وكل الشبكات الناشئة وإهمال الأخرى وعزلها عن العمل.[2]

بالإضافة إلى أن كل عملية مأسسة يمكن أن تخلق لعبة من القوى والتنافس بين من هم داخل العملية ومن هم خارجها « insiders-outsiders» وهذا ما سيؤدي إلى ضياع في الموارد والطاقة. ثم إن عملية مأسسة قد تضر بشرعية المجتمع المدني الذي يعاني عادة من مشاكل إثباتها. أن الشرعية الديمقراطية في هذه الحالة صعبة المنال لأن المجتمع المدني من خلال جماعاته لا يمثل إلا جزءا من المجتمع ككل، وممثليه لا

[1] Op.cit.M. Marbo, P47.
[2] Op.cit.Annette Junemann, P105

يخضعون للانتخاب .وهذا العجز لا يمكن تغطيته إلا إذا كان الهيكل شديدا الانفتاح، ويعطي فرصة للمصالح المتناقصة.

ونقد أخر قد يوجه إلى المنتدى المدني المتوسطي، فبعض النظر على أنه كان من المفروض أن يكون قمة بديلة ومستقلة، فهو يتبع مقتربا يقر بأنه مدمج في فعاليات الشراكة الأرو متوسطية .من جهة الشراكة الأرو متوسطية فهو نقطة ايجابية لأنها برهنت على انفتاحها على المجتمع المدني ونية اشراكه. و لكن من جهة المجتمع المدني فالأمر عير ذلك، كونه ممول جزئيا من طرف اللجنة الأروبية ومنظم بطريقة غير مباشرة من طرف المعهد المتوسطي الكتلاني التابع للحكومة الجهوية الكتلانية والبلد المنظم للمؤتمر الوزاري الأرو متوسطي[1]. إذن فإن المؤتمر المدني الأول كان أقرب من الشراكة الأرو متوسطية من أن يستطيع إعطاء نظرة نقدية لها والوفاء بوظيفته. والعجز في خلق هيكل اتصال بين المنتدى المدني المتوسطي، والشراكة الأرو متوسطية لا يسمح للأول أن يحدث تغيرا أو تأثيرا عن الشأن. [2]

ب-أهمية المنتدى المدني المتوسطي :

إن الشراكة الأورومتوسطية مبنية على افتراض أن تعميق العلاقات الأرومتوسطية لن يتم عبر الموافقة الحكومية وحدها. فهي تحتاج إلى المشاركة الشعبية، فلقد وافق الشركاء الـ 27 في إعلان برشلونة على الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية تنمية وتطوير الشراكة كعامل فعال في التعارف وتعظيم التفاهم بين الشعوب. وفي السلة الثالثة لإعلان، الشراكة الاجتماعية والثقافية تم التركيز على أدوات محددة لتدعيم عمل المجتمع المدني وأهمها برنامج MEDA ، MED،Euro Med Héritage Euro Audio [3]، Euro med youth action program,، Democray, .visual

وبالموازاة مع هذه الوسائل الخاصة ببرنامج الشراكة، ظهرت وسائل أخرى على مستوى المجتمع المدني لتكميل وتدعيم البرنامج، منها منتديات المجتمع المدني التي تتبع كل

[1] Op.cit. M. Marbo, P47.
[2] Op.cit.Annette Junemann, ,P107
[3]- Déclaration De Barcelone 1995

اجتماع وزاري منذ 1995 تحت اسم المنتدى المدني الأرومتوسطي. وقد كبرت أهمية هذه المنتديات بالنسبة للشراكة خاصة في الفترة التي عرفت فيها برامج السلة الثالثة انقطاع جراء الأزمة التي مست المفوضية الأوروبية .فيمكن تلخيص دور المنتتدى المدني في 4 وظائف أساسية:[1]

1-الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب:

وذلك لمحاربة الأحكام المسبقة وسوء التفاهم، فلقد ساهم التعاون داخل شبكة المنتدى المدني الأرو متوسطي في دعم الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب، وقد يتم تعزيزه من جهة أخرى مباشرة عبر حوارات دينية ومنتديات أو بطريقة غير مباشرة عن طريق مشاريع ذو منفعة مشتركة.

2-الإصلاح بين المجتمعات الداخلة في صراعات:

ولا تكمن الصراعات داخل الفضاء المتوسطي بين الشمال والجنوب فقط بل داخل دول الجنوب أو دول الشمال نفسها (الصراع الإسرائيل- الفلسطيني- الصراع اليوناني – الحركي، الصراع التركي – الكردي) والإصلاح بين هذه الأطراف قد يتم بحل موضوع الصراع أو بخلق مجالات تعاون تقني بين الأطراف.

3-إعطاء نظرة نقدية لشراكة الأرو متوسطية:

وهي الوظيفة التي تبين مدى حيوية وفعالية المجتمع المدني، عن طريق دراسة ومتابعة بناء الشراكة ومفاهيمها وميكنيزمات عملها وتقييمها[2]. والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في هذا المجال هو غياب البعد الاجتماعي وإهمال الاعتبارات البيئية، وهو أكبر نقد يمكن توجيهه لتطبيقات الشراكة في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بعدم توازن الاعتماد المتبادل وتحوله إلى تبعية.

[1]-Op.cit. Annette Junemann, p87
[2]- Op.cit. Annette Junemann, ,P88

4-تحدي الأنظمة المتسلطة:

إن الالتزام المدني بكل أنواعه يضعف من سلطوية الأنظمة الشمولية ويهدد لا ديمقراطيتها. وهو أول خطوة نحو التحرر السياسي، فهذه الأنظمة قد تحس بخطر اتجاه العمل المدني لأنه قد يعزز نمو المعارضة الحزبية التي تقود إلى التغيير السياسي.

إن وظيفة الحوار الثقافي للمنتدى المدني الأرو متوسطي بين الشمال والجنوب تمثل دلك الهدف المشترك بين كل الدول المشاركة، لخلق فضاء من السلام والاستقرار. الوظيفة الثانية هي الإصلاح بين المجتمعات المتناحرة خاصة في الشرق الأوسط، والوظيفة الثالثة التي تتمثل في النظرة النقدية لشراكة تتعلق بالاتحاد الأوروبي وأعضاؤه. لأن هذه الأخيرة تتعرض للنقد جراء هيمنتها على الشراكة .أما الوظيفة الرابعة المتمثلة في تحدي الأنظمة الشمولية، فهي تقلق عددا من الأنظمة من بين الدول الشريكة. وبسب ضعف سياسية الهجرة في أوربا ،لا تقل الانتقادات فيما يخص الدول الأوروبية (حقوق الإنسان) داخل أوربا وفي المتوسط. إذن فالمنتدى المدني يمثل سيف ذو حدين بالنسبة لكل الشركاء ويعكس الأهمية التي يتمتع بها المنتدى المتوسطي.

وبينما تعترض الأنظمة المتسلطة عمل المنتدى المدني الأرومتوسطي وتحاول إضعافه عبر عدت إستراتيجيات، فإن موقف الاتحاد الأوربي[1] عادة ما يكون إيجابي ومساند. وهذه المساندة هي جزء من إستراتيجية الاتحاد الأروبي لما بعد الحرب الباردة، لتشجيع الديمقراطية كهدف سام للسياسية الخارجية الأوروبية. [2]

وهذه الإستراتيجية مبنية على أن هناك علاقة سببية بين المجتمع المدني والديمقراطية، والتنمية:

[1] -Annette Junemann, « Democratisation- Reflexions On The Political Dimention Of The Euro-Mediterranean Partnership », In Peter G. Xuereb (Ed.), The Mediterranean’s European Challenges (Msida :European Documentation And Research Center, University Of Malta,1998),P92.

[2] Op.cit.M. Marbo, P46.

«لأن مجتمع مدني فعال يخلق مجال مناسبا للتنمية والديمقراطية ،وديمقراطية الدولة تقودها إلى تنمية اقتصادية كامنة.... وتوجد علاقات أكبر بين الديمقراطية السياسية، السياسي، والممارسات الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية». [1](Entelis, 1995, 47)

وفي ظروف الشراكة هذه، فإن هدف الديمقراطية قد يتعارض مع هدف الاستقرار خاصة في فترات تحول معينة .ويبين أن معظم الشركاء هم في مرحلة انتقالية التي ستقود دون شك إلى فترة أللاستقرار وعنف مدني قوي، فبذلك تسعى الشراكة إلى حماية الحدود الأوربية وتهدئة التوترات في المنطقة، وحتى إن كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى الديمقراطية في الجنوب فهو يريدها بدرجة لا تهدد الأنظمة الحالية مهما كان مقدار سلطويتها[2]، فتكون بذلك الوظيفة الرابعة للمجتمع المدني قد تهدد المصالح الوطنية لعدد من الدول الشريكة، وهذا عامل محوري لفهم تطور المنتدى المدني المتوسطي منذ ظهوره في 1995.

فلقد جاء هذا الأخير ضد نسق عصيب من الصراعات لعزل المجتمع المدني عن الشراكة الأرو متوسطية أو على الأقل لتحديد من تأثيره.[3]

المطلب 3: تطور المنتدى من برشلونة إلى Stuttgart في علاقاته بالفواعل المتوسطية الأخرى .

أ-المؤتمر المتوسطي البديل:

اختار هؤلاء الذين لم يقتنعوا بفكرة المنتدى المدني المتوسطي إنشاء مؤتمر بديل (AMC) من 24 إلى 25 نوفمبر 1995 (Alternative Méditerranéen Conférence). و تنافس المنتدى المتوسطي FCE (Forum civil Euro

[1]- Op.cit. Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partenrship »,,P89

[2]- Ibid. P90

[3] -Op.cit. M. Marbo, P46.

méditerranéen) و(AMC) حول انتباه وسائل الإعلام، لكن المنظمين لكلا الحدثين قرروا التعاون والسماح للمنظمات الغير حكومية زيارة الاثنين (FCE-AMC) كونها في برشلونة. فركز المؤتمر المدني البديل على الوظيفة النقدية والحارسة للمجتمع المدني خاصة مراقبة الشراكة الأرو متوسطية، كون هذه الشراكة مبادرة أروبية. كانت دول الشمال محل انتقادات الشرسة خاصة فيما يتعلق بالهيكل وسلبياته .وزحزحت بذلك ثقة الشراكة في إمكانياتها .وإلى جانب هذا، جاءت وظائف المجتمع المدني الأربعة بما فيها تحدي الأنظمة الشمولية ، وثم التركيز على الممارسات الثقافية والهياكل السلطوية التي تضر بحقوق المرأة[1] .وهذا كل ما جاء من موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان في منشور المؤتمر المتوسطي البديل. وعلى عكس ذلك رحب المنتدى المدني المتوسطي بالشراكة الأرومتوسطية، وركز عمله على أهداف مختارة، يحققها داخل شبكة الشراكة الأرومتوسطية:" التجارة بلا حدود،الاستثمار ، السياحة، التكنولوجيا والتعاون، النقل والأقاليم، الجامعة والبحث العلمي ، الحوار الثقافي ، فضاءات تعاون وسائل الإعلام ، دور المرأة،الهجرة البيئة وتحدي الطاقة. "

وحسب تعريف المجتمع المدني كجزء من النظام السياسي فقد عانى المنتدى من الجوانب السلبية للتدخل الحكومي. فصرحت عدة منظمات غير حكومية أن حكوماتها الوطنية قد حالت دون دعوة المنتدى المدني لها،و تم إرسال ما يسمى بالمنظمات الغير الحكومية GNGOS إلى برشلونة. فهذه منظمات عينتها الحكومات الوطنية نفسها وذلك للتحكم في النشاط المدني الدولي ولتفي بطلب الغرب لديمقراطية تشاركية.[2] وجاءت انتقادات أخرى تقر بأن المنظمات الغير الحكومية الحقيقة لم تستطع جراء هذا الوصول ببعض القضايا السياسية الحساسة إلى أجندة المنتدى.فعلى العموم قام المنتدى المدني بعمل بناء فيما يخص عدة قضايا من المشاركة المدنية، وساهم بذلك في تشجيع والنهوض بالتفاهم الجهوي وما بين إقليمي، ولكنه لم يستطع الوصول إلى بعض القضايا السياسية الحساسة وكانت وظيفة النقدية أقل صيتا من تلك للمؤتمر المتوسطي البديل.

---

[1] Op.cit. M. Marbo, P47

[2] Op.cit. Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partenrship »,,P91

وبغض النظر عن نقائص المؤتمر والمنتدى، فلقد كان كل منها مكملا لآخر مخلفين نتائج جديرة للانتباه. فعلى قدر ما كان المؤتمر المتوسطي البديل شديد النقد والتحدي لحكومات الشمال وشديد الاستقلالية عن الهيئات الرسمية ،فلم يكن له تأثير فعلي على تطور الشراكة. وعلى عكس المنتدى المدني المتوسطي الذي أختار منهجا أقل شراسة وأعطى للمجتمع المدني صوتا قويا- وذلك بأخذ بعين الاعتبار انفتاح الرأي العام اتجاه حاجيات المجتمع المدني والانتباه الذي حظي به المنتدى المدني اتجاه الصحافة الدولية- جعل منه وسيلة ضغط متنامية ونتيجة لهذا النجاح[1]. اختفت فكرة قمة مجتمع مدني مستقل تماما، خاصة عندما عرف مفهوم المنتدى المدني المتوسطي كجزء من فعليات الشراكة المتوسطية دورات أخرى في السنوات التي تلت. وهذا التطور لم يكن بطريقة خطية بل شكل متقطع. [2]

رغم أن اللجنة الأوروبية قد تحفظت عن **المؤتمر المتوسطي البديل** الأول إلا أنها ساندت قيام **المؤتمر** الثاني في مالطا في أفريل 1997، وتولى تنظيمها عددا من المؤسسات وذلك لتفاقم الأعباء المادية للتمويل وتفادي محاولات المأسسة والسيطرة. فتولى الأكاديمية المتوسطية لدراسات الدبلوماسية القيادة ،ولمنح نوع من الاستمرارية ساهم المعهد الكتلاني المتوسطي في الأعداد. ومهمة المنتدى الثاني كانت تشبه الأول في أن وظيفته كانت اشتراك المنتدى المدني دون إحداث إحراج للدول المشاركة في المؤتمر الوزراي[37]، ولكن هذا الأخير كان أصغر حجما، ولم يتم دعوة رجال الأعمال والهيئات الرسمية، لم يشارك فيه إلا المنظمات الغير حكومية .ومهمته أقل سياسية من الأول، لأن الأجندة كانت محدودة حول موضوع الحوار الثقافي في المتوسط .ولم يحضى المؤتمر المتوسطي البديل التركيز على القضايا السياسية. ولكن هناك كان عمل ملحوظ وبناء حول خلق وتعزيز الشبكة الأورومتوسطية على المستوى الثقافي. فالمنتدى الثاني قد قطع شوطا على الفكرة

[1]Op.cit. Annette Junemann, ,p108
[2] Ibid. p110

الرئيسية للتحدي السياسي للمؤتمر البديل، لأن مقترب مؤتمر مالطا هدف للعمل بالتقرب من الشراكة المتوسطية وإعطاء صوت أقوى داخل هذه الشبكة.[1]

خرج هذا المنتدى (الثاني) بإنشائين أساسيين: الأول هو أن المنتدى قد انعقد قبل المؤتمر الوزاري وليس بعده، وهي بمثابة فرصة لإسماع صوته. الثاني هو أنه على عكس منتدى برشلونة، ثم التقرير أن عمل هذا المنتدى سيكون في المستقبل منتميا إلى السلة III من إعلان برشلونة. وبعد هذا قررت المفوضية الأوربية تغيير نظرتها السلبية عن المنتدى وكانت هناك عملية انفتاح المفوضية الأوربية على احتياجات المجتمع المدني في المتوسط وفي ديسمبر 1997. ثم عقد المنتدى الثالث في نابل، وتم تنظيمها من طرف مؤسسة المخبر المتوسطي Fondazion Laboratorio Mediterranea بالتنسيق مع المعهد الكتلاني المتوسطي وبمساندة اللجنة الأروبية، البرلمان الأروبي، ومنطقة Campania. لم يرتبط هذا المنتدى بقمة وزارية وحظي بكل انتباه الإعلام، ورجع إلى حدود تعريف المجتمع المدني بالتطرق إلى دور ومكانة رجال الأعمال، والعلاقة مع الحكومة. فكان هذا المنتدى على خط مشترك مع أول منتدى.[2]

ويوجد اختلاف عام حول تسمية وتعداد المنتديات المدنية وذلك لسببين، الأول هو أن لفظ المنتدى المدني المتوسطي لم ينطلق من موقف "العملية المتواصلة" ولكن حسب أحداث منفصلة و حسب مفهوم نسبي التناسق .ثانيا: إن قرار إدماج المنتدى المدني المتوسطي في السلة الثالثة للشراكة لم يعرف تطبيقا أبدا، فبهذا لا يكون المنتدى لا مرتبطا ولا مستقلا عن هياكل الشراكة، وبهذا يستحيل للمجتمع المدني أن يكون عاملا فعالا في مسار برشلونة خاصة إذا تجاوزت مطالبه حدود التعاون المدني والتقني.

[1] Op.cit. Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partenrship » p112

[2] Ibid. p 113

ب-المنتدى المدني في قمة Stuttgart:

ان المنتدى المدني في قمة Stuttgart مقترب جديد لما كان المنتدى الثالث في طور الإعداد، وعادت إشكالية التمويل مرة أخرى، من قبل كانت المهمة الغير رسمية للبلد المستضيف. هذه المرة ألمانيا، وكان من واجبها إيجاد المؤسسة المناسبة لتنظيم التظاهرة بينما كان هناك تنافس في دول الجنوب اتجاه هذا العمل. كان الأمر أصعب من ذلك في ألمانيا، وهذا راجع دون شك إلى الدور الضعيف لألمانيا في التعاون الجهوي في السلة الثالثة، والسبب الرئيسي كان فضيحة الرشوة في المفوضية الأوروبية بما يجض سوء إدارة برنامج Med-Programmes. وحتى اللحظة الأخيرة بقيت مساهمة اللجنة الأوروبية في تمويل المنتدى أمرا هاما وتخلى المعهد الألماني المتعاقد مع الحكومة في اللحظة الأخيرة عن مهمة التنظيم واستوجب إيجاد شركاء آخرين وثم حل المشكلة بإدماج مفهوم جديد، حيث ثم تقسيم وظيفة التنظيم والتمويل بين عدة مؤسسات وثم طلب إعداد 5 مؤتمرات مستقلة عوض حدث واحد كبير. كانت منظمة Friedrich-Ebert(منظمة قريبة من الحزب الاجتماعي الديمقراطي) تتولى تنظيم مؤتمرين: المؤتمرات الأورومتوسطي لحقوق الإنسان– ومؤتمر أخر جمع الشركاء الاجتماعيين من كلا ضفتي المتوسط إما منظمة Heinrich-Böll[1]، وهي منظمة قريبة من أصغر حزب في تحالف Bundis 99 Die Gruner تقاسما مهمة المؤتمر المدني البيئي. والمعهد الجرماني الفرنسي نظم ندوة حول التعليم في المنطقة الاورومتوسطية، الثقافة والبحث العلمي، أما غرفة الصناعة والتجارة نظمت المؤتمر الاقتصادي الأرو متوسطي. [2]والمؤتمرات الخمس مع بعضهما شكلت شبكة للحوار المدني، حيث تجسدت وظيفة النقد والحراسة للمجتمع المدني وهذا النجاح كان نتيجة تقسيم المؤتمرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضها كانت أكثر تحديا للأنظمة من أخرى والأكثر تحديا فيها كان مؤتمر حقوق الإنسان، تتحداها مباشرة بسبب اعتدائها على حقوق.

[1] Euro-Mediterranean Human Rights Network,Final Report of Activities, 2008-2009 . www.euromedrights.org/files.php

[2] Ibid. p114

الإنسان فحاولت عدة أطراف منع هذا المؤتمر في Stuttgart ولكن باسم احترام إعلان برشلونة والالتزام بمبدأ حقوق الإنسان لم يكن ذلك ممكنا أو على الأقل علنا. [1]

ولكن وراء الكواليس كانت هناك عدة ضغوطات على المنظمين في محاولة إبطال المؤتمر أو على الأقل تغيير قائمة المشاركين. ومحاولة لحماية المشاركين، قررت منظمة Friedrich Ebert عزل الفضاء الحكومي على قدر الإمكان، ودعوة المنظمات الغير حكومية الموثوق فيها[2]. وكانت هذه المحاولات مرتقبة، حيث تحاول الحكومات إرسال عملاء سرا للحصول على معلومات أو لإخافة المشاركين. وعلى عكس مؤتمر حقوق الإنسان، لم تواجه المؤتمرات الأخرى صعوبات تذكر، بل لعبت بسهولة دور الناقد والوسيط بين المجتمع المدني والحكومات المتوسطية وهذا ما ساهم في إضفاء استقرار على عمل المنتدى المدني. ولكن هذا الاستقرار سيكون لطالما لا يتحدى هذا العمل صراحة الأنظمة ولا يسائلها. ويستطيع المنتدى عمل إصلاحات داخل هذه الأنظمة شريطة استعمال استراتجية مزدوجة من الضغط السياسي والاستشارات المهنية. والمنظمات التي تنفتح على المجتمع المدني تحصل على قدر أكبر من الشرعية الديمقراطية، والاستقرار الداخلي اللازم للتنمية الاقتصادية .خاصة وأن الشرعية الديمقراطية أصبحت أكثر فأكثر ضرورة خاصة بالنسبة إلى أنظمة الجنوب التي هي بحاجة لها لتدعيم قبولها كشريك من طرف الإتحاد الأوروبي.

من مصلحة الأنظمة التعامل مع المجتمع المدني، لأن النتيجة السياسية لإدماج الالتزام المدني تعطي قيمة مضافة حتى في مجالات مثل حماية البيئة والحوار الاجتماعي. كمثال نلاحظ أن تحول دول شرق ووسط أوروبا كان جزئيا بفضل المنظمات الغير الحكومية لحماية البيئة والإتحاد التجاري، كان بمثابة الأبواب المفتوحة على نسق متنامي من الديمقراطية.

---

[1] Edina Soldo et Emmanuelle Moustier , « La coopération décentralisée : un élan pour le développement culturel durable dans l'espace euro-méditerranéen », Vol. 1, n° 1 , Mai 2010 : Coopération décentralisée et développement durable.
http://developpementdurable.revues.org/8389

[2] Op.cit. Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partenrship »p115

على الأمد البعيد، يطالب المجتمع المدني بشفافية أكبر، وتساعد تدخلاته في عملية صنع القرار في إضعاف الهياكل المتسلطة للأنظمة والمجتمعات. كما وضحت المنظمات الغير حكومية لحماية البيئة دورها خلال مؤتمر Stuttgart، حيث نجحت البعض منها في الالتقاء بالوفد الرسمي الألماني قبيل المؤتمر الوزاري وكنتيجة لهذا اللقاء، تم تبين بعض التوصيات والطلبات في الخاتمة الرسمية للمؤتمر الوزاري، وكذا إدماج مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار الحكومي.[1]

وأخيرا، كان المؤتمر الاقتصادي الأقل إشكالية بالنسبة للأنظمة كونها قررت الدخول في الاقتصاد العالمي، واللبرالية الاقتصادية ، والعلاقة بين القطاع الخاص والأنظمة نفسها بقيت إحدى الأكثر خللا في التوازن. والعلاقة الظاهرة بين القطاع الخاص وهذه الأنظمة الجنوبية كما تم ذكره في المطلب (1) أوضحت أن رجال الأعمال قد يتقاسمون مصالح مع أنظمتهم الوطنية مهما كانت درجة تسلطها.ورغم هذا التحالف، كان للمؤتمر الاقتصادي آثار ايجابية على الشراكة، لأنه ركز على الوظيفة الثالثة للمجتمع المدني وهي المراقبة ونقد الشراكة الأرو متوسطية. فلقد ناقش المؤتمر السلة الاقتصادية للشراكة وتوصلت إلى نتائج جد متحفظة حول برنامج إنشاء منطقة تبادل حر. حيث ظهرت مخاوف أنظمة الجنوب في كون هذا المشروع ذو تهديد اقتصادي لهذه الدول. [2]

المبحث 2: تقييم عام لدور المنتدى المدني المتوسطي و أفاقه.

[1] Op.cit. Annette Junemann, « From The Bottom To The Top : Civil Society And Transnational Non Governemental Organisations In Euromediterranean Partnership » p116
[2] Ibid. p117

المطلب 1: تقييم عالم لدور المنتدى المدني

المطلب 2: معيقات التحديات دور المنتدى المدني

المطلب 3: وسبل والفرص الداخلية والخارجية

المبحث 2: : تقييم عام لدور المنتدى المدني المتوسطي و أفاقه.

المطلب 1: تقييم لدور المنتدى المدني:

لقد كانت التقييمات للتقدم الذي أحرزته الشراكة الأورو–متوسطية على مدى آخر 18 السنوات سلبية بمعظمها، من البلدان المتوسطية الشريكة من جهة ومن العديد من الممثلين الأوروبيين من جهة أخرى .وبالرغم من الفوائد المؤكدة لعملية برشلونة من حيث تنمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة[1]، إلا أنها كانت أيضاً عبارة عن فرصة تمّت إضاعتها، وعن توقعات مخيبة للآمال ونتائج غير ملحوظة .[2]وتلقي البلدان المتوسطية الشريكة بغالبية اللوم على الاتحاد الأوروبي، لذي توقف في الأعوام الأخيرة عن النظر إلى المتوسط كأولوية – وهو واقع تمّ تبريره بالمقاربة الضعيفة للمتوسط لقضايا عدم الاستقرار البارزة في المنطقة، وبخاصة النزاع الفلسطيني والحرب في العراق. تُرجع انتقادات أخرى إلى النتائج الضعيفة للشراكة الأورو–متوسطية إلى بطء واتّساع الإصلاحات في البلدان المتوسطية الشريكة أو إلى الهوّة الكبيرة في التنمية الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة، والتي لم تؤخذ في الاعتبار في وضع الإصلاحات وتنفيذها[3].

---

[1]انظر الملحق 4

[2] انظر تقرير معلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية "التزام أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الشراكة الأورو-متوسطية على المستويين الوطني والإقليمي(CESE REX/113, CESE 217/2003 "؛ المقرر السيد ديميترياديس)، الذي نشر في أكتوبر 2003، وكلمات ممثلي البلدان المتوسطية الشريكة في قمم يوروميد في لوبليانا وأثينا (2007) (2006) .consulté le :20-01-2011
http://www.eesc.europa.eu/sections/rex/euromed/events/index_en.asp?id=304001rexen

[3]-سيد فولس,« البُعد الاجتماعي للعلاقات الأورو-متوسطية, تقرير معلومات,» القسم المتخصص في العلاقات الخارجية حول البُعد الاجتماعي للعلاقات بالبلدان المتوسطية الشريكة الجنوبية; اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية, ;بروكسل، في 26 أغسطس2008, 7ص http://www.eesc.europa.eu ;consulté le :20-01-2011

في تلبية أهداف الشراكة الأورو–متوسطية في المجال الاجتماعي، سيجد المجتمع المدني الدعم في إعلان برشلونة، واتفاقيات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية وبيان الإسكندرية للعام 2004. غير أنّ عملية إنشاء مجتمعات مدنية منظمة في البلدان المتوسطية الشريكة لم تحقق الكثير ودورها لا يزال مبتوراً بسبب الحدود التي تخططها الأنظمة السياسية في البلدان الجنوبية من جهة، وبسبب غياب التقاليد والموارد والخبرات والدعم فيها من جهة أخرى. وقد خصصت اللجنة رأياً عن المصاعب التي يواجهها إنشاء منظمات المجتمع المدني في البلدان المتوسطية الشريكة.[1]

دعمت المفوضية الأوروبية قاعدة يوروميد غير الحكومية، التي أقيمت في العام 2002 وأخذت طابعاً مؤسسياً في العام 2005 بعد اعتماد ميثاقها. كانت مهمة هذه القاعدة عقد المنتديات المدنية الأورو–متوسطية وقد توصلت إلى مبادرة لإنشاء آلية استشارة دائمة. ويجب أن يستند ذلك إلى منتديات المواطنين المحلية التي ستشارك في نص وتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية .

[1]-انظر رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية 2007/1388 (REX/234) حول الحرية النقابية في البلدان المتوسطية الشريكة (المقرر: السيد مورينو بريسيادو).

هناك حال من الازدواجية ومن غياب التنسيق في مقاربة الاتحاد الأوروبي تجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطية الشريكة، فاللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية قد أوكل إليها إعلان برشلونة، باعتبارها إحدى الهيئات الاستشارية في الاتحاد الأوروبي، مهمة إقامة اتصالات مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في البلدان المتوسطية الشريكة والمحافظة على هذه الاتصالات بهدف الحصول على دور استشاري حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية[1]. وهو أيضاً أحد أهداف برنامج TRESMED، الذي كانت له مساهمة بارزة في تنمية حوار سياسي واقتصادي واجتماعي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة [2].يجب الاعتراف بشبكة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة على أنها الشريك المخاتم لمؤسسات يوروميد ويجب أن تُمنح فرصة إرسال توصياتها إلى مؤتمرات يوروميد الوزارية[3].

بالتالي، يجب أن تأخذ كافة المبادرات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالشراكة الأورومتوسطية البعد الاجتماعي بالاعتبار من خلال المشاركة الفعالة لكافة الأطراف الاجتماعية المعني، الأمر الذي يفيد بلا أي شك الممارسات الاستشارية الجيدة، والحوار والمفاوضات، والحوكمة، والديمقراطية التشاركية، والتواصل والشفافية، القادرة على التقدّم في جدول الأعمال الاجتماعي وتعزيز التنمية في البلدان المعنية .

---

[1] منصف المرزوقي « ,الإمعان في حقوق الإنسان " موسوعة مختصرة ",» ,إشرافا هيثم مناع , الجزء الأول, ص 226 , الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع , دمشق , 2000.

[2] سيد فولس ,مرجع سابق, ص8

[3] منصف المرزوقي, مرجع سابق, ص227

إنّ دعم الاتحاد الأوروبي المنظّم للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الموجودة والمساعدة العملية على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية ، بما في ذلك الدعم المالي من صناديق لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يجب أن يكون جزءاً من خطط العمل. المثال الذي يجب التمثل به هو نتيجة ورشة العمل حول دور المجتمع المدني التي أقامتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين في القاهرة في 17 يونيو. يجب أن يؤدي الشركاء الاجتماعيون ومنظماتهم دوراً بارزاً من خلال مشاركتهم الفعّالة في المجالس الاقتصادية والاجتماعية وفي إنشاء منصات حوار اجتماعية ثلاثة الأطراف على المستوى الوطني، ومستقبلاً، على المستوى الأورو– متوسطي[1].

1– مكافحة الفقر في البلدان المتوسطية الشريكة:

تمت دراسة مشاكل الفقر في المنطقة الأورو–متوسطية بالتفاصيل في التقرير الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي، بالتعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتوسطية الأخرى، لقمة يوروميد في لوبليانا.[2]

تواجه البلدان المتوسطية الشريكة الفقر في المناطق الحضرية حيث كانت الأكثر شيوعاً، وفي البلدات، كنتيجة للهجرة عالية المستوى وظهور المناطق الفقيرة. والنساء هنّ أكثر من يعاني من الفقر. والعديد من الفقراء غير موظفين، إنما يعملون في اقتصاد الخفاء بمعاشات متدنية أو غير منتظمة. كما وأنّ العائلات التي تضم أعداداً كبيرة من الأطفال هي أكثر فقراً من العائلات الصغيرة.

---

[1] -حسن نافعة ,« الشراكة الأورو- متوسطية و الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا» ,ص5
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/juill-aout2003/nefaa.html

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البرتغال: مكافحة الفقر في البلدان المتوسطية الشريكة، سبتمبر 2006. تم وضعه بالتعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا وإيطاليا واليونان وتونس ومع الوفد التركي في اللجنة الاستشارية المشتركة للاتحاد الأوروبي وتركيا .

من بين الآليات الأساسية لاستئصال أسباب الفقر برامج المساعدة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية وأنظمة معاشات التقاعد، وبرامج سوق العمل النشطة، والبرامج الموجهة نحو الرعاية الصحية، والتعليم، ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي، إضافةً إلى الآليات غير الرسمية (الجمعيات الخيرية ودعم العائلات وغيرها) ومعالجة مشاكل الهجرة[1].

تتضمن خطط العمل ضمن سياسة الجوار الأوروبية في بعض البلدان برامج مكافحة الفقر معتبرة إياها أولوية في المجال الاجتماعي[2]. ولبعض البلدان برامجها الوطنية الخاصة (مثل الأردن ومصر والمغرب)، في حين أنّ للبعض الآخر (مثل الجزائر) برامج إقليمية. يجب أن يؤدي المجتمع المدني دوراً رئيسياً في ذلك. ويجب أن تولي المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتوسطية الشريكة (حيث هي موجودة) وغيرها من منظمات المجتمع المدني انتباهاً أكبر لمكافحة الفقر أكثر مما حصل ويحصل حتى يومنا هذا[3].

2- الرأس المال البشري والتعليم

أنتج التعاون في تنمية الموارد البشرية بعض النتائج الإيجابية. تحسّن مؤشر التنمية البشرية [4]من معدل يبلغ 0.694 في العام 1995 إلى 0.731 في 2004[5].

إنّ التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة مطوّر جداً في مجالات التعليم العالي والبحوث المحددة. ويمكن أن تشارك البلدان المتوسطية الشريكة في منطقة البحوث الأوروبية وفي البرنامج السابع الإطاري للأبحاث 2007-2013 [6].

اعتمد مؤتمر كاتانيا 2006 إعلاناً حول إنشاء منطقة تعليم وتدريب وبحث أورو-متوسطية بحلول العام 2010. قام مؤتمر يوروميد الوزاري الثاني حول مجتمع المعلومات

---

[1] منصف المرزوقي, مرجع سابق, ص228

[2] انظر الملحق1

[3] سيد فولس, مرجع سابق, ص9

[4] يغطي مؤشر التنمية البشرية (HDI) ثلاثة معايير: معدّل طول العمر، إجمالي الناتج المحلي للفرد والتعليم.

[5] انظر http://hdr.undp.org/en/statistics

[6] انظر الملحق2

الذي عقد في القاهرة في فبراير 2008 الضوء على أهمية مجتمع المعلومات، والتعليم العالي والعلوم والبحوث لتحسين التنافسية، وخلق فرص العمل، ومواجهة تحديات العولمة. يجب أن تشارك كافة الأطراف المتأثرة، بما فيها المجتمع المدني، في بناء مجتمع المعلومات[1]

3-الصحة

إنّ التعاون في هذا المجال يشكل جزءاً هاماً من البُعد الاجتماعي للعلاقات الأور-متوسطية. يتم توجيه مساعدة الاتحاد الأوروبي حالياً وبشكل أولي إلى دعم إصلاح الرعاية الصحية في البلدان المتوسطية الشريكة, أشارت ورشة عمل حول الأمراض المعدية وأنظمة الرعاية الصحية، أقيمت في بروكسل في ديسمبر 2007، وكانت بمثابة التحضير لمؤتمر وزاري حول الرعاية الصحية إلى أنه:

- **يجب تعزيز التعاون لتجنب الأمراض المعدية وتفادي الأوبئة.**
- **يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني الإقليمية المستقلة من خلال التعبير عن تصوراتها المهمة حول التغييرات في سياسة الرعاية الصحية الوطنية.**
- **يجب دمج الأطباء والمختبرات في شبكة تكون متوفرة لكافة المشاركين.**
- **يجب أن تنضمّ البلدان المتوسطية الشريكة البرنامج الصحي 2007-2013 بشكل تدريجي ويجب أن تتم دعوتها إلى بعض الفعاليات الصحية للاتحاد الأوروبي[2].**

المبحث 2: المطلب 2: معيقات وسبل تفعيل دور المنتدى المدني

[1] منصف المرزوقي , مرجع سابق, ص229
[2] سيد فولس, مرجع سابق, ص10

1-المعيقات التي تواجه المجتمع المدني

المعيقات التي تواجه المجتمع المدني ومؤسساته في العديد من بلدان الشراكة الاورومتوسطية:

أولا - " معيقات تتعلق بالنظم والحكومات:

1-غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية.

2-تقليص المشاركة الأهلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي.

3-بيروقراطية الدولة وعدم قيامها بمسؤولياتها إزاء متطلبات واحتياجات المواطنين.

4-المركزية و سيادة منطق الاستبداد البنيوي والسياسي والتي تؤدي إلى مصادرة العمل المدني وتقليصه.

5-التشريعات التي تعوق دور الفرد والمجتمع وتتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة تشريعات الجمعيات.

6-محاولة الأنظمة للالتفاف حول دور المنظمات غير الحكومية، بخلق منظمات تابعة للأجهزة التنفيذية للدولة والادعاء بكونها منظمات غير الحكومية وذلك لاستقطاب التمويلات الدولية، وإجهاض الدور الفعلي للمنظمات غير الحكومية[1].

2 - " مسؤولية المنظمات غير الحكومية:

يتبين أن **المنظمات غير الحكومية** يقع عليها عبء ومسؤولية كبيرة في عملية بناء المجتمع المدني وتحقيق التنمية البشرية العادلة والمتوازنة وحتى تقوم بمسؤولياتها علي ها أن تراعي التوجهات الآتية:

1-القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي وذلك في إطار من التخطيط.

2-ممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية ذاتها وكذلك على صعيد تشجيع الدولة في أنشطتها ومشاريعها المتوجهة للتنمية المجتمعية والبشرية[2].

---

[1] تقرير التنمية البشرية عام UNDP 1993

[2] التنمية :لكي لا تكون أيديولوجيا في طريق النهيار, توصيات لمؤتمر منظمات المجتمع المدني الورو -متوسطي, نابولي – 28-30تشرين الثاني2003

3-القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة و هي تؤدي دور ها وتقوم بوظيفتها.

4-التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أ كبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية.

5-توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة و وتوفير فرص العمل.

6-إطلاق طاقات عمل ومبادرات المنظمات غير الحكومية بتحريرها من قيود البيروقراطية وتوجيه الاهتمام نحو المنظمات القاعدية والشعبية ودعمها بالخبرات والطاقات.

7– وضع وتعميم نموذج التنسيق بين المنظمات المحلية الهادفة إلى العمل المشترك في برامج مرا كز للتنمية المحلية المتكاملة وإشعار المنظمات الممولة بفائدة وضرورة دفع هذا النموذج المرتكز إلى تكامل حاجات المجتمع المحلي، وذلك تفاديا لهدر في الطاقات والموال وتلف يا "للتفتيت والتنا فر في هذا المجتمع[1].

8–التأكيد على أن تكون العلاقات المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، دون طغيان قوى المؤسسات الغنية على المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، وذلك بأن تكون الأولوية لمراعاة المتطلبات المحلية والفعلية في إطار من التنمية العادلة والمتوازنة وفي ذلك كله نكون منطلقين من أن ديمقراطية المجتمعات والمشاركة لهما دور أساسي في عملية التنمية[2].

9–التأكيد على أن سياسة العدوان والعنف التي تتبعها دولة إسرائيل تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني تعيق بدرجة كبيرة تطور ونمو المنظمات غير الحكومية في هذين البلد ين وذلك بإضافة أعباء إنمائية وخدماتية هائلة تفوق طاقة هذا القطاع وبشكل يمنعه من لعب دور تنموي شمولي فاعل بالرغم من كبر قطاع المنظمات غير الحكومية في هذين البلدين.

10-التأكيد على أن الاحتلال الأميركي – البريطاني للعراق يهدد بش كل واضح المجتمع المدني والتنمية البشرية للشعب العراقي[3]

---

[1] انظر الملحق3

[2] سيد فولس, مرجع سابق, ص10

[3] التنمية :لكي لا تكون أيديولوجيا في طريق النهيار, توصيات لمؤتمر منظمات المجتمع المدني الورو -متوسطي, نابولي –

3 - إشكاليات تتعلق بالمنظمات غير الحكومية ذاتها:

1-تخلف برامج عمل وهياكل المنظمات.

2-قصور البناء الداري والمؤسسي.

3-ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية.

4-التنافس والتكرار والانقسام في ما بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض.

5-غياب النظرة المتكاملة والرؤية الشاملة للتنمية البشرية والمجتمعية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1].

6-ضعف التنس يق والتعاون وتبادل التجارب وال خبرات والمعلومات ب ين المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية.

7-غياب البعد العلمي للتوعية وتهيئة المناخ وقصور نظام المعلومات.

8-قصور شبكات الاتصال والتنسيق الوطنية والإقليمية والدولية[2]

4: التبعية المالية :

يحصل المجتمع المدني الأرومتوسطي دعمه المالي بشكل مباشر من طرف دول الاتحاد الأوروبي بحيث يمكن أن يكون عنصر دعم و في نفس الوقت عامل تبعية للدول المانحة للتمويل حيث يقوم الاتحاد بتمويل اللقاءات و المنتديات التي تقوم بتنظيمها المجتمعات المدنية حيث تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ بعض القرارات الرئيسية حيث تتجلى مظاهرها في عدم استدعاء بعض مكونات المجتمع المدني كالتنظيمات الإسلامية و مناهضي العولمة مما يظهر الجانب الاقصائي[3] .

و من جهة أخرى يتجلى لنا التبعية المالية من خلال نداء المشاريع التي تقوم بإعلانها الإتحاد الأوروبي حيث تفرض مشاريع معلنة الأهداف مسبقا و ما يتبقى على منظمات المجتمع المدني إلا القبول أو عدم الاستفادة دون الأخذ بعين المقاربة التشاركية . و بالتالي

28-30تشرين الثاني2003

[1] سيد فولس, مرجع سابق, ص10

[2] منصف المرزوقي , مرجع سابق, ص230

[3] نهاد جوهر: المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على نطاق العالمي / السياسة الدولية/ ع 163. 2006

تتحول التمويلات المالية في بعض الأحيان و ليس في كلها إلى أداة ضغط يتم من خلالها ترويد هيئات المجتمع المدني و التقليص من قوتها الاقتراحية لفائدة الدول المانحة . [1]

5: نخبوية المجتمع المدني الأرومتوسطي :

بعدما تم تأسيس شبكات المجتمعات المدنية الأرومتوسطية ساهم في خلق مجموعة من المبادرات في مجالات متعددة .

إلا أن هذه المجهودات لم تواكبها إصلاحات قانونية و سياسية خاصة في دول جنوب المتوسط مما يؤكد احتكار مساهمات المجتمع المدني الأرومتوسطي في فئة قليلة و التي تشكل نخبة المجتمعات العربية و التي لها علاقات في بعض الأحيان مع حكوماتها مما يؤثر على الاستقلالية المعنوية .[2]

هذا إلى ثراء التي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في دول شمال المتوسط مقارنة بشح الموارد بمنظمات الجنوب مما يجري احتكار أغلب الأنشطة و الملتقيات و إقامة المقرات بها . [3]

بحيث تبقى النقاشات ذات طابع نخبوي و تقتصر على بعض الشخصيات التي تتحدث عدة لغات و تتوفر على الوقت الكافي و الراحة المادية للتنقل بسهولة .
و التي تتوفر في نفس الوقت على كفاءة عالية من التكوين و الممارسة.[4]

2: سبل تفعيل دور المنتدى المدني في آليات التعاون

يتضح مما سبق عرضه أن المجتمع المدني قد بدأ يخوض عددا من التجارب التي قد تؤهله للقيام بأدوار متقدمة في مجال التمسك بالإصلاح والديمقراطية، لكن الضعف البنيوي الذي يعاني منه نتيجة عوامل متداخلة، لا يزال يحول دون تحقيق ذلك.

---

[1] مصطفى كامل السيد : المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي/ السياسة الدولية/ ع 161 يونيو 2005. ص55
[2] نهاد جوهر: المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على نطاق العالمي / السياسة الدولية/ ع 163. 2006, ص23
[3] Op.cit. « Barcelona plus ».
[4] منتدى المدني الأورمتوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة, أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ /أبريل 2005, . ص16

بناء عليه نورد مجموعة من الاقتراحات التي قد تساعد على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في إعمال الديمقراطية والإصلاح في المنطقة :

1- فتح نقاش معمق وواسع بين مختلف المنظمات الرئيسة أو الفرعية في المجتمعات المدنية العربية حول إشكالية العلاقة بين التنمية والديمقراطية. إذ لا يزال المفهوم التقليدي والسطحي للنشاط التنموي سائدا لدى الأغلبية الواسعة من الجمعيات والمنظمات، وهو ما أسهم بشكل فاعل في عزلها عن مختلف المبادرات الداعية إلى الإصلاح السياسي. فلابد من تحرير هذه المنظمات من هاجس الخوف من الانخراط في عملية التغيير والدمقرطة، بحجة الفصل بين " المدني " و" السياسي ". هناك خلط لدى الكثير من العاملين في مجال العمل الجمعوي بين ضرورة الحفاظ على استقلالية الجمعيات عن السلطة والأحزاب، وبين أهمية الدفاع عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها المدخل للحداثة ولبناء علاقات تفاعلية وجديدة بين السلطة والمواطنين. وبناء عليه، فإن جميع الأطراف المحلية والخارجية المعنية بالإصلاح مدعوة إلى تنظيم حملات واسعة من أجل ترسيخ فكرة أن التنمية الشاملة والمستدامة لا تتحقق إلا بتعزيز الديمقراطية على مختلف الأصعدة المحلية أولا ، ثم الإقليمية والدولية ثانيا. فكلما بقيت أغلب منظمات المجتمع المدني فاقدة لرؤية مجتمعية ذات خصائص ومضمون ديمقراطي، كلما تأخرت مرحلة التنمية والديمقراطية.[1]

2- تدارك حاجة المجتمعات المدنية إلى تقاليد راسخة في مجال التضامن بين مكوناتها الذاتية. فسياسات الإخضاع والاستتباع التي انتهجتها الدولة تجاه المجتمع عموما ومنظمات المجتمع المدني خصوصا، كادت أن تجعل من الولاء للسلطة هو الهاجس المسيطر على سلوكيات وتوجهات هذه المنظمات وأعضائها وقادتها. وفي غياب التكاتف والتضامن والدعم المتبادل، لن تتمكن هذه الأخيرة من التحول إلى قوة اجتماعية قادرة على إبلاغ صوتها، والدفاع عن مطالبها، وحماية مصالحها. فالتعاون جهد متواصل، لن يحقق نتائجه إلا إذا صدر عن كتل جماهيرية قوية. ولذلك يجب أن تبذل جهود كبيرة في المرحلة القادمة من أجل تعزيز التضامن بين المنظمات والهيئات الاعتبارية، تجاوز الخلافات

[1]-هبة الشاذلي« المجتمعات المدنية العربية : إشكالية العلاقة بين التنمية والديمقراطية,» ,مرجع سابق, ص3.

الثانوية بين الفاعلين الاجتماعيين والنشطاء من أجل بناء كتلة تاريخية تكون قادرة على تغيير المعادلات على الصعيدين المحلي والإقليمي.[1]

3- تكثيف العمل الجماعي، حيث لا يزال النشاط الفردي أو الخاص يشكل الصيغة السائدة. وقد تحول ذلك إلى عامل من عوامل الضعف الذاتي، خاصة في ظل تعدد مظاهر التفكك التي بدأت تشكو منها الكثير من المجتمعات. فعملية التشبيك بقيت محدودة ومحصورة في نطاق ضيق جدا. كما أن محاولات بناء شبكات لا تزال تواجهها صعوبات كثيرة، مما حال دون أن تحقق نتائج فعلية. وهو ما يتطلب دراسة الأسباب التي تكمن وراء فشل أو تعثر تجارب التشبيك، والتشجيع على بناء مزيد من الشبكات التي تتمتع بتمثيل حقيقي لقدر أوسع من المنظمات والقوى الاجتماعية الفعلية.

4- إشاعة الثقافة الديمقراطية وترسيخها على نطاق واسع. فالنضال الثقافي جزء أساسي وحيوي من النضال المدني. وهو متعدد الجبهات، منها ما هو داخلي موجه للنشطاء أنفسهم، وللمواطنين، ومنه ما هو خارجي يندرج ضمن بذل الجهد لإنجاح حوار الثقافات والحيلولة دون القطيعة وترك المجال للجهل والتعصب. وهذه الجهود تستوجب انفتاحا أوسع من قبل منظمات المجتمع المدني على المثقفين والمبدعين على جانب الاقتراب من التراث الشعبي، والعمل على إعادة تأسيسه وتنقيته.

5- التمسك بصيغة تنظيم المنتديات والاجتماعات الموازية للقمم الوزارية ، وغيرها من اللقاءات الرسمية الهامة. إذ لا بد من توفير المجال لإبلاغ صوت المجتمع المدني مهما بدت الظروف غير مواتية. لكن لابد في الآن نفسه من تقييم التجارب السابقة والعمل على تطوير الأشكال وتحسين المضمون، وتوسيع قاعدة المشاركين، وتجاوز الخلافات الهامشية بين المنظمات، والعمل على تأسيس هيئة غير حكومية تتولى توزيع الأدوار وتوفير الإعداد الجيد لهذه الاجتماعات الموازية.[2]

6- توسيع دائرة الحوار مع القوى المطالبة بالتغيير في المنطقة من نشطاء وسياسيين ومثقفين ونقابيين وغيرهم. والعمل على إرساء تقاليد حوار بين مختلف مكونات النخبة

---

[1] صلاح الدين الجورشي , التحديات للمجتمع المدني, 2011-08-15 , consulté le:3 ص
http://maraji3-elondy.blogspot.com/2011/05/blog-post_3030.html

[2] منتدى المدني الأورمتوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة, أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ /أبريل 2005

والمجتمع، لجعل مسالة الإصلاح مطلب الجميع ومهمة الكل. ودون التفريط في الاستقلالية والخصوصية، يفترض أن يجري حوار معمق بين منظمات المجتمع المدني ، وبين الأحزاب السياسية والنقابات الحركات الاجتماعية والطلاب من أجل التوصل إلى إصدار إعلانات أو مواثيق محلية تتضمن الحد الأدنى المشترك [1].

7- تعزيز الحوار مع قطاع الأعمال وممثليه. وعلى منظمات المجتمع المدني بشكل عام، وتلك العاملة في مجال التنمية بشكل خاص أن تجتهد لإقامة جسور مع مجموعات من رجال الأعمال الذين يرون الاستعداد للحوار والتنسيق

8- تطوير صيغ وآليات التنسيق والتحالفات الدولية، وذلك في ضوء الاحتياجات المحلية والتحديات التي تواجهها قوى الإصلاح والتغيير. والعمل على الاستفادة بشكل أفضل من المنتديات الإقليمية والعالمية التي لها صلة بمسألة نشر الديمقراطية ودعمها.

9- بذل مزيد من الجهود من أجل إصلاح أوضاع منظمات المجتمع المدني، حتى تكون أكثر شفافية، والتزاما بضوابط وقواعد العمل الديمقراطي. إذ لا يمكن للمنظمات المشوهة أو المريضة أن تكون أدوات ناجعة لإنجاز مهمة الإصلاح في المجتمعات.[2]

---

[1] منتدى المدني الأورمتوسطي, مرجع سابق.

[2] صلاح الدين الجورشي مرجع سابق, ص23

المبحث الثالث: المطلب 3: التحديات والفرص الداخلية والخارجية

1- التحديات والفرص الداخلية للمجتمع المدني.

لا تتوفر إحصائية دقيقة عن عدد الجمعيات في المتوسط، إلا أنه يقدر بأنها تجاوزت 70 ألف جمعية أو منظمة غير حكومية. وإذ تخضع معظم هذه الجمعيات لضغوط سياسية وقانونية تحد من دورها وفعاليتها، وتمس من استقلاليتها، إلا أن العديد منها يتمتع بقدر متفاوت من حرية الحركة، ويقدم خدمات مختلفة للمجتمع.

خمس تحديات أمام مسيرة المجتمع المدني المتوسطي

تواجه منظمات المجتمع المدني عدة تحديات من أهمها :

– **أولا** : تحاول هذه المنظمات أن تنمو في مرحلة تاريخية تشهد اختلالا كبيرا في موازين القوى بين الدولة التي تحتكر كل شيء والمجتمع الذي يفتقر لكل وسائل الدفاع عن نفسه ومصالحه. وبالتالي فإن هذه المنظمات تجد نفسها من جهة مدعوة لفك الحصار والعزلة المضروب حولها من خلال العمل على تغيير التشريعات المقيدة لحريتها، ومن جهة أخرى السعي إلى طمأنة الأنظمة المتوجسة من احتمال انقلاب هذه المنظمات عليها، دون أن تسلم هذه الأخيرة في استقلالية قرارها. ومما زاد من تعقيد مهمة المجتمع المدني المتوسطي أنه في اللحظة التي يدعى فيها للمشاركة في تنضيج شروط التحول الديمقراطي، تعيش أحزاب المعارضة في جميع دول المنطقة حالة تراجع وضعف وعجز عن الفعل. وهو ما جعل البعض يفترض أن تتحول بعض منظمات المجتمع المدني إلى بديل عن الأحزاب، وتتولى هي قيادة عملية التغيير الديمقراطي. وتصبح مهمة هذه المنظمات أكثر تعقيدا وصعوبة عندما يقع استحضار ظاهرة الجمعيات التي تصنعها الحكومات، وتضفي عليها صبغة " المنظمات غير الحكومية " لتحاصر الجمعيات الحقيقة وتعمل على عزلها. [1]

أما حكومات أخرى، فهي تلجأ إلى سلاح من نوع آخر، عندما تتحالف مع قطاع واسع من الهيئات التقليدية مثل القبائل والعشائر وغيرها، أو تنجح بمختلف الوسائل إلى اختراق

---

[1] صلاح الدين الجور شي, مرجع سابق, ص25

عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية، وبالتالي تتمكن من نقل الصراع إلى داخل المجتمع المدني نفسه.[1]

– **ثانيا** : يشكل صعود الحركات الإسلامية أحد أهم الإشكاليات المطروحة بحدة في المنطقة العربية. فهذه الظاهرة تتميز بالتعقيد، ولا يصح اختزالها في بعد واحد أو وضع جميع مكوناتها في سلة مشتركة. وإذ يحاول البعض إخراجها من دائرة المجتمع المدني، إلا أنها قد أثبتت قدرتها على الانتشار والتوسع داخل مختلف دوائر ومفاصل المجتمعات المدنية ، مما أصبح من المستحيل إقصاءها أو رفضها بالجملة. ومن هنا بدأ يدرك الكثير من نشطاء المجتمع المدني في الساحة العربية و_المتوسطية أنهم معنيون بهذه الظاهرة، التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على السلطة السياسية والمجتمع، بعد أن رشحتها معطيات كثيرة لكي تهدد مجمل موازين القوى في أكثر من بلد عربي، مما جعل أنظمة عديدة في المنطقة تستعمل " الخطر الأصولي " وسيلة لإقناع الدول الغربية بضرورة التخلي عن دعوتها المجنونة التي تخص إطلاق الحريات وتطبيق قواعد النظم الديمقراطية بحجة أن ذلك لن يستفيد منه إلا " المتطرفون الدينيون ".[2]

ويتجلى وعي بعض منظمات المجتمع المدني بهذه المسألة من خلال ما ورد في عدد من المبادرات بنفي التعارض بين الإسلام والديمقراطية، مما يفتح المجال أمام المسلم لكي ينخرط في النضال من أجل تحقيق الديمقراطية،. ورأت في هذه القراءة " عاملا آخر لا يقل أهمية عن عوامل أخرى زادت من تعقيد عملية التحوّل الديمقراطي في المجتمعات العربية. فعلاقة الدولة بالدين لا تزال تتطلب نقاشا معمقا وجريئا من أجل التوصل إلى صيغة تحمي الحقوق الفردية والجماعية وحقوق المرأة في المساواة وحقوق الأقليات وتضمن الحريات وتدعم قيم المواطنة وتفصل الحكم عن الدين وترسخ النظام الديمقراطي .

لكن إلى جانب ذلك يلاحظ أن ظاهرة التطرف " لا يختص بها دين دون آخر، كما أن التعصب لا تمارسه فقط بعض التيارات الدينية دون غيرها، بل يشمل أيضا تيارات سياسية وأيديولوجية أخرى لا تزال متمسكة بأطروحات فكرية مغلقة وإقصائية ". مع تجنب اختزالها

---

[1] هبة الشاذلي، مرجع سابق, ص3
[2] صلاح الدين الجور شي, مرجع سابق, ص25

في بعد واحد، وعدم التورط في خلط الأوراق كما تفعل أطراف عديدة داخلية وخارجية بتعمدها عدم التمييز بين الإرهاب المرفوض وبين المقاومة المشروعة للاحتلال ". وبالتالي فإن الاهتمام بهذه الظاهرة "يبرز أهمية انخراط المجتمع المدني في المجال الثقافي، ويكشف عن ضرورة تغيير المواقف ووسائل التعامل مع الثقافة الدينية ".[1]

وبقطع النظر عن المواقف المتباينة من الحركات أو الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية، فإن الحوار والتعاون معها حول ما هو مشترك، والتعرف على برامجها ونظرتها لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها المجتمعات العربية، أصبح يمثل عنصرا مطروحا بقوة على أجندة منظمات المجتمع المدني في المنطقة.[2]

– **التحدي الثالث** الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التحول الديمقراطي في المنطقة يتعلق ببنيتها الذاتية واستراتيجياتها العملية. فأغلب هذه المنظمات ضعيف الصلة بالمواطنين[3]، وليس مسنودا برأي عام قوي يدافع عنها ويحميها ويؤمن بدورها وبضرورتها. وبالرغم من أن هذه المنظمات تأسست للدفاع عن حقوق المواطنين وحماية كرامتهم وترسيخ قيم المواطنة لديهم، إلا أنها لا تزال فوقية، وصلتها بالناس محدودة، وبعضها يتعامل بفوقية مع المجتمع، مما أسهم في عزلها وإضعاف وزنها على الصعيد الشعبي، فبقيت نخبوية، تستمد أهميتها أساسا من المساندة التي تلقاها من الخارج. وقد شكل ذلك مدخلا في غالب الأحيان لتشن عليها الحكومات ووسائل الإعلام المعادية للديمقراطية حملات معادية، وتشكك في وطنيتها ونزاهتها.

– **التحدي الرابع** مترتب عن آثار العولمة وخضوع الحكومات لإملاءات مؤسسات التمويل العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية. إن جوانب عديدة من هذه السياسيات هي حاليا بصدد القضاء على عديد المكاسب الاجتماعية[4]، بالتالي إحداث أضرر فادحة بالفقراء والنساءو أبناء الطبقة الوسطى[5]. هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة تعمل حاليا على إضعاف القدرة الدفاعية عن فئات واسعة من

[1] هبة الشاذلي، ، مرجع سابق, ص4

[2] صلاح الدين الجورشي , مرجع سابق, ص26

[3] منصف المرزوقي , ص 204

[4] هبة الشاذلي، مرجع سابق, ص4

[5] هبة الشاذلي، مرجع سابق, ص5

المواطنين وتحرمهم من الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والحماية الضرورية، مما ينجر عنه تفكيك قيم التضامن وتوسيع دائرة الضحايا. وكل ذلك من شانه أن يزيد من تعقيد مهمة منظمات المجتمع المدني، ويحملها مسئوليات إضافية هي غير مؤهلة حاليا للتصدي إليها بكل فعالية ونجاعة. خاصة وان هذه التحولات تتزامن مع تراجع دور النقابات العمالية العربية، التي أنهكتها الأنظمة والصراعات الداخلية، وأصبحت أكثر حرصا على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية بعد أن قطعت سياسات الخصخصة والمرونة في التشغيل أشواطا كبيرة.[1]

– **التحدي الخامس** هو تحدي التمويل. إن منظمات المجتمع المدني تجد نفسها في مواجهة معضلة مزدوجة. إنها لا تستطيع أن تعمل بدون مال، ولا تقدر على مواصلة نشاطها إذا اكتفت بالاعتماد على مصادرها الذاتية. ونظرا لوجود فجوة بينها وبين المواطنين المسكونين بالخوف والشك، فإن ذلك يجعلها غير قادرة حاليا على المراهنة على دعمهم لها. كما أن القطاع الخاص يتجنب دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الديمقراطية وحقوق الإنسان إما من موقع عدم الإيمان بهذه القيم أو خوفا على مصالحه من ردود فعل الأنظمة القائمة. وهكذا وجدت هذه المنظمات نفسها أمام خيارين : إما قبول شروط الحكومات التي تبدي استعدادها لتمويل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، بشرط التقيد بالسقف السياسي والضوابط التي تضعها بشكل أحادي ومسبق[2]. وهو ما من شانه أن يرهن هذه الجمعيات ويحد من استقلاليتها ونشاطها. أما الخيار الثاني، وفي غياب تشريعات تحرر التمويل العمومي من احتكار الحكومات وتوظيفها له، تتوجه المنظمات إلى قبول الدعم الخارجي. وحينها تشن عليها الأنظمة والجهات التابعة لها حملات التشكيك والتخوين، بهدف الطعن في مصداقيتها وإضعاف مركزها أمام الرأي العام الوطني.[3]

إ3- الفرص الداخلية

في مقابل هذه التحديات، تتوفر لمنظمات المجتمع المدني فرص عديدة عليها أن تحسن استثمارها بطريقة تسمح لها بتجاوز المأزق الذي تعيش فيه حاليا. ومن هذه الفرص:

[1] منصف المرزوقي , ، مرجع سابق, ص205
[2] المنبر غير الحكومي للمنتدى الأورومتوسطي / فبراير2003
[3] منصف المرزوقي , مرجع سابق, ص205

– الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بمنظمات المجتمع المدني. وبقطع النظر عن الدوافع الكامنة وراء هذا الاهتمام، ومدى جدية الأطراف التي تقف وراءه، إلا أنه ولأول مرة في تاريخ المنطقة تحظى هذه المنظمات بكل هذه العناية والتشجيع، مما حولها إلى رقم يصعب حاليا شطبه وتجاهله تماما من قبل الحكومات مهما بدا ضعيفا ومحدود التأثير والتمثيل. فجميع المبادرات الدولية والإقليمية الخاصة بدفع الديمقراطية والإصلاح في المنطقة تلتقي حول ضرورة الأخذ بعيد منظمات المجتمع المدني، واعتبارها شريكا. وهو عامل مهم، إذا أحسنت هذه المنظمات التعامل معه، ووظفته ضمن أجندتها الخاصة، فسيعطيها قوة وحصانة هي في أشد الحاجة أليها حاليا.

– حصول تغير – وإن بدا محدودا – في سياسات الأنظمة العربية تجاه أسلوب إدارة الحكم والتعامل مع المجتمع والمواطنين. وإذ تختلف درجة هذا التغيير ونسبته من بلد لآخر، إلا أنه في العموم جاء في صالح المجتمع المدني والقوى المطالبة بالإصلاح. فالتطورات التي شهدتها الأوضاع السياسية في ليبيا، مصر، تونس، وفرت في الغالب فرصة جديدة للمنظمات المحلية، التي اتسع عددها، وازداد نشاطها، وتدعم وجودها، وكثر أنصارها، وامتد إشعاعها. وبما أن التحولات الكبرى تكون نتيجة تراكمات لأحداث ، فإن منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان وغيرها مدعوة إلى استثمار جيد وذكي لهذا الانفتاح السياسي، مهما بدا محدودا ومشروطا.[1]

– تشهد حرية التعبير والصحافة خلال السنوات الأخيرة ديناميكية غير مسبوقة. لقد أخذت سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام تتراجع نسبيا، وتتخذ الرقابة أشكالا غير مباشرة. وقد سمح ذلك برفع سقف حرية الصحافة في العديد من الدول. وإذ لا يزال الصحافيون في هذه البلدان يتعرضون من حين لآخر للمضايقة وحتى الاعتقال، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية مساحة الحرية التي أصبحت تتمتع بها صحف ووسائل إعلام كثيرة في المنطقة. والثابت أنه كلما اتسعت حرية التعبير كلما ساعد ذلك منظمات المجتمع المدني على النمو من جهة، وإلزامها بحد أدنى من الشفافية والجدية[2]

[1]منصف المرزوقي , مرجع سابق, ص206

[2]منصف المرزوقي مرجع سابق, ص207

3 . ب : التحديات والفرص الخارجية

كان المجال الدولي يكاد يكون حكرا على الحكومات من خلال علاقاتها الخارجية، واحتكارها لوسائل الاتصال. لكن، ومنذ الثمانينات أصبح هذا المجال مفتوحا على مختلف الفاعلين الاجتماعيين، ويوفر لهم إمكانيات جديدة ويفتح لهم آفاقا غير مسبوقة. ومن هذه الزاوية تجد منظمات المجتمع المدني نفسها توجه في علاقاتها بالخارج وعلاقات هذه " الخارج " بها يرتبط عددا من التحديات والإشكالات، ولكن في الآن نفسه يمكنها من فرص قد تتكرر مستقبلا.[1]

تحديات الساحة الدولية

هناك ثلاث تحديات كبرى تواجه المجتمع المدني في علاقته بالخارج :

– أولا: ازدواجية السياسات الدولية. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تروج لخطاب ديمقراطي، وتمارس في الآن نفسه سلوكا مناقضا لمنطوق وروح ذلك الخطاب. لقد رجت هذه الإدارة النظام الرسمي والرأي العام العربي بقوة عندما طرحت مبادرة " الشرق الأوسط الكبير ". لقد كان ذلك إيذانا بنهاية مرحلة طالت كثيرا من تاريخ الشعوب العربية. لكن بقدر ما كانت هذه الإدارة الأكثر وضوحا وجرأة في القول بأن السياسة الأمريكية قد أخطأت عندما دعمت الأنظمة المستبدة بالمنطقة، بقدر ما أصبحت هذه الإدارة الأكثر عداوة من وجهة نظر الشعوب والنخب العربية. ويعود ذلك إلى ما أحدثته سياستها في العراق من كوارث ومآسي، وما ترتب عن دعمها غير المحدود لإسرائيل من اتساع الظلم والعدوان.

هذه الازدواجية في الخطاب والممارسة التي تتفاوت في الوضوح بين أمريكا والدول الأوروبية أوقعت الإصلاحيين والمنظمات غير الحكومية في حالة من الحرج والارتباك. فهم من جهة يحاولون أن يستفيدوا من التحول الذي طرأ على سياسات الدول الغربية تجاه الأنظمة المحلية، لكن من جهة أخرى أصبحت مواقف هذه الدول من الحريات وحقوق الإنسان سواء في داخل حدودها أو في العراق وفلسطين تنسف بقوة كل مصداقية ممكنة لعملية التغيير. إن الحرب التي تخوضها هذه الأطراف ضد ما تسميه بالإرهاب الدولي والوسائل الاستثنائية التي لجأت إليها أصبحت توفر فرصة جديدة للأنظمة حتى تبرر

[1] صلاح الدين الجورشي , مرجع سابق, ص27

استبدادها وتضمن بقاءها، بل والتراجع عما وعدت به من إصلاحات[1]. وهكذا وجدت منظمات المجتمع المدني وقوى الإصلاح نفسها أمام التحدي التالي : كيف يمكن إقناع الجماهير والنخب بضرورة التمييز بين ضرورة الإصلاح وأهميته والعمل على الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية الراهنة لممارسة أقصى درجات الضغط وتحقيق أكثر ما يمكن من الإنجازات، وبين التبرأ من هذه السياسات الدولية الظالمة والمجحفة بحقوق الإنسان والشعوب.

لقد كان بإمكان مبادرة الشرق الأوسط الكبير أن تكون عاملا مساعدا قويا على دفع الأحداث في اتجاه التغيير الديمقراطي، لو أخذت الإدارة الأمريكية بنصائح أطراف عديدة ففي تقرير أصدرته مجموعة الأزمات الدولية بعنوان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير :عسر الولادة" (الجلسة الصحفية لمجموعة الأزمات الدولية، 7 يونيو، 2004) تمت الإشـارة إلى أنــه "بإمكان المبادرة النجاح في المساعدة في تناول المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور في الدول العربية، فقط إذا اتخذت الولايات المتحدة خطوات لإيجاد مناخ إقليمي أكثر هدوءا يمكن أن تتبع منه إصلاحات ذاتية في المنطقة – وبصفة خاصة، ينبغي أن تعيد الولايات المتحدة ترتيب سياساتها الخاصة بإحلال السلام بين العرب والإسرائيليين ". لكن الإدارة الأمريكية فعلت العكس تماما، مما زاد في تعقيد الأوضاع، ووضعت المجتمعات العربية أمام تحديات أكثر تراجيدية.

– التحدي الثاني له صلة عضوية بالتحديين السابقين، حيث أنه في غياب نظام عالمي قائم على العدل والديمقراطية والمساواة بين الشعوب، ويفتقر للتعددية وسلطة القانون والشرعية والتوزيع العادل للثروات، تصبح مختلف الساحات المحلية والإقليمية والدولية مهيأة لتفريخ العنف والتطرف والغلو وانتشار مظاهر العنصرية والتباغض بين الأجناس والدفع نحو الصدام والعداوة بين الثقافات والأديان. وكلما انتشرت حرب العقائد وتعمقت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من جهة والشعوب والأمم من جهة أخرى، فإن ذلك كله لن يساعد مطلقا على ترسيخ القيم الكونية وتحقيق التعايش ودعم السلم الأهلي والدولي. وهو ما من

[1] صلاح الدين الجورشي , مرجع سابق, ص28

شأنه أن يعقد من مهام المجتمعات المدنية ، ويجعلها بين فكي الاستبداد الداخلي والفوضى على الصعيد الدولي. [1]

الخارج يوفر أيضا فرصا جديدة

مع خطورة هذه التحديات، فإنه يقابلها عدد من الفرص التي يتيحها العامل الخارجي لصالح منظمات المجتمع المدني وقوى الإصلاح في المنطقة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى بعضها:

– شكلت ولا تزال التحالفات التي أقامتها منظمات المجتمع المدني المتوسطي مع المنظمات الشبيهة في بقية أرجاء المعمورة فرصة هامة وتاريخية لدعم صمودها في الداخل، وتطوير قدراتها، واكتساب مزيد من المهارات، وتعزيز مطالبتها بإحداث أكثر قدر ممكن من الإصلاحات. وبالرغم من أن ذلك، لم يؤدي إلى تغيير ملموس في موازين القوى المحلية، إلا أنه أسهم بقدر واضح في حماية هذه المنظمات، وجعل منها رقما يصعب التخلص منه

بالرغم من أن عملية برشلونة قد أخفقت جراء طموح اهدافها، إلا أن المنظمات التي انخرطت في ذلك المسار قد استفادت من التجربة، وأضافت إلى رصيدها الكثير من الخبرة ونسج العلاقات والتحالفات مع جمعيات ومنظمات أوروبية وغيرها، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على النضال الديمقراطي في عديد الدول المتوسطية.

ورغم التباينات القائمة بين منظمات الجنوب ومنظمات الشمال، نظرا لاختلاف السياقات التاريخية، فقد أبرزت الممارسة الجماعية وجود قواسم مشتركة يمكن الاستناد عليها لبناء جبهات نضال موحدة. منها: دعم الديمقراطية، ومقاومة الاحتلال والحروب الأهلية التي " تتسبب في معاناة إنسانية شديدة في المنطقة وتعيق الشروط اللازمة لتنمية المبادئ الديمقراطية " . وأخيرا " التنمية المستديمة القائمة على احترام البيئة الإنسانية ، بما في ذلك مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمعايير وشروط منظمة العمل الدولية ، للتبادل الاقتصادي والاجتماعي المتكافئ ". وبناء عليه تم الاتفاق على وجوب " تكريس اهتمام خاص لتعزيز المجتمعات المدنية في الجنوب "، وبالتالي التأسيس لعمل تضامني يكون أكثر نجاعة. لكن تأثير هده التحالفات على السياسات الحكومية بقي محدودا، لأن الحكومات

[1] صلاح الدين الجورشي , مرجع سابق, ص29

الأوروبية أو الغربية عموما بقيت مقيدة بمصالحها التي تدفعها إلى تجنب اللجوء إلى ممارسة ضغوط فعلية على الحكومات الجنوبية.

– على صعيد آخر، يوفر الخارج بمفهومه الواسع ومتعدد المستويات نوعا من " رأس المال الرمزي " الذي يعطي فرصة لمنظمات المجتمع المدني، إذا عرفت كيف توظفه، لكي تحول دون الانفراد بها من قبل حكوماتها. هذه الحكومات التي بدل أن تدخل في علاقة تعاون وشراكة مع منظماته المحلية، بقيت تحاول إحكام الحصار عليها، وتهديدها في وجودها، وهو ما جعل هذه الأخيرة تلجأ بالضرورة إلى الرأي العام الدولي، وحلفائها وأصدقائها في الشبكات الدولية لتضمن الحد الأدنى من شروط البقاء والاستمرار. [1]

فالعلاقة بالخارج في هذا السياق ليس ارتهانا لقوى أجنبية، ولا هو تنفيذ لأجندات مناقضة لمصالح الشعوب، بقدر ما هو بحث وجهد يبذل في سبيل تحقيق تكامل بين العوامل الداخلية والخارجية، على أن يبقى المحدد في هذه المعادلة المصالح الوطنية ودفع عجلة التغيير في اتجاه إقامة نظام ديمقراطي يحقق سيادة الشعوب ويحمي حقوق المواطنين. ولعل ذلك هو الذي مكن بعض منظمات المجتمع المدني العربية من أن تلجأ أحيانا إلى أسلوب الهجوم بعد أن تعودت على الاكتفاء بسياسة الدفاع. لقد عمدت هذه المنظمات إلى محاولة الاستفادة من الآليات الدولية لممارسة الضغط على حكوماتها، سواء باللجوء إلى مؤسسات الأمم المتحدة مثل لجنة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو الهيئات الأوروبية المتعددة مثل البرلمان الأوروبي.

[1] صلاح الدين الجورشي , مرجع سابق, ص30

الخاتمة

تأخذ إشكالية دور الفواعل اللادولاتية في التعاون بعدا جديدا في المتوسط وبالتحديد في إطار مشاريع التعاون والسياسة الخارجية الأوروبية اتجاه هذه المنطقة الإستراتيجية والحيوية امنيا و طاقويا . وخاصة أن مفهوم الدور الدولي للدولة قد أصبح محددا بمفهوم الدولة نفسه

أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم الى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرًا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني

إن الديمقراطية المجتمعية، أو دمقرطة المجتمع المدني تعني بث مزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بل وللسياسة بوصفها مركز تكثيف القرار المجتمعي وتوحيده، أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة. كما تعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد، من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم، لهذه المنظمات والهيئات غير الحكومية. فإلى جانب الدولة التي تميل إلى أن تقصر دورها على مهمة الترشيد والتنسيق العام، تقف اليوم في المجتمعات الديمقراطية الناضجة عشرات آلاف المنظمات غير الحكومية التي تملك من

الموارد المادية ومن الإطارات الفنية والخبرات البشرية ومن المشاعر الإنسانية ومن المشاريع والمخططات ما يوازي ما تملكه الدولة أو يتجاوزه في العديد من المجالات. والمهم في هذه المنظمات وفي طبيعة عملها هي أنها تستطيع، بعكس الدولة، أن تفكر وتعمل بين المواطنين أنفسهم وتدرك حاجاتهم الحقيقية على مستوى ظروف حياتهم، وتعمل بالمشاركة معهم، وتراهن على الأعمال التطوعية التي توفر الكثير من الموارد المادية وتشحن المجتمع بروح تضامنية تساهم بشكل قوي في تخفيف التوترات والتناقضات الاجتماعية الكلاسيكية.وبوجود هذه المنظمات تجد الدولة لنفسها معينا كبيرا داخل المجتمع يخفف عنها العديد من الأعباء ويفرغها للانشغال بالمسائل الإستراتيجية الكبرى والخطط الطويلة المدى.

والاتحاد الأوروبي حاليا هو النموذج الوحيد لما يمكن أن يصبح تجاوزا للسيادات الوطنية في صالح وضعية اندماجية. وتاريخيا فان الفواعل اللادولاتية هي الأولى التي تجاوزت المستوى الوطني بحركاتها الإنسانية مثل الصليب الأحمر ، منظمة محاربة التعذيب ، محاربة العبودية، ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة، دون أن ننسى دور التبادلات التجارية ورجال الأعمال، في نشر الأفكار و في بناء التكامل الاقتصادي الأوروبي.

إن دور الدول في بناء استراتيجيات القوة والدفاع و قدرتها على إبرام اتفاقيات دولية مستقرة، إمكانياتها في الاستثمار في مشاريع وهياكل جبارة تجعل منها الفاعل الأول في العلاقات الدولية، ولكن الفواعل اللادولاتية هي الآن بالعدد والنشاط و بحجم ومرونة التأقلم مع الواقع السياسي والاجتماعي بدرجة لا يمكن غض النظر عنها. فأينما تبقى الدول والمؤسسات الدولية حبيسة سلمها الهيكلي تتكيف الفواعل اللادولاتية لتتماشى مع تنوع الأنماط والأنظمة وهي قادرة على مواكبة تعقد المشاكل واغتنام الفرص التي تمنحها لها ثورة الإعلام. فهي تلك المدن، جمعيات المهاجرين، المنظمات الغير الحكومية،... منظمات المجتمع المدني التي بقدرتها التأثير على صناع القرار، فتلعب دورا قياديا في مجالات عدة منها ترقية المجتمع المدني واللامركزية للدفع بالتعاون الدولي.

والعلاقة بين الدولة والفاعل اللادولاتي تبقى معقدة ولكن تركيب عمل الفاعلين هو أساس العلاقات الدولية، الاتصالات بين المجتمع المدني والشهاب السياسي تبقى كثيفة وأهمية دور الفاعل اللادولاتي والمجتمع المدني على وجه الخصوص مبنية على واقع محدودية فعل الدولة في العلاقات الدولية فنجد المنظمات غير حكومية ذو أجندة دولية خاصة بها ; والفعل العابر للأوطان يحتاج بالضرورة تركيب الفواعل اللادولاتية والدولة.

ودور دور المنتدى المدني المتوسطي مرتبط بعاملين أساسيين: تطور خطابات دور المنتدى المدني المتوسطي لما هو عليه ولما يعتبره دورا له من جهة ; ومن جهة أخرى تطور المؤسسات وقدرتها على إدماج هذا الفاعل في عملية صنع القرار، والكل في إطار اقتصادي، ثقافي، اجتماعي معين.

إلا انه في مواجهة جمود المؤسسات وبطء التشريعات وطغيان الأنظمة التسلطية في الجنوب، يجد المنتدى المدني المتوسطي نفسه محصور داخل أنماط فكرية لا تتماشى وتنامي الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المتوسطية ; وهو ما يعتبر احد التحديات الرئيسية أمام تأثيره في التعاون ,والحاجز الذي يمنعه والدول والمناطق من تشكيل ضمير اجتماعي مشترك لمصير المنطقة المتوسطية.

ودور الفواعل اللادولاتية المتوسطية، خاصة دور المنتدى المدني المتوسطي يبقى في التأثير على السلطة خلال النقاشات المتوسطية, وقدرته على تجنيد المنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز مواقف الدول الأكثر معاناة من الفوارق الاجتماعية والأنظمة التسلطية وضد الاستعمار والعمل على طرح القضايا الاجتماعية والإنسانية والتنمية والتعاون في الأجندة الأوروبية والمتوسطية، وتلعب دور التغذية الرجعية في عملية اتخاذ القرار على مستوى الاتحاد الأوربي وتدعم شرعية الأنظمة المتوسطية أو تتحفظ عنها برفع قضاياها إلى الرأي العام.

قائمة الملاحق

1. Conclusions Sur Le Sujet Central Du Forum Civil Euro-méditerranéen Des Volontaires, Valencia 2002, Conclusions Des Différentes Sessions De Travail, Valencia Civil Forum, Avril 2002

2. Programme ThéMantique « Les Acteurs Non Etatiques Et Les Autorités Locales Dans Le Développement », Communication De La Commission Au Conseil, Au Parlement Européen Au Comité Economique Et Social Européen Et Au Comité Des Régions. Commission Des Communautés Européennes. Bruxelles 25/01/2006com(2006) 19 Final.

3. Appel A Proposition Restreint 2009 Pour Les Collectivités Territoriales, Programme Européen Thématique « Les Acteurs Non-Etatiques Et Les Autorités Locales Dans Le Développement », Association Française Du Conseil Des Communes Et Régions D'Europe

4. Programme Thématique Acteurs Non-Etatiques Et Autorités Locales, appel à propositions restreint 2009 pour les collectivités territoriales, Europe Aïd

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- صالح (ياسر) ،"المجتمع المدني والديموقراطية" ،بعض إشكاليات المجتمع المدني والسياسي والديموقراطية

2- المنوفي (كمال) ،" دور المجتمع المدني في بناء الديموقراطية" ، 7أكتوبر 2001، الاهرام – الجزء الأول

3- الصوراني (غازي) ، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وافاق المستقبل- الجزء الثاني ، (موقع الحوار المتمدن الالكتروني):

4- إي .ايريش (ليون) كوشين(روبرت) ترجمة د: محمد أحمد شومان " دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني" ، معهد المجتمع المدني المنفتح المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح، الطبعة الأولى
2007، library of

5- عبد الوهاب حميد (رشيد) ، "التحول الديموقراطي والمجتمع المدني" "مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية" ، دار المدى للثقافة والنشر، سورية –دمشق، الطبعة الاولى 2003.

محاضرات:

6- بغزوز (عمر) "تطور التعاون اللامركزي من التوأمة الى التعاون اللامركزي" ، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الاولى ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات متوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، السنة الجامعية:2008-2009

7- غليون (برهان) " نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية" ، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديموقراطية جامعة قطر، 14-17 مايو 2001

مقالات:

8- "المجتمع والمجتمع المدني"، ندوة الدوحة، جامعة قطر، 3 نوفمبر 2010

9- " منتدى المدني الأور متوسطي: نحو مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في مسيرة برشلونة" أوراق عمل المنتدى المدني لكسمبورغ

10- جناحي (عبد الله) ، " المنظمات غير الحكومية ودورها المطلوب في وكالات الأمم المتحدة: اطار نظري" الحوار المتمدن- العدد 1163، 10/4/205،

11- خليل (حامد) ، " الوطن العربي والمجتمع المدني" ، كراسات استراتيجية بجامعة دمشق العدد الأول السنة الأولى خريف 200

12- قنديل (أماني) "الى اي حد يمكن التحدث عن مجتمع مدني متطور ، ورقة مقدمة الى مؤتمر مستقبل التطور الديموقراطي في مصر، جماعة تنمية ديموقراطية 2-3 نوفمبر 2007 القاهرة

13- Lavenex (sandra) ، " العلاقات مع اروبا المتوسعة" JCMS ، مجلد 45 ، التقرير السنوي 2007 ، صفحة 157-160

14- أجوسا (واي) ، "التكيف الهيكلي والمجتمع المدني والتماسك الوطني في افريقيا " مجلة افريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة المجلد الثالث

15- اميرسون (مايكل) ، "من عملية برشلونة الى سياسة الجوار، التقييمات والقضايا المفتوحة" CEPS WORKING DOCUMENT، رقم 220، اذار 2005

16- الباز (شهيدة)، "دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية" مجلة افريقية عربية" ، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، اكتوبر 2000

17- جورد(هوشيار)، "الحركات المناهضة للعولمة" مالها وما لديها"

18- جوهر(نهاد)، المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على نطاق العالمي/السياسة الدولية/ ع 163.2006

19- حسان (خالد)، " من أجل حملة مناهضة للشراكة الأر ومتوسطية "/ مجلة المناضل –ت.ع، 9نوفمبر 2005

20- الخاوة(اسماعيل)، "دور المجتمع المدني في الشراكة الارومتوسطية"
21- زابريس،" السلطات المحلية والاقليمية بدول المتوسط تطالب بإشراكها في السياسات المعتمدة في اطار الاتحاد من أجل المتوسط
22- الساعف(عبد الله) ، " نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي" للمستقبل العربي/ 2004/301

23- سعيد (محمد السيد) ،"المجتمع المدني العالمي الصعود والتحديات"
24- سميح (محسن)، "دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي": التجربة الفلسطينية من النجاح الى محاولة الافشال" مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007

25- السوري (ابراهيم)، " ورقة مقدمة الى حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية" ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة غرب اسيا، القاهرة 21/19 سبتمبر 2000
26- الشاذلي(هبة)،" الشراكة الاورومتوسطسة "المعهد الوطني الديموقراطي الامريكي للشؤون الدولية " بواشنطن موقع SWISSINFO بتاريخ 4 يوليو 2004
27- شكر(عبد الغفار)، "مفهوم المجتمع المدني ...نشأه المجتمع المدني: مكوناته واطاره التنظيمي

28- ضيف (الله نياز)، مفهوم المجتمع المدني: الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري" ، الحوار المتمدن، العدد 1484-9/3/2006
29- علي ناصر محمد، من الشراكة الاورو-متوسطية الى الاتحاد من اجل المتوسط- ترجمات استراتيجية 64، المركز العربي للدراسات الاستيراتيجية 2011

30- غليون (برهان)، "أزمة المجتمع المدني العربي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992

31- قنديل (أماني)، " مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي دور منظمات المجتمع المدني العربية في تنفيذ الاهداف التنموية للالفية "، ورقة عمل مقدمة خلال " ورشات العمل العربية حول الاهداف التنموية للالفية: نحو العام 2015، ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية بالتعاون مع الكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي

32- مرتضى جمعة (حين)، " تطور مفهوم المجتمع المدني من سلطة الدولة الى سلطة المجتمع" ، دراسات سياسية، 05-20011

33- المرزوقي(منصف)، " الامعان في حقوق الانسان" ، "موسوعة مختصرو"، اشراف، هيثم مناع/الجزء الاول ص 226 / الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق عام 2000

34- مسعود(مجيد)، قراءة في كتاب صالح ياسر: بعض اشكاليات المجتمع المدني، "النور" 2006

35- مصطفة كامل (السيد)، المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي" السياسة الدولية /ع161 يونيو 2005

36- المنير غير الحكومي للمنتدى الاورومتوسطي/ فبراير 2003

وثائق رسمية:

37- التنمية: لكي لا تكون ايديولوجيا في طريق الانهيار" ، توصيات لمؤتمر منظمات المجتمع المدني في الشراكة الاورومتوسطي ، نابولي30-28، تشرين الثاني2003

38- تقرير معلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية" التزام أكبر المنظمات المجتمع المدني في الشراكة الاورو-متوسطية على المستويين الوطني

والاقليمي CESE "REX/113،CSES217/2003 ، المقرر السيد ديميترياديس)، الذي نشر في اكتوبر 2003، وكلمات ممثلي البلدان المتوسطية الشريكة في قمم يوروميد في لوبليانا 2006

39- سعد الدين (ابراهيم) ،" المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي " ، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوي 1993

40- سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي ، التجربة الفلسطينية من النجاح الى محاولة الافشال ، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2006

41- السيد فولس "البعد الاجتماعي للعلاقات الاورومتوسطي، تقرير معلومات، القسم المتخصص في العلاقات الخارجية، حول البعد الاجتماعي للعلاقات بالبلدان المتوسطية الشريكة الجنوبية، المقرر: السيد فولس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية ، بروكسل في 26 اغسطس 2008

42- العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية " مؤتمرات وزراء خاجية الأوروبية المتوسطية موقع المفوضية الأوروبية

الفهرس

الفهرس

Rapports :

43 Vers Une Communauté Euromediterraneenne D'états Démocratique, Rapport Euromesco (Last Accessed On 1517/2009).(2010-1990)

ht-tp://www.poplas.org/ar/Publication.asp

.44 "Euro-Mediterranean Human Rights Network",Final Report of Activities, 2008-2009 . www.euromedrights.org/files.php « Barcelona plus » avril 2005.

Livres :

.45 — ANDREOPOULOS, George, ZEHRA F. Kabasakal Arat, ,"Non-State Actors in the Human Rights Universe", Kumarian Press, USA,2006.

.46 - BILLENA ,Severine, « Légitimité, acteurs et

térritoires :enraciner la gouverance dans la diversité des cultures », la gouveMance démocratique; Michel Sauguet et Martin Vellajus ,Karthala,Ministère des affaires européennes,Paris, 2008.

.47 - KEAN John, « Global civil society »,Cambridge university press,2003

.48 - LE GALES,. , « Régulation, Gouvemance Et Territoires » La Réguation Politique Publique, Paris, Editions

Montchrestien, 1998

.49 - MIN WOTIPKA ,Christine, « Global Civil Society and the International Human Rights Movement: Citizen Participation in Human Rights International

Nongovernmental

Organizations »,StanfordUniversity,2004,

- ROSENEAU „James, « Govemance, Order, And Change In World Politics , Governance Without Government , Cambridge, Cambridge University Press. .50

51. — TORRIER, Jean claude, « Autorités locales et térritoriales dans la nouvelle gouvemance méditerranéenne » ,Institut de la Méditerranée,

52.ARCHAIMBAULT, Edith, «Le Secteur Sans But Lucrative,

Associations Et Foundations » En France , Economica

1999.

53.BATTISTELLA, Dario, "Théories Des Relations Intemationals" , Presses De Sciences Po

BEHKHOUCH ,Adaa et RAHMANI, Tahar, « Coopération décentralisée : L'union européenne en Méditerranée occidentale », Paris: Continent Europe, 1995. .54

BENANTAR ,Abdennour, «Politiqué européenne de voisinage et le Maghreb ». In. Abdennour Benantar (dir). *Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique,* Alger : CREAD, 2010. .55

BRETHERTON, Charlotte and VOGLER, John ,*"The European Union As A Global Actor"*, London: (1999),Routledge. .56

CROKATT, Richard "The End Of The Cold War", (2001): (2001): *The Global ization Of World Politics*, Oxford: Oxford University Press, .57

DE SENACLENS-,Pierre, « La Mondialisation, Théories, Enjeux Et Débats », Paris , Armand Collin, 2002, .58

FILIPPO ,Andreatta Theory And The European Union's International Relations, (2005): .59

FREIZER,- S., « Central Asian Fragmented Civil society, , .60
communal and Neoliberal Forms in

Tadjikistan »,Routeldge, 2004.

HERBERT F. Spirer and SPIRER Louise, "Accounting for .61
Human Rights Violations by Non-State Actors" , Kumarian
Press, USA,2006,P18

HIX, Simon: *The Political System Of The European Union*, 1999, .62
2nd Ed. 2005,Basingstoke: Macmillan

JUNEMANN, Annette, « From The Bottom To The Top : Civil .63
Society And Transnational Non Govememental Organisations
In Euromediterranean Partenrship », Democratisation,
Routledge ,2002.

64.KHILIANI, Sunil , "La Société Civile , Une Resurgence",
Critiques Internationales N 10, Janvier 2001

65. KOLER-KOCH ,Beate and JOBER ,Bruno ," Changing images

of civil society from protest to govemance ",Routledge studies in
govemance and public policy,2008,

66.KOUCHNER ,Bernard Et Beatti,,Mario 'Le Devoir D'ingerance ",
Denoel, Septembre 1987,

67. Marbo ,M., « Civil Society In The History Of Ideas In European
History », In Arab Thought Forum And Bruno Kreisky Forum (Eds),
The Role Of NGO's In The Developement Of Civil Society In
European And Arab Countries, Amman And Vienna : Arab Thought
Forum,

1999

68.NEVEU, Erik , "Sociologie Des Mouvements Sociaux,", La Découverte, 1996

69. —NOGUÉS Johansson, Elisabeth "A 'Ring Of Friends'?: The Implications Of The European,(2004):

70.P0ULINY, Beatrice, « Acteurs Et Enjeux D'un Processus

Equivoque », Variations, Juillet 2003.

.71 R.YOUNG, Oran, "International Govemance , Protetcting The Environement In A Stateless Society ", Ithaca, Comell University Press, 1994,

.72 SALMON, Trevor C. and Mark F. Imber ,Trudy Fraser "ISSUES IN INTERNATIONAL RELATIONS",Second Edition, Routledge, 2008

.73 SCHOLTE, Jan Aart "The Globalization Of World Politics",, (2001):

.74 SHAFER Isabel, and HENRY ,Jean Robert, "Mediterranean policy from above and below", 2010

.75 WENDT, Alexander *Social Theory Of International Relations,* (1999): Cambridge: Cambridge

Article :

.76 - COULEY ,Alrexander, James Ron , « The Ngo Scamble, Organised In Security , And Politica Action », International Security ,Vol 27,N=°1, 2002,

.77 — COX, Robert W.," Civil Society at the Turn of the Millenium: Prospects for an Alternative World Order", Review of International Studies, Vol. 25, No. 1 (Jan., 1999),

.78 - FAIST ,Thomas, "Transnationalization in international migration: implications for the study of citizenship and culture",_Ethnic and Racial Studies (2000), Volume: 23, Issue: 2, Routledge, 189-222

.79 — GERMIC,stephen, « The Néo-liberal University : theory and practice », journal of comparative poetics, N° 29, 2009,

.80 - GRAY ,Rob and BEBBINGTON ,Jan, « NG0s, civil society and accountability: making the people accountable to capital », Centre for Social and Environmental Accounting Research, School of Management, University of St Andrews, St Andrews, Scotland, UK ;2006

.81 - HENRY ,Jean-Robert, "La nouvelle question

.82 méditerranéenne ", Questions internationales, *n° 31, mai- juin 2008, Paris, La Documentation française,*

.83 - PERRET ,Virgile, « Discourts Sur La Société Civile En Relations Internationales :Portée Et Enjeux Pour La Régulation Démocratique De La Mondialisation. » Etudes Internationales, Vol 34,N=° 3, 2003,.

84. - SHILS ,Edward , « The Virtue of Civil Society », govemement and opposition ,international journal of comparative politics, Volume 26, Issue Lpages 3-20, January 1991

85. - SOLDO ,Edina et MOUSTIER ,Emmanuelle, « La coopération décentralisée : un élan pour le développement culturel durable dans l'espace euro-méditerranéen, » Vol. 1, n° 1 , Mai 2010 Coopération décentralisée et développement durable. -

86. - THAA Wilfried , « Leam Citizenship » The Fading Way Of The Political In Transnational Democratie, European Journal Of International Relations, Vol 7, N=°4,2001, Www://1d.Erudit/038662ar

87. . DE VASCONCELOS , Alvaro: "le role d'euromesco en tant que mesure de confiance" ;

88. -.MEISEL N, J.OULD AOUDIA, «La bonne gouvemance est elle une bonne stratégie de développement »?,

89. *"The International Journal of Not-for-Profit Law"* - Volume 9, Issue 2, April 2007 - A quarterly publication of the International Center for Not-for-Profit Law

90. ALEFRE „Jean, La coopération décentralisée Méditerranéenne, confluence, N 07 Eté 1993.

91. -Cambridge University Press http://www.jstor.org/stable/20097573

92. COSTESEC, Cécile, LERIN, François, « Les relations institutionnelles entre l'Union européenne et la zone méditerranéenne », *Options Méditerranéennes, Sér. A / n°52, 2003 — Libre-échange, agriculture et environnement* ,CIHEAM-IAM Montpellier (France)

93. GRAZ ,Jean-Christophe, « *Qui gouverne? Le Forum de Davos et le pouvoir informel des clubs d'élites transnationales », a contrario, Vol. 1, No 2, 2003*

94. HENRY, Jean-Robert, « Introduction », *L'Année du Maghreb* [En ligne], I I 2004, mis en ligne le 08 juillet 2010. URL : http://anneemaghreb.revues.org/272

95. HEWITT DE ALCANTARA, Cynthia, «Du Bon Usage Du

96. Concept De Gouvemance », Revue Internationale Des Sciences Sociales, N=°155, Mars 1998,

97. -International Affairs , Volume 75,The Royal Institute of International Affairs ,July 1999, Issue 3,

98. JUNEMANN, Annette, « Democratisation- Reflexions On The Political Dimention Of The Euro-Mediterranean Partnership », The Mediterranean's European Challenges Msida :European Documentation And Research Center, University Of Malta,1998,

99. KHILIANI ,Sunil, «La Société Civile, Une Résurgence », Critiques Internationales, N=° 10, Janvier 2001 University Press.

100. KLOTZ ,Audie, LYNCH Cecelia, BOUYSSOU Rachel, SMOUTS Marie-Claude. «Le constructivisme dans la théorie des relations internationales ». In: *Critique internationale.* Vol. 2. 1999. doi : 10.3406/criti.1999.1540

101. KREISKY, Bruno ,*"The Role of NGOs in the Development of Civil*

102. 100.MABRO- R., 'Civil Society in the History of Ideas in

European History', in Arab Thought" 101.Neighbourhood Policy .103
For The Mediterranean",

Mediterranean Politics, Vol. 9, No. 2,.104

102.—RIVA, Krut , « Globalisation And Civil Society,Ngo's .105
Influence In International Decision Making » ,Paper Presented
At Conference « Globalisation An Citizenship » De 'Institut
De Recherche Des Nations Units Sur Le Deveoppement
Sociale, Genève 9 -11/12/1996,

103.VEIJO HEISKANEN ,Jean-Marc ,"The Legitimacy of .106
International Organizations".Tokyo, United Nations
University Press, 2001, 578

Document official.107

104.-Council Of The European Union (2003): *A Secure Europe In .108*
A Better World. European Security

105.-Council of the European Union (2008): "Joint Declaration of .109
the Paris Summit for the Mediter- ranean, Paris, 13 July
2008", 11887/08 (Presse 213), Brussels,

15/7/2008..110

106.Déclaration De Barcelone 1995.111

107.--European Commission (2003/2004): "Wider Europe —.112

Neighbourhood: A New Framework for Relations with our .113
Eastern and Southern Neighbours", Communication from the
Commission to the Council and the European Parliament,
COM(2003)104 final, Brussels 11/3/2003; "Euro- pean
Neighbourhood Policy. Strategy Paper", COM(2004)373
fmal,

108.-European Commission (2005): "Civil Society Dialogue .114
Between The EU And Candidate Coun- Tries",
Communication From The Commission To The Council, The
European Parliament, The European Economic And Social
Committee And The Committee Of The Regions,
COM(2005)290 Final, Brussels: European Commission
Http://Ec.Europa.Eu/Extemal_Relations/Mideast/Index
_En.Hm